دكتور وحيد رأفت

فصول من ثورة ٢٣ يوليو



دار الشروق

فصول من ثورة ٢٣ يوليو

الطبعـــة الاولى
١٣٩٨ هـ ــ ١٩٧٨ م

اهداءات ٢٠٠١
أد. محمـــود ديـــاب
جراح بالمستشفى الملكى المصرى

دار الشروق

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسنى هاتف : ٥١٢١٤ برقيــا · شروق القــاهرة
بيروت : ص · ب ٨٠٦٤ هــاتف : ٢٢٣٨٣٨ برقيــا · دار الشروق

الدكتور وحيد رأفت

فصول من ثورة ٢٣ يوليو

© دار الشروق

الغلاف بريشة الفنان يحيى عبده

محتويـات الكتــاب

تقديم

استيقظ المواطنون صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على البيان التـــالى يذاع مباشرة على الهواء فى السابعة والنصـف من دار الاذاعة المصرية فى القاهرة على لسان « القائد العام للقوات المسلحة » وهذا نص البيان (١) :

« اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الاخير من الرشـوة والفســاد وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هـذه العوامل تأثير كبير على الجيش ، وتسبب المرتشون والمغرضون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين وأما فترة مابعد هذه الحرب فقد تضافرت عـوامل الفساد ، وتآمر الخونة عـلى الجيش ، وتولى امره اما جاهل او فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها . وعـلى ذلك فقد قمنا بتطهير انفسنا وتولى أمرنا فى داخل الجيش رجال نثق فى قدرتهم وفى خلقهم وفى وطنيتهم ، ولابد ان مصر كلها ســتتلقى هذا الخبر بالابتهاج والتــرحيب » .

« اما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش الســابقين فهؤلاء لن ينالهم ضرر وسيطلق سراحهم فى الوقت المناسب . وانى أؤكد للشعب المصرى ان الجيش كله يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجردا من اية غاية . وانتهز هذه الفرصة واطلب من الشعب الا يسمح لاحد من الخونة بأن يلجأ لاعمـال التخريب والعنف لأن هذا ليس فى صالح مصر ، وان اى عمل من هذا القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل وسيلقى فاعله جـزاء الخائن فى الحـال وسيقوم الجيش بواجبه هـذا متعاونا مع البوليس ، وانى اطمئن اخواننا الاجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم ، ويعتبر الجيش نفسه مسئولا عنهم ، والله ولى التوفيق » (٢) » .

---

(١) انظـر « ثورة ٢٣ يوليه » بقلم عبد الرحمن الرافعى ، الطبعة الاولى ١٩٥٩ ص ٢٦ و ٢٧ .

(٢) قصد بهذه العبارة الاخيرة اشاعة الطمانينة لدى الجاليات الاجنبية حتى لا تلجأ القوات البريطانية الموجودة فى القنـال الى التدخـل بحجة حمـاية أرواح الاجانب ومصالحهم .

وفى الساعة الثامنة والنصف من صباح نفس اليوم اذيع البيان التالى من دار الاذاعة عن « القائد العام للقوات المسلحة » أيضا موجها هذه المرة الى ضباط هذه القوات : « تعلمون جميعا الفترة العصيبة التى تجتازها البلاد ورأيتم اصبع الخونة تتلاعب بمصالح البلاد فى كل فرع من فروعها وتجرأت حتى تدخلت فى داخل الجيش وتغلغلت فيه وهى تظن ان الجيش قد خلا من الرجال الوطنيين . . واننا فى هذا اليوم التاريخى نطهر أنفسنا من الخونة والمستضعفين ونبدأ عهدا جديدا فى تاريخ بلدنا وسيسجل لكم التاريخ هذه النهضة المباركة ابد الدهر ولا اظن ان فى الجيش من يتخلف عن ركب النهضة والرجولة والتضحية التى هى واجب كل ضابط منا والسلام » .

وتكررت اذاعة هذه البيانات طوال اليوم (١) واختلف الناس فى تكييف ماحدث ليلة ٢٣/٢٢ يوليو ١٩٥٢ فى مصر ووصف فى أول بيان أذيع صباح ذلك اليوم بأنه « حركة » تطهير قام بها الجيش للقضاء على الفساد والعودة بالبلاد الى وضعها الدستورى . ولما كنا قد درجنا على غرار شعوب المنطقة على ان نضيف الى اسم كل حاكم يولى علينا سواء كان من سلالة عربية او اجنبية وصفا أو كنية تمجده وتميزه فى عيون الرعية ! فهو اما المعتصم أو المنتصر أو الظاهر أو المظفر أو العادل أو الناصر أو الكامل او الصالح . . لذلك فسرعان ما اطلقنا على حركة الجيش وصف « النهضة المباركة » أو « الحركة المباركة » ، قبل أن تحول فى لغتنا الى « الثورة المباركة » ولو ان البيان الذى أذيع لم يشر قط الى انثورة قامت . والثورات على أية حالتفرض نفسها على التاريخ والناس سواء باركوها أم لعنوها ، حسب موقف كل فئة ومصالحها الخاصة منها ! كما أننا فى عالمنا العربى اسرفنا بعض الشىء فى استخدام لفظ « ثورة » ! فكل حركة أو انقلاب او هوجة (٢) أو انتفاضة هى فى نظرتنا المتساهلة ثورة ، وان تجردت من اركانها وعناصرها . فانقلاب حسنى الزعيم على الحكم فى سوريا عام ١٩٤٩ ثورة ، وانقلابسامى

---

(١) علق الاستاذ عبد الرحمن الرافعى على هذه « البيانات » فى كتابه عن « ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ » ص ٢٨ بقوله«من هذه البياناتالتى استمع اليها الناس من المذياع علم الشعب أنها « الثورة » نقابلها بالبشروالارتياحوفرح لها المواطنون ، اذ كان فساد الحكم قد بلغ ذروته وكان الشعب يتطلع الى الثورةكوسيلةلتحريره من الظلم والاوضاع الفاسدة » ولاشك أن استاذنا الرافعى تعجل الامور فلمبرسخ فى ذهن أغلب من استمعوا الى تلك البيانات صبيحة ٢٣ يوليو أن ثورة قد اندلعتبل أيقنوا فقط أن تمردا أو انقلابا عسكريا قد وقع بعد أن مهدت له من قبل المنشورات السرية لجماعة « الضباط الاحرار » داخل قواتنا المسلحة والتى كانت توزع خفية داخل الجيش وفى بعض أوساط الشعب وفوجىءالملك فاروق ذات يومبوجود احد هذهالمنشورات علىمكتبه فى أحد القصور الملكية .

(٢) كانت جماهيرنا فى نهاية القرن الماضى وحتى أوائل هذا القرن تطلق على ثورة عرابى أحيانا اسم « هوجة » عرابى !

الحناوى وضباطه على نظام حسنى الزعيم فى نفس العام ثورة ، وحركة اديب الشيشيكلى بعدهما قبل سقوط نظامه نهائيا فى ٢٦ فبراير ١٩٥٤ ثورة ، وهبة وحدات من الجيش السورى للقضاء على وحدة مصر وسوريا فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦١ ثورة ! واستيلاءحزب البعث الاشتراكى بعدذلك فى مارس ١٩٦٥ على الحكم فى دمشق ثورة ، وانقلاب الزعيم عبد الكريم قاسم فى ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ على النظام الملكى فى بغداد ثورة ، واطاحة عبد السلام عارف بعبد الكريم قاسم فى فبراير ١٩٦٣ ثورة ، واستيلاء حزب البعث العراقى على الحكم فى العراق والاطاحة بعبد الرحمن عارف ونظامه (١) فى صيف ١٩٦٨ ثورة ، وانقلاب الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ فى ليبيا ضد الملك ادريس السنوسى ثورة . وبالمثل الانقلابات العسكرية فى اليمن الشمالى ابتداء بانقلاب عبد الله السلال على الامام البدر فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ ، وانتهاء بانقلاب المقدم ابراهيم الحمدى ضد الحكم المدنى القائم فى صنعاء عام ١٩٧٤ ! وكذلك الشأن فى السودان فكل انقلاب عسكرى على الحكم المدنى القائم «ثورة» ومن ثم شهد السودان الشقيق فى السنوات الاخيرة منذ اعلان استقلاله «ثورة» اللواء ابراهيم عبود فى نوفمبر ١٩٥٨ ثم « ثورة » اللواء جعفر نميرى بعد ذلك فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ ! وحتى عملية التصحيح البارعة التى أطاحت سلميا بمراكز القوى من رواسب عهد الرئيس عبد الناصر فى مصر فى ١٤ و ١٥ مايو ١٩٧١ صارت «ثورة» بعد أن كانت حركة (٢) . وهكذا تكاثرت الثورات فى المنطقة وغاب مفهوم الثورة عن الاذهان ، واختلطت فى لغتنا العربية الانقلابات وحركات التصحيح بالثورات !!

مع ان للثورة مفهوما محددا يتمثل أول مايتمثل فى انتفاضة جماهيرية آتية من الاعماق اى من القاعدة الشعبية العريضة بقصد الاطاحة بنظام الحكم القائم والقضاء على من يمارسونه أو يمثلونه . ولما كان هؤلاء لا يستسلمون للشعب الثائر بسهولة فالثورات غالبا عنيفة فى حركتها وسيرتها ، وجذرية فى نتائجها ومحصلتها . هذا ما تحدثنا عنه أكبر ثورتين فى التاريخ الحديث ،

---

(١) هو شقيق الرئيس عبد السلام عارف وأختير رئيسا للجمهورية العراقية بعد وفاة عبد السلام عارف فى حادث احتراق طائرة .. وقد أطاح حزب البعث العربى العراقى بقيادة المهيب أحمد حسن البكر بعبد الرحمن عارف ونظامه فى يوليو سنة ١٩٦٨ .

(٢) أطلق على أحداث ١٤ و ١٥ مايو ١٩٧١ فى بادىء الامر اسم « حركة التصحيح » ولكن الشغف الزائد بالثورات طور هذا الاسم الى « ثورة التصحيح » علما بأن اخواننا فى قطر مثلا مازالوا يطلقون على حركة الشيخ خليفة بن حمد آل ثانى فى سبتمبر ١٩٧١ حينما أطاح بحكم سلفه المرحوم الشيخ احمد ابن على آل ثانى اسم «حركة التصحيح» لانهم هناك يخشون الثورات .. وليس هذا انتقاصا من قدر حركة التصحيح عندنا فى مصر أو من آثارها التى تعيشها .. فقد أزاحت عن كاهل الشعب المصرى كابوس الظلم الذى كان جاثما على صدره .. ولكن قصدنا هو تحديد المفاهيم السياسية وعدم الخلط بينهما .. ورب « حركة تصحيح » اعظم اثرا من ثورة » !

الثورة الفرنسية الكبرى عام ١٧٨٩ ، والثورة البلشفية الشيوعية فى اكتوبر سنة ١٩١٧ ، لذلك كانت آثارهما بعيدة المدى تردد صداها فى كل مكان من المعمورة ، ولا جدال أيضا فى أن انتفاضة الشعب الامريكى بقيادة جورج واشنطون فى أواخر القرن الثامن عشر ضد الاستعمار البريطانى كانت ثورة . وكذلك انتفاضة الشعب المصرى فى عام ١٩١٩ ضد الاحتلال البريطانى كانت ثورة . أما الانقلابات فلا تنبثق من الاعماق من القاعدة الشعبية بل تهبط من أعلى ، فيفاجأ الشعب بها بليل أو ذات صباح ، ويكون موقفه منها موقف المتفرج لا الفاعل الاصلى او الشريك . والانقلابات على انواع منها ما يصدر من القمة أى من رئيس الدولة ضد البرلمان أو الهيئة النيابية ، ولعل من أبرزها قيام رئيس الجمهورية الفرنسية الثانية الامير لوى نابليون بونابرت فى ٢ ديسمبر من عام ١٨٥١ بحل الجمعية الوطنية الفرنسية بالمخالفة للدستور الجمهورى القائم تمهيدا لاصدار دستور جديد على مزاجه الخاص تحولت الجمهورية فى ظله الى امبراطورية وراثية صار هو على رأسها متخذا لنفسه لقب نابليون الثالث . وقد يقوم بالانقلاب أحد المشاركين فى الحكم ضد شريكه أو شركائه فيه كما قام شيخ الكويت مبارك الصباح مثلا بقتل اخويه الشيخين محمد وجراح وتوليه الحكم بعدهما منفردا به فى عام ١٣١٣ هجرية (١) . وقد يقوم بالانقلاب الجيش أو فريق منه ضد الحكومة الشرعية القائمة للاطاحة بها وتشكيل حكومة جديدة يتولى زعيم الانقلاب عادة رئاستها كما يحدث فى أمريكا اللاتينية حيث لا يكاد يمر عام دون وقوع انقلاب فى دولة أو اكثر من دولها حتى غدت تلك الانقلابات العسكرية ظاهرة طبيعية ألفتها الجماهير هناك ، قبل ان تنتقل هذه الظاهرة السياسية غير الصحية الى شرقنا الاوسط (٢) ، فشهدت المنطقة فى السنوات القليلة الاخيرة بعد الحرب العالمية الثانية ، انقلابات عسكرية عديدة كان من ابطالها حسنى الزعيم وسامى الحناوى واديب الشيشكلى وحافظ الاسد فى سوريا ، وعبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف والمهيب « المشير » احمد حسن البكر فى العراق ، وعبد الله السلال والمقدم ابراهيم الحمدى فى اليمن الشمالى ، والرئيسان ابراهيم عبود ، وجعفر نميرى فى السودان ، والرئيس هوارى بومدين فى انقلابه الغادر ضد سلفه أحمد بن بيلا فى الجزائر ، فضلا عن الانقلابات العسكرية القريبة من منطقتنا فى الصومال وبورندى واثيوبيا

(١) انظر مختصر تاريخ الكويت تأليف الاستاذ الفاضل راشد عبد الله الفرحان سنة ١٩٦٠ . ومعلوم كذلك أن نابليون بونابرت أمكنه التخلص من زميليه فى انقلاب بسيط عام ١٨٠٢ فيما عرف بنظام القناصل الثلاثة ..وأصبح هو القنصل الوحيد ولمدى الحياة قبل أن يبايع امبراطورا على الفرنسيين فى عام ١٨٠٤ .

(٢) لعل انقلاب الفريق بكر صدقى فى العراق عام ١٩٣٦ هو اول انقلاب عسكرى فى الوطن العربى .. وحرص ذلك القائد المغامر أثناء انقلابه القصير الامد على أن يستبدل بالسلاح الانجليزى الذى كان الجيش العراقى مسلحا به .. سلاحا ايطاليا وألمانيا .. وتلاه فى سنة ١٩٤٢ الانقلاب الذى قام به فى بغداد أيضا رشيد عالى الكيلانى .

ذلك البلد التعس الذى يعيش منذ القضاء على حكم الامبراطور هيلاسلاسى فى عام ١٩٧٤ فى ظل حكم عسكرى رهيب يتولاه « مجلس قيادة ثــورة » يتآمر اعضاؤه بعضهم على البعض الآخر ، ويحاول كل فريق منهم أن يتغدى بغريمه قبل أن يتعشى هذا الغريم به !! واصبحت الانقلابات فى الدول الافريقية النامية امرا عاديا ففى يوم واحد هو الخامس من يونيو ١٩٧٧ مثلا وقع انقلابان ، انقلاب فى جزر سيشيل دبره زعيم ماركسى وانقلاب فاشل فى جزر القمر !!

والآن أين مكان حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من تلك الثورات أو الانقلابات ؟ وهل كانت انقلابا عسكريا أم ثورة ؟ لقد قلت فى مرافعتى امام محكمة الغــدر فى صيف عام ١٩٥٣ دفاعا عن موكلى شيخ المهندسين عثمان محرم (باشا) ، ووزير الاشغال الدائم فى الوزارات الوفدية المختلفة ، ان ما حدث عنــدنا فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان انقلابا عسكريا وليس ثورة (١) ورغم أن هذا الراى لم يعجب بعض أولى الامر فلم يكن مع ذلك بعيدا عن الصواب خاصة متى تذكرنا ماقلناه اعلاه حول اصل الحركة او الانتفاضة وحول مفجرها وهـــل هو الشعب فتسمى ثورة نجحت أم فشلت ، ام هى القوات المسلحة فتسمى انقـــلابا . والذى تحرك بليل فى ٢٢ ـ ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بغيـــة الاستيلاء على السلطة داخل الجيش اولا ، ثم فى الدولة بعد ذلك لم تكن هى جماهير الشعب ، بل فريق من القوات المسلحة يتزعمه تنظيم الضباط الاحرار وهو تنظيم عسكرى سرى لم يكن له جذور فى الشعب ولا صلات وثيقة بأية فئة من فئاته ، بل حرص التنظيم على ان يظل عسكريا بحتا بعيدا عن الاحزاب والهيئات السياسية القائمة جميعا (٢) . . بعكس الحركة العرابية مثـــلا فى اواخر القرن الماضى والتى لم تستول على السلطة عنوة بين عشية وضحاها كما حدث فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، بل ظلت تختمر وتتصاعد شهورا طويلة ، وشارك فيها الى جانب الجيش بزعامة احمد عرابى وصحبه ، فئات من الشعب ممثلة فى اعيانه ونفر من أصحاب الرأى والفكر ، فكانت ثورة بمعنى الكلمة .

ولعل هذا هو ما استشعره اللواء محمد نجيب وصحبه من الضباط الاحرار فاكتفوا فى بيانهم الاول المذاع على الناس صباح ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ،

---

(١) كانت محكمة « الغدر » المذكورة الاستاذين محمد على جمال الدين وحسن جلال بمحكمة النقض رئيسا ، وعضـــوية كل من صلاح الدين حتاتة ، والقائمقام أ . ح فريد المستشارين بمحكمة استئناف مصر ، والقائمقام بشكة من الاستاذ ابراهيم خليـل المستشار عبد الله ، والبكباشى محمد عادل لطفى ، وقائد الاسراب محمد سعد الدين الشريف ، اى من ثلاثة من رجال القضاء واربعة من العسكريين .

(٢) هذا ما أعلنه الرئيس محمد أنور السادات اكثر من مرة فى سرده لاحداث ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وفى بياناتهم التالية بوصف ماقاموا به بأنه « حركة » أسندوها الى الجيش بالذات ، وتنعوا بذلك فترة من الزمن قبل ان يستبدل فى البيانات والتصريحات الرسمية لفظ «ثورة» بلفظ «حركة»،وعبارة «قائد ثورة الجيش» بعبارة «قائد حركة الجيش » ربما بدافع من تطور الاحداث ومسيرتها ، وربما أيضا بايحاء مما عرف بالفقه الثورى الذى أخذ أصحابه ، وعلى رأسهم زميلنا المرحوم الدكتور سيد صبرى أستاذ القانون الدستورى بكلية حقوق القاهرة ، يرددون أن ماحدث فى ٢٣ يوليو ثورة وليس مجرد حركة تصحيح أو انقلاب عسكرى . وتلطف بعضهم فقال أنه بدأ انقلابا ثم تحول الى ثورة نتيجة لتجارب الشعب مع قادة الحركة وبعد إن مضت هذه قدما فى تغيير الاوضاع القائمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية جميعا دون أن تلقى أية مقاومة . ونظرا ايضا لما استحدثته من تشريعات جذرية بهذا الشأن . وكانت من هذا الرأى أو ما يقاربه محكمة الغدر فى أحكامها فى قضايا المهندس عثمان محرم ردا على ما أثرناه امامها فى دفاعنا ومذكراتنا (١) وهو رأى وسط له وجاهته (٢) اذا نظرنا الى الثورات والانقلابات لامن زاوية شكلها ومفجريها فحسب،ولكن ايضا من زاوية نتائجها وحصيلتها. فالثورات من هذه الناحية ابعد أثرا وأعمق تأثيرا من الانقلابات ، فهى لاتكتفى بتغيير أشخاص من يتربعون فى دست الحكم،بل تتعداه

---

(١) راجع حكم المحكمة المذكورة فى قضيتى الغدر رقمى ٣ و ٩ الخاصتين بطريق المرج ومرسى البواخرة محاسن .. وجاء فى حيثيات الحكمين « وحيث ما يقوله الدفاع (بأن ماحدث انقلابا وليس ثورة) مردود بانه قد بلغت الحالة فى مصر فى العهود الإخيرة غاية السوء ... فكان من اثر ذلك أن ظلت الامة تحبس فى صدرها الثورة على هذه الاوضاع الضارة بمصالح الوطن ثم بقيت تترقب وتتحين حتى واتتها الفرصة فانفجر المرجل وكان أول مظاهر الثورة فى الحركة التى قام بها الجيش يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن خلع الملك السابق ونفى الى خارج البلاد .. ولما كانت ظروف مصر الخاصة تقتضى أن تسير الثورة بخطى متئدة فقد رؤى من الحكمة أن تتخذ الثورة فى بدء نشوبها مظهر الانقلاب ثم لم تلبث أن تتابعت الاحداث فاذا هى تسفر عن حقيقتها واذا هى ثورة متدفقة شملت جميع المرافق وتناولت كافة الاوضاع .. لما كان ذلك فان الثورة وان وصفت بادىء الامر بأنها حركة فان هذا الوصف لا يغير من الحقيقة شيئا ولا يجعل منها انقلابا فحسب بل هى الثورة فى أجلى معانيها وأن كانت بعض الخطوات قد اتسمت بالهدوء فان لهذه الخطة غايتها ومرماها فقد كان تنظيم مراحل الثورة رائعا والتنفيذ دقيقا حتى لقد نجحت دون اراقة للدماء وهى لاتزال فى سبيلها الى تطهير البلاد من كل عناصر الفساد واعدادها فى فترة انتقال لحياة ديمقراطية صحيحة نظيفة .. ولا يفوت المحكمة أن تنوه بأن الدفاع قد سمى حركة عرابى بالثورة العرابية فاذا وضع الامر فى مواطن المقارنة بين الثورتين لتبين فى غير لبس أن الثورة الحالية أبعد مدى وأعمق أثرا من الثورة العرابية فضلا عما ظفرت به من نجاح لم يتح لتلك الثورة » .

(٢) لا أنكر أنى انتهيت شخصيا الى هذا الرأى فى مقال لى بجريدة الاهرام فى ٢٤ أغسطس ١٩٥٢ قلت فيه « فاذا كانت ثورة فى مصر اليوم فهى انما وضحت بارزة للعيان واستكملت عناصرها ومقوماتها بعد شهر من تاريخ حركة بدأت متواضعة وليس الجيش فيها الا معبرا عن الارادة الشعبية » .. أنظر ص ٤٣ الى ٤٧ من هذا الكتاب .

— متى أصابت نجاحا — الى تغيير صورة المجتمع وهيكله ، تغييرا جذريا فى مختلف النواحى الحياتية ، سواء الى الافضل أو الى الاسوأ !!

ولنعد الى بيان ٢٣ يوليو ١٩٥٢ : كان هذا البيان الذى اذيع مرارا فى ذلك اليوم على مرات متقاربة باسم « قائد حركة الجيش » اللواء أ . ح محمد نجيب » ، وبصوت البكباشى محمد أنور السادات أحد أقطاب هـــذه الحركة كما علم فيما بعد ، هو بداية النهاية لعهد أسرة محمد عـــلى الالبانية الاصل والتى حكمت مصر لفترة جاوزت قرنا ونصفا ارتفعت خلالها بالبلاد الى قمم المجد أحيانا وهبطت بها الى الحضيض أحيانا اخرى ، شأن الكثير من الاسر الحاكمة فى مختلف العصور . وبعد أقل من أربعة ايام فقط من اذاعة ذلك البيان ، وفى الساعة العاشرة من صباح السبت ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ على وجه التحديد ، كان رئيس مجلس الوزراء على ماهر باشا يحمل الى قصر راس التين بالاسكندرية أخطر وثيقة تلقاها الملك فاروق الاول فى حياته ، وفيما يلى النص الحرفى لتلك الوثيقة التاريخية :

من الفريق (١) أ . ح محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجاله الى جلالة الملك فاروق الاول :

« انه نظرا لما لاقته البلاد فى العهد الاخير من فوضى شاملة على جميع المرافق بسوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لارادة الشعب حتى أصبح كل فرد من افراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته » .

« ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والامن والثراء الفاحش والاسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير » .

« ولقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الاسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى ، فأثرى من اثرى وفجر من فجر وكيف لا والناس على دين ملوكهم ! »

« لذلك قد فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الامير أحمد فؤاد ، على أن يتم ذلك فى

(١) أراد الملك فاروق استرضاء اللواء محمد نجيب فسارع الى ترقيته لرتبة فريق .. لكن ما لبث نجيب أن تنازل عن هذه الرتبـــة مكتفيا برتبة « اللواء » .. انظر ص ١٧ .

موعد غايته الساعة الثامنة عشرة من بعد ظهر اليوم السبت الموافق ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٢ والرابع من ذى القعدة سنة ١٣٧١ ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه . والجيش يحمل جلالتكم كل مايترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج » .

امضـــــاء
فريق اركان حرب محمد نجيب

الاسكندرية فى يوم السبت ٤ ذى القعدة سنة ١٣٧١ هـ
٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ م .

★★★

ولقد استجاب الملك لهذا الانذار ، وغادر فاروق ارض مصر التى احبها ونشأ وترعرع على اديمها ، وذلك على ظهر اليخت « المحروســــة » فى رحلته الحزينة الى المنفى كما فعل من قبل جده الكبير الخديوى اسماعيل فى ٣٠ يونيو عام ١٨٧٩ على نفس ذلك اليخت الفخم المنحوس الطالع (١) . وكما نـزل الخديوى اسماعيل عن الملك لنجله الامير محمد توفيق ، نزل فاروق الاول عن العرش فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ لنجله الامير احمد فؤاد وعمره وقتذاك بضعة اشهر . ولكن حركة الجيش التى قام بها من وصفوا انفسهم بالضباط الاحرار فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ لم تصبر طويلا على بقاء الملكية الوراثية ، فأعلن هؤلاء الضباط الأحرار عن سقوط حقوق أسرة محمد على فى الحكم فى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ اى بعد نجاح حركتهم بحوالى احد عشر شهرا (٢) . ولعلهم آثروا التريث قبل الاقدام على خطوتهم الجديدة هذه حتى يتعرفوا أولا عـلى ردود الفعل المحتملة تجاه تلك الحركة فى صفوف جماهير الشـــعب وفئاته المختلفة .

ولقد استقبل الشعب بيان قائد حركة الجيش اللواء محمد نجيب فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بمزيج من الدهشة والفرح ، وانتشر الناس فى الشوارع يتساولون عن هذا النبأ العظيم ، فشاهدوا دبابات الجيش وهى تحاصر قصر

(١) عاش الخديوى المعزول تســـع سنوات فى القصر الذى أعده له صديقه الملك همبرتو ملك ايطاليا .. وفى عام ١٨٨٨ انتقل الى اسطنبول فى القصر الذى اشتراه عـلى ضفاف البوسفور حيث توفى فى ٣ مارس ١٨٩٥ ودفن بمسجد الرفاعى فى القاهرة .

(٢) انظر الفصـــل الثـــالث من هذا الكتاب .

عابدين بالقاهرة وقصرى راس التين والمنتزه فى الاسكندرية حيث كانت الوزارة الجديدة التى شكلها الملك فاروق فى ٢٢ من يوليو برئاسة نجيب الهلالى باشا خلفا لوزارة حسين سرى ، تتاهب لممارسة صلاحياتها فى الحكم . وعبثا حاول رئيسها نجيب الهلالى ووزير داخليته مرتضى المراغى التفاهم مع قادة الضباط الاحرار فى العاصمة عن طريق الهواتف أو الوسطاء الى أن اضطرت الوزارة الى التقدم باستقالتها بعد يوم واحد من تشكيلها ، فكانت اقصر الوزارات المصرية عمرا . ولن ينسى من عاصروا تلك الاحداث كيف خرجت الاولى صورة هيئة الوزارة الهلالية الجديدة بكاملها بعد اداء رئيسها واعضائها اليمين الدستورية أمام مليكهم بقصر المنتزه ، بينما خلت الاهرام من اية اشارة أو تلميح من قرب أو بعد للاحداث الخطيرة التى جرت فى العاصمة فى تلك الليلة الليلاء من ٢٢ الى ٢٣ يوليو ، وكأن شيئا لم يكن !! بينما صدرت جريدة «المصرى» فى صباح ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وعلى صفحاتها بالعناوين العريضة البارزة انباء استيلاء الضباط الاحرار على مركز قيادة الجيش بكوبرى القبة وحصار وحدات من الجيش للقصور الملكية . ولا عجب فقد كان رئيس تحرير المصرى الاستاذ احمد ابو الفتح على صلة وثيقة ومسبقة ببعض قادة تلك الحركة وبزعيمها جمال عبد الناصر بالذات . ولربما التمسنا العذر لجريدة الاهرام وزميلاتها من الصحف المحلية التى آثرت التزام جانب الصمت والتحفظ فى بادىء الامر فلم يكن قد اتضح بعد والاحداث تجرى سريعا والطائرات العسكرية المصرية تحلق مزمجرة فى اجواء العاصمة ، اذا كان الجيش كله قد تجاوب مع الانقلاب العسكرى الذى فجره قادة الضباط الاحرار، أم أن بعض اسلحته ووحداته مازالت على ولائها للملك وحكومته الشرعية . ويحضرنى فى هذه المناسبة انه وسط هذا الغموض المطبق تحدثت ظهر يوم ٢٣ يوليو سنة١٩٥٢ بالذات من مكتبى بمقر ادارة الراى فى مجلس الدولة لوزارتى الخارجية والعدل الى وكيل وزارة الخارجية الرجل الفاضل عبد الرحمن حقى (باشا) مستفسرا عما اذا كانت لديه بحكم منصبه واتصالاته معلومات عن حقيقة الطائرات التى يملأ أزيزها الجو من فوق رؤوسنا ، فكان كل ماحصلت عليه منه هو ان ثمة شائعات بأن الجيش منشق على نفسه وأن فريقا منه يتزعمه اللواء محمد نجيب هو الذى قام بالانقلاب بينما فريق آخر يتزعمه شقيقه اللواء على نجيب مازال على ولائه للملك ، وان كلا من الفريقين يسعى لاسكات الفريق الآخر !

وهكذا كانت معلومات بعض دوائرنا الرسمية عن احداث ذلك اليوم التاريخى ٢٣ يوليو !!

وما لبثت هذه الاشاعات أن تبددت فى اليوم التالى ٢٤ من يوليو عندما استقالت وزارة نجيب الهلالى باشا ، وكلف الملك فاروق على ماهر باشا

بتشكيل وزارة جديدة نزولا على رغبة قائد حركة الجيش ومعاونيه من الضباط الاحرار الذين وقع اختيارهم على على ماهر بالذات لعدم انتمائه الى حزب من الاحزاب ، ولخبرته الطويلة بشئون الحكم ، فتالفت الوزارة على الوجه التالى :

على ماهر باشا	رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية والخارجية والحربية
دكتور ابراهيم شوقى باشا	وزيرا للصحة العمومية
ابراهيم عبد الوهاب بك	وزيرا للتجارة والصناعة والتموين
الاستاذ سعد اللبان	وزيرا للمعارف العمومية
محمد على رشدى بك	وزيرا للعدل
عبد الجليل العمرى	وزيرا للمالية والاقتصاد
الفونس جريس بك	وزيرا للزراعة
الدكتور محمد زهير جرانه بك	وزيرا للشئون الاجتماعية والمواصلات
محمد كامل نبيه باشا	وزيرا للاشغال العمومية
فؤاد شرين	وزيرا للاوقاف
عبد العزيز عبد الله سالم بك	وزيرا للشئون البلدية والقروية

وكانت هذه آخر وزارة مصرية يحمل اعضاؤها رتبا مدنية قبل الغاء هذه الرتب . وهنا يرد على الذهن سؤال طبيعى لماذا رشح اللواء محمد نجيب ومعاونوه من الضباط الاحرار الرئيس على ماهر لتشكيل وزارة مدنية تخلف وزارة نجيب الهلالى المستقيلة ، ولم يشكلوا وزارة عسكرية أو وزارة مختلطة مثلا من عسكريين ومدنيين يختارونهم وفق مزاجهم لكى يمارسوا من خلال تلك الوزارة سلطة الحكم ؟ والجواب على ذلك ان الحكم فى مثل تلك الظروف وفى أعقاب انقلاب عسكرى لم تستقر أوضاعه بعد ، ليس من الهنات الهينات ، ولم يكن للواء محمد نجيب او لاى من اعوانه من الضباط الاحرار الشبان الذين تزعموا حركة الجيش اية خبرة سابقة فى ادارة شئون الدولة وسط العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدولية التى تواجهها البلاد ، واقتضت الحكمة وبعد النظر أن يصدروا غيرهم من المدنيين المجربين للحكم محتفظين لانفسهم بقدر من الاشراف يمكنهم من اكتساب الخبرة اللازمة والوقوف تدريجيا على دقائق فن الادارة قبل التصدى لها مباشرة . وقد يكون الحافز على ذلك ايضا رغبتهم فى الاحتفاظ بحقوق السيادة تاركين التصريف اليومى للشئون الادارية لغيرهم من الوزراء التقليديين حتى لا يرسخ فى الاذهان أن قادة حركة ٢٣ يوليو انما قاموا بانقلابهم لاطماع ذاتية ! ومع ذلك فقد كانت شخصية اللواء محمد نجيب منذ البداية كقائد لحركة الجيش التى قامت بالانقلاب الناجح ، طاغية حتى على شخصية سياسى مخضرم مثل على ماهر ، الذى خيل اليه انه بوسعه بفضل

دهائه السياسى وخبرته الطويلة بشئون الحكم والادارة واسرارها ان يحتوى حركة الجيش ويسيطر على الموقف بكامله !

ولكن من هو محمد نجيب هذا الذى برز اسمه وذاع صيته بشروق شمس يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ عند اذاعة أول بيان لحركة الضباط الاحرار ، والذى وصفه ذلك البيان بأنه « القائد العام للقوات المسلحة وقائد حركة الجيش » ! هذا الرجل الذى منحه الملك فاروق فى ٢٤ يوليو لكى يسترضيه رتبه الفريق فقبل هذا العطف السامي لحظة ثم عاد فتخلى عن تلك الرتبة العسكرية الرفيعة مكتفيا برتبة اللواء التى كان يحملها عند بداية الانقلاب ، وبعد أن وجه فى ٢٦ يوليو باسم ضباط الجيش ورجاله انذاره الشديد الى الملك بضرورة التخلى عن الملك ، ثم قام رسميا فى مساء نفس اليوم بتوديع الملك المخلوع وهو يغادر الاراضي المصرية الى غير رجعة !! ذلك الرجل محمد نجيب الذى اصبح فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ رئيسا للوزارة المصرية لاول مرة عقب استقالة وزارة على ماهر ، فكان اول عسكري يتولى رئاسة الوزارة المصرية منذ عهد محمود سامى البارودى ابان الثورة العرابية ، ثم صار فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ ، أول رئيس للجمهورية المصرية (١) بعد الغاء النظام الملكى العتيد وأعلان الجمهورية !!

ولد محمد نجيب فى ٢٠ فبراير ١٩٠١ بمدينة الخرطوم حيث كان والده يوسف نجيب ضابطا بالجيش المصرى فى السودان ودفن فى ربوعه ، كما كان جده لوالدته الاميرالاى محمد عثمان بك قائدا للقطاع الجنوبى لمدينة الخرطوم وظل يدافع عن المدينة ابان الثورة المهدية حتى سقط واخوته الاربعة هناك (٢) . وحصل محمد نجيب فى سنة ١٩١٢ على الشهادة الابتدائية السودانية وفى سنة ١٩١٦ سافر الى اسوان للحصول على الشهادة الابتدائية المصرية ، والتحق فى سنة ١٩١٧ بالمدرسة الحربية بالقاهرة وتخرج منها برتبة ملازم ثان فى ٢٣ يناير سنة ١٩١٨ وعين بالكتيبة ١٧ بالخرطوم . وفى سنة ١٩٢١ عاد الى القاهرة والتحق بخدمة البوليس لتمكينه من الحصول على شهادة الكفاءة حيث عاد بعدها الى الخدمة فى الجيش . وفى ابريل سنة ١٩٢٢ نقل الى الحرس الملكي بالقاهرة حيث حصل فى سنة ١٩٢٣ على شهادة البكالوريا المصرية . وفى أول يوليو سنة ١٩٢٤ رقى الى رتبة ملازم أول وانتسب الى مدرسة الحقوق بالقاهرة وحصل على الليسانس فى عام ١٩٢٧ ، وهو برتبة ملازم أول ثم واصل دراساته العليا فحصل على دبلوم الدراسات

---

(١) بطريق التعيين بناء على قرار صادر من مجلس قيادة الثورة ، وليس بطريق الانتخاب الشعبى .

(٢) نقلنا معظم هذه البيانات من مذكرات اللواء محمد نجيب نفسه كما نشرتها مجلة « الحوادث » الاسبوعية اللبنانية لصاحبها الاستاذ سليم اللوزي .

العليا للدكتوراه فى الاقتصاد السياسى فى مايو سنة ١٩٢٩ وعلى دبلوم القانون الخاص فى سبتمبر سنة ١٩٣١ ورقى الى رتبة اليوزباشى وفى سنة ١٩٣٧ عاد الى السودان عضوا بلجنة تنظيم اعادة الجيش المصرى الى هناك ومنح رتبة صاغ ثم نال شهادة كلية اركان حرب فى مايو سنة ١٩٣٩ . وفى ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٢ رقى الى رتبة البكباشى . وفى أول يونيه سنة ١٩٤٤ رقى الى رتبة القائمقام . وفى أول مارس سنة ١٩٤٨ رقى الى رتبة الاميرالاى واشترك فى حملة فلسطين وقاد اللواء الضارب المتحرك وأصيب فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بالتبة ٨٦ فى دير البلح فنقل الى القاهرة للعلاج . وبعد الحرب الفلسطينية الاولى أسس مع آخرين جمعية مشوهى الحرب وانتخب رئيسا لها فبذل من وقته وجهده الكثير فى سبيل تحقيق رسالتها . وفى ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ رقى الى رتبة اللواء وعين مديرا لسلاح الحدود ، وفى نوفمبر سنة ١٩٥١ انتخب رئيسا لمجلس ادارة نادى الضباط ضد ارادة الملك فاروق وكان انتخابه هذا أول تجربة لنشاط التنظيم السرى للضباط الاحرار وتغلغل هذا التنظيم فى الجيش وأول احتكاك بينهم وبين الارادة الملكية !

وواضح من هذه العجالة ومما نشر عن اللواء محمد نجيب فى مصر والخارج انه سليل اسرة عسكرية مجيدة اختلط ماضيها القريب بتاريخ السودان الحديث وانه كان مشغوفا بالمعرفة فى النواحى العسكرية وغيرها فكان يقضى اوقات فراغه وهو ضابط صغير فى استكمال دراساته الثانوية حتى حصل على شهادتى الكفاءة والبكالوريا ، ثم اكب على دراسة القانون فحصل على اجازة الليسانس وعلى دبلومى الدراسات العليا للدكتوراه فى الاقتصاد السياسى والقانون الخاص وانه بعد أن رسخت قدمه فى الجيش التحق بكلية اركان حرب للاستزادة من معلوماته العسكرية ثم خاض المعارك فى فلسطين عام ١٩٤٨ قائدا للواء الثانى ثم الثالث ثم الرابع وهو برتبة اميرالاى ، ثم أسندت اليه قيادة اللواء العاشر وأصيب برصاصة فى صدره فى دير البلح ومنح نجمة فؤاد الاول العسكرية مرتين تقديرا لشجاعته واستحق بعدها الترقية الى رتبة اللواء .

وكان اللواء محمد نجيب وأخوه اللواء على نجيب من بين اشهر ضباط الجيش فى اصابة الهدف بالبندقية والمسدس . واظهر ما يتميز به اللواء محمد نجيب البساطة وحسن المعشر والتواضع الجم ، وظلت هذه الصفات ملازمة له بعد ظهوره على مسرح الاحداث عقب نجاح حركة الجيش فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وتسلم قادة الحركة مقاليد السلطة ، وبعد أن أصبح هو شخصيا قبلة الانظار فى شمال وادى النيل وجنوبه وفى أجزاء شتى من العالم ، واخذت الصحف المحلية تغدق عليه من الصفات وتكتشف فيه كل يوم من المزايا ماكان خافيا قبل ذلك ربما على اللواء محمد نجيب نفسه . فوصفته بأنه رجل الساعة فى

مصر ، والعدو اللدود للفساد السياسى (حديث الاهرام عدد ١٩٥٢/٩/٩) ، والمنقذ الاكبر للبلاد ومنقذ الشعب وقائد حركة التحرر وارق شخصية ظهرت فى مصر فى تاريخها الحديث وأعظم رجل فى العالم (اهرام ١٩٥٣/٤/٨) ، واعظم قائد عسكرى مقدام فى افريقيا (اهرام ١٩٥٣/٤/٣) ، وانه يتحدث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية والايطالية والالمانية ، وانه تحدث الى كارل فون فيجان كبير مندوبى ومراسلى جرائد هرست الامريكية فى الدين والفلسفة والسياسية فكان لدى اللواء محمد نجيب فيها آراء ناجحة جريئة (أهرام ١٩٥٣/٢/٤) وانه تلقى صورة زيتية له من صنة سيدة يونانية تزوجت لبنانيا ويقيمان فى هولندا وهدية تقدير من اهالى تكساس بالولايات المتحدة الامريكية (اهرام ١٩٥٣/١/٣١) وغليونا انجليزيا (بايب) من احد المقيمين فى المملكة المتحدة (أهرام ١٩٥٢/٩/٢١) ، وان الجنرال باتستا رئيس جمهورية كوبا أنعم عليه بأرفع الاوسمة العسكرية الكوبية (أهرام ١٩٥٣/١/٤) وأنه تلقى وساما من جماعة « اخوان على » فى الدنمارك (اهرام ١٩٥٣/٦/٥)وهدية مشمشش من سوريا (اهرام ١٩٥٣/٦/١٢) ، ومسدسا من الرئيس الامريكى الجنرال دوايت ايزنهاور وسلمه اليه فى القاهرة وزير الخارجية الامريكية جون فوستر دالاس فى مايو ١٩٥٣ ، وسيفا اثريا ثمينا ومسدسا للجيب من الامير مشعل بن عبد العزيز آل سعود (أهرام ١٩٥٣/٤/٢١) (١) وان اللواء محمد نجيب اصدر أوامره بنقل جميع الهدايا التى تلقاها سواء من المصاحف أو الكتب أو الايات القرانية الكريمة وغيرها من اللوحات التذكارية التى قدمت اليه من مكتبه بدار الرئاسة الى المتحف الحربى ، وكذلك جميع ما قدم اليه من سيوف او خناجر أو من اسلحة أثرية نفيسة . وأنه كان يتلقى يوميا عشرات الرسائل من أطفال من المعجبين به فى الولايات المتحدة واكوادور والارجنتين وسويسرا وغيرها يقولون فيها انهم عرفوا حبه الشديد للاطفال وعطفه الكبير عليهم والتمسوا منه أن يهديهم صوره الفوتوغرافية ، وأنه استلم من أستاذ فرنسى بباريس رسالة يقول فيها أن اسرته تتوارث « البوما »يضم من عهد نابليون الصور الفوتوغرافية لرجال السيف الافذاذ ، ولما كان محمد نجيب من هؤلاء الرجال الافذاذ فانه برجوه أن يرسل اليه صورته الفوتوغرافية لكى يضمها الى هذه المجموعة التاريخية النادرة للقواد العظام ، وان الاستاذ الفرنسى المذكور قد اجيب الى سؤله . وأنه لاول مرة فى تاريخ رؤساء الوزارات المصرية أمر اللواء محمد نجيب بفتح باب غرفة مكتبه للشاكين وأصحاب المظالم ، وانه يستقبل ذوى

---

(١) قد يكون هناك خطا أو خلط فى تواريخ بعض هذه الوقائع واسنادها ولكننا نستطيع أن نؤكد أنها مستقاه جميعا من اعدادجريدة الاهرام المحفوظة بملفاتنا الخاصة بالكامل أو فى صورة قصاصات .

التظلمات واقفا فترات طويلة يستمع الى تظلماتهم بادى الرضى والانشراح (اهرام ١٩٥٢/٩/٢٣)وانه وقف ساعتين يخطب فى عمال سلاح الصيانة تحت شمس الصيف المحرقة ورفض العمال ان يرحموا انفسهم او يرحموه من هذا العناءوأنه كان ينبه من يهتفون له من افراد الشعب بالا يهتفوا للاشخاص بل لله وحده وللعمل الذى يقوم به هؤلاء الاشخاص ثم لوادى النيل مصره وسودانه (اهرام ١٩٥٢/٩/٢٥) .. وانه لبى نداء سيدة بائسة استجارته مع اولادها القصر فأعطاها كل ما كان فى جيبه من نقود ومقدارها اربعة جنيهات (اهرام ١٩٥٢/١٠/٥)..وان احد المتصلين به ذكر أن الرئيس نجيب تأثر تأثرا شديدا لحالة البؤس والفاقة التى لمسها بنفسه فى حياة الفلاحين والعمال خلال زيارته الاولى لبعض بلاد الوجه البحرى فلم يتمالك نفسه من البكاء الحار لفترة طويلة (اهرام ١٩٥٢/١٠/٥).. الخ .. الخ من تلك القصص والروايات والنوادر التى امتلأت بها صحفنا ومجلاتنا . فهى ـ والشهادة لله ـ لاينضب لها معين فى هذا المجال وتجد للاسف فى مجتمعنا من يقبل عليها بشراهة متأثرين بالكلمة المطبوعة . فلا عجب اذا ما أطلق بعض كتابنا الساخرين على هذا المجتمع اسم مجتمع « نفاقستان »!! (١) ولست ادرى متى نبرأ من هذا الداء الوبيل المتأصل للأسف الشديد فى أعماق فئات عديدة من شعبنا من العاملين فى الدوائر الحكومية او غيرهم من المواطنين ، ولم يسلم منه حتى رجال الدين الذين كان يجب ان يصرفهم تدينهم عن ابتغاء مرضاة الحكام والزلفى اليهم وأن يتدبروا قوله تعالى « ان المنافقين كانوا اخوان الشياطين » . (٢) .

واذا كنا قد نقلنا ما اوردناه اعلاه عن جريدة واحدة ، فليس معنى هذا انها انفردت به فقد كان هذا هو الشأن بالنسبة لسائر صحفنا ومجلاتنا فى هذا الصدد فى تلك الفترة بالذات المليئة بالاحداث ، كما اوردت نفس الجريدة بعددها الصادر فى ٢٠ مايو سنة ١٩٥٣ « نبذة » وافية عن تاريخ حياة الرئيس اللواء محمد نجيب استجابة ـ حسب قولها ـ للطلبات التى وردت من مختلف انحاء العالم وتعريفا للمصريين ومواطنيهم فى السودان وجيرانهم فى مختلف البلاد العربية والاسلامية والشرقية الذين يتوقون الى الالمام بها (أى بالنبذة المذكورة) . ونشرت الجريدة هذه النبذة المنتقاة تحت عنوان : « تاريخ مشرف لزعيم الثورة المباركة محمد نجيب طالب العلم ورافع اللواء

---

(١) من رسائل «نفاقستان» بقلم الدكتور ابراهيم عبده صاحب مؤلفات أخرى عديدة من سنوات ثورة ٢٣ يوليو مثل « الوسواس الخناس » .. « وأقول للسلطان » .. الخ .

(٢) ان كثرة الايات التى تندد بالنفاق والمنافقين فى القرآن الكريم تدل على أن لهذا الداء فى أمتنا العربية ماض قديم يرجع لمئات السنين .

وقائد الجيش ، الرجل الذى انقذ مصر استقام فأقام ، واتصل فوصل ، وصبر فانتصر » !!

ولا نقول هذا انتقاصا من قدر الرجل أو من الصفات العديدة الخيرة التى يتميز بها . ولقد سعدت بلقائه مرتين وهو فى الحكم ، ومرات عديدة فى السنوات الاخيرة بعد عودتى نهائيا من الخارج فى أبريل سنة ١٩٧٢ (١) وبعد أن أصبح اللواء محمد نجيب مواطنا عاديا وذلك فى مجالس عائلية لبعض الاصدقاء ، فازددت اعجابا ببساطته وتواضعه الجم.. لكن الاسراف فى المديح لكل من تولى الحكم الى درجة العبادة أو التاليه سلوك قبيح كثيرا مايؤدى الى عكس المطلوب وان لم يشعر بذلك الحكام أنفسهم ، اذ كثيرا ما ينتهى بهم الامر الى استساغة مثل هذا السلوك والاقبال عليه وان تظاهروا بعكس ذلك . ويخيل الى أن اللواء محمد نجيب وهو فى قمة مجده لم يسلم تماما من تلك النشوة فهو بشر كسائر البشر يتأثر بالمؤثرات المحيطة به ، والنفس ميالة الى سماع ما يطربها ويطربها وان جاوز الواقع والمعقول أحيانا.

لقد بدأ اللواء محمد نجيب على اثر نجاح حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وبعد أن زار مختلف أرجاء العاصمة وتفقد الكثير من منشآتها وتعرف على رغبات شتى طوائفها وهيئاتها ، وبعد أن زار كذلك الاسكندرية عاصمتنا الثانية وامضى فيها بضعة ايام ، وزار العريش فى اقصى حدودنا الشرقية واتصل بالجنود والضباط المرابضين فيها وتحدث الى الاهالى هناك من بدو وحضر ، بدأ يجوب الاقاليم مختلطا بالجماهير من عمال وفلاحين وأصحاب الاعمال والاملاك وغيرهم من مختلف الطوائف والفئات . فزار مديريات القليوبية والغربية والدقهلية والشرقية وسط مظاهرات واستقبالات شعبية رائعة « لمنقذ مصر » لاسيما فى بنها وطنطا والمحلة الكبرى . وكتب بعض مندوبى الاهرام المرافقين لهذا الركب فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٢ يصفون هذه الاستقبالات فقالوا « لم تكن رحلة الرئيس اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة ورئيس مجلس الوزراء الى مديريات الوجه البحرى من تلك الرحلات التى عهدناها من قبل للزعماء والقادة . كلا !! بل أنها كانت من نوع آخر فقد غزا محمد نجيب بعمله واخلاصه قبل ان يأتى بنفسه زائرا ليتنقل فى انحاء الريف .. غزا قلوب العمال والفلاحين متربعا على عرشها ، فلما اراد ان يزور الريف كان الريف كله فى استقباله لا لتحيته والهتاف لنصره والدعاء له فحسب ، بل لهذا وللاعراب لمنقذ مصر ومحررها من الفساد والظلم ، عن

(١) رحبت كل الترحيب بالعمل مستشارا قانونيا فى الكويت فى الفترة من ١٩٦٤ حتى ١٩٧٢ حيث كانت الاقامة فى الخارج مستحبة بعيدا عن جو الكبت والارهاب فى مصر وذكرياته المؤلمة فى العهد السابق على حركة التصحيح .

شعور الغبطة الذى يغمر القلوب بنجاحه وانتصار حركتـــه الخالدة » (حركة ٢٣ يوليو)(١).

واوضح اللواء نجيب لمندوب وكالة اليونايتد برس الذى رافقه الى الوجه البحرى الغرض من تلك الرحلة فقال « ان مادفعه الى القيام بها هى رغبته الشديدة فى لم شمل الشعب المصرى وتوحيد كلمته حيث لاحظ انه لو تخلى الشعب المصرى عن خلافاته ولو لمدة ستة اشهر لهيأ ذلك الســـــبيل الى الانسجام التام الذى سوف يمكن الحكومة من حل مشاكلها الخارجية وتحرير ارض الوطن من كل جندى أجنبى » . كمـــا قـــام الرئيس محمد نجيب بزيارة مديريات الصعيد فى مارس سنة ١٩٥٣ وكتب مندوب الاهرام المرافق لـــه فى هذه الرحلة يقول : « منذ تحرك القطار من محطة القاهرة فى الساعة الخامسة بعد ظهر السبت والجماهير المحتشدة على الجانبين لا ينقطع حبلها المتصـــــل بجميع البلاد التى مر بها القطار تلوح هاتفة مصفقة مما اضـــطر الرئيس ان يظل الليل ساهرا يرد على تحية الجماهير حتى وصل القطار الى اسوان فى الساعة السابعة والنصف صباحا . وقد عبرت الحماسة الفياضة التى استقبل بها أهل الصعيد منقذ البلاد ومحررها فى زيارته لاقاليمهم عن شــــعور الحب الصادق والفرح بهذه الزيارة التى كانوا ينتظرونها بفارغ صبر » . وبعث يقول من سوهاج فى ٢٢ مارس سنة ١٩٥٣ « لا يستطيع القلم مهما أوتى من بيـــان أن يصف روعة الزيارات التاريخية .. ان ما رأيناه فى هـــذه الرحلة من مظاهر الحماسة المتدفقة التى تنم عن حب الشعب لقائده ومحـــرره العظيم يفوق مارأيناه فى رحلة الرئيس الى الوجه البحرى فى الصيف الماضى فلا غرو فقد كان للاعمال الوطنية والمشروعات العظيمة التى تمت فى هـــــذه الفترة القصيرة اثرها الكبير فى مضاعفة الايمان بحركة الجيش وتمكين حب قــــائد هذه الحركة المباركة ورجاله البررة فى قلوب الشعب وهو مايتجلى للعيـــان فى هذه الرحلة الفريدة » . وقال عن زيارة الرئيس نجيب لاسيوط فى اليوم الثالث من رحلة الصعيد انه تجمع لاستقباله هو وصحبه فى هذه المدينة نصف مليون من البشر ونحرت الذبائح بهذه المناسبة (٢) وأنه (محمد نجيب) توجه الى بنى مر بلدة جمال عبد الناصر لزيارة هذا الاخير ، فاستقبله السيد / عبـــد

---

(١) جريدة الاهرام عدد ٢٥-٩-١٩٥٢!

(٢) « اهـــرام ٢٣ مـــارس ١٩٥٣ »قارن وصف الجريدة المذكورة لرحلة جمـــــال عبد الناصر فى الصعيد بعد ذلك باقل من سنتين ونصف وعلى سبيل المثال « اهرام ٦ يوليو ١٩٥٥ » تحت عنوان « استقبالات رائعة ونحر الذبائح تحت اقدام موكب الحرية » وأهرام ٧ يوليو ١٩٥٥ « إنتهت أمس رحلة الرئيس(جمال) وصحبه فى الصعيد وكانت أيـــاما أربعة خوالد كلها مباهج وأعياد .. وان خيال الشاعر الخصيب لعاجز عن وصف مشاهده أو مشهد من مشاهده وكأى من قرية مر بها موكب الرئيس فى جيئته وذهابه من قـــريب أو بعيد ، خرجت على بكرة أبيها فى حمـــاس منقطع النظير لتظهر حبها وولائها » !

الناصر حسين والده واخوته شوقى وعز العرب والليثى ، كما رحبت البلدة كلها بمقدم الرئيس وابنها البار البكباشى جمال عبد الناصر . وقال مندوب الاهرام أنه بعد تناول الجميع الشاى وجه عبد الناصر خطبة الى الرئيس فرحب به من كل قلبه واعلن باسم جميع الفلاحين « اننا آمنا بك فقد حررتنا من الخوف والفزع وآمنا بك مصلحا لمصر ونذيرا لاعدائنا » . واضاف جمال عبد الناصر موجها كلامه الى محمد نجيب « سيدى القائد باسم جميع الفلاحين اقول لك سر ونحن معك جنودا لك فقد لقنتنا أول درس لقضيتنا الا وهو ان تحرير مصر أمر واجب وخروج قوات الاحتلال أمر لابد منه اننا نستبشر بمصر بعد أن راينا تعاليمكقد وصلت الى اقصى الصعيد واصبحت املا فى ان تحقق لمصر حريتها على يديك . ان كل مصر تناصرك فىالقضاء على قوات الاحتلال» . وكما زار اللواء محمد نجيب بلدة جمال عبد الناصر فى اسيوط زار بلدة الصاغ عبد الحكيم عامر « اسطال » بالقرب من سمالوط حيث القى كل من جمال وعامر كلمة مناسبة جددا فيها البيعة للرئيس نجيب بينما اثنى هذا الاخير على كفاءتهما وغيرهما منالاحرار من رجال الجيش الذينالتأم شملهم فىميدان الحرب على أرض فلسطين وصمموا عندئذ على تطهير الوطن .

ويبدو أن هذه العبارات الحلوة التى تبودلت فى رحلة الصعيد بين أبطال مجلس الثورة الثلاثة تبخرتجميعها بعد ذلك بعام فىأزمة مارس سنة ١٩٥٤، فبعد اقل من سنتين ونصف كانت الاجراس تقرع والذبائح تنحر لزعيم آخر هو جمال عبد الناصر ! ولكن لماذا نتعجل الامور ونحن مازلنا فى عام ١٩٥٣ ، وصورة اللواء محمد نجيب مازالت تملأ الساحة ، وتتصدر الصحف !!

لم يكتف محمد نجيب بزيارة الوجهين البحرى والقبلى والطواف فيهما تلقى عبارات ومظاهر التأييد لشخصه وللثورة التى أصبح محمد نجيب رمزا لها ، بل عاد لزيارة الاسكندرية فى ١٢ ابريل سنة ١٩٥٣ لافتتاح غابة الاسكندرية وبعض الثكنات العسكرية ومراكز التدريب ، ويعرج منها على مديرية البحيرة فى ١٤ أبريل حيث دعا الشعب الى التقشف والاتحاد وتنظيم الصفوف . ولم يكن يدرى أنه بعد اقل من عام سوف يأخذ نجمه فى الافول ليتألق فى سماء مصر نجم جمال عبد الناصرالذى نفد صبره ولم يعد يطيق البقاء طويلا فى الصفوف الخلفية وهو أصلا منظم حركة الضباط الاحرار داخل الجيش والزعيم الفعلى لهذا التنظيم السرى . فأخذ جمال عبد الناصر يتعمد الظهور فى مختلف المناسبات ويدبر الخطط للتخلص من محمد نجيب بعد أن رسخ فى ذهن عبد الناصر ان نجيب يحاول أن « يسرق الثورة لنفسه » (١) .

---

(١) أنظر كتاب الاستاذ سامى جوهر « الصامتون يتكلمون » . ومذكرات الاستاذ ابراهيم طلعت فى مجلة روز اليوسف حول أيام الوفد الاخيرة وعلاقة صاحب المذكرات بجمال عبد الناصر تضفى على هذه المذكرات قيمة تاريخية .

وانفجر هذا الصراع على السلطة بصورة مأساوية فى شهرى فبراير ومارس ١٩٥٤ لكى ينتهى كما سنراه فى أحد فصول هذا الكتاب فى نوفمبر ١٩٥٤ (١) .. بعزل محمد نجيب من جميع مناصبه وتحديد اقامته ! وخلا الجو لجمال عبد الناصر ليبدأ زحفه صعودا الى القمة بعد أن كان مغمورا فى بداية الامر لايعرفه الا القلة ، ويجهل جماهير الشعب ، بل ومعظم المثقفين انه القائد الحقيقى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وكانت بداية الزحف نحو القمة فى توقيع اتفاقية الجلاء مع بريطانيا بالاحرف الاولى فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤ قبل توقيعها نهائيا فى ١٩ أكتوبر من نفس العام ، ثم اقالة اللواء محمد نجيب فى نوفمبر . كما كان انعقاد مؤتمر دولى يضم حوالى ٢٨ دولة افريقية وآسيوية فى مدينة « باندونج » بجمهورية اندونيسيا فى ابريل ١٩٥٥ فرصة لبروز شخصية عبد الناصر على المسرح الدولى ، فقد ترأس جمال عبد الناصر بنفسه وفد مصر الى مؤتمر باندونج بعد أن شجعه على حضوره الزعيم الهندى جواهر لال نهرو اثناء زيارته لمصر قبل انعقاد المؤتمر بحوالى الشهر . وتقابل جمال فى المؤتمر مع شخصيات عالمية بارزة من امثال شواين لاى رئيس وزراء الصين الشعبية ، والبانديت نهرو نفسه رئيس وزراء الهند ، وسوكارنو رئيس جمهورية اندونيسيا ، ويونو رئيس وزراء بورما وغيرهم ، وساهم فى مناقشات المؤتمر وفى انجاحه ، وترك انطباعا حسنا وقويا لدى جميع الوفود الافريقية والاسيوية ، كما زار فى طريقه الى باندونج كلا من الهند وبورما ، والقى فى برلمان الهند فى نيودلهى حيث استقبل بحفاوة كبيرة خطابا سياسيا أشاد فيه بالعلاقات المصرية الهندية (٢) وفى أسبوع واحد أو أسبوعين تحول الرجل الذى كان قائد مستترا لثورة ٢٣ يوليو فى مصر الى زعيم دولى . وقد تمخض المؤتمر عن فكرتين هامتين التزم بهما عبد الناصر طوال سنى حكمه ، وهما : التعايش السلمى بين الكتلتين الشرقية والغربية ، وعدم الانحياز أو الحياد الايجابى للدول النامية ، دول ماعرف بالعالم الثالث . واخذ اليسار العربى المتطرف من ذلك التاريخ يشيد بجمال عبد الناصر واعتبره زعيما مناصرا لقضية السلام العالمى بعد ان كان متهما من هذا اليسار نفسه بالفاشية والموالاة لامريكا ، وذلك رغم حملة

---

(١) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب .

(٣) زار جمال عبد الناصر الهند مرة اخرى فى مارس وابريل ١٩٦١ بعد أن صار رئيسا للجمهورية المصرية ثم الجمهورية العربية المتحدة ، كما زار باكستان . وكانت علاقته بالزعيم نهرو علاقة مستمرة ومتينة كما توطدت علاقات الصداقة بينه وبين الرئيس اليوجوسلافى جوزيف بروز تيتو .. وأصبح تيتو ونهرو وعبد الناصر فى قمة الداعين الى سياسة عدم الانحياز او الحياد الايجابى والتعايش السلمى بين دول الكتلتين الشرقية والغربية أى بين العالم الشيوعى والعالم الراسمالى .

الاعتقالات الواسعة النطاق التى شنها عبد الناصر ضد الشيوعيين فى مصر قبل سفره الى باندونج . واخذ عبد الناصر يطوف بالاقاليم ، وفاقت استقبالات الجماهير له فى الصعيد فى يوليو ١٩٥٥ استقبالات شعب الصعيد لمحمد نجيب فى مارس سنة ١٩٥٣ ، وتسابقت صحفنا المحلية كعادتها فى وصف الحفاوة البالغة والذبائح التى نحرت تحت اقدام موكب جمال فى بنى سويف والمنيا وسوهاج وغيرها !

وجاءت صفقة الاسلحة التشيكية ، أو بالاحرى السوفيتية التى عقدها جمال عبد الناصر مع الاتحاد السوفيتى فى سنة ١٩٥٥ بعد ان خاب رجاؤه فى الحصول على السلاح من دول الكتلة الغربية (١) فرفعت من قدر عبد الناصر فى نظر العالم العربى ، بل ودول العالم الثالث. وفى بضع لحظات اصبح جمال عبد الناصر معبود الجماهير العربية . وخرج الشعب فى دمشق يعبر عن فرحته العارمة بتلك المبادرة الجريئة التى كسرت احتكار الكتلة الغربية للسلاح ، وتحكم الغرب بزعامة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فى تسليح العرب والتقتير عليهم لتعجيزهم عن مواجهة اسرائيل والخطر الصهيونى الزاحف فى المنطقة . وفى اكتوبر ١٩٥٥ ، وقعت مصر وسوريا معاهدة عسكرية عززت فى الشهر التالى بقيام قيادة عسكرية موحدة . واعلن جمال عبد الناصر فى هذه المناسبة « ان هاتين الدولتين اللتين استطاعتا فى الماضى وبفضل وحدتهما ان ينقذا العالم العربى من التتار والصليبيين سوف تستطيعان اليوم أن تحمياها من الصهيونية » . وواصلت الدولتان فيما بينهما — مصر وسوريا — مباحثاتهما من ذلك التاريخ من أجل تحقيق وحدة أو اتحاد فيدرالى فيما بينهما (٢) . وفى يناير ١٩٥٦ ، احتفل السودان باعلان استقلاله وانضمامه الى الجامعة العربية . واعتبر البعض ذلك مأثرة ناصرية جديدة بينما هى فى تقدير البعض الآخر ومن وجهة النظر المصرية البحتة نكسة فى علاقاتنا التاريخية مع السودان وكان ذلك واضحا منذ صيف عام ١٩٥٥ ، مما حمل صلاح سالم على التقدم باستقالته الى مجلس قيادة الثورة فى ٢٥ اغسطس

---

(١) كان حادث العدوان الاسرائيلى الغادر على غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ واستشهاد خمسين من العسكريين والمدنيين فيه ، حافزا لعبد الناصر ورفاقه للحصول على السلاح بأى ثمن ومن اى مصدر ، وتقدمت مصر بشكوى لمجلس الامن ضد اسرائيل عن ذلك الحادث استنادا الى قرار لجنة الهدنة المشتركة فى ٦ مارس ١٩٥٥ والذى اكد أن العدوان الاسرائيلى انما كان هجوما مدبرا ومنظما بناء على أوامر صادرة من السلطات الاسرائيلية وضد القوات النظامية للجيش المصرى فى غزة .

(٢) وقد تمت الوحدة بين مصر وسوريا فى فبراير ١٩٥٨ ثم وقع الانفصال بينهما بعد ذلك فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ وكانت القوانين الاشتراكية التى أصدرها جمال عبد الناصر فى صيف عام ١٩٦١ هى السبب المباشر لهذا الانفصال .

١٩٥٥ ، لفشل سياسته فى السودان . (١) وفى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٦ احتفل عبد الناصر — ومصر من ورائه — يرفع العلم المصرى فى منطقة قناة السويس بعد انسحاب آخر جندى بريطانى من الاراضى المصرية فىنهاية احتلال أجنبى دام قرابة أربعة وسبعين عاما ! وبعد ذلك بخمسة أيام فى ٢٣ يونيو ١٩٥٦ وافق الشعب المصرى فى استفتاء عام على اختيار جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية فى ظل أول دستور دائم لمصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ (٢) .

وخيل للبعض ان عبد الناصر قد بلغ الذروة بتوليه رئاسة الجمهورية فى ٢٣ يونيو ١٩٥٦ ، وانفراده بحكم مصر فى ذلك التاريخ . ولم يعد ثمة محل على أية حال لبقاء « مجلس قيادة الثورة » قائما فى ظل دستور سنة ١٩٥٦ ، فحل المجلس نفسه بعد أن عانى من التفكك مدة طويلة (٣) . وكان عبد الناصر يردد الشكوى من أن بقاء هذا المجلس يقف حائلا بينه وبين الانطلاق فى تنفيذ السياسة التى يرتآها هو لتحقيق اهداف ثورة ٢٣ يوليو بالكامل . وبحل مجلس قيادة الثورة انتهت عملا « الشرعية الثورية » لتحل محلها الشرعية الدستورية ، بل وانتهت عملا كذلك ثورة ٢٣ يوليو ليحل محلها نظام جديد ظاهره الديمقراطية وباطنه حكم الفرد ممثلا فى شخص عبد الناصر لا شريك له ولا معقب على تصرفاته ! ولكن القدر كان يخبىء له ولمصر مفاجأة كبرى اخرى . فبعد بضعة اسابيع من اقرار دستور سنة ١٩٥٦ ، الدائم فى الاستفتاء العام واختيار عبد الناصر رئيسا للجمهورية فى ظل ذلك الدستور ، قررت الولايات المتحدة فجأة تنفيذا لسياسة وزير خارجيتها جون فوستر دالاس والرئيس دوايت ايزنهاور ، سحب القرض الامريكى لتمويل مشروع السد العالى . وسقط العرض البريطانى وعرض البنك الدولى للانشاء والتعمير بطريق التبعية لارتباطهما بالعرض الامريكى ،

---

(١) كيف لا يذكر المصريون فى هذه المناسبة قول رئيس الوزراء المصرى محمد شريف باشا فى آخر القرن الماضى « تقطع يدى ولا افرط فى السودان » ، وكيف لا يذكرون فرحة اسماعيل صدقى باشا فى عام ١٩٤٦ عند موافقة الحكومة البريطانية مبدئيا على « وحدة مصر والسودان » تحت تاج مشترك هو التاج المصرى » ! والواقع أن التكامل — ان لم يكن الاتحاد — بين مصر والسودان هو أمر يمليه موقعهما الجغرافى ومصالحهما المشتركة وهو ما فطنت اليه الدولتان الشقيقتان فى نهاية المطاف .

(٢) يقال أن جمال عبد الناصر رشح الاستاذ الكبير لطفى السيد لرئاسة الجمهورية نظرا لنضاله الطويل فى خدمة الوطن ، الا أن لطفى السيد البالغ من العمر وقتها ثمانين عاما رفض هذا العرض وتمكن من اقناع مجلس قيادة الثورة بسهولة بأن جمال عبد الناصر هو الرجل الوحيد المؤهل لشغل منصب رئاسة الجمهورية .

(٣) انظر مذكرات عبد اللطيف البغدادى، الجزء الاول ، الباب الرابع « تفكك فى مجلس قيادة الثورة » ص ٢١٩ وما بعدها .

ورد عبد الناصر على هذا السحب المهين وما اقترن به من تشكيك فى الوضع المالى لمصر وتجريح لاقتصادها ، بتأميم قناة السويس وباعلانه عن ذلك التأميم فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ فى خطابه التاريخى بميدان المنشية فى الاسكندرية والذي كان له دوي القنبلة الذرية ! وبدأت بريطانيا وفرنسا تتأهبان لجر جمال عبد الناصر الى معركة مصيرية بأمل القضاء عليه وعلى نظامه بالتواطؤ مع ربيبتهما اسرائيل ، ووجدت بريطانيا وفرنسا فى تلك الظروف فرصتهما الذهبية « لتأديب » عبد الناصر على الاقل . الاولى لتأميمه للقنال الطريق الملاحى الرئيسى للامبراطورية البريطانية الى الشرق الاقصى حتى بعد استقلال الهند فى سنة ١٩٤٧ ، والثانية (فرنسا) لمساعدة عبد الناصر لثورة الجزائر فى كفاحها المرير ضد الاستعمار الفرنسى الذى كان يلفظ انفاسه فى انحاء شتى من العالم . لذلك ورغم المساعى الحميدة المبذولة لايجاد حل لذيول تأميم قناة السويس بالطرق السلمية ، وجهود الامين العام للامم المتحدة داج همرشولد الذى استطاع بذكائه أن يجمع فى مكتبه بمقر الامم المتحدة حول مائدة المباحثات محمود فوزى وزير الخارجية المصرية وسلوين لويد وزير خارجية بريطانيا وكرستيان بينو وزير الخارجية الفرنسية فى أواخر اكتوبر ١٩٥٦ للتوصل الى حل ودى من ست نقاط ، قامت اسرائيل فجأة فى ليل ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ ، بهجومها الغادر على شبه جزيرة سيناء فى اتجاه القنال . وتبع ذلك فى اليوم التالى الانذار البريطانى الفرنسى الغريب لمصر بغرض التحرش بها ، ثم عدوان الحكومتين البريطانية والفرنسية على الاراضى المصرية ، وانزالهما لقوات المظلات بالمئات فى بور سعيد ومنطقة القنال . وتبع ذلك فى اليوم التالى الانذار البريطانى الفرنسى الغريب لمصر أن مهدتا لذلك بسلسلة من الغارات الجوية .

هذا العدوان المبيت مع اسرائيل (١) والذى اثار ثائرة الرأى العام العالمى فى الامم المتحدة وخارجها ، بل وداخل دور الكومنولث البريطانى وفى داخل مجلس العموم البريطانى نفسه حيث هاجمت المعارضة العمالية هذا التورط من جانب حكومة المحافظين فى هذه العملية العدوانية والتى انتهت بالفشل والانسحاب الذليل ازاء ضغط الرأى العام الدولى والضغط الامريكى الشديد على لندن وباريس ، والانذار المسرحى السوفيتي فى ٥ نوفمبر بضرب هاتين العاصمتين بالصواريخ اذا أستمر العدوان على مصر رغم كل هذه التحذيرات ! واستطاع جمال عبد الناصر الذى أوشك علي الانهيار ثم استرد

---

(١) حاول السير أنطونى ايدن رئيس وزراء بريطانيا وقتذاك انكار هذا التآمر المبيت فيما كتبه حول « حرب السويس » وتصرفات حكومة المحافظين التى كان يرأسها ابان تلك الأزمة . وعلى العكس اعترف كريستيان بينو وزير الخارجية الفرنسية السابق وأحد أطراف هذا التآمر بالحقيقة كاملة فيما نشره بهذا الصدد من مذكرات .

انفاسه وهدوءه بعد الصدمة الاولى التى هزته وكادت تدفع به الى الانتحار(١) ان يستغل كل هذه العوامل ليحـــول الهزيمة العســـكرية فيما عـرف « بحرب الســـويس » (فلا قبـــل لنا عسكريا بمواجهة دولتين مازالتا محســـوبتين فى تعـداد الدول العظمى) الى نصـــر ســـياسى مؤزر رفـــع من هامته ومن شـــأنه فى العالم الثالث بأسره . اذ كان من النتائج المباشرة لذلك العدوان الثلاثى الذى ساندت فيه بريطانيا وفرنسا اسرائيل ، تصفية المصالح البريطانية والفرنسية فى مصر وتقلص النفوذ الغربى لصالح النفوذ السوفيتى وازدياد التقارب بين القاهرة وموسكو ، وعرف القـــادة السوفييت من جانبهم كيف يستغلون لاقصى الحدود هـــذا الظرف الطارىء وتلك الاوضاع الجديدة فى المنطقة لجذب مصر تدريجيا الى جانب الكـــتلة الشرقية والاتحاد السوفيتى بوجه خاص ، وتحويل شرقى البحـــر الابيض المتوسط الى شبه بحيرة سوفيتية ، مستغلين حاجتنا الملحة الى الســـلاح السوفيتى ، والى القروض السوفيتية والخبراء السوفييت ، لدعم قواتنـــا المسلحة وبناء اقتصادنا ومصانعنا ولتحقيق مشروع السد العالى تخليـــدا لثورة ٢٣ يوليو كما خلد هرم خوفو بالجيزة اسم صاحبه ! فانتشر الخبراء السوفييت فى كل مكان من الاسكندرية الى اسوان ، وانتشروا هم وأسرهم فى بعض أحياء العاصمة المصرية وارتبطت تجارتنا واقتصاديات بلادنا أكثر فأكثر بدول الكتلة الشرقية استيرادا وتصديرا ، وسيطر السوفييت عـــلى جميع أسلحة الجيش المصرى وعلى موانينا ومطاراتنا (٢) .

واطلق عبد الناصر لهم العنان حتى كدنا نصبح محمية سوفيتية بما تعنيه هذه الكلمة من تبعية ! كما أخذ يتجه بالبلاد وبنظمها نحو الاشتراكية المتطرفة الحاقدة ، وتحويل اقتصادنا الحائر الى اقتصـــاد اشتراكى مهلهل . وكادت الاشتراكية أن تصبح المعبود الجديد الذى نعبده من دون الله ، أو كأنهـــا فى القليل دين منزل من السماء لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ! مع أنها فى جوهرها تصور اقتصادى واجتماعى لمجتمع معـــين يظن الاشتراكيون النظريون انه أدنى الى تحقيق المســـاواة والعدالة الاجتماعية من المجتمع الرأسمالى الذى يهاجمونه . وكانت قوانين يوليو عام ١٩٦١ علامة بارزة على طريق التحول الى الاشتراكية الناصرية ذلك الطريق الوعر الـــذى قادنا فى النهاية الى الافلاس نتيجة ســـوء التخطيط والتطبيق والانغلاق الســـياسى

(١) انظر مذكرات عبد اللطيف البغدادى الجزء الاول الباب الثامن « حرب السويس » ص ٣٢٧ وما بعـــدها حيث يروى كيف بكى عبد الناصر وقال وهو منهار .. انه قد ضيع البلد على مايظهر !

(٢) انظر كتابنا « العـــالم العربى والاستراتيجية السوفيتية المعاصرة » النـــاشر منشأة المعارف بالاسكندرية سنة ١٩٧٦ .

والاقتصـــــادى (١) . وكانت الثمرة الاولى لهــــذا التحول الاشــــتراكى الناصرى ولتطبيق القــــوانين الاشـــــتراكية الجــديدة وتشريعـــــات الاصلاح الزراعى على الاقليم الشمالى ، هى انفصال سوريا عن مصر الذى ادمى قلب عبد الناصر وهزه هزا عنيفا ! فتفككت روابط الجمهورية العربية المتحدة وتمزقت أوصالها رغم اصرار عبد الناصر العنيد على الاحتفاظ باسمها وعلمها ونشيدها حفاظا على كبريائه وغروره ! وهكذا بقي الاسم والمظهــر وافتقدنا اللب والجوهر ! وكانت الخطوة الثانية على طريق الاشتراكية الناصرية وتثبيتها ، اعلان الميثاق الوطنى الذى أقره المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى عام ١٩٦٢ (٢) وما ورد فيه عن حتميــة الحل الاشتراكى ، هــذه الحتميــة التى تأباها النظريات والمذاهب الاقتصادية والاجتماعية فهى فى تطـــور وتغير مستمر جيلا بعد جيل وسنة بعد سنة ، ومأتقرر فى الميثاق كذلك عن وجوب سيطرة الدولة سيطرة كاملة أو شبه كاملة على الاقتصاد فى مجالات الانتاج والصناعة والتجارة والمال والاستيراد والتصدير .. واتى على ذلك انكماش القطاع الخاص فى اضيق الحدود مما ساعد على انتقال البروقراطية البغيضة والروتين المعوق الى شتى نواحى الانشطة الاقتصادية ، وفقدان روح الابتكار والاقدام والابداع ، واختفاء رأس المال الخاص اما نتيجة لهروبه الى الخارج أو لاكتناز الناس له فى أماكن بعيدة عن الانظار و « تحت البلاطة » كما يقولون حتى لا يصادر أو يؤمم أو يحرس !

وكما يحدث غالبا فى الدول النامية المتخلفة ، صاحب تفشى البيروقراطية والروتين الحكومى فى مؤسسات وشركات القطاع العام تفشيهما فى المصالح الحكومية التقليدية ، انتشار الفساد والرشوة والتســـيب وسوء الادارة والتخطيط والتنفيذ ، وضعف الانتاج وهبوط نوعيته ومعدلاته ، وبالتالى تراكم العجز فى موازين التجارة والمدفوعات ومحاولة علاج هذا العجز بالالتجـــاء الى القروض الداخلية والخارجية والاسراف فى اصدار العملـــــة الورقية !

---

(١) ذكر عبداللطيف البغدادى فى مذكراته أن مجلس قيادة الثورة بحث ابان أزمة مارس ١٩٥٤ السياسة الاقتصادية للثورة وهل تكون رأسمالية أو اشتراكية أو غير ذلك وأن الرأى كان منعقدا على الاتجاه نحو الاشتراكية ولكن لم يتبلور هذا الاتجاه الا بعد ذلك فى بداية الستينات .

(٢) قدم الرئيس جمـــال عبد الناصر الميثاق للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ٢١ مايو ١٩٦٢ وناقش المؤتمر الميثاق واقره بالاجماع . وذكر الرئيس محمد أنور السادات فيما بعد أن بيان مارس ١٩٦٨ الذى لم يطبق والميثاق الوطنى نفسه كانا فى ذهن جمـــال عبد الناصر وسائل لامتصاص غضب الشعب بعد الهزيمـــــة المنكرة فى حرب الخامس من يونيو ١٩٦٧ . وقد اثار هذا القول الصريح ثائرة من اسماهم بالمتجرين باسم عبدالناصر وبثورة ٢٣ يوليو .

وبدأت آثار ذلك كله تظهر على السطح في الستينات وإن حاول وزراء مالية عبد الناصر اخفاءه عن أعين الناس في مصر بشتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة (١) ولكن محاولاتهم لم تخدع دوائر المال والاعمال في خارج البلاد فأخذوا يتحدثون عن المستقبل القاتم للاقتصاد المصري والمالية المصرية ، وعن افلاس الخزانة العامة المصرية التي بدأت تنوء تحت اعباء تصاعد الانفاق العام لمواجهة المتطلبات العسكرية التي فرضت علينا منذ قيام اسرائيل ، والزيادة المطردة الرهيبة في عدد السكان ، ولتسديد فوائد واقساط الديون المختلفة لعدد لا يحصى من الدول الدائنة فضلا عن مؤسسات الاقراض الدولية وشبه الدولية كصناديق الانماء التابعة لبعض الدول العربية الشقيقة مثل الكويت ودولة الامارات العربية وغيرهما . وهكذا لم نجد بابا للاقراض بفوائد باهظة أو غير معقولة الا وطرقناه .

وبدلا من أن يركز جمال عبد الناصر همه على الشئون الداخلية خاصة في مرحلة دقيقة كمرحلة التحول الى الاشتراكية لكي يضمن على الاقل نجاح هذه التجربة ولو جزئيا ، اخذ يوجه كل اهتماماته ونشاطاته الى مغامراته الخارجية ، فكانت حرب اليمن التي امتدت لعدة سنين خلافا لتقديراته الاولى حتى غرقنا في مستنقعها الى الاذنين ، وكبدتنا الكثير في الارواح والاسلحة والاموال الذهبية والورقية ، والجهد الذي كان أجدى بنا أن نوجهه وجهة أخرى مثمرة لا مدمرة . وبدأ شبح الافلاس يلوح في الافق أكثر من ذي قبل في أواخر عهد عبد الناصر رغم التصريحات والبيانات المغرقة في التضليل والتزييف والتي كانت تصدر بين الفينة والفينة عن بعض المسئولين مؤكدة خلافا للواقع أن اقتصادنا متين والحالة المالية على خير ما يرام ، وان تقارير البنك الدولي خير شاهد على ذلك وان كان أحد من الخاصة أو العامة لايقرأ تلك التقارير ولا يدري من أمرها شيئا ! (٢)

وشاعت سياسة الاتحاد السوفيتي « الصديق » القائمة على الخبث والرياء وسوء النية أن يضيقوا علينا الخناق لكي نظل دوما في قبضة يدهم وفي متناول مخططاتهم لا نستطيع منها الفكاك . فشجعوا عبد الناصر على التورط في حرب جديدة مع اسرائيل في يونيو ١٩٦٧ بزعم تعرض الحليفة

---

(١) وهذا للاسف ما درج عليه بعض المسئولين حتى بعد حركة التصحيح .

(٢) ذكر الرئيس السادات في بعض بياناته انه عندما تولى رئاسة الجمهورية بعد وفاة عبد الناصر استفسر من وزير مالية عبد الناصر السيد / حسن عباس زكي عن الحالة المالية العامة فكان الجواب انها في غاية السوء ، ولما سأله كيف اذن كان يتصرف فأجاب انه « كأن يلبس طاقية هذا لذاك » أي ان الدولة كانت تعيش يوما بيوم على المسكنات ولا تدري ماذا سيأتي به الغد القريب أو البعيد .

والشقيقة سوريا لغزو اسرائيلى وشيك ! فخضناها دون سابق اعداد لهذه المغامرة الجديدة بينما قواتنا المسلحة مشتتة ما بين اليمن وسيناء . فكان ماكان من هزيمة منكرة اذهلت العدو قبل الصديق ، وحطمت عبد الناصر الرجل والزعيم ، وافقدته أمام العالم المشدوه والامة العربية المكلومة ، تلك الهالة شبه النورانية التى كانت تتوج هامته وتشد اليه القلوب قبل العيون. ورغم ما بذله عبد الناصر بعد ذلك من جهد جبار لاعادة بناء القوات المصرية المسلحة ولاسترداد ما فقدناه من العزة والكرامة ، واعادة بعض الهيبة الى الزعامة المصرية فى معارك ما عرف بحرب الاستنزاف على ضفتى القنال وفى عمق سيناء ، فقد انتهى عبد الناصر الاسطورة فى الخامس من يونيو ١٩٦٧ قبل أن يفارق الدنيا التى اتعبها واتعبته فى ٢٨ من سبتمبر ١٩٧٠ ، فيريح ويستريح من الاعباء التى اثقلت كاهله لسنوات طويلة وحملها وحده تقريبا ، أو حمل معظمها على حساب راحته وصحته وحياته التى اضناها المرض والسهر والجهد ، مخلفا وراءه كما سبقت الاشارة اليه فى هذه المقدمة ، شعبا ممزقا حائرا يجتر على مضض الم المذلة وهوان الهزيمة العسكرية ، وثقة مفقودة بيننا وبين الدول الاخرى العربية وغير العربية ، وتركة مثقلة بالاعباء والديون ، واقتصادا منهارا ، وخزانة خاوية على عروشها ، وحقدا دفينا يفرق بين المصرى واخيه المصرى عملت على غرسه وسقيه ورعايته وسائل اعلام مغرضة توجهه وتنميه ، وشعارات خبيثة تزيده تأججا ولهيبا !

وما قصدت فى هذا الكتاب ان اروى قصة جمال عبد الناصر أو قصة محمد نجيب فهذا امر يتطلب جهدا شاقا لاقبل لى به اليوم ، وسنين طويلة لم اعد أملكها للبحث والتحرى والاستقصاء ، وانما قصدت أن أروى لك فقط أيها القارىء الكريم بعض صفحات مما وعته الذاكرة أو مما انطبع فى الفؤاد من تاريخ تلك الايام التى عاصرتها وعشتها . وقد رأيت أن أجمع تلك الذكريات أو الانطباعات حول فصول خمسة تناولت فيها تباعا المواضيع التالية :

الفصل الاول — اعلان سقوط دستور سنة ١٩٢٣ فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ .

الفصل الثانى — الثورة والاحزاب السياسية .

الفصل الثالث — سقوط النظام الملكى وأعلان الجمهورية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣

الفصل الرابع — الصراع على السلطة بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر وازمة فبراير مارس ١٩٥٤ .

الفصل الخامس — الثورة وقضية الجلاء عن وادى النيل (توقيع اتفاقية السودان فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ثم اتفاقية الجلاء فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ ، بالاحرف الاولى أولا ثم توقيع وثائقها النهائية فى ١٩ اكتوبر من نفس العام).

وهناك فصول اخرى لم اتمكن من ان اوفيها حقها من البحث والاعداد ولعل من أبرزها محاكمات ذلك العهد أمام محكمة الغدر ومحاكم الثورة ومحاكم الشعب ، ومحاكم أمن الدولة وغيرها من المحاكم القضائية اسما ، السياسية حقيقة ، والتى سيق أمامها المواطنون بالمئات من خصوم ذلك العهد ، أو ممن وجهت اليهم لسبب من الاسباب تهم التآمر على قلب نظام الحكم القائم ، فنال بعضهم من الجزاءات أشدها قسوة وصرامة شاملة عقوبة الاعدام (١) دون ان يوفر لهؤلاء المواطنين ابسط الضمانات القضائية التى بدونها تغيب شمس العدالة ويسيطر شيطان الارهاب ، وتتحول المحاكمات المزعومة الى مسرحيات مأساوية (٢) .

(١) لقد حكمت محكمة الشعب مثلا فى ٤ ديسمبر ١٩٥٤ والمشكلة من قائد الجناح جمال سالم رئيسا ومن القائمقام انور السادات والبكباشى حسين الشافعى عضوين وثلاثتهم من اعضاء مجلس قيادة الثورة ، فى قضية جماعة الاخوان المسلمين ، بعقوبة الاعدام شنقا حتى الموت على كل من مرشد الجماعة المستشار السابق حسن الهضيبى ، ومحمود عبد اللطيف ، وعبدالقادر عودة ، ويوسف طلعت ، وابراهيم الطيب ، وهنداوى دوير ، ومحمد فرغلى ، ورأى مجلس قيادة الثورة برئاسة جمال عبدالناصر تخفيف الحكم على حسن الهضيبى مرشد الجماعة الى الاشغال الشاقة المؤبدة لسنه ومرضه ، وتنفيذ الاعدام فى الستة الاخرين.

(٢) لقد عايشت هذه المحاكم فى بعض القضايا السياسية عندما كنت امارس مهنة المحاماه ، واذكر منها قضايا المهندس عثمان محرم أمام محكمة الغدر فى اغسطس ١٩٥٣ (ولعلها المحكمة الوحيدة من محاكم الثورة التى غلب على قضاتها الطابع القضائى ولذلك لم تعمر طويلا) .. وقضية جريدة المصرى وصاحبيها محمود وحسين ابو الفتح امام محكمة الثورة فى ابريل ومايو ١٩٥٤. وقضية الاميرالاى عاطف نصار ١٩٥٧ امام احدى محاكم امن الدولة برئاسة الفريق اول محمد فؤاد الدجوى، واتهم فيها ايضا وزيران وفديان سابقان (الدكتور محمد صلاح الدين والاستاذ عبد الفتاح حسن) بالتآمر على قلب نظام الحكم .. هذا بالاضافة الى مشاركتى فى قضية الاحزاب امام احدى دوائر محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة ، ولكن سقطت الدعوى المرفوعة نيابة عن حزب الوفد والدعاوى المماثلة بصدور قرار مجلس قيادة الثورة فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ بحل الاحزاب السياسية جميعا ، فكفى الله المؤمنين القتال !

الفصل الأول

اعـــلان سقوط دستور ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣

نجحت حركة الجيش فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ واستولت على الحكم وتحكمت فى أمور البلاد ومصائرها دون أن تعلن عن سقوط دستور سنة ١٩٢٣ ، بل حاولت بادىء الامر أن تكيف نفسها مع احكام ذلك الدستور فجاء فى أول بيان اذيع على الشـــعب فى الصباح البــاكر من يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بلسان البكباشي محمد انور السادات نيابة عن اللواء أركان حـــرب محمد نجيب الذى نصبته الحركة قائدا عاما للقوات المسلحة المصرية « وانى أؤكد للشعب المصرى أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظـــل الدستور مجردا من اية غاية » . ولم يكن هناك دستور فى البلاد خلاف دستور ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ الملكى ، واحتفظت حركة الجيش بهذا النظام الملكى ، وحل الملك الطفل احمد فؤاد الثانى محل ابيه الملك فاروق بعد تنازله له عن العرش فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ . واخذت المراسيم والقوانين ، او بالاحرى « المراسيم بقوانين » » بما فى ذلك التشريعات الثورية كقانون الاصلاح الزراعى وقانون نظام الغاء الوقف على غير الخيرات (الوقف الأهلى) وقانون فصـــل الموظفين بغير الطريق التأديبى (١) ... الخ ، اخذت تصدر من هيئة الوصاية على العرش ثم من الوصى الفرد باسم الملك القاصر بعد ان تم التفاهم عـــلى موضوع الوصاية المؤقتة فى ضوء أحكام كل من دستور سنة ١٩٢٣ ذاته والامر الملكى الصادر قبله فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية ، على الوجه الذى سنعود اليه فى مكان آخر من هذا الكتاب .

وانطلاقا من هذا صدر فى ٤ اغسطس سنة ١٩٥٢ المرســـوم بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٢ بتحديد مخصصات الملك ومخصصات البيت المــــالك ومرتبات هيئة الوصاية على العرش ، فحددت مخصصات الملك القاصر أحمد

---

(١) الشهير بقانون التطهير اى تطهير الادارة الحكومية . وواضح من مذكرات الوصى السابق بهى الدين بركات انه كان معترضـا على ذلك القانون انظر « ... سبعون يوما فى وصاية العرش بمجلة المصور القاهرية عدد ١٩ اغسطس ١٩٧٧ .

فؤاد الثانى بمبلغ ۲۱٫۰۰۰ جنيه سنويا ، ومرتبات هيئة الوصاية بمبلغ ۹۰۰۰ جنيه سنويا تؤخذ من مخصصات الملك ، ومخصصات البيت الملك بمبلغ ۲٤٫۰۰۰ جنيه سنويا ، وهى مبالغ تكاد تكون رمزية بالنسبة لوقتنا الحاضر ، ولكنها تؤكد على أية حال استمرار النظام الملكى فى بداية حركة الجيش . كما كان تشكيل الوزارات وتعديلها يتم بمراسيم ملكية صادرة من هيئة الوصاية المؤقتة أو الوصى المؤقت باسم « حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان » ، وقبول استقالة رئيس الوزراء أو تشكيل وزارة جديدة يتم بموجب اوامر ملكية كسابق العهد قبل حركة الجيش . من ذلك على سبيل المثال الامر الملكى رقم ۹ لسنة ۱۹٥۲ بقبول استقالة وزارة الرئيس على ماهر فى ۷ سبتمبر سنة ۱۹٥۲ ، والامر الملكى رقم ۱۰ الصادر فى نفس التاريخ باسناد رئاسة الوزارة الى اللواء أركان حرب محمد نجيب . وجاء فى أول هذين الامرين الملكيين والموجه من هيئة الوصاية المؤقتة الى الرئيس على ماهر « اطلعنا على كتابكم المرفوع الينا اليوم باستقالة الوزارة وانا اذ نبلغكم قبولها لنقدر لكم اضطلاعكم باعنة الحكم فى اللحظات التاريخية العصيبة التى كان الجيش الباسل قد بدأ بها مطالبه الحقة نحو بعث الوطن بعثا جديدا لاقامة بنيانه على أسس سليمة ودعائم موطدة . وقد بذلتم فى سبيل مهمتكم الخطيرة جهدا يذكر لكم ولحضرات زملائكم الذين عاونوكم مع الشكر والثناء » .

وجاء فى ثانى الامرين الملكيين الى الرئيس اللواء أركان حرب محمد نجيب باسناد رئاسة الوزارة اليه « ان توفير الرفاهية لافراد الشعب كافة هى أعز رغبات البلاد وأعظم ما تتجه اليه أمانيها ، ووطننا العزيز اليوم فى حاجة ماسة لاقامة بنيانه على اسس سليمة راسخة ودعائم اصلاحية موطدة تتحد معها قواه نحو العمل الحق والتعبير الصحيح عما يخالج الضمائر من مطامع نحو تحقيق العدل والرفاهية للبلاد ، وأن الحركة المباركة (۱) التى حملتم لواءها انما تعبر عن آمال تركزت حولها قلوب الشعب الكريم وباتت عنوانا لعهد جديد تتحقق فيه العدالة الاجتماعية (۲) على أكمل وجه — لذلك رأينا تحميلكم أمانة الحكم واسناد رئاسة مجلس الوزراء اليكم لتقوموا بتلك المسئوليات الجسام وحتى تنعم البلاد وشيكا بحياة نيابية خالصة من الشوائب ، فقد أصدرنا أمرنا هذا اليكم للاخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا بذلك » .

ورغم الاشارة فى أمر التكليف هذا الى « الحياة النيابية الخالصة من

---

(۱) يلاحظ عدم استعمال عبارة ثورة فى هذه الوثائق الرسمية بعد .

(۲) العدالة الاجتماعية فقط وليست الاشتراكية ! فلم يكن الفكر الاشتراكى قد زحف بعد الى ثورة ۲۳ يوليو الى اذهان رجالها .

الشوائب » فلا شيء في هذا الامر الملكي وملابساته ولا فيما سبق صدوره كان يشعر بأن قادة حركة الجيش سوف يعلنون وشيكا اعلان سقوط دستور سنة ١٩٢٣ . بل على العكس من ذلك توالت تصريحات اللواء محمد نجيب في كل مناسبة بالحرص على الحياة النيابية والدستور القائم . فما أن اذاع الرئيس على ماهر مثلا اثناء تراسه الوزارة في ١٠ اغسطس سنة ١٩٥٢ أن الجيش متفق مع الحكومة على حل الاحزاب السياسية (وهو ما تحقق فعلا بعد ذلك في ١٦ يناير سنة ١٩٥٣) حتى سارع اللواء محمد نجيب بوصفه قائد حركة الجيش في بيان صادر صباح اليوم التالي ١١ من اغسطس الى نفي ذلك النبأ مؤكدا أن الجيش قد اتفق على ضرورة اجراء الانتخابات النيابية في موعد أقصاه شهر فبراير سنة ١٩٥٣ . كما أدلى اللواء محمد نجيب بحديث لمراسلي الصحف الاجنبية أكد فيه أن الجيش لن يسمح لاحد بأن يعتدي على الدستور ، وان كل من يحاول ذلك سوف يقول له الجيش (قف من أنت) ! ولاقت هذه التصريحات الصادرة من قائد حركة الجيش ترحيبا حسنا وارتياحا لدى الكثيرين وعلى صفحات الجرائد المحلية المناضلة من اجل قيام حياة نيابية افضل وعلى راسها جريدة « المصرى » لاصحابها الافاضل محمود وحسين واحمد ابو الفتح . فنشرت هذه الجريدة في أغسطس سنة ١٩٥٢ عدة مقالات بعنوان « فلسفة الانقلاب » بقلم الاستاذ ابراهيم طلعت المحامى (١) جاء في احداها بعدد ٢٠ أغسطس « لاغموض ان حركة الجيش التي قام بها الضباط الاحرار الواعون والتي ابرزها رجال الجيش جميعا لم تكن حركة دكتاتورية جاءت بقوة السلاح لكي تفرض حكما عسكريا على البلاد ، وانما هي تفاعل ثورة الشعب مع ثورة الجيش ضد الفساد والانحلال ، ولكي تعيد الى الدستور احترامه والى الشعب كرامته حتى يحكم الشعب نفسه بارادته لا بارادة بطانة الملك وحتى يعود الجيش الى ثكناته والى ميادينه الطبيعية يستكمل عدته ويزيد عتاده حتى يصبح جيشا قويا محترما يستطيع أن يرهب العدوان وأن يحمي استقلال البلاد » .

كما كتب الأستاذ أحمد أبو الفتح رئيس تحرير جريدة المصرى سلسلة مقالات بنفس المعنى في سبتمبر سنة ١٩٥٢ بعنوان « الى أين » جاء في احداها بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ « والله وحده يعلم كم كانت فرحتي يوم أن نجح الانقلاب (حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢) ولم يكن مبعث فرحتي عزل الملك فحسب ، وانما كانت فرحتي منبعها — الى جوار عزل الملك — اصرار القائمين بالحركة على المحافظة على الدستور . واستطيع أن اقرر أن فرحتي

---

(١) نشر الاستاذ ابراهيم طلعت بعد ذلك في سنتي ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ وفي مجلة روز اليوسف الاسبوعية ذكرياته ، أو مذكراته — عن ثورة ٢٣ يوليو .

لعزل الملك كانت كل اسبابها مستمدة من ان فى زواله تمكينا للحياة الدستورية واسترداد الشعب لحقوقه .. لان فاروق كان السد المنيع الذى يمنع هذا الشعب من ممارسة حقوقه الطبيعية »
وحذر هذا الكاتب من أولئك المنافقين الذين يحاولون التبشير بما يسمونه الدكتاتورية العادلة واغراء الجيش على أن يحكم حكما عسكريا ويضرب بالدستور والحياة النيابية عرض الحائط ، ويزينون له مزايا الحكم العسكرى المطلق ، ومن بعض الصحف المأجورة التى تضرب على هذا الوتر الحساس بعد أن ساهمت بتثبيت دعائم الفساد فى العهد الماضى (١) .

ووسط هذا الحوار الذى شغل الراى العام وجمهور المثقفين بوجه خاص ظهرت ابتداء من ٣١ يوليو سنة ١٩٥٢ بجريدة الاهرام عدة مقالات بقلم المرحوم الدكتور سيد صبرى أستاذ القانون العام بكلية الحقوق بجامعة القاهرة بعنوان « الفقه الثورى » كان لها صدى فى أوساط الجيش ولدى قادة حركة ٢٣ يوليو (٢) ولقد دافع الدكتور سيد صبرى فى مقاله الاول المنشور فى ٣١ يوليو عن النظرية الدستورية القائلة بسقوط الدساتير القائمة وزوالها من الوجود نتيجة للثورات والانقلابات وكيف انه بتمام نجاح « الثورة » يسقط الدستور القائم فورا ، واستشهد فى ذلك بعدة امثلة من تجارب الدول الاخرى ، وانتهى الى القول بأن ماحدث هو ثورة وان دستور ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ الملكى سقط تلقائيا بنجاح الثورة فى يومى ٢٣ و ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ ، بالذات ، وحسب قادة الثورة بعد ان استولوا على الحكم وأطاحوا بالملك أن يعلنوا على الملأ سقوط دستور سنة ١٩٢٣ اثباتا لواقع الحال ودون ما حاجة لاية اجراءات أخرى !

وتمت بالرد على ذلك فى مقالات ثلاث نشرت تباعا بجريدة الاهرام فى ٢٤ اغسطس و ٥ و ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، وتضمن المقال الاول بتاريخ ٢٤ اغسطس العبارات التالية منقولة بحذافيرها ، « من العسير ان ينعقد الاجماع على وصف ماتم خلال الايام الاربعة الاولى من حركة الجيش رغم اهميته الكبرى بأنه ثورة عصفت بالدستور القائم فأهدرته فى نظر الكافة أو حتى فى نظر القائمين بالحركة ، خاصة اذا ماراعينا كذلك ان ارغام الملك

---

(١) من هؤلاء الكتاب الكاتب الكبير المرحوم الاستاذ محمد التابعى الذى لاقى ربه فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٦ فقد كان من المؤيدين للقضاء على الملك والاحزاب معا واشار الى ذلك الرئيس السادات فى حديثه بمناسبة الاحتفال بعيد ميلاده الثامن والخمسين فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٦ .

(٢) ومع ذلك فصل دكتور سيد صبرى من الجامعة فى عام ١٩٥٥ وكان من أسباب فصله انه نشر انباء غير صحيحة عن مجلس قيادة الثورة .

السابق فاروق على التخلى عن العرش لن يؤدى بل ولم يكن ملحوظا فيه استبدال الجمهورية بالملكية أو اسقاط حق الاسرة المالكة الحالية فى توارث العرش لاحلال غيرها فى مكانها كما كان الشأن فى الثورات والانقلابات المختلفة التى أشار اليها الدكتور سيد صبرى فى مقاله السابق والمنشور بجريدة الاهرام فى أواخر يوليو سنة ١٩٥٢ ، ويؤكد هذا الرأى ما اعلنته القيادة العامة لحركة الجيش فى بياناتها المتتالية فى الايام الاربعة المومأ اليها عن وجوب احترام الدستور نصا وروحا ونزول الجميع على أحكامه مما لا ينصرف بداهة الا الى الدستور القائم وهو دستور سنة ١٩٢٣ ، وليس الى أى دستور آخر مجهل ! فاذا ماتقرر هذا وضح ان دستور سنة ١٩٢٣ ، لم يسقط بمجرد سقوط وزارة نجيب الهلالى (فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢) أو نزول الملك السابق عن العرش فى يوم ٢٦ يوليو الماضى .. لهذا عندما نوقش موضوع الوصاية على العرش فى أواخر شهر يوليو سنة ١٩٥٢ ، ومن ثم خلال الاسبوع الاول من الحركة ، كان الراى السائد لدى الفقهاء الرسميين وغيرهم ان الدستور مازال قائما رغم استبدال ملك بملك ورغم عنصر القهر الذى لازم ذلك التغيير لشخص الجالس على العرش . يعزز هذا النظر ماجرى فى بلجيكا مثلا منذ اقل من العام حيث ارغم الشعب البلجيكى بقيادة بعض الزعماء السياسيين الملك ليوبولد الثالث على التخلى نهائيا عن العرش لنجله وولى عهده الامير « بدوان » ، دون أن ينبنى على التنازل القسرى القول بانهيار الدستور البلجيكى القائم والذى مازال نافذا حتى اليوم فى جميع احكامه ونصوصه . ووجه الشبه واضح فيما جرى عندنا وعندهم » .

وانتقلت بعد ذلك الى تعريف المقصود بالثورة فقلت انه ليس من الهين ان يتفق أهل الرأى على تعريف دقيق وموحد خاصة وأن لفظ ثورة فى حد ذاته يثير دائما فى الاذهان صورا من العنف والعراك والتقتيل وسفك الدماء ! .. فاذا ماذكرنا الثورة الفرنسية تمثلت أمامنا مناظر التدمير والتخريب والاستيلاء عنوة على أملاك الاشراف وقصورهم وارسالهم جماعات هم وكثيرون غيرهم الى المقصلة تحصد أرواحهم حصدا وسط الميادين العامة وتهليل الجماهير ! .. ولكن تلك الظاهرة ليست من مستلزمات الثورة ولا من عناصرها الاساسية ، واننا لانعدو الواقع اذا قلنا ان العنصر البارز الاصيل فى كل ثورة هو قلب الاوضاع القائمة لاحلال غيرها محلها ، سواء أكانت تلك الاوضاع سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية . وانه ان أمكن نظريا تصور انحصار الثورة فى احدى تلك النواحى على حدة ، فان الثورة كثيرا ماتبدأ أولا بتحطيم الاوضاع السياسية القائمة لكى تنفذ من ذلك الى تحقيق اهدافها فى الميدانين الاخرين الاقتصادى والاجتماعى . وان السبيل الى ذلك دائما وفى النهاية هو التشريع فمن يشرع يحكم ! .. وقلت ان هذا هو حالنا الان (اى فى أواخر اغسطس سنة ١٩٥٢) تشهد عليه التشريعات الخطيرة

الشأن ماتم منها وماسيتم مما سوف ينبنى عليه تغيير كلى لوجـــــه المجتمع المصرى وهيكله . فما من ثورة اندلعت ونجحت الا وصاحبتها سلسلة مـــــن التشريعات الانقلابية هى فى الواقع جوهر الثورة وخلاصتها . وعندئذ يظهر التناقض او المغايرة بين الافكار الجديدة التى صدرت عنها تلك التشريعات والبيئة المستحدثة التى خلقتها أو التى هى فى سبيل التمخض عنهـــا ، وبين احكام الدستور القائم الذى انجبته فى الغالب بيئة اقتصادية واجتمـــاعية مختلفة ، حتى اذا ماحاولنا الابقاء عليه رغم كل ذلك تمزق اربا أو شـــعرت الامة بالضيق والحرج ولحاجتها الملحة لدستور آخر جديد ينفس عمـــا فى صدرها وترى فيه صورتها الراهنة لا صورا سابقة لمراحل غابرة من تاريخها لم تعد تعبر عن الواقع فى شىء .

وانتهيت فى ذلك المقال ــ الذى علمت بعد نشره أنه كان موضع اهتمام وتحليل من جانب بعض قادة حركة ٢٣ يوليو شـــأنه فى ذلك شـــــأن جميع المقالات السياسية الجريئة التى كانت تظهر فى الصحف فى تلك المرحلة الحرجة قبل تلجيم الصحافة ــ انتهيت فيه الى القول « فاذا كانت ثمة ثورة فى مصر اليوم (اى فى أواخر اغسطس سنة ١٩٥٢) فهى انما وضحت للعيـــــان واستكملت عناصرها ومقوماتها بعد شهر من تاريخ حركة بدأت جد متواضعة وليس الجيش فيها الا معبرا عن الارادة الشعبية . واذا كان الرأى القائل بانهيار دستور سنة ١٩٢٣ قد بدأ مبتسرا أى سابقا لاوانه حينمـــا أبدى فى أواخر يوليو سنة ١٩٥٢ عندما كانت حركة الجيش فى أولى مراحلها ، فانـــه غدا مقبولا الان فى ضوء ماتكشفت عنه الايام من ذلك التاريخ » . ثم قلت : « فلنترحم على دستور سنة ١٩٢٣ ولنذكره بالخـــير ! فانه كـــان حلقـــــة ضرورية من حلقاتنا النيابية وكفاح الامة لتصبح سيدة نفسها » .

وحتى لايساء فهم المقصود فى مقالى عن سقوط دستور سنة ١٩٢٣ ؛ اضفت « على أن انهيار دستور سنة ١٩٢٣ ، يستلزم المبادرة الى ســــن دستور آخر يحل محله ويأتى معبرا عن معنى الثورة الحالية والعهد الجديد . واذا كان بعضنا قد شكا فيما مضى من أن دستور سنة ١٩٢٣ ، لم يكن شعبيا لانه لم يأت وليد جمعية وطنية تعبر عن رأى الامة ، بل كان من صنع لجنـــة حكومية أو شبه حكومية (١) فهاهى ذى الفرصة سانحة الان للرجوع الى الامة مصدر السلطات .. فلنعد العدة منذ الساعة لدعوة جمعية وطنية تأسيسية ومنتخبة انتخابا حرا لكى تضع للامة دستورا جديدا يحقق سيادتها ويصونها .. ويمنع من تدخل المتطفلين فى أمورها ومرافقها ، ويكفل للمصريين جميعا بلا فوارق ولا تمييز المحافظة على حرياتهم وحقوقهم ضد أى ضغط أو ظلم مهما

---

(١) اطلق عليها المغفور له الزعيم سعد زغلول باشا وصف « لجنة الاشقياء » !

كان مصدره ، ويوفر للطبقة الكادحة الكرامة والعدالة الاجتماعية عند ذاك يمكننا أن نقول مستبشرين : مات الدستور فليعش الدستور » !

وتعددت التصريحات الوزارية فى تلك الفترة (فى اغسطس وسبتمبر سنة ١٩٥٢) حول الدستور وقانون الانتخاب القائمين ومصيرهما ، ومايجب ان يكون عليه الدستور وقانون الانتخاب الجديدين لمجاراة العهد الجديد . ومن يتابع تلك التصريحات فى الصحف ، ومعظمها يناقض بعضه بعضا لايخرج من ذلك كله الا بنتيجة واحدة هى ان الافكار بهذا الشأن كانت لاتزال فى دور التكوين ولم يتبلور منها شيء الا الرغبة الصادقة فى الاصلاح عن طريق التغيير ! ولعل من أسباب الاضطراب الفكرى انشغال صحافتنا ، والمفروض انها مرآة الرأى العام ، بتحطيم الماضى وابراز فساده وسلبياته اكثر من انشغالها بارساء اسس المستقبل وبناء صرحه . وتزعمت جريدة أخبار اليوم لاصحابها الاستاذين على ومصطفى أمين هذا الاتجاه فأخذت تنشر الكثير عما اسمته بمفاسد السراى الملكية فى عهد الملك فاروق ، بعد ان كانت تشيد بمناقب ذلك العهد فى وقت ما قبل حركة ٢٣ يوليو (١). ومع ذلك اخذ الاعتقاد يترسخ شيئا فشيئا لدى الرأى العام باننا لسنا بصدد انقلاب عادى أو حركة من حركات الجيش تستهدف مجرد الوصول الى الحكم مثل تلك الانقلابات والحركات العسكرية التى حفل بها تاريخ جمهوريات أمريكا اللاتينية ، بل بصدد ثورة بالمعنى العلمى تستهدف استخدام تغييرات شاملة فى شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

واختلفت الاراء حول آثار هذه (الثورة) ضد النظام الدستورى القائم ، وعلى دستور سنة ١٩٢٣ بالذات . فراى فريق من المفكرين ان هذا الدستور برمته قد انهار نتيجة لتلك الاحداث الخطيرة ، وذهب فريق آخر الى أن ما انهار فيه هو فقط بعض نصوصه التى لم تعد تتمشى مع أهداف هذه الثورة . وانطلاقا من هذا المنطق نادى الفريق الاول بوجوب اصدار دستور جديد محل الدستور المنهار ، بينما اكتفى الفريق الثانى من انصار الانهيار الجزئى بطلب تعديل الدستور .

واقترن هذا الخلاف فى وجوه النظر بخلاف آخر حول الهيئة التى تتولى ذلك التعديل أو التجديد ، وهل تضطلع بتلك المهمة لجنة حكومية معينة أم جمعية تأسيسية منتخبة . وقد رأيت ان اتناول هذا الموضوع بجريدة

---

(١) كما انحاز الاخوان على ومصطفى أمين انحيازا واضحا وصحفهما الى جانب الملك فاروق والسراى ضد حزب الوفد – حزب الاغلبية – وزعيمه مصطفى النحاس باشا وان كانا قد انقلبا على الملك فاروق نفسه فى أواخر سنى حكمه بعد ان استشرى الفساد فى الحاشية الملكية .

الاهرام تحت عنوان « الدستور بين التعديل والتجديد » وذلك فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، وقبل استقالة وزارة على ماهر بيومين اثنين . فقلت فيه « ان القول بأن بعض نصوص دستور سنة ١٩٢٣ وحدها هى التى اصبحت ساقطة مع بقاء الاخرى قائمة يؤدى بنا الى مأزق يصعب الخروج منه اذ ماهى تلك النصوص التى عصفت بها الاحداث وتلك التى ابقت عليها ؟ واذا كان معيار الانهيار او البقاء هو مدى تمشى هذا النص أو ذاك أو عدم تمشيه مع أغراض الانقلاب فياله من معيار مطاط ينفر من كل ضابط دقيق !! فأغراض الانقلاب متعددة منوعة ورغم وحدتها الظاهرة ، وفى التشريعات التى صدرت اخيرا وفيما زال منها تحت الاعداد خير دليل على أن تلك الاغراض لا تنحصر فى ميدان دون ميدان ولا يحدها أفق ضيق مرسوم ، بل تتناول فضلا عن النظم السياسية للدولة ، نظمها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والعمرانية ، فنحن انما ننتقل من عهد الى عهد بل من عصر الى عصر . فاذا ما تمشينا مع هذه الاغراض المتشعبة وتوسعنا بعض الشىء فى تفهمها لأدى بنا ذلك حتما الى القول بسقوط جميع احكام دستور سنة ١٩٢٣ الا ما ندر . ولو أردنا أن نتكلم بلغة الأرقام لقلنا ان ٨٥ ٪ منها على الأقل قد انهار وسقط » .

واستشهدت على صحة ذلك باستعراض الدستور . وجاء بهذا الصدد : « ولقد تعمدنا اغفال الباب الأول من الدستور وهو مؤلف من مادة واحدة هى المادة الأولى والتى وصفت الحكومة المصرية بأنها « ملكية وراثية وشكلها نيابى » ولا غنى لمصر فى واقع الأمر عن النظام النيابى ولا بديل له وان امكن تطعيمه بالركون الى الاستفتاء الشعبى فى المسائل الدستورية على الأقل . أما النظام الملكى الذى الفته مصر منذ قرون بل منذ فجر تاريخها المعلوم فقد اساء اليه العهد السابق أكبر اساءة مما دفع ببعضهم الى النظر لغيره من النظم مدفوعين بالقول المأثور ، ما أجمل الجمهورية فى ظل الملكية والعكس بالعكس !. واذا كان الحديث فى ذلك أو حتى مجرد التفكير فيه جريمة لا تغتفر فى عرف العهد السابق ، فان من حق الأمة وواجبها اليوم والبلاد تجتاز ثورة وان كانت ولله الحمد سلمية ، أن تفكر فى هذا الموضوع كغيره من الموضوعات المتصلة بمصيرها لتقرر فى شأنه ما تراه — عن طريق نوابها — لا سيما وأنه من البناء كله بمثابة الأساس » . واضفت فى المقال ذاته « ومهما يكن من أمر رغم الاحتفاظ بالأساس الحالى للبناء الدستورى وهو النظام الملكى الوراثى ، فان كثرة النصوص الدستورية التى هى بحاجة الى التعديل وتنوعها لكى تتمشى مع مقتضيات العهد الجديد فضلا عن مدى هذا التعديل وأهميته ، كل ذلك يجعل من الخير اطراح فكرة الترقيع والأخذ بفكرة التجديد الكلى . نعم نريد دستورا جديدا يولد مع العهد الجديد ، فيعاصره ويجىء معبرا عنه مصورا لاتجاهاته أصدق تصوير ، أما أن نقنع

بدستور بال قديم لا يلبث أن يتمزق اربا عند أول تجربة جدية له فهو ماتشفق على أنفسنا منه » .

وفى مقالى الثالث والأخير فى هذا الخصوص والمنشور بجريدة الاهرام عدد ١٣ سبتمبرسنة ١٩٥٢ بعد استقالة وزارة الرئيس على ماهر بأيام وتحت عنوان « الدستور الجديد جمعية وطنية تأسيسية أم لجنة حكومية ؟ » دافعت بحرارة عن وجوب دعوة جمعية تأسيسية منتخبة لوضع واقرار الدستور الجديد واستبعاد فكرة اللجنة المعينة لأنها مهما جمعت من كفايات فلن تكون الا لجنة حكومية ، والأخذ بهذه الطريقة رجوع بالبلاد الى الوراء الى ربع قرن او يزيد الى نظام لجنة الثلاثين التى وضعت دستور سنة ١٩٢٣ رغم ما وجه الى هذه الطريقة وقتذاك من نقد قارص . وقلت ان الحافز على دعوة جمعية وطنية تأسيسية هو الان اقوى مما كان عليه الحال من اكثر من ربع قرن ، فلم يكن مبدأ سيادة الأمة قد تقرر بعد لا فى النظر ولا فى العمل ، اما اليوم فقد أثبتت الامة عملا بما لايرقى اليه شك انها سيدة نفسها . فحركة ٢٣ يوليو وان قامت على أكتاف الجيش ، الا أنه لم يكن فيها الا معبرا عن رأى شعب بأسره ضاق ذرعا بالطغيان فأقبل على الجيش يسانده ويعضده . ولولا ذلك لما نجحت الحركة هذا النجاح فى أقصر وقت ودون سفك دماء . وقلت ان دعوة جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد ليس الا النتيجة الطبيعية لكل ثورة أو انقلاب ديمقراطى ، واننا لا نذكر مثلا واحدا على خلاف ذلك فى أية دولة ديمقراطية ، ويكفى أن نعود بالذاكرة الى الدساتير الاوروبية العديدة التى صدرت فى أعقاب الحرب العالمية الاولى حيث كانت كلها من صنع جمعيات تأسيسية وطنية منتخبة ، ولايختلف الحال فى البلاد الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية كما يشهد به ما حدث فى فرنسا وأيطاليا وغيرهما ، وانه لا يمكن ان تجرى الامور على خلاف ذلك عندنا فاما ان تكون الامة سيدة نفسها حقا أم مسودة وغيرها هو مصدر السلطات فيها . فان كانت الاولى فلا محيص ان تتولى بنفسها وعن طريق مندوبيها وضع دستورها . ورددت على القائلين بانه لا تعارض بين سيادة الامة وبين أن يعهد بوضع الدستور الى لجنة معينة متى تقرر عرض مشروع الدستور الذى تعده على الشعب فى استفتاء عام لاقراره أو رفضه (١) . فقلت ان هذا القول فيه نظر لان الاستفتاء وان كان أصلا مظهرا من مظاهر الديمقراطية الا أنه كثيرا ما استغله الدكتاتوريون من أمثال هتلر فى عصرنا الحاضر والامبراطور نابليون الثالث فى فرنسا فى القرن الماضى لدعم

---

(١) وهو ماحدث بعد ذلك عند اصداراول دستور دائم للثورة فى ١٦ يناير ١٩٥٦ ، ثم عند اصدار دستورها الدائم الحالى فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ .

سلطاتهم الشخصية ، وانه لابد لكي يكون الاستفتاء ديمقراطيا حقا من تهيئة الشعب له وفهمه لمغزاه ، وان هذا يتطلب درجة من الوعي والنضج السياسي لم يصل اليهما بعد شعبنا نظرا لتفشي الامية فيه مما لا يؤهله لاصدار حكم سليم على دستور دقيق في صياغته مؤلف من عشرات المواد . وان الاستفتاء حتى في الدول التي نجحت في التغلب على الامية مقيد لحرية الاختيار فاما الرفض واما القبول دون نقاش ولا جدل ، واين هذا من مناقشة مشروع الدستور نصا نصا ، بل وحرفا حرفا على يد ممثلي الشعب في جمعية وطنية تأسيسه ! واضفت الى تلك الاسانيد حجة أخرى كان لها وزنها وقتذاك . قلت « وثمة اعتبار آخر لانود ان نسقطه من حسابنا وهو موقف مصر بالذات من دستور جارتها ليبيا فقد ضج وفد مصر بالشكوى واقام الجمعية العامة للامم المتحدة واقعدها في نوفمبر سنة ١٩٥٠ (١) مظهرا أقصى امتعاضه وسخطه لان الامم المتحدة ارتأت أن يكون دستور ليبيا (بعد نزوح الاستعمار الايطالي عنها) من وضع لجنة مختارة بطريق التعيين من ستين عضوا عن اقاليم برقة وطرابلس وفزان . وطلب وفد مصر الى وفود ٦٠ دولة هي الممثلة وقتها في الجمعية العامة للامم المتحدة ان يكون الدستور الليبي من وضع جمعية تأسيسية منتخبة انتخابا شعبيا حرا ، مستعينا على ذلك باسم الديمقراطية تارة واسم سيادة الشعب الليبي تارة أخرى . وقد بلغ من شدة حملة وفد مصر ودفاعه عن فكرة الجمعية التأسيسية المنتخبة ان أعلن المندوب الخاص للامم المتحدة في قضية ليبيا ادريان بلت من اعلى منبر الجمعية العمومية للامم المتحدة أنه تسليما بوجهة نظر مصر ومؤيديها من وفود الدول العربية وغيرها ، فانه سوف يبذل قصارى جهده حتى لا يكون الدستور الليبي الذي صاغته لجنة حكومية الا مجرد مشروع دستور فقط يحق لأول برلمان ليبي أن يدخل عليه ما يشاء من تعديلات في أسسه وتفاصيله .

واضفت أن هذا كان موقفنا الدولي من دستور جارتنا العربية (ليبيا)، فهل مصر اليوم التي عرفت النظام النيابي منذ سنة ١٨٨١ ، بل ومنذ سنة ١٨٦٦ هي ، دون جارتها ليبيا في هذا المضمار فيستكثر عليها الان ماروى أنه حق طبيعي لتلك الجارة في سنة ١٩٥٠ ؟ وكيف نستطيع أن نوفق بين موقفنا من غيرنا في هذا الصدد وبين موقفنا من أنفسنا ؟ وهل كنا جادين أم هازلين ! اننا حينما قلبنا النظر لا نجد الا ما يدعونا الى مؤازرة المنادين بدعوة جمعية تأسيسية وطنية لوضع الدستور الجديد لمصر وهي لكي تكون جديرة بهذا الاسم لابد وأن تكون منتخبة . وانتهيت الى القول « فلنطرح اذن فكرة اللجنة الحكومية ولو علت اقدار رجالها فهم ، كما نبه اليه المرحوم امين الرافعي في

(١) كان الوفد برئاسة وزير الخارجية الوفدي الاستاذ محمد صلاح الدين .

عام ١٩٢٣ مهما بلغت درجة علمهم وخبرتهم لا يملكون مطلقا أن يقيدوا شعبا بأسره واجيالا متعاقبة بما يضعونه من مشاريع فان هذا حق الامة وحدها . وطالبت بأن نوجه جهودنا لدعوة الجمعية الوطنية التأسيسية الاولى فى تاريخ مصر المعاصرة بما فى ذلك من دليل حسى على سيادة الامة وبرهان قاطع على أنها مصدر السلطات . واعربت عن أملى « مادام الامر فى مرحلة البحث والاعداد أن يقتنع المسئولون برجاحة هذا الرأى » .

وهكذا اصبح الجو مهيئا لاعلان سقوط دستور سنة ١٩٢٣ . والواقع ان قادة حركة الجيش كانوا قد أخذوا يضيقون ذرعا بأحكام ذلك الدستور واضطرارهم الى تكييف حركتهم وتحركهم ومشروعاتهم مع احكامه ، والذى وان كان قد اعتبره البعض فى السنوات الاولى من صدوره « ثوبا فضفاضا »، فقد أصبح بعد حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ قميصا من الفولاذ يحد من حرية انطلاق قادة هذه الحركة ويقيد من هذه الانطلاقة بقيود من الشكليات لم تعد تتمشى مع الواقع . ففى البلاد دستور وعرش وملك لايزال فى المهد ، وهيئة وصاية أو وصى على هذا الملك القاصر ، ومجلس وزراء يجتمع من وقت لاخر لاتخاذ بعض القرارات ، وبرلمان مكون من مجلسين : مجلس شيوخ ومجلس نواب وان كانا عاطلين عن العمل بسبب حل مجلس النواب قبل الثورة ووقف جلسات مجلس الشيوخ تبعا لذلك (١) ولكن بالامكان بعثهما الى الوجود طالما ظل دستور سنة ١٩٢٣ قائما . بل ان دعوتهما للانعقاد اصبحت ضرورة دستورية ملحة لكى تعرض عليهما عشرات المراسيم بالقوانين الصادرة فى غيبتهما ، استنادا الى المادة (٤١) من ذلك الدستور والتى تنص على أنه اذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الاسراع الى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك (أو هيئة الوصاية على العرش) ان تصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط الا تكون مخالفة للدستور مع وجوب دعوة البرلمان بمجلسيه الى اجتماع غير عادى وعرض هذه المراسيم عليه فى أول اجتماع له حتى اذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون .

وهذه المادة وان كانت تتحدث أصلا عن حق السلطة التنفيذية فى استصدار القوانين فى شكل مراسيم « فيما بين أدوار انعقاد البرلمان » فقط ، أى بين دورة برلمانية وأخرى عندما يكون البرلمان قائما ولكنه فى العطلة السنوية ، ولم تتعرض لحالة حل مجلس النواب ، أى الى الفترة بين فصل

---

(١) كانت هذه اكبر غلطة ارتكبها نجيب الهلالى (باشا) عندما تولى رئاسة الوزارة فى فبراير ١٩٥٢ انتقاما من حزب الوفد بعد أن انقلب الهلالى عليه واضطر الوفد الى فصله فى عام ١٩٥٠ .

تشريعى وفصل تشريعى آخر ، الا أنه قد جرى التوسع فى تفسيرها حتى اصبحت تغطى ايضا فترة الحل واستقرت السوابق على ذلك رغم اعتراض جانب من الفقه الدستورى(١) . ولكن طول المدة التى انقضت منذ حل آخر مجلس نواب قبل الثورة فى عهد وزارة نجيب الهلالى الاولى فى فبراير سنة ١٩٥٢ وتعليق جلسات مجلس الشيوخ من ذلك التاريخ ، جعلت الاستناد الى المادة ٤١ من الدستور لتبرير دستورية المراسيم بقوانين التى صدرت من ذلك التاريخ الى قيام حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أمرا مشكوكا فيه للغاية بل ومخالفة دستورية سافرة تهدد بالبطلان جميع تلك التشريعات بطلانا مطلقا ، وازداد الموقف دقة من الناحية الدستورية بعد قيام تلك الحركة بحيث اصبح الاستناد الى المادة ٤١ المذكورة مشبوه السند ظاهر البطلان .

واذا كان اللواء محمد نجيب وزملاؤه قد ترددوا طويلا رغم ذلك فى الاقدام على اعلان سقوط دستور سنة ١٩٢٣ ليتحرروا من قيوده وأحكامه فور نجاح حركتهم ، واستمروا فى ترددهم رغم الراى الفقهى الذى برز فى الصحف ليزين لهم فكرة هذا السقوط ، فذلك لأنهم كانوا فى حيرة بشأن الخطوات التالية لاعلان سقوط الدستور ، وهل ذلك يستتبع اعلان سقوط النظام الملكى ايضا ؟ وهل ينبغى استصدار دستور جديد ليحل محل الدستور الساقط ؟ وما هى الجهة التى تملك اعداده وهل تكون لجنة حكومية أم جمعية تأسيسية ؟ وهل من المناسب اجراء الانتخابات فى البلاد فورا لاختيار تلك الجمعية التأسيسية ؟ وماذا لو أن الدستور الذى ستصدره تلك اللجنة أو الجمعية التأسيسية المنتخبة لا يتمشى مع أفكار قادة حركة الجيش أولئك الحكام الجدد الذين استولوا على الحكم فى ليلة ٢٣ يوليو ؟ هل سينفذون ذلك الدستور أم سيعرضون على الشعب دستورا آخر من صنعهم ؟ ثم لو استأنفت البلاد الحياة الدستورية العادية أيا كان مضمون الدستور الجديد فماذا سيكون مصيرهم هم ؟ هل سيعودون الى ثكناتهم أم سيستقيلون من الجيش لامتهان السياسة ؟ ثم ألم يكن اقامة الحياة الديمقراطية السليمة هو البند السادس والاخير من أهداف الثورة الستة ؟ أنها أسئلة محيرة حقا ومقلقة ولكن كان لابد لقادة حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ من أن يحسموا الامر أما بالعودة الى نصوص دستور سنة ١٩٢٣ والالتزام بها جميعا أو تعديل ما يقتضى الامر ان يعدل منها ، وأمابطراحه كليا فيريحون ويستريحون ، وهذا الحل الاخير هو ما استقر عليه رأيهم فى نهاية المطاف .

ففى الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة من صباح يوم الاربعاء العاشر

---

(١) وتاكد ذلك فى دستور اسماعيل صدقى باشا الصادر فى عام ١٩٣٠ والذى اجاز التشريع عن طريق المراسيم بقوانين أيضا فى فترة حل مجلس النواب .

من ديسمبر سنة ١٩٥٢ أذاع الرئيس اللواء محمد نجيب بيانا على الشعب أعلن فيه سقوط دستور سنة ١٩٢٣ وأشار الى أن دستورا جديدا سوف تضعه لجنة معينة . . وفيما يلى نص ذلك البيان كما نشر فى جريدة الاهرام عدد ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ :

« بنى وطنى »

« عندما قام الجيش بثورته فى ٢٣ يوليو الماضى كانت البلاد قد وصلت الى حال من الفساد والانحلال أدى اليها تحكم ملك مستهتر وقيام حياة سياسية معيبة وحكم نيابى غير سليم ، فبدلا من أن تكون السلطة التنفيذية مسئولة أمام البرلمان ، كان البرلمان فى مختلف العهود هو الخاضع لتلك السلطة التى كانت بدورها تخضع لملك غير مسئول ، ولقد كان ذلك الملك يتخذ من الدستور مطية لاهوائه ويجد فيه من الثغرات ما يمكنه من ذلك بمعاونة أولئك الذين كانوا يقومون بحكم البلاد ويصرفون امورها . من أجل ذلك قامت الثورة ولم يكن هدفها مجرد التخلص من ذلك الملك وانما كانت تستهدف الوصول بالبلاد الى ما هو أسمى مقصدا وأبعد مدى وأبقى على مر الزمن ، من توفير أسباب الحياة القوية الكريمة التى ترتكز على دعائم من الحرية والعدالة والنظام ، حتى ينصرف ابناء الشعب الى العمل المنتج لخير الوطن وبنيه » .

« والآن بعد أن بدأت حركة البناء وشملت كل مرافق الحياة فى البلاد سياسية واقتصادية واجتماعية ، أصبح لزاما أن نغير الاوضاع التى كادت تؤدى بالبلاد والتى كان يسندها ذلك الدستور الملىء بالثغرات . . ولكى نؤدى الامانة التى وضعها الله فى أعناقنا لا مناص من أن نستبدل بذلك الدستور دستورا آخر جديدا يمكن للامة أن تصل الى أهدافها حتى تكون بحق مصدر السلطات » .

« وهأنذا أعلن باسم الشعب سقوط ذلك الدستور ، دستور سنة ١٩٢٣ ، وأنه يسعدنى ان أعلن فى نفس الوقت الى بنى وطنى أن الحكومة آخذة فى تأليف لجنة تضع مشروع دستور جديد يقره الشعب ويكون منزها عن عيوب الدستور الزائل ومحققا لامال الامة فى حكم نيابى نظيف سليم » .

وقد أذاع الرئيس محمد نجيب هذا البيان التاريخى من منزله بحلمية الزيتون ، وكان الى جانبه البكباشى محمد أنور السادات ومندوبو الصحف ورجال الاذاعة . .

فلما انتهى من اذاعته سأله مندوب جريدة الاهرام عن موعد تأليف اللجنة التى سيعهد اليها وضع الدستور الجديد فأجاب : « لقد بدأنا فعلا فى اختيار أعضاء اللجنة ولكننا لا نستطيع أن نحدد الوقت الذى يتم فيه اختيارهم لانه

قد يتطلب اجراء بحوث معينة وان كان بعض اعضائها قد اختيروا بالفعل ، وعلى اية حال فنحن نؤمن بالسرعة ، ولهذا سنعمل على الانتهاء من هذه المهمة فى اقرب وقت بالرغم من أن اللجنة ستضم عددا كبيرا يمثلون وجهات نظر الهيئات المختلفة » .. وسأل المندوب الرئيس نجيب عن المدة التى ينتظر الانتهاء فيها من وضع الدستور الجديد فقال : « انه لايستطيع تقدير ذلك الوقت من الان لان هذا يتوقف على ابحاث اللجنة التى سيوكل اليها هذا العمل » .

وعلقت جريدة الاهرام على هذا البيان بعددها الصادر يوم الاربعاء ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بقولها : « وكان من الطبيعى بعد جميع التطورات التى جرت خلال الفترة التى انقضت منذ قيام حركة الجيش المباركة أن تخطو الحكومة هذه الخطوة التى لا مندوحة عنها لاختلاف الوعى الجديد عن الاسس التى قام عليها ذلك الدستور القديم .. فقد قامت حركة الجيش وظفرت بتأييد الشعب لتحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوى الفرد ووضع حد لعهد الاقطاع والفساد والرشوة والمحسوبية وتهيئة جو جديد منضبط لحكم يتولاه حكام يبذلون قصارى جهدهم فى سبيل الصالح العام ويستخدمون السلطة المخولة للشعب لا لخدمة انفسهم أو ذويهم والموالين لهم ، لهذا كله يتحتم على قادة الحركة المباركة أن يزيلوا كل أثر للنظام السياسى القديم الذى استند اليه دستور سنة ١٩٢٣ ، وأن يهيئوا الجو لنظام سياسى صالح سليم يستند الى دستور جديد » .

ويلاحظ أن بيان سقوط دستور سنة ١٩٢٣ أعلنه الرئيس محمد نجيب فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ « باسم الشعب » (١) ، وأنه جاء متضمنا فى الوقت ذاته كما رأينا وعد الحكومة بأنها آخذة فى تأليف لجنة لوضع دستور مشروع جديد يقره الشعب . وفهم من ذلك أن مشروع هذا الدستور الذى ستضعه اللجنة سوف يطرح على الشعب فى استفتاء عام . كما أوضح البيان انه الى أن يتم اعداد الدستور الجديد ستتولى الحكومة جميع السلطات مراعية فى فترة الانتقال هذه صالح المواطنين جميعا دون تفريق أو تمييز ، والمبادىء الدستورية العامة . ولما كانت هذه المبادىء غامضة وغير محددة فقد استدعى الامر بعد ذلك بشهرين اصدار دستور مؤقت للحكم فى فترة الانتقال كما سيأتى بيانه .

---

(١) الواقع أن الشعب لا دخل له فى سقوط دستور ١٩٢٣ الذى كان بناء على قرار من مجلس قيادة الثورة . ولا ننسى أن « الشعب » هو الذى طالب فى عام ١٩٣٤ بعودة دستور ١٩٢٣ بعد الغاء دستور اسماعيل صدقى الصادر فى سنة ١٩٣٠ .

ونعود الى بيان العاشر من ديسمبر سنة ١٩٥٢ القاضي بسقوط دستور سنة ١٩٢٣ فنلاحظ أن البيان انتهى بنداء الى المواطنين اجمعين بأن ينسوا أشخاصهم ويبذلوا من أنفسهم وأموالهم وجهودهم ما يضمن لوطنهم العزة والسعادة والمجد « متحدين متكاتفين ، فلا مصالح شخصية ولا أهواء حزبية بعد اليوم » . ويستوقف النظر تلك الاشارة الغامضة الى الحزبية فعلقت الاهرام على هذه العبارة بقولها «المفهوم من بيان الرئيس أن الاحزاب ستكون فى فترة الانتقال فى حالة هدوء تام وان ينسى الجميع أشخاصهم وأحزابهم ، والمفهوم أيضا أنه مادامت الاحزاب والحزبية ستنسى فى فترة الانتقال فلم يعد هناك حاجة الى المضى فى الاعتراض على اخطارات الاحزاب — والتى كانت منظورة امام القضاء الادارى فى ذلك الوقت » .. والواقع ان قيادة الضباط الاحرار أو ما عرف فيما بعد بمجلس قيادة الثورة كان يعد العدة منذ اعلان سقوط دستور سنة ١٩٢٣ للاعلان عن حل جميع الاحزاب السياسية فى البلاد وهو ما تم فعلا بعد ذلك بأسابيع فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٣ .

ولاحظ المواطنون ان ذات الصحف الصادرة فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢، حاملة على صفحاتها الاولى بيان الرئيس محمد نجيب بسقوط دستور سنة ١٩٢٣ نشرت على صفحاتها الاولى كذلك صورة للرئيس محمد نجيب ومن حوله الوزراء الجدد وهم الدكتور وليم سليم حنا والدكتور حلمى بهجت بدوى والدكتور عبد الرزاق صدقى والدكتور عباس مصطفى عمار وذلك عند خروجهم جميعا من قصر عابدين بعد أن أدوا اليمين الدستورية امام الامير السابق محمد عبد المنعم بوصفه الوصى المؤقت على العرش .. ومعنى هذا أنه اذا كان دستور سنة ١٩٢٣ قد سقط ، فان النظام الملكى ذاته ظل باقيا يمثله الملك القاصر الطفل أحمد فؤاد الثانى الجالس على عرش آبائه ، والامير السابق الوصى على العرش !! كما استوقف النظر بهذا الشأن مقال للدكتور السيد صبرى فى أهرام ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ نفسه ضمن سلسلة مقالاته عن الفقه الثورى أكد فيه « على أن سقوط الدستور لا يؤدى بالضرورة الى سقوط الملكية لان النظام الملكى لدينا ترجع اصوله الى تواريخ سابقة لصدور الدستور يمكن ردها الى العهد الذى تقرر فيه أن تكون الخديوية وراثية على أن ذلك لايمنع من أن يكون تقرير استمرار النظام الملكى أو الغاؤه خاضعا للاستفتاء الشعبى » .. وتاريخ ذلك المقال قد يوحى بأنه تم التفاهم على مضمونه بين كاتبه وبين قادة حركة ٢٣ يوليو الذين كان يحلو لهم فى بادىء الامر الاستئناس ببعض أفكار هذا الفقيه الدستورى المؤاتيه لاغراضهم ومخططاتهم .

وبرا بالوعد الذى قطعته حكومة الرئيس محمد نجيب على نفسها ، صدر فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٣ من الوصى على العرش «باسم ملك مصر والسودان»

وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء اللواء محمد نجيب وموافقــــة راى المجلس المذكور » ، مرسوم ملكى بتاليف لجنة لوضع مشروع دستور جــديد « يتفق مع أهداف الثورة » وقد شكلت اللجنة من ٥٠ عضوا يمثلون مختلف الاتجاهات والاحزاب والطوائف من بينهم ثلاثة من أعضاء لجنة دســـتور سنة ١٩٢٣ هم على ماهر (باشـــا) ومحمد على علوبه (باشـــا) وعلى المنزلاوى (بك) ، وأربعة من الوفديين هم : عبد السلام فهمى جمعة (باشا) وعلى زكى العرابى (باشا) ومحمد صلاح الدين (باشا) وعمر عمر (بك) ، واثنان من الاحرار الدستوريين هما أحمد محمد خشبة (باشا) ومحمود محمد محمود (بك) ، واثنان من السعديين هما محمود غالب (باشا) وعبد الحميد الساوى (بك) ، وثلاثة من الاخوان المسلمين وهم : عبد القادر عودة وصالح عشماوى وحسن محمـــد العشماوى ، وثلاثة من الحــزب الوطنى هم : عبد الرحمن الرافعى (بك) وفكرى اباظة (باشا) ومحمد محمود جلال (بك) ، واثنان من الحزب الوطنى الجديد وهم عبد الرحمن بدوى ويواقيم غبريال .. وثلاثة من كبار رجال القضاء وهم أحمد محمد حسن (باشا) رئيس محكمــة النقض وعبدالرزاق السنهورى (باشا) رئيس مجلس الدولة وفضيلة الشيخ حسنين مأمون رئيس المحكمة العليا الشرعية ، وثلاثة من رجـــال الجيش او الشرطة المتقاعدين وهم اللواء أحمد حمدى همت وأحمد فؤاد صابر وعلى حمدى ، ونفر من أساتذة الجامعات وهم : الدكتور السيد صبرى والدكتور حامد سلطان والدكتور عثمان خليل عثمان والدكتور أحمد فكرى .. ومن أعضـــاء مجلس الشيوخ السابقين مصطفى مرعى (بك) ومصطفى الشوربجى (بك) . كما كان من أعضاء اللجنة على الشمسى (باشا) رئيس مجلس ادارة البنك الاهلى سابقا والاستاذ المربى الكبير احمد لطفى السيد (باشا) .. وكان مجلس الوزراء قد عقد فى الساعة الثامنة من مساء ١٢ يناير سنة ١٩٥٣ اجتماعا غير عادى استغرق أربع ساعات لبحث اسماء هذه اللجنة، ورأس المجلس الاستاذ سليمان حافظ نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وقتذاك لاعتـكاف رئيس مجلس الوزراء اللواء محمد نجيب فى ذلك اليوم .. واستشير المجلس فى موضوع العضوية وأسماء من وقع عليهم الاختيار فوافق عليها .

وأود الاشارة فى هذه المناسبة الى أن الاســتاذ فتحى رضوان وزير الدولة فى وزارة اللواء محمد نجيب وقتذاك كان قد اتصل بى هاتفيا قبــل تشـــكيل تلك اللجنة مستفسرا عما اذا كنت أقبل الانضمام الى عضويتهــا فأجبته بأنى أعتبر ذلك واجبا وطنيا لا يجوز التخلى عنه .. لكن موقفى اثنـــاء نظر قضية حل الاحزاب أمام مجلس الدولة كمحام عن المرحوم عبد الفتاح الطويل (باشا) الوزير الوفدى السابق واحد اقطاب حــزب الوفد وما ورد بأقوالى فى دفاعى فى هذه القضية .. أغضب على ما يبدو بعض قادة حــركة

٢٣ يوليو او على الاقل المرحوم الاستاذ سليمان حافظ بالـــذات الذى كان مسيطرا كوزير للداخلية على امر الاختيار لتلك اللجنة . بل ذلك ادى الى استبعادى من عضويتها !! وماندمت على ذلك يوما لشعورى انه مهما بذلت من جهد وأصابت من توفيق فانه لن يكتب لمشروع الدستور الذى تعده اى نجاح مالم يصادف هوى لدى الحكام الجدد ، والا فانه سوف يوضع حتما على الرف وقد تحقق هذا الظن فيما بعد .

وفى يوم السبت ٢١ فبراير سنة ١٩٥٣ افتتح اللواء محمد نجيب اعمال لجنة الدستور بخطاب مستفيض القاه فى دار البرلمان ، حيث انعقدت اللجنة . وعلقت « الاهرام » على حفل الافتتاح فقالت فى صباح اليوم التالى ٢٢ من فبراير « وشهدت مصر أمس حادثا هو الاول من نوعه فى تاريخ الحياةالبرلمانية المصرية ، فقد فتحت فى الساعة الرابعة بعد ظهر أمس أبواب قاعة مجلس النواب لاجتماع لم يسبق له مثيل فى تكوينها ولا فى مظاهره هو اجتماع لجنة الدستور المؤلفة من خمسين عضوا اشترك مجلس قيادة الثورة مع الوزراء فى اختيارهم . ولاول مرة جلس فى المقاعد الى يسار منصة الرئاسة بالقـــاعة مدعوون عسكريون هم ضباط القيادة أو اعضاء مجلس الثورة . وصرح الصاغ صلاح سالم لمندوب الاهرام بأن عدد هؤلاء الاعضاء كان سبعة فصار اخيرا احد عشر (١) . وبدأ المدعوون يفدون على دار المجلس فى الساعة الرابعـــة والنصف بعد الظهروكان أول الحاضرين سيادةحايم ناحوم افندى حاخام الطائفة الاسرائيلية من رؤساء الهيئات الدينية ، واللواء محمد ابراهيم رئيس أركان حرب الجيش من رؤساء الهيئات العسكرية والسير رالف استيفنسن السفير البريطانى من رؤساء البعثات الدبلوماسية والاستاذ عبد الهادى غزالى محافظ القاهرة من كبار الموظفين . وتصدر المقاعد المخصصة لرؤساء الهيئات الدينية فضيلة الاستاذ الاكبر شيخ الجامع الازهر ولم يتخلف عن الحضور أحـــد من الممثلين الدبلوماسيين . وفى الساعة الرابعة والدقيقة ٤٥ مساء بدا أعضاء لجنة الدستور يدخلون قاعة المجلس ويتخذون أماكنهم على المقاعد التى أعدت لهم أمام المنصة الرئيسية .. ولمـــا حضر الرئيس السابق عـــلى ماهر وقف الحاضرون من الاعضاء فصافحهم جميعا . ووصل الرئيس اللواء محمد نجيب الى دار مجلس النواب فى الساعة الرابعة والدقيقة ٥٥ وكان الوزراء وأعضاء مجلس قيادة الثورة فى انتظاره بقاعة العرش فصافحهم وجلس معهم زهاء عشرة دقائق .. ودخل القاعة اعضاء مجلس الثورة من باب دخول الوزراء وجلسوا فى المقاعد الى يسار منصـــة الرئاسة وقد جلس تسعة منهم بينهم البكباشى

---

(١) هذا يدل على حرص أعضاء مجلس قيادة الثورةفى بادىء الامر على احاطة تشكيل هذا المجلس باكبر قسط من السرية ربما لاسباب أمنية متعلقة بســلامتهم هم شخصيا .

جمال عبد الناصر فى الصف الاول وجلس اثنان فى الصف الثانى (الصاغ خالد محيى الدين وقائد الاسراب حسن ابراهيم) ودخل الوزراء بعد ذلك وجلسوا فى المقاعد على يمين المنصة » .

« وفى الساعة الخامسة والدقيقة العاشرة دخل الرئيس اللواء محمد نجيب مكانه فوقف الجميع وصفق اعضاء لجنة الدستور .. ولما أخذ الرئيس اللواء مكانه فوق منصة الرئاسة صعد الاستاذ لبيب أحمد عبده السكرتير العام لمجلس النواب الى المنبر البرلمانى وتلا أعلان سقوط الدستور (دستور سنة ١٩٢٣ الملكى) ومرسوم تأليف لجنة الدستور ، وأعلان دستور فترة الانتقال . والقى الرئيس اللواء بعد ذلك خطبة استغرق القاؤها حوالى ٢٠ دقيقة وقوبلت بتصفيق حاد طويل من الجميع . وتقدم الاستاذ لبيب أحمد عبده السكرتير العام لمجلس النواب الى الاستاذ محمد على علوبة (باشا) اكبر الاعضاء سنا فى غياب الاستاذ أحمد لطفى السيد ودعاه الى القاء كلمته ، فصعد المنبر والقاها وصفق الجميع بعد انتهائه منها . وعلى اثر ذلك وقف الرئيس اللواء وشكر الجميع ودعا أعضاء برلمان الدستور (لجنة الدستور) الى بدء مهمتهم ثم غادر قاعة المجلس وسط تصفيق حاد وقصد الى قاعة العرش حيث تبعه اليها الوزراء واعضاء مجلس الثورة وأديرت على الجميع أكواب الشراب » .

«وواضح من هذا الوصف الدقيق انه روعى فى افتتاح أعمال لجنة الدستور التقاليد السابقة المرعية عند افتتاح الدورات البرلمانية مع فارق كبير هو غياب الملك او الاوصياء على العرش (١) وحل محلهم الرئيس اللواء محمد نجيب لا كرئيس لمجلس الوزراء بل بوصفه قائدا لحركة الجيش ورئيسا لمجلس قيادة الثورة مركز السيادة والقوة الفعلية فى البلاد . ونشرت الصحف صورا لذلك الحفل الفريد فتعرف الناس لاول مرة على مجموعة الاحد عشر ضابطا الذين تزعموا حركة الجيش فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وأصبحوا يكونون ما عرف فيما بعد بمجلس قيادة الثورة ، وكان من أبرزهم البكباشى جمال عبد الناصر والذى لم يكن يعرفه الا القليل من المواطنين ، كما ظهر اللواء محمد نجيب متصدرا قاعة مجلس النواب ومتربعا على العرش الذى طالما جلس عليه الملك السابق فاروق ومن قبله والده المغفور له الملك فؤاد الاول ، عند افتتاح الدورات البرلمانية لمجلسى الشيوخ والنواب .

وجاء فى خطاب الافتتاح الذى تلاه الرئيس اللواء محمد نجيب ان الامر قد استتب « للثورة المقدسة »(٢) صبيحة الاربعاء ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بعد أن

---

(١) رغم أن النظام الملكى كان لايزال قائما ومن ثم كان من المفروض ان يفتتح الوصى على العرش اعمال لجنة الدستور لولا ان الملكية كانت فى سبيلها الى الزوال.

(٢) وهكذا تحولت حركة الجيش او الحركة المباركة الى ثورة مقدسة .

سلم خصوم الامة واعداؤها بالهزيمة عندما لمسوا منذ اللحظة الاولى ان الامر ليس انقلابا عسكريا دبره بعض ضباط الجيش طمعا فى سلطان او اشفاء لانتقام او تحقيقا لمأرب ذاتى ، وان هؤلاء الخصوم والاعداء كانوا يعلمون سلفا بالمصير بعد ان تكاثرت اسبابه ودواعيه منذ سنين وزادت سرعته فى الشهور السابقة على الثورة نتيجة للاخطاء المتراكمة التى تنافس فى اقترافها المسئولون وغير المسئولين ممن القى حظ الامة العاثر بمقاليد الامور اليهم وبلغت هذه الاخطاء قمتها بالافلاس الروحى والمادى فى كل جانب من جوانب الحياة فى البلاد » .

واستطرد يقول « لم تدع قيادة الثورة مكانا للغموض اذ لم تقنع بالعقد الالهى المبرم بينها وبين الشعب فزادته وضوحا عندما اعلنت باسمها فى الساعات الاولى من صباح يوم ٢٣ من يوليو ان الجيش سيعمل لصالح الوطن مجردا من كل غاية فى ظل الدستور (١) ، وقد سارت الثورة فى طريقها المرسوم فشغلت فى مرحلتها الاولى باقصاء كل من تعاون على افساد حياة الامة او تعطيل عناصر القوة فيها او انتهاك حرماتها او سلب ارادتها او عرقلة سعيها الى الحرية الكاملة ، ولما كان الملك السابق هو راعى هؤلاء جميعا وسيدهم الذى لم يعص له أمر فقد كان الواجب الذى لا محيص عنه أن ينزل عن العرش وان يغادر البلاد ، وقد نزل عن العرش وغادر أرض مصر فعلا فى الساعة السادسة من مساء يوم ٢٦ يوليو » .

« ثم سارت الثورة قدما فى أعمال التحضير والتهيئة والتجميع والتعبئة . وعندما استتب لها الامر واتضح التطابق الكامل بينها وبين الشعب انعدم الوجود القانونى لدستور سنة ١٩٢٣ الذى كان أساس الحياة السياسية فى الفترة التى انتهت فى ٢٣ يوليو ، فقد وقعت فى ظل هذا الدستور وأحيانا باسمه جميع الكوارث التى هزت وجودنا طوال ثلاثين عاما ، وعلى الرغم من اننا لا نحب اليوم أن نخوض فى تحديد مسئولية نصوص الدستور نفسه وماقيل عن ثغرات فيه وخلل أو تنافر بين احكامها عند وقوع تلك الكوارث ، أو لتوزيع تلك المسئولية بين نصوص الدستور وبين الذين قاموا على تطبيقها وتفسيرها ، فان ذلك الدستور لم يعد أساسا صالحا للحياة الجديدة التى تحددت صورتها بأعمال الثورة فى مرحلتها الأولى وبقوانينها وتشريعاتها التى وضعت موضع التنفيذ بعد أن تولت رئاسة الوزارة فى السابع من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وفى مقدمة هذه القوانين قانون الاصلاح الزراعى » وأوضح الرئيس محمد نجيب انه لهذه الاسباب جميعا اعلن باسم قيادة الثورة فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ سقوط دستور سنة ١٩٢٣ ، وسجل فى هذا الاعلان ان الحكومة آخذة فى تاليف لجنة تضع مشروع دستور جديد يقره الشعب ويكون منزها عن عيوب

---

(١) دستور سنة ١٩٢٣ الذى اعلنت الثورة بعد ذلك سقوطه واكتشفت انه ملىء بالثغرات !

الدستور الزائل محققا لامال الامة فى حكم نيابى نظيف وسليم . وقال : « ولقد انجزت الحكومة ماوعدت فقد وقع الاختيار على حضراتكم لتؤلفوا لجنة لوضع مشروع دستور للبلاد ، وقد راعيت فى اختياركم أن تمثل الكفايات واصحاب الرأى » . وبعد أن اشار الى الدستور المؤقت لفترة الانتقال الصادر به الاعلان الدستورى فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ ، تحدث عن بعض كفاح الشعب فى الماضى فى سبيل حقوقه وحريته قبل أن يستتب الامر لثورات اوروبا الكبرى . وانتهى الى القول : « ايها السادة اننا نريد أن تتحول كلمة الحرية التى شاع استعمالها الى حقيقة من حقائق الحياة يستعان بها على تحقيق الخير لا احبولة من أحابيل الطامعين فى السلطان أو ذريعة من ذرائع الراغبين فى اشاعة الفوضى والعدوان . نريدها حكومة تمثل الشعب وتتأثر به وتصدق القول لا حربا بين السلطات ولا حربا بين الحاكم والمحكوم ، ونريدها آخر الامر عقيدة يدافع عنها الناس ويستميتون فى سبيلها ان استكثرها عليهم مستكثر أو طمع فيها طامع .. فباسم قيادة الثورة ومجلس الوزراء والامة بأسرها نرجو أن يعين عملكم على اقامة قاعدة تنمو عليها تلك الحرية وتبسط من فوقها ظلها وتمد على الناس لواءها .. الخ » .

ورغم هذه العبارات المنمقة والامانى الكبار عن الحرية الكاملة فان شيئا منها لم يتحقق وغابت شمس الحرية سنين طويلة وراء غيوم كثيفة من الاحداث المتلاحقة التى توالت على البلاد من تاريخ افتتاح أعمال لجنة الخمسين أو لجنة الدستور هذه . وتولى الاستاذ محمد على علوبة (باشا) أكبر اعضاء اللجنة سنا (١) فى غياب الاستاذ احمد لطفى السيد الرد على خطاب اللواء محمد نجيب فحيا قائد الجيش وصحبه ورجاله « الذين لبوا نداء امتهم ونداء ضمائرهم فانقذوا البلاد من الظلم والجور وفتحوا لها الطريق لتسترد قوتها وكرامتها وتأخذ مكانها فى الوجود وتبرز حقيقتها الكامنة فى عنصرها النقى وفى تاريخها المجيد » ثم قال : ان مهمة اللجنة وضع دستور يحقق آمال الامة وينبع من ضميرها الحى وتقاليدها السليمة ويكفل لها جميع حرياتها ويساعد على رقيها المادى والادبى حتى تستدرك مافاتها وتساهم فى صيانة السلام العالمى وتحقيق العدل الاجتماعى . وقال : ان تغيير الدستور كان واجبا لان التطورات العالمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومبادىء الثورة المصرية تدعو كلها الى وضع دستور جديد يتلاءم والظروف الحاضرة ، وان الدستور أخلاق قبل أن يكون نصوصا ، وان دستورا ناقصا فى أيدى نواب صالحين خير من دستور كامل فى أيدى نواب عابثين . وتمنى أن يكون للبلاد فى

(١) من كبار المحامين واحد المؤسسين للوفد المصرى بزعامة سعد زغلول باشا فى سنة ١٩١٩ ثم انشق على الوفد واصبح من اقطاب حزب الاحرار الدستوريين وتولى مناصب وزارية اكثر من مرة فى وزارات أحزاب الاقلية المناهضة لحزب الوفد .

ظل الدستور الجديد المرتقب نواب صالحون ينتخبهم الناخبون انتخابا حرا نظيفا بعيدا عن عوامل المحاباة والاغراء أو البطش والاستبداد .

وبعد هذه الجلسة الافتتاحية العلنية عقدت لجنة الدستور أول جلسة عمل لها تحت قبة البرلمان برئاسة الاستاذ محمد على علوبة بوصفه أكبر الاعضاء الحاضرين سنا حيث اقترح على زملائه انتخاب رئيس للجنة فورا رغم اقتراح البعض التأجيل . وتمت عملية الانتخاب فنال الرئيس السابق على ماهر ٣٨ صوتا من مجموع الاصوات الخمسين بينما حصل بعض منافسيه على قلة من الاصوات . فاعلن انتخاب على ماهر رئيسا للجنة . واقترح المرحوم الاستاذ عبد السلام فهمى جمعة (باشا) عضو اللجنة ورئيس مجلس النواب الوفدى السابق ، أن تقوم اللجنة بأداء مهمتها فى اقصر وقت ممكن بأمل ان يساعد ذلك على اعادة الحياة النيابية قبل نهاية فترة الانتقال التى كانت قد حددت بثلاث سنوات ، وأيده أحد الاعضاء ، ومع ذلك فقد رؤى تأجيل انتخاب الوكيل وهيئة أمانة السر الى جلسة تالية . هذا ولم تستغرق جلسة العمل الاولى الا حوالى نصف ساعة فقد كان الاعضاء الذين تكونت منهم اللجنة من هيئات ونشاطات شتى ، ومن ثم فهم بحاجة الى التعرف على بعضهم بعضا قبل المضى فى العمل .

وعلى أية حال فقد شكلت اللجنة من بين أعضائها لجنة فرعية من ١٥ عضوا برئاسة الرئيس على ماهر نفسه لوضع الخطوط الرئيسية لمشروع الدستور الجديد وذلك بالاضافة الى عدة لجان أخرى ، واختارت لجنة الخطوط الرئيسية لجنة اصغر من خمسة اعضاء من بين اعضائها ، هم عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة وعبد الرحمن الرافعى ومكرم عبيد والدكتور سيد صبرى والدكتور عثمان خليل عثمان ، لبحث نظام الحكم أولا وهل يكون ملكيا أو جمهوريا ، وان كان جمهوريا هل تكون جمهورية برلمانية أم رئاسية . وكان ان ارتأت تلك اللجنة الخماسية بالاجماع أن يكون نظام الحكم جمهوريا على أن يستفتى الشعب فى ذلك حتى قبل استفتائه على مشروع الدستور بكامله ، وذلك بعد أن اشارت اللجنة فى تقريرها الى مساوىء النظام الملكى عموما ، وعدم صلاحيته لمصر بالذات . ولعلها استشفت فى ذلك ميول قادة حركة الجيش ورغبتهم فى الاطاحة بالنظام الملكى فى أول سانحة ، وربما تغير الرأى لو أن الامر كان على خلاف ذلك ، وعندئذ لوجدت اللجنة الموقرة الف دليل ودليل لصالح النظام الملكى وتفضيله على سائر الانظمة الاخرى . ولكن هذا موضوع آخر نرجىء الحديث عنه الى موضع آخر من هذا الكتاب (١) .

---

(١) انظر الفصل الثالث عن سقوط الملكية واعلان النظام الجمهورى .

ولقد قارن المرحوم الاستاذ عبد الرحمن الرافعى فى مؤلفه عن ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بين لجنة الخمسين المذكورة ولجنة الثلاثين التى وضعت مشروع دستور سنة ١٩٢٣ فكتب يقول : « ويبدو لى من المقارنة أن لجنة الثلاثين التى وضعت دستور سنة ١٩٢٣ كانت أكبر عملا ونشاطا من لجنة الخمسين فقد الفت لجنة الثلاثين فى ٣ أبريل سنة ١٩٢٣ واتمت مهمتها فى نحو ستة اشهر وقدمت مشروع الدستور الى الحكومة فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٣ وهو الذى صار دستور سنة ١٩٢٣ ولم تقتصر على وضع مشروع الدستور بل وضعت أيضا فى خلال هذه المدة مشروع قانون الانتخاب، اما لجنة الخمسين فبالرغم من أن عملها كان تعديلا لدستور سابق فانها لم تقدم المشروع الذى انتهت اليه الا فى اغسطس سنة ١٩٥٤ اى بعد مضى أكثر من عامين ونصف عام من تأليفها » (١) .

ولما كان مشروع الدستور الذى انتهت اليه لجنة الخمسين المذكورة قد ارتأى الاخذ بنظام الجمهورية البرلمانية على غرار نظام الجمهورية الثالثة فى فرنسا بالايثار على نظام الجمهورية الرئاسية كالولايات المتحدة الامريكية ، بينما كانت اتجاهات اعضاء مجلس قيادة الثورة ولاسيما البكباشى جمال عبد الناصر بالذات رئيس هذا المجلس الفعلى وابرز أعضائه ، تميل الى النظام الجمهورى الرئاسى كما ثبت بعد ذلك من الدساتير المؤقتة أو الدائمة التى صدرت فى عهده ، فقد وضع مشروع لجنة الخمسين بعد رفعه الى مجلس قيادة الثورة فى سلة المهملات ولم يلتفت اليه انسان أو عنى احد بدراسته كما ينبغى حتى من الناحية النظرية أو الاكاديمية . ونظرا لطول الوقت الذى استغرقه وضع ذلك المشروع فقد استشعرت الحكومة ومجلس قيادة الثورة الحاجة الملحة الى نظام مؤقت للبلاد يرجع اليه فى فترة الانتقال يحدد سلطات الدولة واختصاصات كل منها، فقد صدر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ « اعلان دستورى » من اللواء أركان حرب محمد نجيب بوصفه القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش جاء فيه « انه رغبة فى تثبيت قواعد الحكم أثناء فترة الانتقال وتنظيم الحقوق والواجبات ، ولكى تنعم البلاد باستقرار شامل يتيح لها الانتاج المثمر والنهوض بها الى المستوى الذى نرجوه لها جميعا ، فانى أعلن باسم الشعب أن حكم البلاد فى فترة الانتقال سيكون وفقا للاحكام التالية » . وتنص هذه الاحكام تحت عنوان « مبادىء عامة » على أن جميع السلطات مصدرها الامة وان المصريين لدى القانون سواء فيما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات وأن الحرية الشخصية وحرية الرأى مكفولتان فى حدود القانون ،

---

(١) أنظر « ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » للاستاذ عبد الرحمن الرافعى ، طبعة أولى سنة ١٩٥٩ ص ٧٣ .

وللملكية وللمنازل حرمة وفق أحكام القانون ، وان حرية العقيدة مطلقةوتحمى الدولة حرية القيام بشعائر الاديان والعقائد طبقا للعادات المرعية على الا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافى الاداب، وأن تسليم اللاجئين السياسيين محظور ، ولا يجوز انشاء ضريبة الا بقانون ولا يكلف أحد بأداء رسم الا بناء على قانون ، كما لايجوز اعفاء أحد من الضريبة الا فى الاحوال المبينة فى القانون، وان القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون وتصدر أحكامه وتنفذ وفق القانون باسم الامـــة .

وتحت عنوان نظام الحكم نص « البيان الدستورى » على أن يتولى قائد الثورة بمجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا وبصفه خاصة التدابير التى يراها ضروريةلحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق اهدافه ، ويمارس حق تعيين الوزراء وعزلهم . بينما يتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية، كما يتولى مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه أعمال السلطة التنفيذية ، وعلى أن يتألف من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء مؤتمر ينظر فى السياســة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات ويناقش ما يرى مناقشته مـــن تصرفات كل وزير فى وزارته .

وانتهى البيان الدستورى المذكور بالعبارة التالية : « ايها المواطنون اننى اذ أعلن لكم هذه المبادىء والاحكام لا يسعنى الا أن أعلن أيضا عن ايمان مطلق بضرورة قيام نظام دستورى ديمقراطى كامل الاركان أثر فترة الانتقـــال وبضرورة توفير حياة حرة كريمة ومستقبل مشرق باسم لنا جميعا وعليناجميعا ان نساهم فى بنائه والله ولى التوفيق » .

ولعل هذا البيان الدستورى الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ هو أول وثيقة رسمية تتحدث عن مجلس قيادة الثورة واضـــفت عليـــه الشرعية الدستورية وعينت اختصاصاته سواء عند ممارسته لاعمال السيادة العليـــا أو فى تعاونه مع مجلس الوزراء فى رسم السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات ، « ومناقشة مايرى مناقشته من تصرفات كل وزير فى وزارته » . وقد عهد الاعلان الدستورى الى قائد الثورة فى مجلس قيادة الثورة وضمن أعمال السيادة العليا ، بحق تعيين الوزراء وعزلهم هذا الحق الذى كان يمارسه حتى ذلك الوقت الملك أو الوصى المؤقت نيابة عنه مع مجلس الوزراء .

وبذلك أصبح مجلس قيادة الثورة شرعا خلال فترة الانتقال هـــو أعلى سلطة فى الدولة بعد أن كان كذلك عملا وحقيقة . وكان من الطبيعى أن يصدر ذلك الاعلان من الرئيس محمد نجيب بوصفه القائد العام للقوات المســلحة وقائد حركة الجيش على غرار الاعلانات المماثلة السابقة وخاصة الاعلان

الصادر منه فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بسقوط دستور سنة ١٩٢٣ ، وكذا الاعلان الصادر فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ بحل جميع الاحزاب السياسية فى البلاد عدا جماعة الاخوان المسلمين . وهكذا تحولت الحركة المباركة « أو النهضة » كما كانت تسمى احيانا الى « ثورة » وكان من المفروض أن تنتهى هذه الثورة بصدور الدستور الدائم للبلاد والذى كانت لجنـــة الدستور تعد مشروعه ؛ وانتهت منه فى اغسطس سنة ١٩٥٤ ، ولكن هذا الدستور الجمهورى البرلمانى وضع على الرف كما سبق أن ذكرنا ولم يصـــدر دســـتور دائم للبلاد حتى ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ وبعد أحداث خطيرة تعرضت لها « الثورة » كما ورد وسيرد ذكره فى فصول هذا الكتاب .

الفصـــل الثــانى

الثورة والاحزاب الســياسية

للاحزاب المصرية عندنا تاريخ نضالى طويل لا تعرف عنه الاجيـال الصاعدة من الشباب شيئا يذكر فيما عدا المتفرغين منهم للدراسات التاريخية أو العلوم السياسية وهم قلة بطبيعة الحال . وللحياة السياسية الحزبية فى مصر مآثر وان انكرها الناقمون عليها من اعداء الحرية ، والمتخوفون على زوال سلطانهم ونفوذهم المطلق . وهؤلاء وأولئك لا يريدون ان يروا الا الوجـه المظلم للحياة الحزبية ويغضوا الطرف عن الوجه الآخر المشرق الحـافل بالجهاد والكفاح المريرين من أجل تحقيق الاهداف القومية فى استقلال البلاد وطرد المستعمر وترسيخ اسس الحياة النيابية السليمة فى ظل الديمقراطية الحقة . لذلك غدا من الواجب قبل التحدث عن موقف ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ من الاحزاب السياسية فى مصر ، أن نمهد لذلك بنبذة عن تاريخ تلك الاحزاب .

الفرع الاول : نبذة عن نشأة الاحزاب المصرية

اقدم الاحزاب المصرية التى تركت اثرا ملموسا فى حياتنا الســياسية المعاصرة الحزب الوطنى . وهناك أكثر من هيئة سياسية شكلت فى مراحل مختلفة تحت هذا الاسم ، ففى أواخر حكم الخديوى اسماعيل تألفت جمعية سرية برئاسة الضابط على الروبى للدفاع عن مصـالح الوطن ، وازداد نشاطها بانضمام أحمد عرابى اليها حيث تمكن بنفوذه العسكرى وقدرته الخطابية على أن يصـبح اعتبارا من سنة ١٨٧٧ الرئيس الفعلى لهذه الجمعيـة السرية . وفى سنة ١٨٧٨ تألفت فى حلوان (جنوبى القاهرة) جماعة من الاعيان باسم الحزب الوطنى « لانقاذ مصر من الهوة السـحيقة التى تردت فيهـا تحت ثقل الاستبداد والقروض الربوية ولتخليص مصر من ديونها الاجنبية التى غرقت فيها نتيجة لتصرفات ونزوات الخديوى اسماعيل ومن اجل اجـراء الاصلاحات الداخلية العاجلة » . وانضم التنظيمان المذكوران العسكرى والمدنى فى تنظيم واحد أصبح أحمد عرابى زعيما له بل وزعيما للبلاد التى أخذت تتململ تحت وطاة الديون الاجنبية ومن تدخل الدول الكبرى وقناصلها وعلى رأسها

بريطانيا العظمى وفرنسا فى شئون مصر ، ممـــا أدى فى النهاية الى ارغام الخديوى اسماعيل باشا على التنازل عن الاريكة الخديوية لابنه الامير محمد توفيق فى عام ١٨٧٩ ثم الى اندلاع الثورة العرابية . وبعد فشل الثورةواحتلال القوات البريطانية لمصر فى عام ١٨٨٢ تمت تصفية الحزب الوطنى والجيش المصرى معا ، وظلت البلاد بدون احزاب سياسية حتى تاريخ ظهور الحزب الوطنى فى صورة جديدة بمفهوم مغاير وفى ظروف مختلفة برئاسة الزعيم الشاب مصطفى كامل فى عام ١٩٠٧ ولكى تبدأ البلاد معه مسيرة جديدة على طريق الاحزاب السياسية .

وقد اطلق هذا الاسم « الحزب الوطنى » أولا على جماعة المصريين الذين التفوا حول هذا الزعيم الشاب للمطالبة بالاستقلال وبجلاء القـــوات البريطانية عن البلاد . ثم فكر مصطفى كامل منذ عام ١٩٠٠ فى تحويل هذه الجماعة الوطنية الى حزب منظم على غرار الاحزاب الاوروبية التى كانت موضع اعجابه . واعرب عن هذه الامنية فى مقال له بجريدة « اللواء » التى كان يصدرها فى القاهرة عدد ٢ يوليو سنة ١٩٠٦ قال فيه :

« هل يسمح لى الزمان بأن أرى فى مصر هذا الحزب الوطنى الحـــر الشريف المبادىء المتحد الاعضاء ، الناهض بالامة الى مرافق النجاح والفلاح ؟ انى اعرف أن الناس سيقولون أن تأسيس حزب كهذا امر محال . ولكنى اذا كنت لا ايأس من خلاص بلادى فمحال على أن أيأسً من تحقيق هذا الامر الجليل » . واستطاع مصطفى كامل فى عام ١٩٠٧ تنفيذ فكرته بوضع نظام للحزب الوطنى ، ودعا المصريين أجمعين فى خطبته الوطنية الكبرى بمسرح زيزينيا بالاسكندرية فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ للانضمام الى هذا الحزب الذى اتخذ من جلاء القوات البريطانية عن مصر شعارا له حتى صار يعرف بحزب الجلاء . فكان اجتماعا حافلا مثلت فيه جميع فئات الامة وعقدت أول جمعية عمومية للحزب فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ بدار جريدة « اللواء » بالقاهرة وافتتح مصطفى كامل الاجتماع بخطبة بليغة شرح فيها أهداف الحزب موضحا انه ليس حزبا سياسيا فحسب بل انه سوف يسعى لبعث الحياة فى الامة وانهاضها فلن يغفل أمر التعليم مثلا « حتى لا يبقى مصرى جاهل تحت سماء مصر » والى تقريب المسافة بين الامة المصرية والشعوب الاخرى والاخـــذ بيد الفلاح مصدر كل خير ونعيم واعلاء مكانته . واختير مصطفى كامل رئيسا للحزب مدى الحياة وصدق الحاضرون على لائحة الحزب وانتخبوا لجنته الادارية الاولى ولكن حياة الجهاد والكفاح التى عاشها الزعيم الشاب لم تمهله طويلا فلقى ربه بعد ذلك بقليل فى العاشر من فبراير سنة ١٩٠٨ فى الرابعة والثلاثين من عمره .

وتولى شئون الحزب بعده صديقه محمد فريد وهو فى الثانية والاربعين

عملا بنصيحة زعيمه مصطفى كامل الذى أوصى باختياره خلفا له على رأس الحزب بعد أن كان وكيلا له واحد كبار مؤسسيه . وفي يناير سنة ١٩١٠ انتخبت الجمعية العمومية للحزب محمد فريد رئيسا لمدى الحياة تقديرا لجهاده ، وكانت حياته هو الاخر مثالا رائعا للوطنية والاخلاص والتضحية بالذات والمال فى سبيل مصر . ومات وحيدا مشردا فى الغربة فى سنة ١٩١٩ ، وبوفاته بل ومن قبل ذلك بسنوات انتهى العصر الذهبى للحزب الوطنى وان ظل قائما الى ان حلت الاحزاب جميعا بعد حركة الجيش فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

وفى نفس السنة التى تأسس فيها الحزب الوطنى فى عام ١٩٠٧ ظهرت الى حيز الوجود ثلاثة أحزاب مصرية اخرى ، وهى حزب الاحرار برئاسة محمدوحيد بك وهو اقل الاحزاب الثلاثةالمذكورة شأنا (١) ، وحزب الامة وعقد اول جمعية عمومية له فى سبتمبر سنة ١٩٠٧ حيث أعلن عن تشكيله من حوالى ١١٣ عضوا من كبار الملاك الزراعيين وعلى رأسهم محمود سليمان باشا وحسن عبد الرازق باشا وعلى شيعراوي باشا وحمد الباسل باشا من أعيان الصعيد ، وأحمد فتحى زغلول باشا وسعد زغلول وعبد العزيز فهمى بك وأحمد لطفى السيد بك ومحمود عبد الغفار بك وغيرهم ، وذلك للعمل على استقلال مصر الذاتي فى حدود الوجود البريطانى اذ كان يميل — مراعاة للظروف القائمة وقتذاك — الى التفاهم مع دولة الاحتلال . وتولى أحمد لطفى السيد (٢) رئاسة تحرير الصحيفة اليومية المعبرة عن رأى الحزب ، وهى « الجريدة » (٣) . وقد انضم معظم أعضاء هذا الحزب بعد الحرب العالمية الاولى الى الوفد المصرى بزعامة سعد زغلول باشا ثم انفصلوا عنه فى غالبيتهم لتكوين حزب الأحرار الدستوريين فى عام ١٩٢٤ . أما الحزب الثالث الذى ظهر فى عام ١٩٠٧ فهو حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية وقد أسسه وتولى رئاسته الشيخ على يوسف صاحب جريدة « المؤيد » فى ديسمبر سنة ١٩٠٧ واشترك فى تأسيسه لفيف من الأعيان والمثقفين نذكر من بينهم حسن رفقى باشا وأحمد حشمت باشا ومحمد حسن باشا ويعقوب صبرى بك ويوسف صديق بك وأحمد كيلانى بك والياس عوض بك والسيد عبد الحميد البكرى . وكان هذا الحزب يميل الى التفاهم مع الخديوى وتأييد سلطته (٤)

---

(١) انظر الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى للدكتور يونان لبيب رزق طبعة ١٩٧٠ ص ٣١ .

(٢) هو أحمد لطفى السيد باشا الوزير ومدير جامعة فؤاد الاول فيما بعد .

(٣) صدر أول عدد من الجريدة فى ٩ مارس سنة ١٩٠٧ ، قبل الاعلان عن تشكيل الحزب .

(٤) لذلك اشتهر بانه حزب السراى أو حزب الخديوى بعكس حزب الامة الذى كان يهادن دولة الاحتلال . انظر « الحياة الحزبية فى مصر » المرجع السابق ص ٣٦ .

لمطالبة بريطانيا بتحقيق وعودها فى الجلاء عن مصر ولتحقيق بعض الاصلاحات الداخلية مثل قيام مجلس نيابى كامل السلطة وتعميم اللغة العربية وجعلها لغة التدريس فى جميع المدارس المصرية ، ومحاكمة الاجانب فى الدعاوى الجنائية أمام القضاء المصرى المختلط وليس أمام المحاكم القنصلية والأجنبية وذلك الى أن يتم توحيد القضاء لجميع السكان فى مصر . واختفى هذا الحزب بوفاة مؤسسه الشيخ على يوسف .

وفى سبتمبر سنة ١٩٠٨ أعلن عن تأسيس الحزب « المصرى » لمؤسسه اخنوخ فانوس من أعيان الصعيد لغرض الحصول على الاستقلال لمصر عن طريق الصداقة المصرية البريطانية وكسب ثقة بريطانيا ، ونشرت وثيقة برنامج الحزب فى جريدة المقطم القاهرية فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٠٨ والتى كانت معروفة بولائها لدولة الاحتلال (١) .

ولكن ما لبثت هذه الاحزاب جميعا (عدا الحزب الوطنى) ان انقرضت وحل محلها فى رفع راية الجهاد اعتبارا من سنة ١٩١٩ الوفد المصرى برئاسة الزعيم الخالد سعد زغلول باشا . وبدات مرحلة جديدة فى تاريخ الاحزاب المصرية والتفت الامة بجميع فئاتها حول الوفد اذ رأت فيه المعبر الصادق عن أمانيها فى تحقيق الجلاء والاستقلال التام . وكانت هذه بالفعل هى المهمة الاولى للوفد المصرى عند تشكيله وبعد الافراج عن زعمائه الباشوات الاربعة (سعد زغلول واسماعيل صدقى ومحمد محمود وحمد الباسل) الذين كانت السلطات البريطانية قد اعتقلتهم فى الثامن من مارس سنة ١٩١٩ ورحلتهم الى جزيرة مالطة حيث ظلوا رهن الاعتقال حتى السابع من ابريل سنة ١٩١٩ عندما اضطرت الى اطلاق سراحهم بعد أن تفجرت الثورة الوطنية فى مصر وانتشرت المظاهرات الشعبية فى كل مكان تطالب بالجلاء والاستقلال والافراج الفورى عن سعد زغلول باشا ورفاقه . فسمح لهم بالسفر الى باريس فى ١٤ أبريل سنة ١٩١٩ للدفاع عن المطالب القومية المصرية أمام مؤتمر الصلح او السلام المنعقد فى فرساى بضواحى العاصمة الفرنسية .. ولما وجد الوفد المصرى أن أبواب مؤتمر السلام بباريس قد أغلقت فى وجهه وانتهت أعمال المؤتمر الى الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر فى معاهدة الصلح المبرمة بين الحلفاء فى الحرب العالمية الاولى وبين المانيا المهزومة (٢) ، وفى المعاهدات الاخرى المماثلة المبرمة مع شركائها فى الهزيمة ، حصر أقطاب الوفد وزعيمه سعد زغلول جل نشاطهم فى مصر للتوصل الى انهاء الحماية البريطانية التى

---

(١) كان هذا الحزب هو المعبر عن الفكر السياسى القبطى فى تلك الفترة . انظر المرجع السابق ص ٣٨ الى ٤٠ وفيه اشارة الى أحزاب صغيرة أخرى لم تعمر طويلا .
(٢) معاهدة فرساى .

فرضتها بريطانيا قسرا على البلاد (١) ولتحقيق استقلالها بكافة الوسائل المشروعة . ولكن الخلافات بدأت تفرق بين أقطاب الوفد فانفصل عنه من انفصل ، من بينهم اسماعيل صدقى باشا الذى شكل فيما بعد فى الثلاثينيات حزبا مستقلا هو حزب الشعب ، ومحمد محمود باشا الذى أصبح بعد ذلك زعيما لحزب الاحرار الدستوريين ، كما اختلف سعد زغلول مع عدلى يكن باشا الذى ألف فى ١٦ مارس سنة ١٩٢١ ، أول وزارة مصرية بعد استقالة وزارة حسين رشدى باشا فى سنة ١٩١٩ احتجاجا من هذا الاخير على رفض السلطات البريطانية التصريح لاعضاء وفد مصرى حكومى بالسفر الى مؤتمر الصلح أو السلام للمطالبة بالاستقلال (٢) .

وقد قوبل تشكيل وزارة عدلى يكن فى مارس سنة ١٩٢١ بالتأييد فى بادىء الامر من جانب سعد زغلول باشا ورفاقه من أعضاء الوفد المصرى عند عودتهم من باريس واستقبل سعد زغلول فى الاسكندرية ثم فى القاهرة وعلى طول الطريق بينهما استقبالا وطنيا رائعا .. وعندما شرعت الوزارة الجديدة برئاسة عدلى يكن باشا والتى كان من بين أعضائها البارزين حسين رشدى باشا وعبد الخالق ثروت باشا واسماعيل صدقى باشا من رؤساء الوزارات السابقين ، فى الاستعداد لمفاوضة الانجليز توصلا الى اتفاق يحقق استقلال مصر وينهى علاقة الحماية المفروضة عليها ، وقع الشقاق بين الزعيمين سعد زغلول وعدلي يكن علي رئاسة وفد المفاوضات الرسمى (٣) حيث طلب سعدزغلول باشا بوصفه زعيما للأمة أن تكون له الرئاسة وأن تكون أغلبية الوفد الرسمى للمفاوضات مع بريطانيا من فريقه أى من أعضاء الوفد المصرى ، بعد أن حالت دولة الاستعمار بينه وبين تحقيق مهمته فى عرض

---

(١) اعلنت انجلترا من جانبها وحدها حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، فزالت السيادة التركية عن مصر نهائيا وعملت بريطانيا على اضفاء الشرعية على ذلك فى مؤتمر الصلح أو السلام بباريس وفى معاهدات الصلح مع المانيا وشركائها فى عام ١٩١٩ .

(٢) امتنع الوزراء المصريون السابقون وسائر رجالات مصر عن الاشتراك فى تاليف أية وزارة مصرية جديدة بعد استقالة وزارةحسين رشدى باشا فظلت البلاد بلا وزارة فترة من الزمن مما احرج الدولة المحتلة وكان هذا من الأسباب التى حملت الحكومة البريطانية فى النهاية على تعديل موقفها والسماح لاقطاب الوفد المصرى بزعامة سعد زغلول باشا بالسفر الى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر السلام بناء على التفويض الصادر الىالوفد وزعيمه من جميعفئات الشعب المصرى الثائر .

(٣) ليست هذه هى أول مرة يصطدم فيها سعد وعدلى فقد سبق لهما صدام آخر على الصدارة عندما اختير عدلى يكن باشا وكيلا معينا من جانب الحكومة للجمعية التشريعية عام ١٩١٣ بينما اختارت هذه الجمعية سعد زغلول باشا وكيلا منتخبا عنها فثار الخلاف الشديد حول لمن من الوكيلين تكون الصدارة الوكيل المعين أم الوكيل المنتخب !!

القضية المصرية على مؤتمر السلام أو الصلح فى فرساى .. وانقسمت الامة بعد اتحادها الى فريقين فريق يؤيد سعداً وفريق يؤيد عدلى .

وتحول الوفد المصرى بزعامة سعد زغلول الى حزب بعد أن كان يدعى لنفسه تمثيل الامة بأسرها ، وظل الى النهاية حزب الاغلبية وتعددت أحزاب الاقلية تتآلف فيما بينها تارة وتتطاحن تارة أخرى لا يجمع بينها الا محاربة حزب الوفد والعمل على اقصائه عن كراسى الحكم كلما قادته الاقدار اليها . بل ان معظم أحزاب الاقلية اقتطعت من صلب جسم الوفد كما خلقت حواء من ضلوع آدم عليه السلام .. وهذا يصدق على حزب الاحرار الدستوريين الذى اسسه عدلى يكن فى أكتوبر عام ١٩٢٢ بالاشتراك مع عدد كبير من الملاك الزراعيين من أعضاء حزب الامة الأسبق ممن انفصلوا عن الوفد المصرى حينما تشدد فى مفاوضاته مع انجلترا (١) كما يصدق على الحزب السعدى الذى اسسه أحمد ماهر باشا بمشاركة محمود فهمى النقراشى باشا وابراهيم عبد الهادى باشا فى عام ١٩٣٧ ، وعلى حزب الكتلة السعدية الذى شكله مكرم عبيد باشا فى سنة ١٩٤٢ .

وكانت هذه الخلافات من أهم اسباب تعكير صفو الحياة السياسية فى البلاد وافسادها كما كان من سوء طالع خليفة سعد زغلول فى زعامة الوفد المصرى المرحوم مصطفى النحاس باشا انه لم يكن يستقر به الحال فى كرسى رئاسة الوزارة حتى ينحى عنه عنوة أو يرغم على ذلك . فقد نحي مرتين فى عهد الملك فؤاد الاول فى يوليو سنة ١٩٢٨ ، ويونيو سنة ١٩٣٠ (٢) ، وثلاث مرات فى عهد الملك فاروق الاول فى السنوات ١٩٣٧ و ١٩٤٤ و ١٩٥٢ ، وهو رقم قياسى فى التنحية لم يحققه فى الغالب أى رئيس وزراء أى بلد آخر . وكان من الطبيعى حالئذ أن يعتمد حزب الوفد للعودة الى دست الحكم على التأييد البريطانى الى حد ما أى كلما رغبت الحكومة البريطانية فى عقد معاهدة تحالف مع مصر لعلمها يقينا انه لن يكتب لاية معاهدة من هذا القبيل البقاء مالم يقرها حزب الوفد صاحب الاغلبية العددية فى البلاد . وأن تضع أحزاب الاقلية آمالها كلها فى تنحية الوزارات الوفدية والحلول محلها فى الحكم على

---

(١) وهذا الحزب هو استمرار لسياسة حزب الامة القديم حتى بالنسبة للاشخاص القياديين فيه وأصدر حزب الاحرار الدستوريين جريدة السياسة التى كان يتولى رئاسة تحريرها المرحوم محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف ورئيس مجلس الشيوخ فيما بعد .

(٢) لم تكن هذه الحالة اقالة بمعنى الكلمة لان مصطفى النحاس بعد ان فشل فى المفاوضات مع بريطانيا (مفاوضات النحاس ــ هندرسون سنة ١٩٣٠) رأى أن يسبق الاحداث فقدم استقالة وزارته فى يونيو سنة ١٩٣٠ قبل أن يقيلها الملك فؤاد .

السراى الملكية أى على الملك وحاشيته ، فلم يكن الجالس على العرش عطوفا على حزب الوفد الذى ينافسه فى حكم البلاد استنادا الى شعبية كاسحة ، ويفضل تنظيمدقيق اذا ما قورن بحالة الاحزاب المصرية الاخرى سواء ما ذكرناه أو مالم نذكره منها ، ومعظمها لم يعمر طويلا كحزب الاتحاد المناهض للوفد والموالى للسراى الملكية الذى انشىء فى عام ١٩٢٥ وعهدت دوائر السراى الملكية رئاسته الى يحيى ابراهيم باشا من رؤساء الوزارات السابقين والذى لم يكن ليعصى للملك امرا ، ومثل حزب الشعب الذى انشأه اسماعيل صدقى باشا ابان توليه رئاسة الوزارة فى الفترة من يونيو سنة ١٩٣٠ ، الى يناير سنة ١٩٣٣ وهو وريثحزب الاتحاد آنف الذكر. واذا كانتاحزاب الاقلية قداستطال عمرها نسبيا فانها كما ذكرنا لم تمارس التنظيم الدقيق الذى تميز به حزب الوفد وبعضها كان نتيجة انفعال جماعى أو رد فعل على بعض تصرفات الوفد وزعامته ، فحزب الكتلة السعدية مثلا الذى انشأه مكرم عبيد باشا انما كان وليد الخلاف الشديد الذى نشب بينه كسكرتير عام للوفد وبين صديقه وزعيمه مصطفى النحاس باشا فى عام ١٩٤٢ وبعد حملة التشهير التى شنها مكرم عبيد على النحاس وحرمه السيدة زينب الوكيل فيما اسماه « بالكتاب الاسود » والذى اصدره واذاعه مكرم عبيد واعوانه فى صورة عريضة مرفوعة الى الملك انتقاما لفصل مكرم ورفاقه من حزب الوفد (١) . وهذا ينطبق لحد كبير أيضا على حزب الاحرار الدستوريين والحزب السعدى أكبر احزاب الاقلية شأنا ، فهما وان كانا يمثلان بعض الفئات والمصالح فى المجتمع المصرى الا انهما لم يمثلا ابدا القاعدة الشعبية العريضة التى استأثر بها دائما حزب الوفد . وباستثناء حزب الوفد الذى شرع منذ سنة ١٩٣٦ ، بعد توقيع المعاهدة المصرية البريطانية فى انتهاج سياسة محددة المعالم ، فان جل هم الاحزاب الاخرى انصرف فى معظمه الى مقاومة الوفد وكشف عيوبه وسقطاته والتشهير به واستعداء الرأى العام والسراى الملكية وفئات الشعب ضده . ولقد وصف المرحوم اسماعيل صدقى تلك الحال فى مذكراته التى صدرت عام ١٩٥٠ فبعد أن تناول الظروف التى اضطرته الى تاليف حزب الشعب فى عام ١٩٣٠ ، ثم استقالته منه وتطليقه الحزبية بعد تركه الحكم فى يناير سنة ١٩٣٣ ، قال : « الاحزاب عندنا أفراد جمعتهم وحدة حال أو صداقة ذكريات مشتركة ، أو أقسام من احزاب انفصلت عن حزبها الاول لاختلاف فى بعض وجهات النظر فكونوا من الاحزاب احزابا !! ولست ادرى لهذا كله من فائدة غير تلك التى تهىء للمتحزبين أسباب الحكم !! وأنت اذا استعرضت جميع الاحزاب المصرية واستطلعت اتجاهاتها العامة لم تفز بأى فارق بينها ،

---

(١) وكانت نواة حزب الكتلة الوفدية هم الشيوخ والنواب الوفديين الثلاثة عشر الذين تقدموا باستقالة جماعية من حزب الوفد تضامنا مع الاستاذين مكرم عبيد وراغب حنا اللذين فصلهما الوفد من عضويته .

واذا كان لى ان ابدى نصحا فهو ان تعمل الاحزاب على وضع برامجها ، وأن نعرض هذه البرامج على الملأ ليتكون حول الاحزاب جمهرة مربديها العاملين على نصرتها .. فاننا فى مصر لم تتكون لدينا حتى الآن فكرة عامة تتعلق بكنه مانريده من الاستقلال ... ولم نكون راينا فى سياستنا الخارجية بعد ماانقسم العالم الى كتلتين شرقية وغربية ، ولم نحدد موقفنا من كل منهمـــا .. بل لم نكون خطة صـــــالحة فى القضايا الاجتماعية وهى ذات خطر كبير فى الوقت الحاضر ، ولا فى القضايا المالية والاقتصادية وسياسة التعليم ، تلك القضايا التى هى مثار الابحاث الدقيقة فى الدول الاخرى » (١) .

قد يكون فى هذا الحكم من جانب رجل دولة كبير مثل اسماعيل صـــدقى باشا بعض المغالاة ، ولكنه ينطبق فى جملته عـــــلى اغلب الاحزاب المصرية السابقة ، وربما باستثناء حزب الوفد ، كما سبق ان ذكرنا . ولقد ظهرت فى مصر الى جانب الاحزاب السياسية التى أشرنا اليها ، احزاب أخرى عقائدية او فئوية ولكنها لم تخلد ، ولم تترك اثرا يذكر فى تاريخنا السياسى فيما عـــــدا حزب مصر الفتاة الذى تحول قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، الى حزب عقائدى اشتراكي بعد أن كان حزبا فاشيا فى سنواته الاولى وقتما كانت الفاشـــــية الايطالية بزعامة موسوليني والتيارات الاخرى التى حذت حذوها تسيطر على اوروبا وتخطف ابصار الشباب وتستهويهم فى دول أوروبية عديدة وليس فى ايطاليا الفاشية والمانيا النازية وحدهما . وفى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢١ ، تأسس الحزب الاشتراكى المصرى الاول من محمود حسنى العرابى وسلامة موسى ومحمد عبد الله عثمان ودكتور على العنانى (٢) ونشر أول بيان له فى جريدة الاهرام بتاريخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢١ ، ولكنه تعرض منذ البداية لهجوم شديد من جانب الوفد المصرى والحزب الوطنى ورجال الدين ، ومـــع ذلك استطاع البقاء وأن يكون لنفسه قواعد ثابتة فى القاهـــرة وبعض المدن واصدر مجلة أسبوعية اسمها (الثبات) ، غير أن وزارة الداخليـــــة الغت الترخيص الصادر لها بعد صدور العدد الاول منها يحمل شعار المطرقــــة والمنجل وتتصدره صورة لينين . وفى ٣٠ يوليو ســـنة ١٩٢٣ ، عقد الحزب المذكور مؤتمره الاول الذى تقرر فيه تبنى النظرية الماركسية والانضــــمام الى « الكونترن أو الحركة الدولية الشيوعية » . وطالب الحزب فى مؤتمره الثانى بمصادرة الاراضى الزراعية التى تجاوز مائة فـــدان وتوزيع الاراضى المصادرة على الفلاحين المعدمين أو تحويلها الى مزارع جماعية ، وفى فبراير ومارس سنة ١٩٢٤ ، خاض الحزب معارك عمالية عنيفة انتهت بالقاء القبض

---

(١) أنظر مذكرات اسماعيل صدقى ، سنة ١٩٥٠ .

(٢) قارن ما ورد فى كتـــــاب الحيــــــاة الحزبية فى مصر للدكتور يونان لبيب رزق سنة ١٩٧٠ ص ٦٥ تحت عنوان « ارهاصات العمل الاشتراكى » .

على قادته واغلاق اماكنه وابنيته فى البلاد وتحريم نشاطه . وكان عدد الاعضاء المسجلين رسميا فى دفاتر الحزب قد ناهز ١٥٠ عضوا غير أن الحزب واصل نشاطه السرى كما أصدر مجلة سرية . وكانت هذه هى المرة الاولى فى تاريخ مصر التى برزت فيها الدعوة الصريحة الى الاشتراكية الماركسية أى الشيوعية .

وبذلت محاولات عديدة من جانب بعض المثقفين (١) يتزعمهم المرحوم عصام الدين حفنى ناصف (٢) فى عامى ١٩٢٧ و ١٩٣٢ لتأسيس حزب اشتراكى معتدل ، واذ لم تثمر هذه المحاولات فقد لجأ هذا الفريق الى الحركة العمالية مباشرة لغرض تأسيس حزب عمالى باسم حزب العمال المصرى كتنظيم جماعى اقتصادى بعيد عن السياسة ، واختير النبيل عباس حليم من الاسرة المالكة ليكون أول رئيس لهذا الحزب اضافة الى تزعمه وقتذاك لاتحاد العمال المصرى مما عرضه لهجوم عنيف من جانب حزب الوفد الذى رأى فى ترأس أحد أفراد الاسرة المالكة للحركة العمالية محاولة لاحتواء تلك الحركة فى مصر وتوجيهها لصالح العرش وضد شعبية حزب الوفد بالذات .

والى جانب المحاولات العديدة لتأسيس حزب عمالى يستطيع الصمود على قدميه ، كانت هناك محاولات اخرى لتأسيس حزب للفلاحين وكانت المحاولة الاولى عام ١٩٢٩ ، قام بها اسماعيل مظهر ، والمحاولة الثانية فى عام ١٩٣٣ ، من جانب عدد من المثقفين الذين بدأوا نشاطهم لاصلاح حال الفلاح المصرى بتأسيس جمعية نهضة القرى عام ١٩٣٣ ، كان من أقطابها أحمد كامل قطب والذى استقال منها فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ليعلن عن تأسيس « حزب الفلاح الاجتماعى والاقتصادى » تأكيدا لابتعاد الحزب عن السياسة . وطالب هذا الحزب بعد قيام حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، بسرعة تطبيق قانون الاصلاح الزراعى طفرة واحدة عن طريق التأميم ، وبتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا وتأميم ماجاوز ذلك .

وسط هذه الاحزاب السياسية والفئوية بدأ ينمو فى الثلاثينيات جيل جديد أخذ يضيق بالحياة السياسية فى البلاد وبالاحزاب القائمة جميعا

---

(١) كما تأسس فى يناير ١٩٢٠ حزب اخر ذو ميول اشتراكية خفيفة باسم الحزب الديمقراطى المصرى من مجموعة من المثقفين الذين درسوا فى أوروبا من امثال الدكتور منصور فهمى والدكتور محمود عزمى والاستاذ عزيز ميرهم « سكرتير عام الحزب » وكانت الرئاسة فيه دورية لكنه لم يعمر طويلا .

(٢) هو أحد ابناء الاديب والشاعر حفنى بك ناصف وقد اكمل نجله عصام الدين دراساته العليا فى المانيا بعد الحرب العالمية الاولى فعاد متأثرا بالافكار الاشتراكية التى كانت سائدة فيها .

كحزب الوفد وحزب الاحرار الدستوريين والحزب السعدى والحزب الوطنى ، وفقد الثقة فى برامجها العقيمة ، ولم يجد فى تنافسها من اجل كراسى الحكم مايشبع آماله فى مستقبل افضل للبلاد وشعبها ، وتبلورت على مسرح الحياة السياسية قوى وتيارات جديدة أخذت تحاول شق طريقها الى السلطة والتسلط . وكصدى للحركة الفاشية فى ايطاليا والحركة النازية فى المانيا تكونت فى عام ١٩٣٢ ، جماعة مصر الفتاة بزعامة الاستاذ أحمد حسين المحامى لكى تتحول فيما بعد كما نوهنا اليه واعتبارا من عام ١٩٤٨ ، الى حزب اشتراكى بزعامته أيضا ، ونجح الحزب فى أن يكون له نائب واحد فى شخص الاستاذ ابراهيم شكرى نائب رئيس الحزب (١) وطالب الحزب فى ١٤ مايو سنة ١٩٥٠، فى عريضته الىالوزارة الوفدية القائمة ، بابرام معاهدة صداقة وعدم اعتداء بين مصر والاتحاد السوفيتى حتى تكف روسيا عن مناصرة دعاة الشيوعية فى مصر وتسقط حجة الانجليز والامريكان فى وجوب احتلال منطقة قناة السويس لحماية مصر من الزحف الشيوعى السوفيتى (٢) .

وكصدى لنجاح الحركة الشيوعية فى روسيا بعد الحرب العالمية الاولى وانتشارها بعد ذلك فى شرق أوروبا وأنحاء اخرى من العالم تكونت فى مصر منذ العشرينيات تنظيمات شيوعية سرية متأثرة بنظريات وتعليمات كارل ماركس ولينين ولكنها لم تستطع الالتحام مع الجماهير الشعبية فى المدن والقرى المصرية بسبب الحظر الذى فرض على نشاطها العلنى مما جعلها تؤثر العمل فى الخفاء ، فظلت رغم أنها كثفت نشاطها فى الاربعينيات ، محصورة فى فئات من المثقفين وأشباههم من الطلبة والعمال . بينما ظهرت تيارات اخرى مضادة متدثرة بشعار الدين والدعوة الاسلامية ، على رأسها جماعة الاخوان المسلمين بقيادة مرشدها العام المرحوم الشيخ حسن البنا حيث ادى اغتياله فى فبراير سنة ١٩٤٩ ، الى ظهور انقسامات كبيرة فى صفوف هذه الجماعة الدينية .

تلك كانت الصورة على مسرح الحياة السياسية حينما اندلعت حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، فماذا كان موقفها من تلك الاحزاب والتنظيمات ، ذلك هو ماسنتناوله الآن .

---

(١) أصبح فيما بعد وزيرا ناجحا للزراعة فى وزارة السيد / ممدوح سالم المشكلة فى اعقاب الانتخابات العامة لمجلس الشعب فى اكتوبر ١٩٧٦ .

(٢) وحارب الحزب فى السنوات الاخيرة السابقة على حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ،فى الجريدة التى كان يصدرها باسم « الاشتراكية » السراى والحاشية الملكية وحزب الوفد ، ورفع لواء الحملة على الفساد والطغيان ودعا الى وجوب تطهير البلاد من المستغلين والمفسدين كما طالب بتاميم قناة السويس .

الفرع الثانى – محاولات التعايش بين حركة الجيش والاحزاب .

ان قصة حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، مع الاحزاب السياسية قصة طويلة متعددة الفصول والمشاهد وتبدأ بمشهد زعماء الاحزاب وهم يتسابقون ويتنافسون لخطب ود قادة الحركة المباركة ، اما زلفى لهم أو فى محاولة لاحتوائهم كما حاوله مثلا الرئيس السابق على ماهر من قبل . ففى الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم السبت ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ ، بعد ان ايقن الجميع من ان الانقلاب الذى قام به الضباط الاحرار قد نجح ، توجهت افواج من زعماء الاحزاب السياسية ومن المستقلين الى ثكنات مصطفى باشا برمل الاسكندرية التى كان قد اتخذها اللواء محمد نجيب ورفاقه استراحة لهم فى الثغر ، وذلك للتعرف على هؤلاء الرجال وليعبروا لقائد «الحركة المباركة» عن أحاسيسهم وتمنياتهم له ولاشباله بالتوفيق . وكان على راس تلك الوفود كما ذكره الاستاذ المؤرخ عبد الرحمن الرافعى فى كتابه عن ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ (ص٣٨) الباشوات أحمد لطفى السيد وابراهيم عبد الهادى ، ومحمد حسين هيكل وبهى الدين بركات واحمد خشبه وطه السباعى وأحمد عبد الغفار ورشوان محفوظ وابراهيم دسوقى أباظه وأحمد على علوبه وعبد السلام الشاذلى ومحمود محمد محمود بك (١) ، ومعظمهم من حزب الاحرار الدستوريين والحزب السعدى فوجدوا كل تكريم وترحيب من قائد حركة الجيش اللواء محمد نجيب الذى شكرهم على تلك اللفتة . كذلك حرص على زيارة الثكنات مكرم عبيد باشا نيابة عن حزب الكتلة الوفدية . أما زعيم الوفد مصطفى النحاس باشا – وقد كان يصطاف كعادته كلما سنحت له الفرصة فى منتجعات أوروبا – فما ان سمع بما حدث فى القاهرة حتى بادر بالعودة الى مصر ، وتوجه على الفور بصحبة فؤاد سراج الدين باشا سكرتير عام حزب الوفد ورغم الساعة المتأخرة (منتصف الساعة الثانية من صباح يوم ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٢) لزيارة اللواء محمد نجيب بالاسكندرية مؤكدا له انه ما ان وطأت قدماه ارض مصر حتى رأى أن أول واجب يؤديه « هو ان يرى محرر الوطن ومنقذ شرفه » . كما توجه عبد الرحمن الرافعى نفسه لمقابلة القائد الثائر نيابة عن الحزب الوطنى ، ثم قابله مرة ثانية فى القاهرة بصحبة الاستاذ فكرى اباظه ، أحد قدامى اعضاء الحزب ، حيث كرر التهنئة بانتصار الحركة ومسديا الشكر على قرار اللواء محمد نجيب بالافراج عن كتاب كان قد الفه الرافعى عن سيرة الزعيم احمد عرابى بعد ان ظل هذا المصنف حبيسا لاعتراض القصر الملكى على تداوله .

(١) كان رئيسا لديوان المحاسبة وقدم استقالته من منصبه لخلافه مع الديوان الملكى لذلك كان طبيعيا أن يرحب بحركة ٢٣ يوليو التى اطاحت بالملكية . وهو الابن الاكبر لمحمد محمود باشا زعيم الاحرار الدستوريين الذى ترأس الوزارة مرتين فى عام ١٩٢٨ ثم فى أواخر عام ١٩٣٧ وبعد اقالة وزارة مصطفى النحاس باشا فى المرتين .

وما كانت حركة ٢٣ يوليو بعد ان تخلصت من الملك فاروق الاول بارغامه على التنازل عن العرش لطفله أحمد فؤاد وعلى مغادرة البلاد بلا رجعة فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وبعد أن احكمت قبضتها على الجيش وطهرته من العناصر المناوئة لها او التى قد يصعب عليها التعامل معها ... ما كانت لتتغاضى طويلا عن الاحزاب السياسية بوصفها القوى الوحيدة المتبقية التى تستطيع أن تقف فى وجهها ، وربما قامت بتأليب الرأى العام وتحريك المظاهرات ضدها اذا ما لمست مثلا من قادة الحركة رغبة ما فى التسلط والسير بالبلاد نحو ديكتاتورية عسكرية هى أبغض أنواع الدكتاتورية جميعا. وتجنبا لذلك بدأ قادة الجيش بمنع التظاهر منعا باتا فى جميع أنحاء البلاد ، واذاع القائد العام للحركة اللواء محمد نجيب بعد منتصف ليل ٣١ يوليو سنة ١٩٥٢ بيانا دعا فيه الاحزاب والهيئات السياسية المصرية الى تطهير صفوفها كما فعل الجيش فى صفوفه ، والى ان تتخذ لنفسها برامج محددة وواضحة المعالم تعلن على الملأ ليكون الشعب على بينة منها . فاستجابت الاحزاب فى ظاهر الامر لهذه الدعوة ، وشرع حزب الاحرار الدستوريين على الفور وهو أكبر احزاب الاقلية ، فى تنظيم صفوفه وتوحيد مبادئه فى السياسة الخارجية والداخلية والاقتصاد والشئون الاجتماعية .

فاعلن أن مبادئه فى العهد الجديد فيما يتعلق بالحقل الخارجى هى العمل على استكمال استقلال البلاد وسيادتها بجلاء القوات الاجنبية عن أراضيها وتحقيق الوحدة بين مصر والسودان والحرص على عدم المساس بالاستقلال والسيادة المصرية فى أى اتفاق او ميثاق يبرم مع أية دولة أجنبية أو مجموعة من الدول ، وتعزيز مركز مصر فى المحافل الدولية ودعم مبادىء ميثاق الامم المتحدة فى اقرار السلام العالمى ، والتمسك فيما يتعلق بالسياسة الداخلية بالنظام والمبادىء الدستورية والتقاليد البرلمانية السليمة لتكون الأمة بكامل هيئاتها وطوائفها مصدر السلطات حقا ، واستصدار القوانين التنظيمية المشار إليها فى الدستور وسن التشريعات الخاصة بالهيئات النيابية المحلية وفقا لاحكامه ، وكفالة حرية الرأى للافراد والجماعات وعدم المساس بحرية الصحافة وضمان استقلال القضاء ، ونشر التربية العسكرية الاجبارية بين طبقات الامة ووضع سياسة ثابتة للتسليح تعزيزا للجيش عددا وعتادا ... ومحاربة الفساد حيثما وجد ، فضلا على القضاء على الامية وعلى مركزية التعليم وتنويع مناهجه وفقا للبيئة والاستزادة من فروع التعليم الصناعى واحترام استقلال الجامعات وتقرير حق كل مواطن فى العلاج المجانى .

اما بالنسبة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية فيرى الحزب تضييق الفوارق بين الطبقات برفع مستوى معيشة الشعب واتخاذ الوسائل المؤدية

الى تعزيز الثقة بحالة مصر المالية وتوزيع الضرائب توزيعا عادلا على أساس تصاعدى واحكام الرقابة على تحصيلها وانفاق حصيلتها فى مصلحة الشعب بكافة طبقاته ، وتخلى الحكومة للشعب عما فى حيازتها من أراض صالحة للزراعة للاكثار من الملكيات الصغيرة ، وتصنيع البلاد واقامة الصناعات الكبرى لرفع مستوى المعيشة بين الطبقات العاملة ونشر الصناعات الصغيرة والصناعات الزراعية فى الريف ، وتعميم المؤسسات التعاونية فى جميع القرى والمدن لمصلحة ذوى الدخول المحدودة خاصة ، وسن تشريع للتأمين الاجتماعى للعمال تسهم فيه الحكومة وأصحاب الاعمال والعمال ، واستكمال القوانين التى تكفل حقوق العامل وصاحب العمل على السواء وتضامنهما لصالح الانتاج القومى واعداد وسائل الاستغلال لموارد البلاد الطبيعية ورقابة الدولة على طرق هذا الاستغلال .

ونشر رئيس حزب الاحرار الدستوريين الدكتور محمد حسين هيكل بيانا مطولا فى الصحف فى ٧ أغسطس سنة ١٩٥٢ يشيد فيه بماضى الحزب وكفاحه ومبادئه وتطلعاته فى العهد الجديد جاء فيه : « لقد تنازل الملك السابق فاروق عن العرش نزولا على ارادة الشعب ممثلا فى جيشه الباسل ، وقد قام الجيش بهذه الحركة المباركة بعد أن رأت الامة بكل طبقاتها أن الفساد استشرى فى أداة الحكم .. ولما كانت الحركة المباركة الحاضرة انما أريد بها اولا وبالذات اعلان الحرب على الفساد وتطهير البلاد منه والقضاء الحاسم على محترفيه، فقد أيدها الاحرار الدستوريين بكل قوتهم ذلك لانهم منذ نشأتهم قد جعلوا محاربة الفساد فى طليعة أغراضهم وهزوا بهذه العزيمة أركان الحكم فى البلاد عام ١٩٣٤ حينما اثاروا قضية نزاهة الحكم (١) فكان ذلك فى مقدمة الاسباب التى أعادت دستور الامة وهو الدستور الذى وضعه الاحرار الدستوريون فى سنة ١٩٢٢ (٢) ، وأنه منذ سنة ١٩٣٤ الى وقتنا الحاضر لم يتخل الاحرار الدستوريون عن تأييد النزاهة ومحاربة الفساد مما أحفز عليهم قلوب الطغاة والاشرار والمفسدين .. وأن أحدا لم ينس موقفهم فى محاربة الفساد حينما أثيرت أمام مجلس الشيوخ قضية الجيش والاسلحة والذخائر الفاسدة بعد حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ... هذا الموقف الذى يفاخرون به والذى أدى الى اقصاء زعيمهم « محمد حسين هيكل » عن رئاسة

---

(١) فى عهد وزارة عبد الفتاح يحيى باشا التى شكلت فى ديسمبر سنة ١٩٣٣ ، بناء على رغبة السراى الملكية وعارضتها الاحزاب . وكان من أهم ماكشفت عنه المعارضة المقاولات التى دخلها المالى الكبير أحمد عبود باشا فى ذلك العهد وثبت أن لبعض الوزراء ضلعا فيها .

(٢) المقصود هو الدستور الملكى الصادر فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ والذى عمل به اعتبارا من عام ١٩٢٤ ثم أبطل فى عام ١٩٣٠ لكى يعود ثانية فى عام ١٩٣٥ ، وظل قائما حتى اسقطته حركة الجيش فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

مجلس الشيوخ على نحو اهتزت فيه مبادىء الدستور ونصوصه ، والى اقصاء اعضاء مجلس الشيوخ من ذوى المكانة والاحترام ممن آثروا النزاهة فى هذا الموقف التاريخى النبيل . واستطرد رئيس حزب الاحرار الدستوريين يقول فى بيانه انه سبق للاحرار الدستوريين أن نبهوا الى ما قد يترتب على هذا الفساد من فتنة لا تصيب الذين ظلموا وحدهم وخاصة فى العريضة التى بعثوها الى الملك فاروق فى اكتوبر سنة ١٩٥٠ (١) فلم يستمع لتنبيههم بل اتخذه وسيلة لمحاربتهم حربا صمدوا لها ولم يتراجعوا أمامها وكان ما حدث أخيرا (أى حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢) من آثارها . وان الاحرار الدستوريين يرون من الواجب اليوم أن يبلغ تطهير البلاد من كل فساد غايته ، وان يصل التطهير الى اعماق هذا الفساد فيستأصل شأفته وان يضرب على أيدى المسئولين عن الفساد فى غير رحمة ولا هوادة ، وان يحرم من يثبت عليه أنه استغل منصبه فى الحكم أو فى المرافق العامة من حقوقه السياسية عشر سنوات على الاقل (٢) ، وأن يعاقب من يقضى القانون بعقابه فيلقى الجزاء الرادع ، وان الحكومة وحدها هى التى تستطيع القيام بهذا التطهير بما لديها من سلطات التشريع والتنفيذ والقضاء ، حتى لا يجد رجال الاحزاب وغير رجال الاحزاب مهربا مما اقترفوا بأن يجعلوا من غيرهم كبش الفداء .. وشدد (البيان) على ضرورة أن تجتث كل عناصر الضعف والفساد « فالبرامج وحدها لا تعدو أن تكون الفاظا قيمتها ومدلولها فى سلامة تنفيذها ، فكم من حزب وكم من حكومة فى مصر وغير مصر نادوا بالحرية وضرورة توفيرها للمجتمع ثم ارتكبوا باسم الحرية أبشع الجرائم ، وكم من حزب وكم من حكومة فى مصر وغير مصر نادوا بالاشتراكية أو بالعدالة الاجتماعية ثم كانت الاشتراكية استغلالا فرديا وكانت العدالة الاجتماعية شططا وطغيانا ، وكم من حزب وكم من حكومة فى مصر وغير مصر نادوا بالديمقراطية والحياة النيابية فاذا ديمقراطيتهم ظلما واذا الحياة النيابية فى نظرهم تستغل لثرائهم وقضاء حاجاتهم على حساب الشعب الذى انتخبهم » (٣) .

وبعد هذه العبارات التى جاءت وكأنها نبوءة من النبوءات للسنوات العجاف التى عاشتها مصر بعد انحراف ثورة ٢٣ يوليه عن مسارها ، استرسل بيان الاحرار الدستوريين يقول « فاذا ما استطعنا أن نستأصل الفساد من أصوله وأن نضرب على المفسدين بيد من حديد وأن نحرمهم حق التحدث عن هذه الامة وتوجيه سياستها ، استطاعت العناصر النزيهة المؤثرة أن تتضافر

---

(١) بعد أن تولى حزب الوفد الحكم فى يناير ١٩٥٠ .
(٢) انظر وتأمل .
(٣) نلاحظ ان هذا ما حدث فعلا فى الستينيات بعد أن سيطرت مراكز القوى على الحكم فى عهد عبد الناصر !

وتتضامن لاقامة البناء الجديد على أساسه المتين ولن يمنع اختلاف الراى بين حزب وآخر وبين هيئة وهيئة من هذا التضافر والتضامن .. فالنزاهةوطهارة اليد تجمع بين المثقفين واذا اختلفت جماعة من هؤلاء رأيا على طائفة محدودة من المسائل ، فهم سيتفقون فى عشرات أمثال هذه الطائفة من سائر المسائل التى يهم الوطن تنفيذها ، وهم قادرون على التفاهم فيما اختلفوا فيه متى حسنت النية وخلصت لوجه الوطن وحده وسموا بأنفسهم فوق أهوائهم ومنافعهم الذاتية » .

وواضح أن الحديث فى هذه العبارات الاخيرة يتضمن الدفاع عن مبدا تعدد الاحزاب فى حد ذاته مع توجيه سهام النقد الى حزب الاغلبية ، حزب الوفد أو حزب المفسدين فى نظر الاحرار الدستوريين وان لم يذكروا الوفد بالاسم .. وفات هؤلاء الساسة أن هذا الهجوم الشديد على حزب الوفد المنافس لهم قد يتخذ ذريعة للقضاء على الاحزاب جميعا وهو ما حدث فعلا .. وعقد رئيس الاحرار الدستوريين (د. محمد حسين هيكل) مؤتمرا صحفيا عقد بمقر الحزب فى ١٦ اغسطس سنة ١٩٥٢ وزع فيه على مندوبى الصحف البيان آنف الذكر ، ومهد لذلك بكلمة استعرض فيها مجددا تطلعات الحزب فى العهد الجديد ، وماضيه فى الحكم وخارجه منذ ثلاثين عاما ، وكيف أنهحاول تنفيذ مبادئه فى المرتين اللتين تولى فيهما الحكم ، ثم من خلال تعاونه مع أحزاب الاقلية الاخرى فى الوزارات الائتلافية فى عهد كل من الملكين فؤاد الاول وفاروق الاول ، وكيف أنه كان معنيا بوجه خاص بفئات العمال والفلاحين وصغار الموظفين ممن هم بحاجة للعون والحماية ، ايمانا منه بأن هذه الفئات عصب الامة وقوتها الحيوية المثمرة ، وكيف أنه رغم تطور الاحداث ظلتمبادىء الحزب التى تقدم بها عام ١٩٢٢ متينة البنيان ، وانه لذلك يتقدم بها اليوم بعد إعادة صياغتها بما يلائم العهد الجديد .

حسبنا هذا القدر عن حزب الاحرار الدستوريين وموقفه من الثورة فى تلك الفترة الحرجة من تاريخ البلاد .. ورأت الهيئة السعدية من جانبها — ثانى أحزاب الاقلية — أن تحذو حذو حزب الاحرار الدستوريين فالتأمشملها بمقرها فى ٧ أغسطس سنة ١٩٥٢ وعقدت اجتماعا طويلا برئاسة زعيمها ابراهيم عبد الهادى (باشا) خليفة المرحومين أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى فى زعامة تلك الهيئة .. وراجعت برنامجها مراجعة نهائية ثم دعا سكرتيرها الاستاذ سامح موسى مندوبى الصحف وتحدث اليهم عن هذا البرنامج المحدد الجديد ، ووزع عليهم بيانا تفصيليا عما قامت به الهيئة من انجازات منذ انشائها فى عام ١٩٣٨ وجاء فى نهاية البيان « وفى هذا العهد الجديد يأخذ السعديون مكانهم فى الصف الاول فى خدمة البلاد بعرضبرنامجهم

الذى أعدوا عدته وأرسوا دعائمه بعد ان صقلته التجارب العملية ، وأنها لشهادة على انهم كانوا يرمون عن فكرة محددة لا عن تخبط وارتجال .. واذا كانت برامج الاحزاب السياسية تسمى بوسائل تحقيقها ، وبأهدافها فان برنامج الهيئة السعدية نهج نهجا اشتراكيا ديمقراطيا ، واثنى البيان السعدى على الجيش قائلا « وقد برهن الجيش على أنه ركن الشعب الركين وحصنه الحصين فمن حقه على الشعب أن يطلب النهضة الكاملة العاجلة ، ولن يضن الشعب على جيشه بمال أو تضحية لبلوغ هذه الغاية فيعد له المصانع اللازمة ويستورد العدة والعتاد ، ولا يهمل سبيلا يؤدى الى تحقيق هذا الهدف الحيوى » .

واستطرد البيان يقول : ان الهيئة السعدية تولت مسئوليات الحكم فى البلاد قرابة خمس سنوات ، حرصت فيها على تحقيق العدالة الاجتماعية والتقريب بين الطبقات ، وجعلت الخدمات الاجتماعية من واجبات الدولة الرئيسية فى الصحة والتعليم وفى غيرهما ، وارتفعت بميزانية التعليم من حوالى أربعة ملايين جنيه الى ثلاثة وعشرين مليونا ، وعممت التغذية فى المدارس، ويسرت للعامل والفلاح خدمات الدولة الصحية فضلا عن تعميم المياه الصالحة للشرب وانشاء مدينة العمال فى امبابة انموذجا لمثيلاتها ، ومهدت لذلك بفرض ضرائب الدخل والضرائب التصاعدية للمرة الاولى فى مصر « وهذه هى الخطوة الاولى فى تحقيق الاشتراكية التى يتجه اليها العالم الحديث » .

ولعل الهيئة السعدية كانت هى السباقة بين الاحزاب القديمة الكبيرة للتحدث عن الاشتراكية صراحة فى برنامجها ، بينما ظل قادة الضباط الاحرار يتسترون على لونهم السياسى ومذهبهم الاقتصادى والاجتماعى فى السنوات الاولى التى أعقبت اندلاع حركتهم فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وربما لانهم لم يكونوا قد استقروا بعد على رأى واضح المعالم فى هذا الخصوص مما جعلهم يقصون من صفوفهم — بابعاده الى الخارج — زميلا لهم هو الصاغ خالد محيى الدين لميوله الشيوعية السافرة (١) .

واخذ بيان الهيئة السعدية يفاخر بأنه الى الوزراء المنتمين الى الهيئة « يرجع الفضل فى اعداد عدد من المشروعات الكبرى وتنفيذها فى البلاد أو السير فى هذا التنفيذ ، منها كهربة خزان اسوان ، وانشاء قناطر ادفينا وغيرها ، ومد الطرق الى مناطق التعدين على ساحل البحر الاحمر تسهيلا

---

(١) وهذا ما اكده رئيس الجمهورية محمد انور السادات اكثر من مرة فى احاديثه وكتاباته عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

لارتيادها واستثمار كنوزها ، وتوزيع الملكيات الزراعية الصغيرة على المعدمين .. وتحويل بنك التسليف الزراعى الى بنك زراعى تعاونى وانشاء البنك الصناعى » . اما عن البرنامج الجديد للهيئة فهدفه من ناحية السياسة الوطنية : الجلاء والوحدة مع السودان مع احترام مشيئة أهله الحرة ، ودعم الجامعة العربية والروابطمع البلاد الاسلامية. والتمسك بميثاق الامم المتحدة .. ومن ناحية السياسة الداخلية تعزيز النظام النيابى بتعديل الدستور على ضوء التجارب الماضية بما يعزز سلطان الشعب ويحقق الفصل بين السلطات ويحول دون اتخاذ عضوية البرلمان وسيلة للجاه أو الكسب غير المشروع واستغلال النفوذ . ومن الناحية الاقتصادية معالجة اسباب الفقر بانماء الانتاج وتنسيق طرائق توزيع الثروة لتقريب الفوارق بين الطبقات ، ورعاية الطبقة العاملة من حيث الاجر والسكن والتأمين ضد البطالة والصحة او المرض، وتنظيم العلاقات بين الملاك وأصحابرؤوس الاموال، وبين العمال والفلاحين بحيث يحصل كل فريق على حصة عادلة من الانتاج وثمراته مع تحديد حد أدنى لاجور الفلاحين والعمال حسب الظروف والحالة الاقتصادية، وتحقيق الحياة الكريمة للعامل والفلاح وتشجيع نظام المزارعة وتحسين حال المستأجرين للاراضى الزراعية وتوزيع جميع اراضى الحكومة بعد استصلاحها على صغار الملاك ، وحل الاوقاف الاهلية والنهضة بالتعاون فى القرى والمدن وتشجيع النقابات العمالية وصناديق الادخار ، مع العمل على تصنيع البلاد واستغلال ثرواتها ومواردها الطبيعية ، وتشجيع السياحة وتنشيط تجارة الترانزيت والاستعانة برؤوس الاموال الاجنبية فى الحدود التى تتفق مع مصلحة البلاد والتوسع فى المشروعات الانشائية الكبرى ، والاخذ بنظام الضرائب التصاعدية على الدخول والتركات كوسيلة لزيادة موارد الدولة وتقريب الفوارق بين الطبقات .

واضح مما ذكرناه اعلاه ان برنامج الهيئة السعدية الجديد كان اكثر اتجاها نحو اليسار من برنامج حزب الاحرار الدستوريين الذى كان يضم فى صفوفه ، مثله فى ذلك مثل حزب الامة السابق عليه ، كبار الملاك الزراعيين وغيرهم ممن اسمتهم ثورة ٢٣ يوليو بالاقطاع والاقطاعيين ، وحرصت الثورة على تجريدهم من أملاكهم مصدر نفوذهم ، ونجحت فى ذلك الى حد كبير لاسيما بعد تنفيذ قوانين الاصلاح الزراعى التى هبطت تدريجيا بالملكية الزراعية الى مائتى فدان ثم مائة ثم الى خمسين فدانا للفرد الواحد .

اما الحزب الوطنى العتيد فقد انشق على نفسه وبادر اعضاء الحزب الوطنى الجديد — ممن خرجوا على شيوخ الحزب وجهابذته الذين عاصروا او تتلمذوا على يد مؤسس الحزب الزعيم مصطفى كامل وصفيه محمد فريد فى بداية القرن — الى التداول فى مستقبل حزبهم ، وأعلن هؤلاء الخوارج فى

الصحف الصادرة فى ١٧ أغسطس ١٩٥٢ عن برنامجهم وهو ينادى بأن تظل مصر دائما ضد الاحتلال الاجنبى وضد المعاهدات الثنائية والتكتلات الدولية ، وطالب بالعمل على الغاء وازالة جميع المعاهدات والاتفاقيات والقوانين والقرارات التى تتنافى مع حرية وادى النيل وسيادته ، وبضرورة التعاون الوثيق مع الدول والشعوب الاسلامية ويعلن البرنامج من ايمان الحزب الجديد بالدستور وما تضمنه من مبادىء لصيانة الحريات والغاء جميع القوانين التى لا تتمشى مع روح الدستور ووضع التشريعات الرادعة للمعتدين عليه او المعطلين لاحكامه مع تعديل قانون الانتخاب لجعل ممارسة حق الانتخاب واجبا قوميا . وفى المجال الاقتصادى طالب البرنامج بتضييق الفوارق بين الطبقات الى ابعد الحدود والغاء جميع الضرائب النوعية لتحل محلها ضريبة تصاعدية متجانسة مع الدخل العام والتركات ، ووضع حد اعلى لملكية الفرد الواحد مع قصر الملكية الزراعية تدريجيا على القائمين على زراعة الارض فعلا والمشرفين عليها اشرافا مباشرا ، وسن تشريع مرن لتحديد علاقات المستأجرين والعمال وتشجيع الصناعات الزراعية واتباع سياسة تصنيع كاملة واسعة النطاق غايتها انشاء الصناعات الثقيلة واحياء الصناعات القومية المندثرة ، وانشاء مصانع للاسلحة الصغيرة والكبيرة ، وقيام التربية الوطنية على الاسس التى ارساها مؤسس الحزب الزعيم الشاب مصطفى كامل .

ورأى قادة الحزب الوطنى الجديد ومن أبرزهم الاستاذ فتحى رضوان، وهم يعلنون عن برنامجهم « دعوة الناس الى الالتفاف حول الجيش المظفر وقائده الباسل محمد نجيب الذى بعث الامل فى حياة جديدة هدفها تحرير الوطن من اعدائه فى الخارج لتطهيره من اعدائه فى الداخل » . وواضح من هذا النداء سذاجة قادة الحزب الوطنى الجديد وكيف انهم كانوا يجهلون حتى السابع من اغسطس من هو القائد الحقيقى لحركة الضباط الاحرار ، وانه لم يكن اللواء محمد نجيب كما كانت تفيده ظواهر الامور ، بل البكباشى الشاب المتعطش للسلطة جمال عبد الناصر حسين الذى لم يلبث ان اطاح باللواء محمد نجيب فى عام ١٩٥٤ ، وقضى عليه بأن يظل رهين الاعتقال والاقامة الجبرية سنين طويلة حتى افرج عنه بعد زوال عهد الدكتاتورية الناصرية .

أما حزب الاكثرية وهو حزب الوفد فلم يبد نفس الحماس فى الاستجابة الى النداء الصادر عن اللواء محمد نجيب فى ٣١ يوليو سنة ١٩٥٢ الى كافة الاحزاب والهيئات السياسية المصرية لتطهير نفسها والاعلان عن برامجها ، كما أن أيا من هذه الاحزاب والهيئات لم يعر موضوع التطهير بالذات أهمية تذكر رغم ان التطهير هو بيت القصيد فى ذلك النداء . لهذا لجأ قادة الحركة الى التشريع ، فاستصدروا فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الاحزاب السياسية . وصدور هذا التشريع فور

استقالة وزارة الرئيس على ماهر بيومين يوحى بانها كانت شريكة فى اعداده وان كان المسئول الاول عن اعداد هذا التشريع هو الاستاذ سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة ورئيس قسم التشريع آنذاك والذى أصبح نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للداخلية فى وزارة اللواء محمد نجيب التى تلت فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وزارة على ماهر .

والمعروف عن الاستاذ سليمان حافظ أنه كان فى وقت ما من انصار الحزب الوطنى القديم ، كما كان عدوا لدودا لحزب الوفد ولرئيسه مصطفى النحاس بالذات ، بل وللاحزاب السياسية بوجه عام . فانعكست معالم هذا العداء فى نصوص التشريع الذى اعده (مرسوم بقانون رقم١٧٩ لسنة١٩٥٢)، وهو أول تشريع ينظم الاحزاب السياسية فى مصر . وينص على أنه يقصد بالحزب السياسى كل حزب أو جمعية أو جماعة منظمة تشتغل بالشئون السياسية الداخلية أو الخارجية للدولة لتحقيق أهداف معينة عن طريق يتصل بالحكم ، ولا يعتبر حزبا سياسيا الجماعة التى تقوم على محض اغراض علمية أو اجتماعية أو ثقافية او دينية . واستنادا الى هذه العبارة الاخيرة أمكن السماح لجماعة الاخوان المسلمين بالتحلل من الخضوع لهذا التشريع .

وتنص المادة الثانية منه على ان للمصريين الحق فى تكوين الاحزاب السياسية ولكل مصرى الحق فى الانتماء لأى حزب سياسى . وغنى عن البيان ان المصريين حرموا من هذا الحق بعد ذلك وأصبح النظام السائد هو نظام الحزب الواحد سواء اطلق على هذا التنظيم الاوحد اسم هيئة التحرير أو الاتحاد القومى أو الاتحاد الاشتراكى العربى !! وتنص المادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ ، على ان من يرغب فى تكوين حزب سياسى عليه ان يخطر بذلك وزير الداخلية بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويشفع بهذا الكتاب نظام الحزب وبيانا باعضائه المؤسسين وبموارده المالية . وتطلبت المادة الرابعة أن يشمل نظام الحزب على وجه خاص .... (أولا) مايسعى الحزب لتحقيقه من اغراض محددة تتعلق بشئون الدولة سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية داخلية أو خارجية . (ثانيا) الوسائل العملية التى رسمها الحزب لتحقيق اغراضه . (ثالثا) بيان اختصاصات الجمعية العمومية للحزب والرئيس ومجلس ادارته وطريقة تأليف الهيئات الاخرى وتعيين الاعضاء ذوى الوظائف ، ونظام الاشتراكات وموارد الحزب المالية الاخرى وقواعد الانتساب اليه والفصل منه أو الانفصال عنه . واجازت المادة (٥) لوزير الداخلية ان يعترض على تكوين الحزب لمخالفة حكم من احكام هذا القانون ، ويقدم الاعتراض الى محكمة القضاء الادارى فى احدى دوائرها الخماسية ، ويحدد رئيس المحكمة جلسة لنظره لا يجاوز موعدها اسبوعين من وقت تقديم الاعتراض ، وتفصل المحكمة فيه على وجه الاستعجال .

واضافت المادة (٦) أنه اذا لم يعترض وزير الداخلية على تكوين الحزب خلال شهر من اخطاره بذلك أو اعترض ورفضت المحكمة الاعتراض ، دعيت الجمعية العمومية للحزب لانتخاب الرئيس واعضاء مجلس الادارة ، وتتولى الجريدة الرسمية للدولة بناء على طلب وزير الداخلية وعلى نفقة الحزب نشر نظام الحزب واسماء الرئيس واعضاء مجلس الادارة . ولا يجوز ان يباشر الحزب نشاطه قبل تمام هذا النشر . وقررت المادة السابعة ان يكون انتخاب رئيس الحزب واعضاء مجلس الادارة بطريق الاقتراع السرى لمدة يعينها نظام الحزب لاتزيد على ثلاث سنوات . وبينت المادة ٨ المحاذير ضد العضوية فذكرت انه لا يجوز أن يدخل أو أن يبقى فى الحزب بصفة عضو مؤسس أو عامل او منتسب اليه (أ) من كان من الذكور لم يدرج اسمه فى جداول الانتخاب (ب) من حكم عليه فى جريمة مخلة بالشرف (جـ) من ينسب اليه عمل من اعمال استغلال النفوذ ولو لم يكن وزيرا عند قيامه بهذا العمل ، أو ينسب اليه الحصول على كسب غير مشروع ، واقيم الدليل على ذلك فى الحالتين أمام محكمة القضاء الادارى (د) من يتقاضى بسببغير مشروع أجرا أو مكافأة أو نحوها من دولة اجنبية أو من هيئة أو منظمة تعمل لحساب دولة اجنبية .

ونصت المادة (٩) على انه لا يجوز لرئيس الحزب أو لاحد اعضاء مجلس ادارته ان يكون مديرا أو عضو مجلس ادارة أو خبيرا أو مستشارا فى شركة من الشركات المساهمة التى تكفل لها الحكومة مزايا خاصة عن طريق الاعانة أو الضمان أو التى ترتبط مع الحكومة بعقد من عقود الاحتكار أو الاشغال العامة أو الالتزام بمرفق عام .

وتناولت المواد ١٠ – ١٢ بعض أحكام تنظيمية أخرى كأيداع اموال الحزب فى مصرف باسم الحزب وعدم جواز الصرف منها الا طبقا لما يقرره نظامه ، وحظر تملك عقارات غير المكان المرخص لمقر الحزب وفروعه ، وحظر التشكيلات شبه العسكرية للاحزاب (كالتشكيلات التى كانت يحتفظ بها بعض الاحزاب والهيئات السياسية فى لبنان مثلا والتى هى من اسباب الحرب الاهلية هناك) (١) ، وطريقة تعديل نظام الحزب .. الخ . ونصت المادة (١٣) على ان لوزير الداخلية ولكل ذى شأن ان يعترض على اخلال الحزب بحكم من الاحكام المتقدمة ولو ان الاخلال كان قائما وقت تكوين الحزب ، وان يطلب حسب الاحوال حل الحزب أو وقف نشاطه أو اسقاط عضوية أحد اعضائه أو تصحيح الوضع الخاطىء . ويرفع الاعتراض الى محكمة القضاء الادارى

(١) بدأت فى ابريل ١٩٧٥ واستمرت شهورا طويلة (١٩ شهرا) وادت الى خراب لبنان المالى والاقتصادى والعمرانى .

فى احدى دوائرها الخماسية ويفصل فيه على وجه الاستعجال . وتنص المادة (١٤) على سريان احكام هذا المرسوم بقانون على الاحزاب القائمة عند العمل به . والزمت المادة ١٩ هذه الاحزاب بأن تعيد تكوينها عند العمل بهذا التشريع ووفقا لاحكامه ، وان تتقدم بالاخطار المنصوص عليه فى هذا المرسوم بقانون خلال شهر من وقت العمل به فاذا انقضى هذا الميعاد دون ان يقوم الحزب بذلك أو قام به وقبلت المحكمة الاعتراض على تكوين الحزب ، آلت امواله لوجوه الخير التى يعينها وزير الشئون الاجتماعية .

ولا شك فى أن هذا التشريع الاحزاب السياسية — ما هو قائم منها فعلا عند صدوره وما قد يتكون مستقبلا من أحزاب — تحت رحمة شخص واحد هو وزير الداخلية ، ولكن باشراف محكمة القضاء الادارى ، وبالتالى كان يجعل من الأستاذ سليمان حافظ عدو الوفد اللدود ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وقت صدور هذا التشريع صاحب الامر والنهى فى مصير حزب الوفد وغيره من الاحزاب .

وقد صاحب صدور هذا التشريع الخاص بتنظيم الاحزاب القبض على عدد من السياسيين بموجب أوامر صادرة من قائد حركة الجيش ، ومن ثم اعتقال عدد من أعضاء الوفد البارزين ، وكان ذلك انذارا للاحزاب بوجوب تطهير نفسها (١) . وخفف نوعا ما من وقع هذا الانذار اعلان اللواء محمد

---

(١) تم القبض على هؤلاء السياسيين بناء على أوامر من قيادة حركة الجيش قبل استقالة وزارة على ماهر فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وبلغ عدد من اعتقلوا حوالى ٧٠ شخصا دون أن يخطر على ماهر رئيس الوزراء بهذا الاجراء ، فكان ذلك من أسباب التعجيل بتقديم استقالته هو ووزراؤه . ووسط هذه الاحداث كتب الاستاذ احمد ابو الفتح مقاله المشهور (الى أين) فى جريدة المصرى بعددى ٧ و ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، وجاء فى آخره : « واعتقد ان الاحزاب والهيئات قد اضطربت فى تنفيذ التطهير وكان من أسباب اضطرابها أنه لم يتحدد فى ذهنها المقصود بالتطهير على النحو الذى تحدد فى ذهن رجال الجيش ومن الطبيعى كان من بين أسباب عدم تنفيذه ايضا ان كل شخص أبى أن يعترف بأنه هو المعنى والمقصود بالتطهير » . وانتقل الى الحديث عن التطهير فى صفوف الاحزاب فقال « قام الجيش بالقبض على بعض السياسيين وهو مقتنع انه انما يفعل ذلك كخطوة لتحقيق التطهير فماذا يكون موقف الاحزاب هل تقف مكتوفة الايدى ليضطر الجيش الى التدخل مرة اخرى ام انها تبادر بالتصرف الحكيم الى ما فيه تحقيق التطهير » . ودعا الاحزاب الى تطهير نفسها على الا يتدخل الجيش مرة أخرى وقد يصل الامر الى حل الاحزاب وهو المكروه الذى يبغضه كل محب للديمقراطية . وتوجه بالرجاء الى حزب الوفد والى رئيسه مصطفى النحاس « الرجل الذى عاش اكثر من ربع قرن يكافح ويناضل فى سبيل مصر بأن يبادر هو بنفسه ، وأن يسارع هو بتصرفه الى الوصول بالوفد الى خير ما ترجوه البلاد للحزب الذى حمل الامانة اكثر من ربع قرن ، والا يكون فى القبض على بعض اعضاء الوفد ما قد يؤثر على تنظيم الوفد وتطوره . وانتهى الى القول : « ان مستقبل الديمقراطية فى مصر متوقف الآن على ما تقوم به الاحزاب وفى مقدمتها الوفد » .

نجيب فى أول حديث له بعد توليه رئاسة الوزراء فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، انه لا يفكر فى حل الأحزاب السياسية فى الوقت الحاضر وان الانتخابات للبرلمان سوف تجرى فى فبراير سنة ١٩٥٣ وهو الموعد الذى كان قد حدده الرئيس السابق على ماهر .

وسارعت الأحزاب الى تقديم اخطاراتها تنفيذا للقانون بعد اجراء حركة تطهير محدودة فى صفوفها بفصل عدد من أعضائها ، وتنحى الرئيس السابق مصطفى النحاس عن رئاسة الوفد الفعلية ، وأسندت اليه رئاسته الفخرية . وبلغ عدد الاحزاب التى قدمت الاخطارات ستة عشر حزبا على رأسها الوفد وحزب الأحرار الدستوريين والحزب السعدى وحزب الكتلة الوفدية (حزب مكرم عبيد) والحزب الوطنى ، كما قدمت جماعة الاخوان المسلمين اخطارها . وقد اعترض سليمان حافظ على عدد من السياسيين ، فاعترض مثلا على شخص المرحوم ابراهيم دسوقى أباظة سكرتير عام حزب الأحرار الدستوريين ، وعلى شخص المرحوم عبد الفتاح الطويل أحد الأقطاب البارزين فى حزب الوفد ، وعلى اسناد الرئاسة الشرفية لحزب الوفد الى رئيسه السابق مصطفى النحاس بدعوى أن فى ذلك تحايلا ومخالفة لقانون تنظيم الاحزاب . ونظرت هذه المعارضات أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة كما يتطلبه قانون تنظيم الاحزاب ، وكانت قضايا الاحزاب هذه من أولى القضايا السياسية التى عرضت على ساحة القضاء منذ قيام حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . وأثناء نظر هذه الدعاوى أمام مجلس الدولة توفى ابراهيم دسوقى أباظة (باشا) سكرتير عام حزب الاحرار الدستوريين فانتهت الخصومة بالنسبة اليه واستمرت بالنسبة للاعتراض على عبد الفتاح الطويل وعلى الرئاسة الشرفية لمصطفى النحاس لحزب الوفد .

ونظرت قضية الاعتراض على حزب الوفد فى أوائل يناير سنة ١٩٥٣ أمام الدائرة الثالثة للقضاء الادارى لمجلس الدولة برئاسة المستشار محمد عفت . وتولى الدفاع عن وزير الداخلية المرحوم الاستاذ محمد حسن عونى من ادارة التشريع بوزارة العدل والمستشار بادارة قضايا الحكومة الاسبق . أما هيئة الدفاع عن حزب الوفد فكانت تتكون من الاساتذة المحامين محمد صلاح الدين وابراهيم فرج ومحمد سامى مازن والدكتور وحيد رأفت وأبو العينين سالم ومحمود سليمان غنام ومعوض الباز . وقد دفعت فيما دفعت به شخصيا بعدم دستورية المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الاحزاب وتوليت شرح هذا الدفع فى المذكرة التى تقدم بها حزب الوفد ردا على مذكرة الحكومة . وكان عماد هذا الدفع بطلان الاستناد الى المادة ٤١ من دستور سنة ١٩٢٣ التى صدر ذلك المرسوم بقانون على أساسها ، وانتفاء الضرورة الملحة لاستصداره والتى تسوغ التشريع بطريق المراسيم بقوانين فى غيبة البرلمان . ثم انتقلت المذكرة الى موضوع اسناد

الرئاسة الشرفية الى الرئيس السابق مصطفى النحاس. واوضحت أن حق وزير الداخلية فى الاعتراض حسب نصوص المرسوم بقانون آنف الذكر مقصور على الاعضاء المؤسسين ثم على الاعضاء العاملين والمنتسبين بعد تأسيس الحزب أو اعادة تكوينه وهم الأعضاء الذين خصهم بالذكر المرسوم بقانون وليس على الرئاسة الشرفيـــة أو العضوية الشرفية اللتين لم يتناولهما التشريع من قريب أو بعيد ، فليس لوزير الداخلية أن يضيف جديدا الى أحكامه بدعـوى تفسيره ، وأن الزعم بأن اسناد الرئاسة الشرفية الى الرئيس الســابق مصطفى النحاس قد ينطوى على تحايل على القانون ، فهو قول عاطل عن أى دليل ولا يجوز الادعاء به الا بعد ان يتم تكوين الحزب فعلا ويبدأ فى مباشرة نشاطه اذ عندئذ فقط يجوز لوزير الداخلية ان يتدخل بالوسائل التى رسمها له المرسوم بقانون للاعتراض على هذه الرئاسة الشرفية متى ثبت له أنهـا استهدفت التستر على رئاسة فعلية .

وقالت المذكرة فى ذلك : « ان من بواعث الأسف الشـديد والدهشـة البالغة أن يتخذ وزير الداخلية من هذه الرئاسة الشرفية التى لم تكن الا تحية كريمة لرئيس الوفد السابق مصطفى النحاس على ما قدمه من خـدمات للبلاد خلال نيف وثلاثين عاما ذريعـة للاعتراض على اعادة تكوين الحـزب بمقولة أن المرسوم بقانون لا يعترف بالرئاسة الشرفية ، وبدعوى أنها قد تنطوى على تعطيل أحكامه » ! كما تناولت المذكرة الرد على اعتراض وزير الداخلية على شخص الاستاذ عبد الفتاح الطويل بدعوى استغلال النفـوذ وسوء استعمال السلطة ، وبينت أن هذه التهمة حسبما نص عليها فى قانون الاحزاب غير متوفرة فى خصوصية الدعوى ، وفرقت بين اسـتغلال النفوذ وسوء استعمال السلطة ، وأن ما يؤخذ على الأستاذ عبد الفتاح الطـويل فى مذكرة الحكومة هو الاستثناء من القواعد الخاصة بالوظـائف العـامة ، وحتى هذا لا يكون عيب سوء استعمال السلطة ، وأن الأمر فى النهـاية فيما يتعلق بهذه الاستثناءات لا يرجع لعبد الفتاح الطويل وحده بل التصرف النهائى فيه كان من سلطة مجلس الوزراء كهيئة جماعية وسلطة عامة . كما أن الاستثناء من أحكام التوظف حق مقرر لمجلس الوزراء ، وأن الأسس التى جرى عليها نظام الحكم فى مصر هو الا تعقب وزارة على وزارة أخرى فى شأن هذه الاستثناءات . وانتهت مذكرة الوفد الى التماس الحكم بقبـول الدفع بعدم دستورية المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الاحزاب السياسية وببطلانه ، واحتياطيا رفض اعتراضات وزير الداخلية على أعضاء الوفد المصرى ، مع الزام وزير الداخلية بالمصاريف وأتعاب المحاماة .

وقد نظرت قضية الاعتراض على اخطار حزب الوفد فى ثلاث جلسات كانت الجلسة الأولى مخصصة من جانب دفاع الوفد بطلب مستندات معينة . أما الجلسة الثانية فقد بذل فيها محامى الحكومة مجهودا كبيرا لتأجيل القضية

لجلسة اخرى . وفى هـذه الجلسة الأخيرة التى عقدت فى ١٠ يناير سنة ١٩٥٣ ترافع فيها الدفاع عن الوفد على اساس المذكرة الشاملة المقدمة منه وقد حضر الجلسة جمع غفير من المواطنين حولوا قاعة المحكمة الى شبه مظاهرة سياسية ابدى فيها الحضور تعاطفا واضحا مع حزب الوفد مما حفز قادة حركة ٢٣ يوليو ، وبعبارة اخرى مجلس قيادة الثورة الى التفكير فى حل الاحزاب السياسية فيريح ويستريح !!

وفى ١٠ يناير سنة ١٩٥٣ ايضا ظهرت جريدة المصرى وعلى صفحاتها حديث طويل طلبه منى أحد محرريها المرحوم أمين عبد المؤمن عن قانون الأحزاب ، قلت فيه ان تنظيم الأحزاب السياسية بقانون أو مرسوم بقانون من المسائل التى تحتمل الجدل والمناقشة ، فأنصار التنظيم التشريعى يرون ان الأحزاب السياسية ما هى الا جمعيات ذات أهداف خاصة ليس غير ، فما على المشرع حرج أن تناول شئونها بالتنظيم كشأن سائر الجمعيات ، بينما يرى خصوم التنظيم التشريعى للاحزاب أن هذا التنظيم قد يستهدف تضييق الخناق عليها لسبب او لآخر ، وأن الموضوع قد أثير فى فرنسا فى عامى ١٩٤٥ ـــ ١٩٤٦ عندما كان الفرنسيون بصدد وضع دستور جديد لبلادهم بعد الحرب العالمية الثانية والاحتلال النازى ، فوضعت الحكومة بادىء ذى بدء مشروع قانون لتنظيم الأحزاب السياسية ثم رؤى فى النهاية العدول عنه نهائيا اكتفاء بالقواعد العامة . وان الأحزاب فى بريطانيا لا ينظمها تشريع خاص بل الأمر فيها متروك للاحزاب ذاتها ولقادتها فى اطار القانون العام . ولا شك أن لكل دولة ظروفها وما يصلح لاحداها قد لا يصلح لأخرى . وأضفت ان فى نصوص المرسوم بقانون المصرى الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية بعض حسنات يقابلها بعض سيئات ، فما ورد فى مواده بخصوص سلطة وزير الداخلية فى الاعتراض على تكوين الحزب أو على انتماء بعض الأفراد اليه كأعضاء مؤسسين أو عاملين أو منتسبين بسبب عمل من الأعمال الواردة فى تلك المواد هو محل للنقد لأنه اذا كان بعض هذه الاسباب يهون اقامة الدليل عليه كاستبعاد من حكم عليهم فى جريمة مخلة بالشرف أو من تقاضوا أجرا أو مكافأة غير مشروعة من دولة أجنبية أو من يعملون لحسابها ، فان الأمر على خلاف ذلك بالنسبة الى الأسباب الاخرى الواردة فى المرسوم بقانون كاستغلال النفوذ ، فمن المحتمل ان توجه هذه التهمة الى الكثيرين لا سيما أن فكرة استغلال النفوذ هى فى حد ذاتها ليست من المفاهيم الواضحة وهى قابلة للمط والانكماش حسب هوى صاحب الشأن فى التقدير . وأنه متى لاحظنا أن الذى يوجه هذه التهمة هو وزير الداخلية وهو فى العادة، اذا استثنينا الظروف الخاصة ، رجل سياسى بل المفروض فيه أنه من اقطاب حزبه لخطورة هذا المنصبوتهافت رجال الاحزابوقادة كل حزب على شغله، أدركنا عيب هذا التشريع اذ سوف يمكن مستقبلا وزير داخلية كل حزب فى السلطة من التنكيل بخصومه من أعضاء الأحزاب الأخرى والتحايل على

اقصائهم من الحياة السياسية بدعوى أنهم استغلوا نفوذهم أو حصلوا على كسب غير مشروع فى هذا التاريخ أو ذاك ولو كان قد مضى على العمل المسند اليهم على فرض حصوله سنوات وسنوات،وان هذا عيبآخر فى التشريع الذى نحن بصدده اذ لم يضع حدا زمنيا فى الماضى يمكنان نقف عنده بحيث لا تجاوز المآخذ ذلك الحد . فبينما تسقط الدعوى العمومية فى الجنايات والجنحبمضى المدة ، اذا بتهمة استغلال النفوذ فى نظر قانون تنظيم الاحزاب قائمـــة الى الابد !! واضفت أننا اذا راعينا فضلا عن ذلك اتجاه وزير الداخلية (الاستاذ سليمان حافظ) الى التوسع الكبير فى تفسير معنى استغلال النفوذ بحيث يدخل تحتهطيه فى تقديره التعيينات والترقيات الاستثنائية وما الى ذلك ممـــا يتعلق بشئون الموظفين ، ادركنا مدى خطورة مثل هذه النصوص اذا ماتولى تطبيقها رجال حزبيون كثيرا ماتفسد عليهم حزبيتهم تفكيرهم وتقديرهم . وقــد يرد على ذلك بأن التقدير النهائى هو لمحكمة القضاء الادارى التى ترفع اليها مثل هذه الاعتراضات ، ولكن التجريح يظل على أية حال قائما ومنتجـــا أثره حتى تبتهذه المحكمة فى الامر ، وقد يطول انتظار حكمها رغم ماجاء فىالقانون المذكور من أن الفصل فى تلك القضايا يكون على وجه الاستعجال . وقلت أخيرا : « وغنى عن البيان ان هذه الاعتراضات وما يصاحبها من هجوم ودفاع ليس من شأنه الا توسيع شقة الخلاف بين الاحزاب ولا يستبعد بل الغالب ان هذه الاعتبارات هى التى حدت بمعظم الدول الديمقراطية الى عدم تنظيم الاحزابالسياسية تشريعيا وخاصةعلى النهج الذى نهجه ذلكالمرسوم بقانون لتنظيم الاحزاب فى مصر ، اكتفاء بالقواعد العامة ومما هو وارد فى قوانين الانتخاب والتى تحرم من حق الانتخاب وبالتالى من حق النيابة عن الامة غير الجديرين بممارسة هذه الحقوق السياسية . وانه يمكن الاستغناء عن هذا المرسوم بقانون والاستعاضة عنه بنصوص ملائمة عامة توضـــع فى قانون الانتخاب أو فى الدستور القادمين .

وقد شغل مرسوم بقانون الأحزاب السياسية رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ ، الصادر فى سنة ١٩٥٢ والاعتراضات التى تقدم بها وزير الداخلية الاســـتاذ سليمان حافظ على اخطارى حزب الوفد وحزب الاحرار الدســـتوريين ، والقضايا التى اثارتها هذه الاعتراضات أمام محكمة القضاء الادارى ودفاع الاحزاب فيها ، شغل كل ذلك الرأى العام عندنا مدة غير قصيرة بالاضــافة الى الاحداث الهامة الاخرى التى حدثت فى نفس الفترة كاعلان سقوط دستور سنة ١٩٢٣ فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وتشكيل لجنة لوضع دســتور جديد فى ٣ يناير سنة ١٩٥٣ . ففى نوفمبر سنة ١٩٥٢ ، طلب الحزب الوطنى أقدم الاحزاب المصرية الغاء الحزب المسمى بالحزب الوطنى الجديد الذى شكله الاستاذ فتحى رضوان وزير الدولة فى الوزارة القائمة وقتذاك (وزارة اللواء محمد نجيب) واختصم الحزب الوطنى فى هذه القضية كلا من الوزيرين سليمان حافظ وفتحى رضوان ، وسميت هذه القضية (الاغارة على الحزب الوطنى)

وترافع الاستاذ عبد الرحمن الرافعي ومحمد زكي على امام محكمة القضاء الادارى بجلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وقالا فى دفاعهما ان تأليف الحزب الوطنى الجديد هو محاولة للاستيلاء على الحزب الوطنى لا على اسمه فقط ، وتأجلت هذه القضية من جلسة الى اخرى الى ان حجزت للحكم فى جلسة ٢٦ يناير ١٩٥٣ ، ولكن انتهت الخصومة فيها وبالمثل فى جميع قضايا الاحزاب التى كانت منظورة امام القضاء الادارى بمجلس الدولة بحل الاحزاب السياسية جميعا باستثناء جماعة المسلمين ، كما سبق القول .

ومما هو جدير بالذكر ان جماعة الاخوان كانت قد تقدمت هى الاخرى باخطارها الى وزير الداخلية كسائر الاحزاب السياسية بعد صدور قانون تنظيم الاحزاب ، ولكن أسدى اليها النصح من بعض الجهات العليا (١) بسحب هذا الاخطار ، فحسب ونجت بذلك مؤقتا من اجراءات الاعتراض والحل كما سيأتى بيانه .

الفرع الثالث : قرار حل الاحزاب السياسية

حفز قيادة حركة الجيش الى التعجيل بحل الاحزاب ، بعض حركات بدت لهم مشبوهة فى صفوف الجيش ذاته والشعب ، واعتبرتها القيادة محاولة لاحداث فتنة فى البلاد ، ففى منتصف ليل ١٦ ، ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ ، اذيع الاعلان الدستورى التالى من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش الى الشعب المصرى : « لقد استمدت ثورة الجيش قوتها من ايمانها الكامل بحق جميع المواطنين فى حياة قوية شريفة وعدل تام مطلق وحرية كاملة شاملة فى ظل دستور سليم يعبر عن رغبات الشعب وينظم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين . ولما كان أول أهداف الثورة هو اجلاء الاجنبى عن الوطن ، ولما كنا آخذين الآن فى تحقيق هذا الهدف الاكبر والسير به الى غايته مهما تكن الظروف والعقبات ، فاننا كنا ننتظر من الأحزاب أن تقدر مصلحة الوطن العليا فتقلع عن الاساليب السياسية المخزية التى أودت بكيان البلاد ومزقت وحدتها وفرقت شملها لمصلحة نفر قليل من محترفى السياسة وادعياء الوطنية . ولكن على العكس من ذلك اتضح لنا ان الشهوات الشخصية والمصالح الحزبية التى افسدت أهداف ثورة سنة ١٩١٩ ، تريد ان تسعى سعيها ثانية بالتفرقة فى هذا الوقت الخطير من تاريخ الوطن . فلم تتورع بعض العناصر عن الاتصال بدولة اجنبية وتدبر ما من شأنه الرجوع بالبلاد الى حالة الفساد السابقة ، بل الفوضى المؤسفة مستعينين بالمال والدسائس

---

(١) المتواتر أن صاحب هذه النصيحة هو اللواء محمد نجيب بناء على نصيحة الاستاذ سليمان حافظ نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية .

فى ظل الحرية .. ونسى أولئك وهؤلاء اننا نقف بالمرصاد لكل من تسول له نفسه بالخروج على اجماع الشعب أو العبث بمستقبله ، ولذلك فقد أمرت باتخاذ أشد واعنف التدابير ضد كل مارق أو خائن يسعى بالفتن بين صفوف الامة المتحدة ، ولما كانت الاحزاب على طريقها القديم وبعقليتها الرجعية لاتمثل الا الخطر الشديد على كيان البلاد ومستقبلها ، فاننى اعلن حل جميع الاحزاب السياسية منذ اليوم ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب بدلا من أن تنفق لبذر بذور الفتن والشقاق، ولكى تنعم البلاد بالاستقرار والانتاج أعلن قيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات حتى نتمكن من اقامة حكم ديمقراطى دستورى سليم . ومنذ اليوم لن اسمح بأى عبث أو اضرار بمصالح الوطن وسأضرب بمنتهى الشدة على يد كل من يقف فى طريق اهدافنا (١) التى صنعتها آلامكم الطويلة وتتمثل فيها رغباتكم وامنياتكم نحو مستقبل كريم على نفوسنا وعلى العالمين .. والله ولى التوفيق . »

ونشر هذا الاعلان الدستورى بالجريدة الرسمية (الوقائع الرسمية) بتاريخ السبت ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ ، فى عدد غير اعتيادى ، كما نشرته جميع الصحف المصرية الصادرة صباح السبت ١٧ يناير مع بيان موجز من القيادة العامة للقوات المسلحة صدر فى منتصف ليلة الجمعة ١٦ يناير ورد فيه :

« صدرت الاوامر مساء امس الاول (الاربعاء) بالتحفظ على ٢٥ ضابطا من الجيش حامت الشبهات حول بعض تصرفاتهم وتقوم الجهات المختصة بالتحقيق السريع لاظهار الحقائق وسيعود البرىء الى عمله وسيلقى من تثبت ادانته جزاءه » .

وواضح أن القصد من هذا البيان الموجز هو بث الطمأنينة فى صفوف الجيش بالدرجة الاولى . وفى الساعة الثامنة من مساء السبت ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ ، عقد اللواء اركان حرب محمد نجيب مؤتمرا صحفيا بمقر قيادة حركة الجيش فى الجزيرة حضره اكثر من ٥٠ مابين رئيس تحرير ومراسل ومصور يمثلون الصحف المصرية والاجنبية ووكالات الانباء العالمية كما حضر المؤتمر بعض ضباط القيادة المصرية والدكتور حسن أبو السعود وكيل وزارة الارشاد والاستاذ أنور حبيب (٢) مدير المطبوعات والقى محمد نجيب البيان التالى . وكان يتلو فقراته باللغة العربية ويترجمها الى اللغة الانجليزية ثم تلا وكيل وزارة الارشاد الترجمة الفرنسية للبيان . وهذا نص البيان المذكور الذى استهدف توضيح الاسباب الكامنة وراء حل الاحزاب ومصادرة أموالها ، فضلا عن التحفظ على ٢٥ ضابطا من الجيش :

« ثبت لنا ان اشخاصا لاتهمهم الا مصلحتهم الشخصية الرخيصة قد

---

(١) هذه هى لغة الدكتاتوريين فى كل بلد وعصر .

(٢) تولى فيما بعد منصب رئيس ديوان المظالم ثم منصب المدعى العام الاشتراكى ابان رئاسة محمد أنور السادات للدولة .

اتصلوا بعدد من الطلبة والعمال مستعملين كل وسائل الاغراء من وعد وغش ومال محاولين احداث فتنة واضطرابات يوم ١٢ يناير الحالى (١٩٥٣) وهو يوم احتفال الجامعة بذكرى شهدائها . وقد كان الطلبة عند حسن ظننا بهم فلم يلق دعاة الفتن منهم أى استجابة وشهدتهم وشهدت مصر أن طلبة الجامعة كانوا مثالا للاتحاد والنظام والرجولة ، فمثلوا شعار الحركة أصدق تمثيل وأثبتوا انهم يحترمون جلال الذكرى وانهم يقدرون مصلحة الوطن وانهم يجلون ثورة الشعب ولا يصرفهم عن اداء حق الوطن أى اغراء . فما بالكم باغراء رخيص من اشخاص كان كل همهم ومازال ، ان يسخروا كل مافى الدولة لخدمة شهواتهم ومصالحهم الخاصة . وقد مر يوم ١٢ يناير بسلام وبدا واضحا بعد الذى ثبت لنا اننا نخل اخلالا خطيرا بواجبنا اذا تهاونا مع أولئك الذين يفسدون الاخلاق ويعبثون بمصالح الوطن ويثيرون طوائفه المتحدة المتحابة فى هذه الفترة الخطيرة من تاريخ مصر . كذلك تأكدلنا أن بعض الضباط حاولوا أن يبثوا فى صفوف اخوانهم روح التشكك فى هذا النظام محاولين بذلك ارضاء غرور وحسد . وظاهر ان محاولاتهم لم يكن لها من أثر الا كشفهم وأن الجيش بقى كما كان صفا واحدا وقلبا واحدا يمثل المواقع التى اختارها بنفسه فى معركة الاصلاح . ورغم ان تلك المحاولات ذهبت عبثا الا ان واجبنا نحو الوطن ونحو الجيش يقتضى بداهة ان نضع هؤلاء تحت التحفظ لكى يبقى الجو دائما صافيا لا يكدره طامع او حاسد أو حقود . ويجرى الآن تحقيق نزيه سوف يبين منه البرىء ويخلى سبيله والمذنب فيلقى جزاءه ، وأخيرا فقد افسح الجيش للاحزاب صدره وكان ينتظر منها ان تحسن تقدير الموقف وأن تؤدى بعض حق الوطن عليها ولكنها — كما رأيتم — استغلت سعة صدرنا اسوأ استغلال وارادت أن تحول نعمة الحرية الى فوضى المصالح الحزبية فلم تتورع عن انفاق أموالها فى الاغراء على الاضرابات ولم تستنكف عن الدس ، بل ومن تحقيق اغراض بعض الجهات الاجنبية (!!) ولما كنا فى فترة تستلزم أن يسود البلد فيها هدوء شامل لكى تتوافر الطمأنينة والامن لساكنى مصر من وطنيين وضيوف . . ولكى تحصر مصر كلها جميع جهودها لتحقيق اهدافها السياسية والاقتصادية كان واجبا علينا ان تحل تلك الاحزاب التى جربت ففشلت والتى صنعت من مصالح الوطن ماصنعت وأن توجه أموالها لصالح الوطن الذى أكرمهم واساءوا اليه ومازالوا يسيئون . وكان لزاما علينا كذلك أن ننير الطريق أمام الشعب وأن نمكن للهدوء والاستقرار . ولذلك اعلنت بدء فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات نعد فيها كل اسس الحكم الدستورى السليم . وقد اعلنت أنى سأضرب بغاية الشدة كل من تحدثه نفسه فى الوقوف أمام ارادة الشعب الذى عزم عزما أكيدا على أن يتفرغ للاصلاح والبناء » .

وعلى أثر انتهاء الرئيس محمد نجيب من القاء هذا البيان سأله بعض الصحفيين عن اسماء الذين القى القبض عليهم فأجاب ان المصلحة تقتضى عدم اذاعة هذه الاسماء ريثما يتم التحقيق ليتبين المذنب والبرىء . وقيل له ان

بعض الصحف الاجنبية فى الخارج قد شوهت الحقائق بنشر اسماء اشـخاص معينين فأجاب بانه عما قريب تظهر الحقيقة وتعرفون أولئك الحزبيين الـذين اساءوا الى البلاد . وقال أحد الصحفيين الاجانب ان صحفا فى الخارج ذكرت انه كان هناك محاولة لقلب النظام الحاضر ، فأجاب بأن المسألة لم تكن جدية الى هذا الحد ، ولكن كان من المحتم على قادة حركة ٢٣ يوليو ان يحتـاطوا للامر ولذلك وضعوا ايديهم على سبيل التحفظ على كل من اتجهت اليه شبهة فى هذه المحاولة .. وقد نشرت جميع الصحف الصادرة يوم الاحد ١٨ يناير تفاصيل هذا المؤتمر الصحفى العام وصورة الرئيس محمد نجيب قائد الحركة ومن خلفه بعض ضباط القيادة .

وبعد الاعلان الدستورى الصادر فى ١٦ ـ ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ ، بحل جميع الاحزاب السياسية ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب ، ولاضفاء الشرعية الظاهرية على هذه التدابير ، صدر فى ١٨ يناير المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ ، وهو يقضى بعد الديباجة التقليدية بايلولة اموال الاحزاب السياسية المنحلة الىالجهات التى يعينها مجلس الوزراء ، ويحظر على اعضاء هذه الاحزاب والمنتمين اليها القيام بأى نشاط حزبى على أية صورة كانت كما يحظر تقديم أية مساعدة لهؤلاء الاشخاص فى سبيل قيامهم بالنشاط الحزبى ويقضى بتعيين مندوب خاص بقرار من وزير المالية والاقتصـاد تكون مهمته تسلم أموال الاحزاب المنحلة وتصفية مايتطلب الامر تصفيته منها . ويطالب المرسوم بقانون كل من يكون لديه مال لاحد الاحزاب المنحلة بأن يقدم عنهـا اقرارا للمندوب المذكور خلال اسبوع ويسلمه اليه فى الميعاد الذى يعينـه . ويخول هذا المندوب الغاء القيود المبرمة مع الحزب المنحل دون أن يترتب على هذا الالغاء اى حق فى التعويض للمتعاقدين الاخرين . ويعاقب على كل مخالفة لاحكامه بالحبس وبغرامة لاتجاوز الفين من الجنيهـات أو باحـدى هاتين العقوبتين ، كما يحظر تكوين احزاب سياسية جديدة ، ويقضى اخيرا بالغاء المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ ، الخاص بتنظيم الاحزاب واسقاطه . وتأمينا للتدابير الثورية الصادرة عن قيادة حركة الجيش وتحصينا لها مـن الطعون أمام الجهات القضائية صدر فى نفس التاريخ (١٨ يناير) مرسـوم بقانون برقم ٣٦ سنة ١٩٥٣ ، بتمديد أجل تشريع سابق صدر فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢ (١) باعتبار كل تدبير اتخذه أو يتخذه القائد العام للقوات المسلحة بوصفه رئيس حركة الجيش التى قامت فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، بقصـد حماية هذه الحركة والنظام القائم عليها ، من قبيلأعمال السيادة التى لايجوز الطعن فيهـا أمام محكمة القضـاء الادارى بمجلس الدولة أو أمام المحاكم

---

(١) المرسوم بقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن التدابير المتخذة لحماية حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ والنظام القائم عليها .

القضائية العادية وذلك منى اتخذ هذا التدبير فى مدة لاتجاوز سـنة من ذلك التاريخ . كما صدرمرسومبقانون ثالثفى ١٨ ينايرسنة ١٩٥٣ برقم ٣٨بتحصين جميع التشريعات الصادرة فىشكل مراسيم بقوانينفىالمدة السابقة على اعلان سقوط دستور سنة ١٩٢٣ ، بعد ان اثيرت الشكوك حول هذه المراسـيم بقوانين من الناحية الدستورية بما فى ذلك المرسوم بقانون الخاص بالاصلاح الزراعى والمرسوم بقانون الخاص بتنظيم الاحزاب والمرسوم بقانون بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات .. الخ .. فتقرر اعتبار تلك المراسيم بقوانين جميعا الصادرة فى المدة من ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ الى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ، قائمة من تاريخ صدورها باستثناء ما رؤى استثناؤه منها .

وهكذا صفا الجو امام حركة الجيش ، أولا باعتقال عدد من الضباط المناوئين للحركة واحالتهم الى المحاكمة ، ثم بحل جميع الاحزاب السياسية ، وتحصين جميع التدابير والتشريعات التى صدرت منذ ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ولم يبق ظاهرا فى الميدان السياسى الا جماعة الاخوان المسلمين التى هادنتها الحركة وابقت عليها قبل ان تبطش بها حينما خيل الى هذه الجماعة انها ند لحركة الجيش أو انها وصية عليها كما سيأتى بيانه فى موضع آخر من هـذا الكتاب .

الفـرع الـرابع

محاولة ملء الفراغ السياسى بعد حل الاحزاب القديمة

كان لابد من قيام تنظيم شعبى لسد الفراغبعد حل الاحزاب السياسية يناصر حركة الجيش ويدعم البناء الثورى الجديد ويحميه ، فتقرر تأسـيس ماعرف بهيئة التحرير التى اعلن لاول مرة عن انشائها فى ٢٣ يناير سنة ١٩٥٣ ، بمناسبة الاحتفال بمرور ستة اشهر على حركة الجيش فى ٢٣ يوليو سـنة ١٩٥٢ ، واتخذت الهيئة شعار « الاتحاد والنظام والعمل » وهو الشعارالذى اطلقته الحركة فى أشهرها الاولى السعيدة ، ووضعوا لهيئة التحرير ميثاقـا يوضح اهدافها والفلسفة التى تقوم عليها وتتلخص هذه الاهداف الى جانب اجلاء القوات الاجنبية عن وادى النيل بلا قيد أو شرط وتمكين السودان مـن تقرير مصيره دون أدنى تأثير خارجى ، فى العمل داخليا على اقامة مجتمع جديد على اساس من الايمان بالله والوطن والثقـة بالنفس ، وتوجيـه النظام الاقتصادى الى مافيه تحقيق العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة ووسائل الانتاج واستغلال موارد البلاد الطبيعية واقامة الصناعات على نطاق واسع وتشجيع استثمار رؤوس الاموال فيها ، وكفالة الحقوق والحريات الاساسية من الناحية السياسية والاجتماعية كحرية الرأى والفكر والعقيدة وممارسـة

الشعائر الدينية ومساواة المواطنين أمام القانون وتأمين الدولة لهم ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة وتبصيرهم بواجباتهم وحثهم على التضامن والتكافل المنتج للنهوض بتبعات الاصلاح . وفى المجال الخارجى ، العمل على دعم الصلات مع الشعوب العربية لتحقيق التعاون الفعال فى شتى الميادين وتعديل ميثاق جامعة الدول العربية لجعلها اداة صالحة لخدمة شعوبها وبلوغ أمانيهم المشتركة والتمسك بمبادىء ميثاق الامم المتحدة والمطالبة بتنفيذها فى خدمة حرية الشعوب والرفاهية العامة .

وجاء فى البيان الركيك الذى اعلن عن قيام الهيئة : « انها طريق للعمل المفتوح امام المصريين جميعا » وانها ليست حزبا ينتفع بمزاياه نفر دون نفر وينتصر افراده لهذا الراى او ذاك ، وليست جمعية خاصة بالاصلاح الاجتماعى او ناديا رياضيا يشجعه هواة الرياضة دون غيرهم من الناس « بل هى مصر كلها منتظمة فى هيئة واسعة متشعبة الجوانب متعددة وجوه النشاط » وأنه ايا كان المصرى وأيا كانت نزعاته وميوله فهو واجد فى هذه الهيئة سبيلا للعمل والخدمة والانتاج .

وجاء أيضا فى البيان : « انه للمرة الاولى فى تاريخ البلد تتحول السياسة الى عمل !! فلقد كانت فكرة العهد الماضى عن السياسة انها مناورات وحيل ومغامرات ومكاسب ومغانم ، أما فكرة العهد الجديد عن السياسة انها عمل وانتاج فكل مصرى يعمل وينتج هو سياسى فى نفس الوقت . لان الانتاج يزيد الثروة الفردية والثروة القومية فاذا زادت الثروة الفردية انحلت الكثير من مشاكل الفرد ، واذا زادت الثروة القومية ازداد مركز مصر فى العالم تفوقا » .

وتحدث وزير الشئون الاجتماعية ثم وزير الارشاد القومى فى وزارة اللواء محمد نجيب المشكلة فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ المرحوم الاستاذ محمد فؤاد جلال عن هيئة التحرير المذكورة وأهدافها ومراميها فقال متفلسفا ومؤرخا « اذا أردنا أن نبحث عن حدود ثورة ٢٣ يوليو لوجدنا أن تلك الحدود ترجع فيما ترجع الى الحركة الفكرية التى أذكى أوارها جمال الدين الافغانى وتلاميذه والتى كانت مستقرة فى أوائل هذا القرن ، وكان للنهضة الوطنية التى اقترنت باسم مصطفى كامل والحركة التى قام بها سعد زغلول جانب فكرى لا معدى للباحث المدقق أن يلمسه ، وان كان ينقص تلك الحركات ذلك الطابع الفلسفى الذى هو أساس لابد منه لكل حركة تريد أن تنمو وتستمر ، فلكى تعيش الثورة وتنمو لابد لها من غذاء فكرى متزايد يمكن لها فى نفوس الناس وعقولهم حتى تصبح الثورة جزءا لا يتجزأ من كيان المواطنين » . واستطرد يقول : « وثورتنا ولاشك ثورة ذات فلسفة فلسفتها سياسية وإجتماعية واقتصادية ولن أكون بعيدا عن الصواب اذا قلت انها فلسفة انسانية تتخطى حدود مصر لان أهدافها تتصل بقيمة المواطن من حيث هو

المواطن وبتلك العلاقات الدقيقة التى توجد بين الفـــرد والمجتمع ، وهى قيم عالمية يصعب ان تكون محصورة فى حدود وطن واحد » .

وبعد ان تحدث الوزير عن مكان المثقفين فى هذه الثورة قال : « ولعل المثقفين لم يفطنوا الى أن هذه الثورة قد ازاحت عن طريق الحكم والقيادة من الجماهير طبقة السياسيين القدامى ومحترفى الحزبية واصحاب المصالح وبذلك أصبح الطريق مفتوحا امام فئة المثقفين لكى يلوا من أمور هذا البلد ماهم اهل له بعلمهم وادراكهم وقدرتهم على قيادة جماهير الشعب نحو المستقبل المرموق. للمثقفين اذن مكان فى حركة التحرير تؤهلهم له طبيعـــة الحركة ويؤهلهم له ماضيهم فى تنمية الوعى القومى بألوانه المختلفة وما تنتظره منهم البـــلاد فى مستقبلهم » (١) وهذا ولاشك كلام جميل لم ينفذ منه شيء اللهم الا تنحية من أسماهم وزير الارشاد القومى فى وزارة محمـــد نجيب بالسياسيين القدامى ومحترفى الحزبية (٢) واصحاب المصالح » ، وانفتح المجال امام « الطبقـــة الجديدة » التى تقذف بها من القاع الى السطح كل ثورة ، والتى تحدث عنها ميلوفان جيلاس فى يوغوسلافيا (٣) ؛ من فئات المرتزقة والمنافقين والوصوليين من مدنيين أو عسكريين الطامعين فى الحكم وفى مناصب الدولة ومجالس ادارات المؤسسات والشركات الحكومية المختلفة . فلقد غزتها هذه الطبقة الجديدة عندنا بعد نجاح ثورة ٢٣ يوليو غزوا جشعـــا ورهيبا . وحلت الثقـــة الشخصـــية والزلفى الى أعضـــاء مجلس قيادة الثورة او الى البارزين منهم بوجـــه خاص محل الاخلاق والكفاية والامانة ! وتغيرت المعايير لشغل أعلى المناصـــب وأخطرها فى المجالين السياسى والاقتصادى بل وحتى فى المجال العسكرى . وكانت النتيجة المؤلمة انتشـــار من عرفوا بأهـــل الثقـــة فى كل مـــكان واختفاء أهل العلم والخبرة فأخذت المصـــالح الحكومية والمؤسسات والشركات بل والجيش نفسه ، فى التدهور سنة بعد سنة ، وكانت هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ فى حربنا مع اسرائيل والمآسى والفضائح التى صاحبتها هى النتيجة الطبيعية لكل هذه الانحرافات .

---

(١) أنظر جريدة الرأى الحر العدد الممتاز الصادر فى نوفمبر ١٩٥٣ عن اهداف ثورة ٢٣ يوليو ص ٤٨ ، ٤٩ ص ٥٠ ، ص ٥١ .

(٢) نتيجة لقرارات العزل السياسى أو التجريد من الحقوق السياسية .

(٣) من أبطال المقاومة ضد الاحتلال النازى ليوجوسلافيا ومن كبار مساعدى المارشال تيتو وشغل عدة مناصب وزارية ثم اختلف مع زعيمه وطرد من اللجنـــة المركزية للحزب الشيوعى اليوجوسلافى وزج به مرارا فى السجن حيث انصرف الى كتابة عـــدة مصـــنفات ترجمت الى الفرنسية والانجليزية وغيرها وانتقد فى بعضها المجتمع الشيوعى وسيطرة البيروقراطية على جهاز الحكم .

وأوضح الصاغ ابراهيم الطحاوى من جماعة الضباط الاحرار فى مقال له بجريدة الاهرام عدد ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٣ وفى مناسبة مرور عام كامل على قيام حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كيف نشأت فكرة هيئـة التحـرير . قال : « وترجع قصة هيئة التحرير الى سنين خلت قبل حركة الجيش وفى أحد اجتماعات الضباط الاحرار والتى كانت ترمى الى بحث ما تلاقيه مصر من فساد وافساد . كنا نتحدث فى هذه الاجتماعات عن مسـاوىء الاحزاب وما جرته على البلاد من ذلة وضعف ونبحث العلاج وكان من بيننا الاخ جمال عبد الناصر، وقال اعتقد اننا لو سيطرنا على الموقف فى مصر يوما ما فيجب علينا ايجاد هيئة شعبية لاننا لو قمنا بحركة ما فلن نستطيع وحدنا القضاء على عناصر الهموم التى تأصلت فى النفوس والامراض التى استشرت فى كل ركن من أركان الدولة . ولذا فانى اعتقد انه لابد من ايجاد قوة شعبية صادقة ومخلصة تعمل من اجل مصر وحينئذ يمكن تحقيق كل مانرجوه للوطن .. كان هذا الحديث غير محدد وخواطر مرت بنا فى تلك الاجتماعات التى كنا نعقدها سرا وبعيدا عن أعين الرقباء » . وقال انه بعد نجاح حركة الجيش فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ظل الضباط الاحرار يأملون فى ان تعود الاحزاب السابقة الى طريق الصواب وانها قد تفهم معنى كلمة التحرير فتحرر نفسها من الفسـاد الذى استشرى فيها . ولكن عندما خاب رجـاؤهم فى ذلك لم يجدوا بدا من انشاء الهيئة الجديدة اى هيئة التحرير .

وهنا يروى الصاغ ابراهيم الطحاوى : « فى يوم من ايام شهر اكتوبر سنة ١٩٥٢ استدعانى الاخ جمال عبد النصر وقال لى لقد يئست من أن تصلح الاحزاب نفسها وتسير فى ركاب الاحرار ولذا فلابد من ايجاد الهيئة الجديدة التى تضم العناصر الصالحة فما رأيك ؟ وسألنى اذا كان بوسعى تنفيذ هذه الفكرة فأجبته بانى سأدرس هذا الموضوع مع بعض المواطنين ، وانصرفت أفكر فى الامر والتفت حولى عن المخلصين ليعاونوننى فى هذه المهمة الصـعبة ومن بين الصفوف برز أمامى الاخ عبد الله طعيمة وبدانا اتصالاتنا بالمواطنين وبأهل الراى والفكر ورجال الصحافة والسياسة القدامى الذين لم تلوثهـم الحزبية ووضعت لنفسى خطة للموضوع ستنفذ على اربع مراحل : « مرحلة الدراسة والبحث ، ومرحلة الدعوة ،ومرحلة التنظيم ، ومرحلة التنفيذ ... ذهبت بما وصلت اليه الى الاخ جمال وعرضت عليه الامر فقال لى ولكن هذه الاهداف ضعيفة لاتتوافق مع اهداف الثورة وطلب ان امهله بعض الوقت للدراسة . وفى الصباح التالى ذهبت لمنزله لارى ماذا تم فى الامر وجاء جمال ليقول لى أولا : يجب أن تسمى الهيئة بهيئة التحرير لتكون للجميع أما الشباب فليكن لهم ركنهم الهام فيها ولتكن لهم منظمات ضمن الهيئة ، أما الاهـداف فهناك اهدافى وهى تتلخص فى : ١ ـ اجلاء القوات الاجنبية عن وادى النيل دون قيد او شرط وتحريره من اى استعمار سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى

٢ ــ يمكن للسودان من ان يقرر مصيره بلا تأثير خارجى ٣ ــ تحقيق الاهداف والمصالح الاساسية للشعب بحيث تؤمن له حقوقه وحرياته وفقا لدستور يسجل ارادته فى اقامة مجتمع على اسس من الايمان بالله والوطن والثقة بالنفس للتخلص من أسباب التخلف والضعف ٤ ــ كفالة الحقوق والحريات من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ٥ ــ توجيه النظام الاقتصادى بما يحقق العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثورة ٦ ــ دعم الصلات مع الشعوب العربية ٧ ــ تعزيز ميثاق جامعة الدول العربية ٨ ــ التمسك بمبادىء ميثاق الامم المتحدة » .

واستطرد الصاغ ابراهيم الطحاوى يقول فى مقاله المذكور « وهكذا بدات تتضح الخطوط الرئيسية لهيئتنا وخرجت من عند جمال أفكر فى المكان الذى ابدأ فيه نشاطى فلم اجد خيرا من نادى الضباط لاننا كنا جميعا نتقابل به ، وبه جرت مشاورات الثورة الاولى وبدأت أجمع الناس حولى حتى أصبح النادى كخلية النحل فعــــلا . »

هكذا روى لنا الصاغ ابراهيم الطحاوى تفصيلا كيف نبتت فكرة هيئة التحرير فى ذهن بعض الضباط الاحرار وكيف خطط هو لها وكيف باركها ونقحها جمال عبد الناصر بمنزله فى فترة قياسية ، وكيف درست وشبت فى نادى الضباط لتنطلق منه الى حيز التنفيذ . ومع ذلك ليس فى هذه الهيئة من جديد أو مبتكر حتى ولا فى اسمها فقد سبقتنا اليه سوريا أول من مارس لعبة الانقلابات العسكرية فى منطقتنا بعد الحرب العالمية الثانية ابتداء بانقلاب حسنى الزعيم فى عام ١٩٤٩ ثم انقلاب الحناوى فى نفس العام وانقلاب أديب الشيشكلى بعدهما . فقد انشأ هذا الاخير فى سوريا ما اسماه « حركة التحرير العربى » بعد حل جميع الاحزاب السياسية السورية . وصرح الشيشكلى فى ١٨ يناير سنة ١٩٥٣ بدمشق أمام جمهور غفير من الشباب والمحامين والاطباء والتجار ممن حضروا الى مقر حركة التحرير العربى هذه ليؤدوا يمين الولاء لتلك الحركة « بأنه يؤيد فكرة الحزب الواحد وشرح الادوار التى مرت بها سوريا منذ عام ١٩٤٥ عندما تم جلاء القوات الفرنسية عن البلاد وتبين ان زعماء الاحزاب السياسية الذين تولوا الحكم من ذلك التاريخ الى قيام عهد الشيشكلى نفسه ، لم يستطيعوا ان ينهضوا بعبء المسئولية بعد الاستقلال ، وظلوا سلبيين وعملوا على تفاقم الخصومات والتفرقة التى عمل المستعمر على أذكائها » (١) كما أدلى العقيد أديب الشيشكلى فى ٢٠ يناير سنة ١٩٥٣ بعد زيارته لمصر ومقابلته للواء نجيب بحديث صحفى آخر ورد فيه

---

(١) انظر جريدة الاهرام عدد ١٩ يناير سنة ١٩٥٣ تحت عنوان : « العقيد الشيشكلى يؤيد فكرة الحزب الواحد وينادى بتحرير البلاد العربية حتى يتيسر اتحادها » .

« ان الامور فى سوريا تسير اليوم على النحو الذى كانت تسير عليه الاحوال فى تركيا ابان عهد مصطفى كمال أتاتورك ، فالجيش السورى ما هو الا أداة للديمقراطية الاجتماعية ونحن من الشعب ونعمل للشعب وليس لنا غرض آخر غير توطيد اركان العدالة والقانون ولن نحقق هذا الغرض الا بعد أن نتأكد من اننا أيقظنا لدى سواد الشعب الوعى السياسى الذى يكفى لتحرير الجماهير من الطبقات التى استغلتهم » . ونفى ان النظام القائم وقتها فى سوريا ديكتاتورى مؤكداً انه ثورة تتطور نحو غايتها المنشودة . وقال « ولقد وضعنا نصب أعيننا أيضا تمهيد السبيل لظهور مجموعة من السياسيين غير أولئك الساسة القدامى الذين اشتهروا بالكسل والتواكل والفساد ودابوا فى عهد كل من الحكم العثمانى والانتداب الفرنسى على استغلال الشعب واضطهاده » (١) .

كان القصد اذن من انشاء « هيئة التحرير » فى مصر فى بداية حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ هو خلق قاعدة شعبية قوامها المثقفون لمؤازرة تلك الحركة وسد الفراغ السياسى الذى اعقب حل جميع الاحزاب بعد أن ظلت تملأ الساحة منذ صدور دستور سنة ١٩٢٣ بل ومن قبل ذلك منذ انشاء الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل باشا سنة ١٩٠٧ وقيام الاحزاب المصرية الاخرى المعاصرة له . ولقد اقبل المواطنون فى بادىء الامر بمختلف فئاتهم من بينهم اعداد من المثقفين الى الانضمام الى عضوية هيئة التحرير مأخوذين بالدعاية التى صاحبت انشاءها والدعوة التى تقوم عليها لجمع شمل المواطنين جميعا فى اطار واحد قوامه التعاطف والمحبة للعمل يدا واحدة من أجل اصلاح ما افسده الحكم الملكى وما جرته الاحزاب السياسية على البلاد . ولكن سرعان ماتبين انه ليس لهيئة التحرير أى تأثير على سير الاحداث او فى نقل رغبات المحكومين الى الحكام الجدد ، فانفرط عقدها وانفض العقلاء والشرفاء من حولها وانتهت عمليا كتنظيم شعبى لكى يحل محلها لفترة قصيرة من الزمن تنظيم شعبى آخر فاشل هو « الاتحاد القومى » وذلك بصدور دستور ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ أول دستور دائم للبلاد بعد قيام حركة الجيش . اذ نصت المادة ١٩٢ منه على ان « يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق المبادىء التى قامت من اجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما فى النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ويتولى الاتحاد القومى الترشيح لعضوية مجلس الامة . وتبين طريقة هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية » .

---

(١) وفى نفس الفترة تقريبا تحدث اللواء محمد نجيب فى اعلانه الدستورى وبيانه الصحفى بتاريخ ١٦ و ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ عن حل الاحزاب السياسية المصرية لعجزها وفسادها .. الخ .. مما خلق فراغا سياسيا فى مصر حاولت جماعة الضباط الاحرار ملأه عبثا بانشاء هيئة التحرير .

واستنادا الى ذلك النص تقرر فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٧ الغاء هيئة التحرير رسميا كما تمت تصفيتها ونقل ملكية فروع الهيئة فى المدن والاقاليم الى الاتحاد القومى الذى جرى تشكيل لجنته التنفيذية فى ٢٩ مايو سنة ١٩٥٧ . واوضح البيان الصادر عن تلك اللجنة هوية هذا التنظيم الجديد فقال ان الاتحاد القومى « هو مجموع مواطنى الجمهورية العربية المتحدة (١) الحاكمين والمحكومين — اجتمعوا لتحقيق هدف واحد هو المجتمع الاشتراكى التعاونى(٢) وهو منظمة قومية عربية تعمل على تحقيق وحدتنا ووحدة الشعب العربى الذى جمعته وتجمعه اصول تاريخية وروحية واحدة كما جمعته وتجمعه وحدة اللغة والعقائد والتقاليد والدم والمصالح المشتركة » . وجاء فى البيان ان الاحزاب السياسية قد فشلت فى الماضى فى تحقيق معنى الحياة الديمقراطية السليمة بأن يكون لكل فرد حق الاشتراك فى بناء وطنه والادلاء بوجهة نظره فى كل ما يخصه من مشاكل سواء اكان ذلك فى حدود محلية أم بالنسبة للدولة كلها مع التقيد برأى الاغلبية ، وان الاتحاد القومى انما قام لتحقيق هذا الامل فجعل لكل عضو فى كل لجنة من لجان القرى البالغ عددها اكثر من اربعة آلاف قرية حق مناقشة ما يهم قريته كأحد مواطنى القرية وما يهم البلاد كلها كواحد من ملايين المواطنين والجمهور .. ويستطيع الاتحاد القومى أن يعثر على الخطأ وينادى باصلاحه ويتلمس الصواب فيطالب بتحقيقه وهذا هو السبيل الصحيح لاقامة حياة ديمقراطية سليمة » .

كما جاء فى البيان كذلك : «وسيعمل الاتحاد القومى على تخطيط السياسة العامة للبلاد ، وستقوم الحكومة بتنفيذ هذا التخطيط ، وينظم القانون الادارة المحلية فى جميع المستويات فى المحافظة وفى المدينة وفى القرية . والمجالس المحلية هى التى ستنفذ السياسة العليا للدولة فى مختلف المستويات» .

ومن يقرأ هذه الوثيقة يخيل اليه ان الاتحاد القومى وجد لكى يكون السلطة العليا فى الدولة (٣) . فهو الذى يخطط والحكومة تنفذ ! ولو صح ذلك فى العمل لكان خلطا ذريعا بين صلاحيات التنظيم السياسى سواء اسميناه حزبا أو هيئة أو اتحادا قوميا ، وبين اختصاصات السلطات الدستورية مما

(١) هو الاسم الجديد الذى اختارته الثورة المباركة بديلا لاسم مصر الخالدة الذى ذكر مرارا فى الكتاب المنزل على نبينا المرسل محمد صلى الله عليه وسلم !

(٢) لعلها من المرات الاولى التى ورد فيها ذكر الاشتراكية بالنص فى الوثائق الرسمية ولكنها وصفت للتخفيف بأنها اشتراكية « تعاونية » ثم صدر فى مارس سنة ١٩٦٤ الدستور المؤقت ونص فيه لاول مرة على « الاشتراكية » بدون اضافات أو أوصاف أخرى .. ومهد لذلك الميثاق الوطنى فى عام ١٩٦٢ ومن قبله قوانين التأميم فى صيف عام ١٩٦١ .

(٣) هذا بالفعل هو ماجرت به بعض أحكام القضاء الادارى بمجلس الدولة وهى احكام جانبها التوفيق .

يدل على عدم وضوح الرؤية لدى واضعى الوثيقة أو البيان . وربما يدل أيضا على رغبتهم فى محاكاة الانظمة الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى واوروبا الشرقية ، حيث الحزب الشيوعى السوفيتى مثلا هو الذى يخطط عن طريق لجنته المركزية ومكتبه السياسى بينما السلطات الدستورية من مجالس تشريعية ومجلس وزراء ومجلس رئاسة الدولة تنفذ ما يخططه الحزب ! ولكن شتان ما بين الانظمة القائمة فى الاتحاد السوفيتى والدول الدائرة فى فلكه ، وبين الاطار الذى رسمه للجمهورية العربية المتحدة دستورها الدائم الصادر فى يناير سنة ١٩٥٦ والقريب الشبه بالدساتير الرئاسية المعمول بها فى دول الامريكتين وخاصة فى الولايات المتحدة الامريكية !

لذلك كان الواقع مخالفا تماما لما جاء فى البيان او الوثيقة آنفة الذكر الصادرة عن اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى المصرى فى عام ١٩٥٧ ، اذ تركزت كل السلطة بموجب الدستور فى شخص رئيس الجمهورية فهو الذى يخطط سياسة البلاد فى الداخل والخارج ، ويتخذ القرارات وفقا لمشيئته وبناء على المعلومات والدراسات التى تعرض عليه ، ثم على غيره من كبار مرءوسيه من وزراء فما دون ذلك اتخاذ مايلزم لتنفيذ ارادته وقراراته دون معقب من أحد حتى ولا من القضاء الذى شلت يده تماما فى مراقبة اعمال رئيس الجمهورية بما صدر من تشريعات استثنائية تحد من هذه الرقابة القضائية على اعمال السلطة التنفيذية . ولم يكن الاتحاد القومى فى الفترة القصيرة التى عاشها كتنظيم سياسى شعبى ، الا اداة من ادوات ذلك النظام القائم على حكم الفرد الواحد المتسلط وعلى تقديس ذاته بما يجاوز تقديس الذات الملكية التى كثيرا ما تعرضت للنقد والامتهان رغم الحماية التى كانت تسبغها عليها نصوص الدستور وأحكام قانون العقوبات وقتذاك .

ويسترعى الانتباه فيما يتعلق بالاتحاد القومى الاشارة لاول مرة فى البيان او الوثيقة الخاصة به والصادرة من لجنته التنفيذية الى أن على راس أهداف ذلك التنظيم اقامة المجتمع الاشتراكى « التعاونى » وهى علامة بارزة على طريق تحول ثورة ٢٣ يوليو اكثر فأكثر نحو اليسار ، نحو الاشتراكية وبناء المجتمع الاشتراكى ، رغم انكلمة اشتراكية لم يرد لها ذكر فى دستور ينايرسنة ١٩٥٦ ، لافى وصف الدولة او نظام الحكم القائم بموجب ذلك الدستور ولا فى تصنيف النظام الاقتصادى السائد فى ظله ، حيث اكتفت المادة الاولى منه بالنص على أن « مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة وهى جمهورية ديمقراطية » . كما تحاشت المواد من الرابعة الى التاسعة والعشرين الواردة فى الباب الثانى والخاصة بالمقومات الاساسية للمجتمع ، تحاشت الاشارة من قريب أو بعيد الى الاشتراكية أو الى الاقتصاد الاشتراكى . والملاحظة الثانية الجديرة بالنظر خاصة بالمادة ١٩٢ من الدستور المذكور والنص فيها على تولى الاتحاد القومى

« حق الترشيح لعضويةمجلس الامة » . وبذلك اقتصرت العضوية فيه على من يزكيهم الاتحاد القومى الخاضع بدوره لرئيس الجمهورية صاحب الرئاسات الثلاث : رئاسة الجمهورية ، ورئاسة الحكومة ، ورئاسة الاتحاد القومى (المتحكم فى تعيين أعضاء مجلس الامة !) مما لم يعرف له نظير فى مصر منذ عهد الخديوى اسماعيل ! بل لقد كان فى البلاد فى عهد اسماعيل ومنذ عام ١٨٦٦ مجلس نواب بدأ هزيلا ثم اشتد ساعده ، وكان على اية حال مجلسا مكونا من ٧٥ عضوا منتخبين فى جميع المديريات . (١)

وعلى اثر اعلان الوحدة بين مصر وسوريا فى فبراير سنة ١٩٥٨ شرع فى تشكيل لجان للاتحاد القومى فى سوريا على غرار هذا التنظيم فى مصر باعتبار سوريا الاقليم الشمالى للجمهورية العربية المتحدة ، ومن أجل سد الفراغ الناجم عن حل جميع الاحزاب السورية القائمة كشرط اشترطه الرئيس جمال عبد الناصر لتحقيق تلك الوحدة وقبلته بعض فئات من السوريين على مضض . وتقرر أن يكون للجمهورية العربية المتحدة بأقليميها الشمالى والجنوبى اتحادقومى واحد . غير أنه بعد الانفصال فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ سلك كل من الاقليمين المصرى والسورى سبيله الخاص ، فسيطر حزب البعث العربى الاشتراكى على سوريا فى بادىء الامر ولعدة سنوات قبل أن يوافق على أن تشاركه فى الحكم الاحزاب السورية اليسارية الاخرى ، بينما حل الاتحاد الاشتراكى العربى فى مصر محل الاتحاد القومى ، بعد تصديق المؤتمر القومى للقوى الشعبية المنعقد فى القاهرة فى ٤ يوليو سنة ١٩٦٢ على « الميثاق الوطنى » الذى اعتبره بعض فقهاء القانون الدستورى عندنا تطرفا اسمى مرتبة من الدساتير المكتوبة ذاتها ، سواء فى ذلك الدستور الموقت الصادر عام ١٩٦٤ فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، أو دستور مصر الدائم الصادر فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ فى بداية عهد الرئيس محمد أنور السادات وقبل أن يصبح هذا الميثاق الوطنى اثرا بعد عين !

وينص القانون الاساسى للاتحاد الاشتراكى الذى صدر فى صورة قرار من رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر فى مايو سنة ١٩٦٨ بوصفه رئيسا لهذا التنظيم (٢) على ان هذا الاتحاد الاشتراكى يشكل الاطار السياسى الشامل للعمل الوطنى وتتسع تنظيماته لجميع قوى الشعب من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية ، وانه الطليعة الاشتراكية التى تقود

---

(١) انظر مؤلف الدكتور المرحوم السيد صبرى (مبادىء القانون الدستورى) الطبعة الاولى ١٩٤٠ ص ٣٢١ وما بعدها .

(٢) حل محل قرار اللجنة التنفيذية العليا رقم ١ لسنة ١٩٦١ باصدار القانون الاساسى الاول للاتحاد الاشتراكى العربى وتعديلاته .

الجماهير للمحافظة على مبادىء الثورة الستة وتحقيق الثورة الاشتراكية اى التحول الاشتراكى ، وانه « الوعاء الذى تلتقى فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها »وهو مطالب بموجب نظامه الاساسى بالعمل على كسب ثقة الشعب عن طريق الاقناع لان هذه الثقة هي السبيل الى طاعة الجماهير لقيادتها طاعة ليست وليدة الخوف » ، ومن ثم فمن المفروض فى الاتحاد الاشتراكى العربى أن يحاول اقناع القاعدة الشعبية الواسعة بالخطوط الاساسية لسياسة الحكومة والحصول على تأييد الشعب لها ، وان يعمل فى الوقت ذاته على ايصال تطلعات الجماهير ومطالبها الى القيادة السياسية والمؤسسات الدستورية لتعمل على تحقيقها . غير أن الاتحاد الاشتراكى هذا لم ينجح فى كسب ثقة الجماهير ، ولا فى نقل تطلعات الناس ومطالبهم الحقة الى الحكام أو الى الحاكم الفرد ، ولافى الدفاع بطريقة مقنعة وسليمة عن سياسة الحكومة، بل دأب تحت تأثير ماعرف اصطلاحا بمراكز القوى على مساندة نظام الحكم بالحق أو الباطل ، ففقد ثقة الناس واستحق تذمرهم وسخطهم خاصة بعد ان اصبح يضم فى اطاره العديد من الانتهازيين والمنافقين والمنحرفين ، حتى أصبح موضعا للسخرية والنكت اللاذعة رغم محاولات الاصلاح من شأنه ، اولا فى عام ١٩٦٨ بعد الهزيمة المؤلمة فى حرب يونيو سنة ١٩٦٧ فى عهد الرئيس عبد الناصر ، ثم بعد حركة التصحيح فى مايو سنة ١٩٧١ فى عهد خليفته الرئيس محمد أنور السادات .

ورغم النص عليه مجددا فى دستور مصر الدائم الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ (١) تثبيتا له فقد ظل عاجزا عن اداء رسالته فى معالجة مشاكل الجماهير ، وارتفعت اصوات عديدة تطالب بحله وتصفيته بعد ان استعصى على العلاج .

وهكذا فشلت جميع التنظيمات أيا كانت الاسماء التى اطلقت عليها والتى اقامتها السلطة على وجه الاحتكار لتطويع واحتواء الحركة السياسية لجماهير الشعب فى غياب الاحزاب السياسية التقليدية مما حمل خليفة عبد الناصر الرئيس محمد أنور السادات على التقدم فى أغسطس سنة ١٩٧٤ بما عرف بورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى فى محاولة اخيرة ويائسة لعلاج عيوب هذا التنظيم الاوحد ، وتحديد أوجه نشاطه فى غير لبس لتمكينه من اداء رسالته .

---

(١) تنص المادة ٥ من الدستور المذكور على أن « الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على اساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية . وهو أداة هذا التحالف فى تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية وفى متابعة العمل الوطنى فى مختلف المجالات ودفع هذا العمل الوطنى الى أهدافه المرسومة » .. الخ . وانظر فى نقد الاتحاد الاشتراكى علميا كتاب «الحريات العامة » للاستاذ الدكتور عبد الحميد متولى « منشأة المعارف » ، ١٩٧٤ ص ١٨٦ وما بعدها .

ولقد استوقف الانظار فى هذه الورقة بوجه خاص امران ، الاول الدعوة الى الفصل بين عضوية الاتحاد الاشتراكى وبين عضوية مجلس الشعب والمجالس المنتخبة الاخرى كالمجالس الاقليمية والبلدية ، وكذلك مجالس ادارة النقابات المهنية والعمالية والجمعيات التعاونية (١) . والامر الثانى تحبيذ فكرة قيام اتجاهات أو (منابر) متعددة داخل الاتحاد الاشتراكى للتعبير عن « الرأى الآخر » واتاحة الفرصة امام اصحاب هذا الراى لعرض الحلول البديلة .

وقد اثار هذا الموضوع الاخير بالذات (فكرة تعدد المنابر داخل الاتحاد الاشتراكى) نقاشا طويلا وشاملا فى الصحف ولدى كافة الاوساط ، مما استدعى فى النهاية فى يناير ١٩٧٦ دعوة لجنة معينة وليست منتخبة تضم حوالى ١٨٠ عضوا يمثلون مختلف وجهات النظر والتيارات لبحث القضية ومناقشة مستقبل العمل السياسى فى مصر على ضوء ماجاء فى ورقة اغسطس سنة ١٩٧٤ فى خصوص المنابر وغير ذلك من شئون ذات صلة بقضية الديمقراطية وتمخض هذا النقاش المستفيض الذى أذيعت بعض أحداثه على شاشات التلفزيون ، عن السماح بقيام منابر أو تنظيمات ثلاثة فى اطار الاتحاد الاشتراكى العربى تمثل على وجه العموم الوسط واليمين واليسار . وخاضت المنابر أو التنظيمات الثلاثة لاول مرة منذ قيامها معركة الانتخابات العامة لتجديد مجلس الشعب فى اكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٧٦ حيث حصل تنظيم الوسط (تنظيم مصر العربى الاشتراكى) بزعامة رئيس مجلس الوزراء ممدوح سالم على اغلبية كاسحة أدت الى تكليفه بتشكيل الوزارة التى تم تشكيلها فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٦ من معظم اعضاء الوزارة السابقة ومن سبعة وزراء جدد من المبرزين فى مجال المال والاقتصاد (٢) وفى أول لقاء للرئيس السادات بأعضاء الوزارة الجديدة بعد أدائهم اليمين الدستورية فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٦ بقصر عابدين شرح لهم رئيس الجمهورية الخطوط البارزة لتصوره لسياسة مصر فى الداخل والخارج وواجبات المرحلة المقبلة ، محذرا الوزراء من أن مجلس الشعب بتكوينه الجديد سيكون محاسبا

---

(١) جاء فى ورقة أغسطس فى هذا الصدد « يجب ان نرد لعضوية الاتحاد الاشتراكى طبيعتها الاصلية كعضوية اختيارية ولكى يحقق ذلك لابد من الغاء كل النصوص التى تجعل من عضوية الاتحاد الاشتراكى شرطا لتولى منصب أو للترشيح لمسئولية انتخابية أو للتصدى لقيادة العمل النقابى أو الاجتماعى » .

(٢) وهم د. عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء لقطاع الشئون الاقتصادية ود. حامد السايح وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى ود. محمود صلاح الدين حامد وزير المالية ود. محمد محمود الامام وزير التخطيط .. وادت القرارات الاقتصادية التى اتخذتها الوزارة الجديدة بناء على اقتراح هذه المجموعة من خبراء المال والاقتصاد الى اضطرابات شديدة فى العاصمة والاقاليم فى يومى ١٨ و ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ اقتضت فرض حظر التجول وتدخل قوات الجيش لاعادة الهدوء والسكينة والنظام واتهم الشيوعيون باثارة هذه القلاقل والاضطرابات .

شـــــديدا ، اذ تميز هـــذا المجلس بوجود عدد كبير من المســـتقلين جـــاوز ٣٥ نائبا خاضوا المعركة الانتخابية بعيدا عن المنابر أو التنظيمـــات الثلاثة المتنافسة وبرامجها (١) وكان من الطبيعى ان يتكون من هؤلاء المستقلين ومن اعضاء تنظيمى اليمين واليسار معارضة برلمانية قوية ومؤثرة لاول مـــرة فى البلاد منذ حوالى ربع قرن (٢) .

ولقد فاجأ الرئيس السادات فى خطاب افتتاحه للدورة الاولى للفصـــل التشريعى الثانى لمجلس الشـــعب فى ١١ نوفمبر ســـنة ١٩٧٦ أعضـــاء المجلس بل فاجأ المصريين جميعا ، باعلانه عن تحويل المنابر او التنظيمـــات الثلاثة الى أحـــزاب ورفع يد الاتحـــــاد الاشـــتراكى عنها ... وقال فى تقـــديمه لهـــذا القرار التاريخى « اننى بنـــاء على نجاح تجـــربة الانتخابات ، واستئنافا للمســـيرة التى عاهـــدت الله والشـــعب عليها نحو الديمقراطية السليمة فلقـــد اتخذت قرارا شكلته واملته معركتكم وما ابرزه الشـــعب فيهـــا من ارادة ، قرارا سيظل تاريخيا مرتبطا بكم وليوم افتتاح مجلسكم فى دورته هذه (٣) .

وقد قابل المجلس قرار تحويل المنابر أو التنظيمات الثلاثة الى احزاب سياسية بعاصفة من التصفيق استمرت لبضع دقائق ، لكن ما لبث هـــذا الحماس أن فتر بصورة ملموسة عندما أعلن السادات فى خطابه الابقاء على

---

(١) يتضح من الاحصاءات التى نشرت فى الصحف ان من بين حوالى ١٣٥٠ مرشحا على مستوى الجمهورية كان يوجد بينهم حوالى ٦٠٠ مرشح مستقل .. وقد حصل تنظيم الوســـط فى الانتخابات (تنظيم مصر العربى الاشتراكى) على ٢٧٥ مقعدا ، بينما حصل تنظيم اليمين (تنظيم الاحرار الاشتراكيين) على١٣ مقعدا وتنظيم اليسار (**التجمع الوطنى التقـــدمى) على مقعدين** وحصل المستقلون على ٤٨ مقعدا تقلصت الى ٣٥ بانضمام الباقين بعد ظهور نتائج الانتخـــابات الى تنظيم الوسط (حزب مصر العربى الاشتراكى) .

(٢)تقرر فى أول جلسة عقدها مجلس الشعب فى ١١ نوفمبر ســـنة ١٩٧٦ أن يتولى مقرر تنظيم اليمين الذى فاز باكبر عدد من المقاعد بعد تنظيم الوسط مباشرةزعامة المعارضة البرلمانية مع تخصيص غرفة بمجلس الشعب لهذه المعارضة وقرر مصطفى كامل مراد مقرر هذا التنظيم اليمينى أنه يسعده تزعم أول معارضة دستورية منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وأنه عاهد الرئيس محمد أنور السادات على أن يعمل هو وزملاؤه من أعضاء تنظيم الاحرار الاشتراكيين مخلصين للوطن مطبقين الاشتراكية فى اطار الوحدة والسلام الاجتماعى بعيـــدا عن المهاترات والمزايدات لتتأكد اولا واخيرا السلطة للشعب ″ بينما أعلن الاعضاء المستقلون بالمجلس فى اجتماع عقد فى ١٤ نوفمبر بميـــدان ســـيدنا الحسين تكريما لنائب الحى فى مجلس الشعب ″ عن رفضهم أن يتولى المعارضة البرلمانية تنظيم اليمين (تنظيم الاحرار الاشتراكيين) الذين لا يجاوز عدد ممثليهم فى المجلس ١٣ نائبا بينما يبلغ عددهم اى المستقلين أكثر من ٣٥ نائبا !

(٣) استغرق خطاب الرئيس فى المجلس حوالى الساعة ونشرته جميع الصحف المحلية فى اليوم التـــالى .

الاتحاد الاشتراكى كتنظيم سياسى شعبى مع اعادة تشكيل لجنته المركزية لتضم كل اعضاء مجلس الشعب المنتمين الى التنظيمات او الاحزاب الثلاثة ، وكذلك الاعضاء المستقلين ، وهيئات مكاتب المنظمات الجماهيرية كالنقابات المهنية والعمالية والتعاونيات الزراعية والغرف التجارية ، لتصبح اللجنة المركزية فى تصوره بمثابة المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى مهمته الاساسية المحافظة على صيغة تحالف قوى الشعب العاملة وعلى المكاسب الاشتراكية ، فضلا عن رعاية المنظمات الجماهيرية المساعدة للمرأة والشباب ، وعلى أن يظل الاتحاد الاشتراكى كذلك كما هو ، مشاركا فى ملكية الصحف « حتى لا تعود هذه الاجهزة البالغة الاهمية لملكية الافراد مع حماية التعبير عن آراء الاحزاب الثلاثة » .

كما طالب الرئيس السادات فى خطابه بضرورة النص فى النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكى العربى ، بعد اعادة صياغته لمجاراة التحول الجديد ، على اسلوب للرقابة على الموارد المالية للاحزاب الثلاثة . ومن ذلك يبين ان القرار الذى اتخذه رئيس الجمهورية فى سرية تامة واعلنه فى مجلس الشعب فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٦ ، لا يطلق حرية تكوين الاحزاب كما ينادى به البعض (١) بل جاء فقط تسجيلا لواقع الحال ، بقصر النشاط الحزبى على التنظيمات الثلاثة القائمة « الوسط واليمين واليسار » مع حظر قيام أية تنظيمات حزبية جديدة على أسس طائفية أو دينية لتعارض وجودها مع الوحدة الوطنية ، أو قيام أحزاب فئوية تمثل على وجه الاستقلال مصالح العمال والفلاحين مما قد يهدد السلام الاجتماعى ، واخيرا لم يسمح ذلك القرار بعودة الاحزاب القديمة بأية صورة من الصور أو تشكيل أحزاب ذات نزعة راسمالية أو ليبرالية يتعارض قيامها مع نصوص الدستور التى مازالت تنادى بحتمية الحل الاشتراكى والسلوك الاشتراكى والاقتصاد الاشتراكى الخ .. وان كانت الاحداث فيما يتعلق بموضوع الاحزاب قد تطورت بعد ذلك بما يجاوز مرحلة نوفمبر ١٩٧٦ .

وفى الواقع يعتبر قرار ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٦ خطوة محددة ومدروسة ، ولكنها على أية حال خطوة الى الامام على طريق تكوين الاحزاب والعودة تدريجيا الى النشاط الحزبى ، تلك الحرية التى تمتعت بها البلاد قبل حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ رغم أنه لم يكن هناك تشريع خاص ينظم تلك

---

(١) طالب اعضاء مجلس الشعب المستقلون باطلاق حرية تكوين الاحزاب وحرية اصدار الصحف واقترحوا تمويل الصحف الجديدة عن طريق اكتتاب شعبى وأن يتم اختيار رؤساء تحريرها بالانتخاب من بين محرريها مما يؤكد فى نظرهم ملكية الشعب للصحف وصدق تعبيرها عنه .. وأعلنوا عن رفضهم الانضمام الى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى باعتبارهم رافضين اصلا لهذا التنظيم .

لحرية ، كما كان ذلك القرار الذى اعلنه الرئيس محمد انور السادات فى ١١ نوفمبر ١٩٧٦ ضرورة حتمية بعد ان اتضح من نتائج الانتخابات العامةانصراف جماهير الشعب كليا عن الاتحاد الاشتراكى كتنظيم شعبى أوحد ، او كتنظيم متسلط حتى بعد قيام المنابر او التنظيمات الثلاثة وقبل تحويلها الى احزاب ! وقد ثبث ذلك بوضوح من سقوط جميع القيادات داخل الامانة العامة للاتحاد الاشتراكى الذين خاضوا تلك الانتخابات ومن بينهم سيد زكى أمين التنظيم وعبد الحميد حسن أمين الشباب وصلاح غريب أمين العمال كما سقط عدد من امناء الاتحاد الاشتراكى فى المحافظات من بينهم فتحى سالمان أمين المنوفية ، وطلبه عويضه رئيس جامعة الزقازيق ورئيس الاتحاد الاشتراكى بمحافظة الشرقية وعبد الحليم الجندى أمين الاتحاد الاشتراكى بمحافظة بنى سويف ولقد اشار الى ذلك رئيس الجمهورية (وهو رئيس الاتحاد الاشتراكى فى الوقت ذاته) فى خطابه التاريخى آنف الذكر امام مجلس الشعب فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٦ (١) .

الفرع الخامس

كلمة ختامية حول حياتنا الحزبية

وقد يكون من المفيد بعد هذا الحديث الطويل عن الاحزاب وتطورها فى مصر ، ان نحاول تلخيص واستكمال ما قلنا فى هذا الشأن ، ونستطيع ان نجمل ذلك فى الملاحظات القليلة التالية ردا على خصوم الاحزاب السياسية وهم فى الواقع خصوم الديموقراطية .

---

(١) قال الرئيس السادات ان قراره الخاص بتحويل التنظيمات الثلاثة الى أحزاب «ينطوى على تحول أعمق مما يبدو منه وعلى مسئوليات اكبر مما ترى العين فى النظرة الاولى » .. ولايعنى هذا حتما انتهاء دور الاتحاد الاشتراكى وجهازه الذى تضخم على مر السنين ووصل الى أعماق الريف واقاصى البلاد وتشعب فى القرى والاحياء السكنية والمصانع والمصالح والمدارس والشركات والمؤسسات بل يجب فى نظر البعض الاستفادة من هذا التنظيم بعد تخليصه من دوره السياسى فى معالجة قضايانا القومية الكبرى وعلى رأسها مكافحة الامية وتحديد النسل والمحافظة على البيئة من التلوث وغرس القيم الرفيعة فى نفوس أفراد هذا الشعب الذى مازال متخلفا رغم أن مصر هى مهد الحضارة ! وكذلك فى اجراء البحوث الميدانية وجمع البيانات والمعلومات التى يمكن أن تفيد منها الاحزاب فى ممارسة نشاطها .. وبذلك يبدأ الاتحاد الاشتراكى مرحلة جديدة ورسالته الحقيقية فى خدمة الشعب بعد أن سلم دوره السياسى للاحزاب (انظر بهذا المعنى مقال الدكتور عثمان سرور بجريدة الاهرام عدد ٢٨ ديسمبر ١٩٧٦ ص ٣) . وهذا يستدعى اعادة النظر فى الاتحاد الاشتراكى وجهازه واعادة تنظيمه وبنائه لتمكينه من تحقيق تلك الاهداف القومية السامية .

الملاحظـــة الاولى :

الحياة الحزبية فى مصر قديمة تعود الى حوالى مائة عام . ومرت بثلاث مراحل او فترات متميزة . الاولى قبل الثورة العرابية فى عام ١٨٨٢ ، والثانية سبقت ثورة ١٩١٩ ، والثالثة سابقة على ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

وفى الفترة الاولى وعلى وجه التحديد فى عامى ١٨٧٧ و ١٨٧٨ فى عهد الخديوى اسماعيل ظهر لاول مرة الى النور ما عرف « بالحزب الوطنى » الذى كان مؤلفا كما راينا من جماعة من المدنيين والعسكريين انضم اليهم بعد ذلك لفيف من الاعيان ، وتولى زعامة الحزب الضابط الثائر أحمد عرابى لغرض مكافحة التدخل الاجنبى والحكم المطلق وانقاذ مصر من ويلات القروض الربوية الاجنبية . وكان هذا بدء ظهور حركة المعارضة وصحافة المعارضة فى البلاد (١) واختفى هذا الحزب من الوجود بفشل الثورة العرابية واحتلال بريطانيا لمصر فى عام ١٨٨٢ . وكانت بريطانيا العظمى أو المملكة المتحدة فى ذلك الوقت دولة كبرى وفى أوج عظمتها . وظلت البلاد فى بداية عهد الاحتلال البريطانى بدون احزاب سياسية حتى ظهر الحزب الوطنى الجديد بزعامة مصطفى كامل فى عام ١٩٠٧ لرفع الروح المعنوية التى خبت بعد الاحتلال والمطالبة بالجلاء واقامة حياة دستورية صحيحة . كما ظهر فى نفس العام وقبيل تأسيس الحزب الوطنى حزبان رئيسيان آخران هما كما سبق ان ذكرناه حزب الامة من كبار الاعيان والملاك الزراعيين فى الوجهين البحرى والقبلى ومن حملة الرتب العاليـــة كالباشوية والباكوية التى كان لها وزنها وقتذاك . وكانت فلسفته محاولة التفاهم مع بريطانيا لانهاء الاحتلال سلميا . ثم حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية الذى أسسه كما راينا الشيخ على يوسف من بعض المثقفين والاعيان ، وكان

---

(١) بدأت الصحافة القائمة وقتذاك تطالب باعادة تنظيم مجلس النواب الذى انشأه الخديوى اسماعيل فى عام ١٨٦٦ ومنحه اختصاصات اكبر وان يكون مجلس الوزراء الجديد الذى انشىء لاول مرة فى البلاد فى عام ١٨٧٨ مسئولا أمام مجلس النواب .. واخذ هذا المجلس الاخير من جانبه يعارض الحكومة القائمة ، التى كانت تضم وزيرين أجنبيين السير ريفرز ولسون الانجليزى وزيرا للمالية ، والمسيو بلنير الفرنسى وزيرا للاشغال العامة .. والمالية والاشغال كانتـــا من أهم الوزارات أو النظارات فى لغة العصر كما طالب مجلس النواب بحقوق دستورية أوسع . وكان من زعماء المعارضة فيه النائب عبد السلام المويلحى كما كان الخديوى اسماعيل يؤازر هذه الحركة للتخلص من الرقابة الاجنبية ومن العنصر الاجنبى فى الوزارة المصرية .. كمـا اخذ السيد جمال الدين الافغانى وتلميذه الشيخ محمد عبده ينشران الدعوة ضد التدخل الاجنبى .. وقد أقلقت هذه الحركات الدول الاجنبية لاسيما الحكومتين البريطانية والفرنسية فعملتا عـــلى السعى لدى الباب العالى (سلطان تركيا) فى الاستانة (اسطنبول) لعزل الخديوى اسماعيل ، ونجحا فى مساعيهما ، وتقرر عزل الخديوى فعلا فى عام ١٨٧٩ حيث ارغم على التخلى عن العرش لنجله الخديوى محمد توفيق باشا كما هو معلوم .

مصره وسودانه ، بل شمل أيضا وبالدرجة الاولى العمل الدائب على تثبيت اركان الحكم الديمقراطى النيابى فى مصر فى وجه معارضة قوية وقادرة من جانب الاحتلال البريطانى من جهة والقصر الملكى من جهة اخرى . وكما تميزت تلك الفترة بحرص الاحزاب والحكومات الحزبية عموما على المضى قدما على الطريق الطويل للنهوض بالبلاد فى شتى المجالات ، واللحاق بركب الدول العصرية المتحضرة . وأمكن بالفعل تحقيق الكثير من الانجازات نذكر منها (١)

١ — استكمال صرح القضاء باقامة العديد من المحاكم الجزئية والكلية ومحاكم الاستئناف فى مختلف أنحاء الدولة تيسيرا على المتقاضين وتوج ذلك بانشاء محكمة النقض والابرام فى عام ١٩٣١ ، ومجلس الدولة فى عام ١٩٤٦ والذى منح لاول مرة ، من اجل حماية حقوق المواطنين والموظفين والحريات العامة ، حق الغاء القرارات الادارية المخالفة للقانون أو المشوبة بسوء استعمال السلطة .

٢ — اقامة أجهزة للرقابة على السلطة التنفيذية الى جانب الرقابة البرلمانية التى كان يرمرسها مجلسا الشيوخ والنواب (٢) وذلك بانشاء ديوان المحاسبة وديوان الموظفين .

٣ — وتخلصت البلاد فى مؤتمر منترو عام ١٩٣٧ من الامتيازات البغيضة التى كان يتمتع بها عدد من الدول الاجنبية ورعاياها فى مصر وتشكل قيودا ثقيلة على السيادة المصرية . وترتب على الغاء هذه الامتيازات توحيد القضاء المصرى تدريجيا، واعادة تنظيم النظام الضريبى، وانشاء ضرائب جديدة مثل الضرائب النوعية على النشاطات المختلفة والضريبة على الدخل العام والضريبة على التركات ، لزيادة موارد الميزانية العامة ، واعيد النظر فى نظام الحكم المحلى لمنح الاقاليم والمدن والقرى مزيدا من الاستقلال الذاتى فى ادارة شئونها ، وسلطة تحصيل ضرائب وعوائد ورسوم محلية لتحقيق اغراضها .

٤ — وأكدت مصر شخصيتها الدولية بالانضمام الى عصبة الامم فى عام ١٩٣٦ ، والاشتراك فى وضع ميثاق الامم المتحدة فى مؤتمر سان

---

(١) ليس هذا دفاعا عن الحياة الحزبية قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بل هو تقرير للواقع الذى يحاول البعض اليوم تجاهله او طمسه .

(٢) رغم كل ما يقال اليوم عن الحياة النيابية فى الماضى فقد كانت الفترة من سنة ١٩٢٤ حتى يوليو ١٩٥٢ من ازهى صفحات الكفاح البرلمانى والشعبى لتثبيت دعائم الديمقراطية فى مصر ، وكان لكل من مجلسى الشيوخ والنواب فى هذا مواقف تاريخية مشهودة .

يعتمد بالدرجة الاولى على سلطة الخديوى ، الحاكم الشرعى للبـــلاد ، لمناهضة الاحتلال وادخال بعض الاصلاحات الضرورية من بينها انشاء مجلس نيابى منتخب شأن الحكومة أمامه . وكان لــكل من هذه الاحزاب الثـلاثة صحيفته اليومية ، فكان «اللواء» الذى أسسه مصطفى كامل لســان حال الحزب الوطنى ، و « الجريدة » التى كان يرس هيئة تحريرها ويكتب فيهـا الاستاذ الكبير لطفى السيدهى المعبرةعن آراء حزب الامة ، وصحيفة «المؤيد» النى كان يصدرها ويحررها الشيخ على يوسف هى المعبـرة عن آراء حزب الاصلاح . بل كانت هذه الجرائد الثلاث فى الواقع هى التى سبقت ظهور تلك الأحزاب الثلاثة ومهدت لها ، ولكنها هى وجرائدها لم تعمر طــويلا باستثناء الحزب الوطنى اقدم الاحزاب المصرية قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ (١) .

ورأينا كيف تكون فى عــــام ١٩١٨ وكيف خرجت الوفد المصرى بزعامة سعد زغلول باشا للســـعى لتحقيق الاستقلال التام للبــلاد حيثما وجدا للســـعى سبيلا . وكيف خرجت من صلب هــذا الحزب العتيد والـــذى طالمـــا رفض وصــف الحزب وأصر على أنه وحـــده المعبر عن ارادة الامة المصرية بأسرها ، جميـــع الاحزاب الرئيسية الاخرى مثـــل حزب الاحرار الدستوريين فى عام ١٩٢٤ برئاسة محمد محمود باشا ، والحزب السعدى بزعامة الشهيدين أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى فى عام ١٩٣٨ وحزب الكتلة الوفدية بزعامة المجاهد الكبير مكرم عبيد فى عـــام ١٩٤٢ ، بالاضافة الى حزب الاتحاد الذى أنشأه رجل السراى حسن نشأت باشا فى عام ١٩٢٠ (٢) وحزب الشعب الذى أنشاه اسماعيل صدقى باشـا عام ١٩٣٠ ليساند نظام حكمه . هذا بالاضافة الى القوى او التنظيمات الاخرى التى شدت الانتباه اليها منذ الثلاثينيات مثل حركة الاخوان المسلمين بزعامة الشيخحسن البنا ، وحركة مصر الفتاة التى اسسها الاستاذ أحمد حسين المحـــامى ، والمنظمات الشيوعية المتعددة التى آثرت العمل فى الخفاء نظرا للخطر القائم على نشاطها فى مصر .

ونذكر من جديد انه كان من سياسة تلك الاحزاب والحركات جميعـا محاربة الوفد المصرى حزب الاغلبية الساحقة ، بشدة وعنف ، للقضاء على نفوذه كما تميزت هذه الفترة التى امتدت قرابة ثلاثة وثلاثين عاما من سنة ١٩١٨ الى قيام حركة الجيش فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بنشاط حزبى محموم . فلم يقتصر نشاط الاحزاب على المطالبة بالجلاء واستقلال وادى النيل بشقيه

(١) أنظر « الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى » ١٨٨٢ — ١٩١٤ تأليف .. يونان لبيب رزق — القاهرة ١٩٧٠ .

(٢) كان وكيلا للديوان الملكى وقتئذ وانهى حياته العامة سفيرا لمصر فى المملكة المتحدة .

فرانسيسكو فى عام ١٩٤٥ فصارت من الاعضاء المؤسسين لهـــذه المنظمة العالمية .

٥ ـــ وكاحدى نتائج ابرام معاهدة الصداقة والتحالف مع المملكة المتحدة فى ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ أمكن لمصر أن تجتاز بسلام السنوات الخمس للحرب العالمية الثانية والتى دمرت فيها دول أوروبية عديدة واجزاء أخرى من العالم فى آسيا وشمال افريقيا . وكادت المفاوضات المصرية البريطانية التى جرت فى سنة ١٩٤٦ بعد انتهاء تلك الحرب مباشرة توشك على النجاح فى تحقيق الجلاء عن مصر لولا اصطدام المفاوض المصرى بقضية السودان (١) .

٦ ـــ وفى المجال الاقتصادى عرف الاقتصاد المصرى ازدهارا لم يعرفه من قبل فنشطت التجارة وحركة التصنيع على أكتاف القطاع الخاص وبفضل جهود مؤسسات وطنية مثل بنك مصر وشركاته ومؤسساته العديدة ، وكان بنك مصر بالذات مثالا يحتذى به للخدمات المصرفية بينما نراها بعد ثورة ٢٣ يوليو وقد تدهورت الى الحضيض .

٧ ـــ وتحولت مصر من دولة مدينة الى دولة دائنة تداين بريطانيا فى حوالى ٤٠٠ مليون جنيه استرلينى نتيجة لنفقات القوات البريطانية فى البلاد ابان سنوات الحرب العالمية الثانية ، بينما جاوزت ديوننا فى عام ١٩٧٦ ، اربعة آلاف وخمسمائة مليون جنيه مصرى ! وكان للعملـــة المصرية رصيد محترم من الذهب بدد فى الستينيات فى حرب اليمن !

٨ ـــ وبدافع التنافس الحزبى بين الوفد وخصـــومه من احـــزاب الاقلية ورغبة فى تحقيق العدالة الاجتماعية، صدرت تشريعات عديدة لتحسين حالة العمال والفلاحين ، ومازال معظمها قائما حتى الان . (٢) .

٩ ـــ وجعل التعليم الزاميا فى مرحلته الاولى ومجانيا فى بعض مراحله الاخرى تمهيدا لجعل التعليم فى جميع مراحله حقا للشباب مثل الهواء والماء (٣) . وانشئت جامعة جديدة فى الاسكندرية الى جانب جامعة القاهرة واعيد تنظيم الجامعة الازهرية .

---

(١) انظر الفصل الخامس والاخير من هذا الكتاب .

(٢) انظر مجموعة قوانين العمل فى مصر ، المطبعة الاميرية سنة ١٩٥٤ .
ومن أهم القوانين العمالية التى صدرت قبل الثورة قانون نقابات العمال الذى اعترف لهم لاول مرة بهذا الحق ، وقانون عقد العمل الفردى الذى ينظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل وقانون الضمان الاجتماعى وهو أساس قوانين التامينات الاجتماعية الحالية .

(٣) وهو ما نادى به الدكتور طه حسين قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ .

واخذت البلاد فى ظل الحياة الحزبية فى جنى ثمار كل ذلك : خزانة عامرة لايهددها شبح الافلاس ، وعملة قوية ، ومرافق عامة آخذة فى التحسن يوما بعد يوم بينما نراها وقد تدهورت وخربت نتيجة الاهمال وعدم الصيانة فى الستينيات والسبعينيات ، وميزانية متوازنة ، وميزان تجارى وميزان مدفوعات يميلان لصالح مصر رغم وجوه الانفاق الجديدة التى تفتحت وفىمقدمتها الانفاق المتزايد علىالجيش خاصة بعد ظهور قضية فلسطين وبعد ان بدأت هذه المشكلة العويصة تسمم جو المنطقة بأسرها الى يومنا هذا .

واذا كانت مصر قد شهدت فى تلك الفترة صراعا حزبيا مريرا ليس فقط بين حزب الوفد من جهة والسراى الملكية والاحتلال البريطانى من جهة أخرى، بل وايضا بين حزب الاغلبية وأحزاب الاقلية مما تسبب فى تأخير تنفيذ بعض المشروعات مثلتعلية خزان اسوان، وتدخل الاحزابعموما فىشئون الموظفين، وتعطيل البرلمان ، واهتزاز الحياة النيابية ذاتها أكثر من مرة (١) ، فان ميزان العدالة ممثلة فى السلطة القضائية لم يهتز ولا مرة واحدة طوال تلك الفترة كما حدث فى سنة ١٩٥٥ ، ثم فى عام ١٩٦٩ (٢) ، كما ان حركة التطوير والاصلاح فى شتى المرافق والمؤسسات لم تتوقف ابدا .. تلك حقائق لاتحتمل الانكار أو الجحود عند كتابة تاريخنا السياسى ، او عند الموازنة بين سلبيات العهد السابق على ثورة ٢٣ يوليو وبين حسناته .

وفى تقديرى ، بل وفى تقدير كل منصف أن كفة الحسنات ترجح بكثير كفة السلبيات ، وان كره ذلك خصوم ذلك العهد ، أو أولئك من ابناء الاجيال الصاعدة الذين انساقوا وراء الدعاية المغرضة المناهضة له وتحت تأثير وسائل الاعلام الموجهة التى دابت على تزييف التاريخ .

---

(١) معظم هذه الهزات تعود الى اضطراب العلاقات المصرية البريطانية وتدخل الانجليز فى سياستنا الداخلية اما لاقصاء الوفد عن الحكم كلما تشدد فى مطالبه من أجل تحقيق الجلاء التام واستقلال وادى النيل ، واما للعمل من أجل عودته للحكم ثانية كلما شعرت حكومة لندن بالحاجة الملحة لتوقيع معاهدة صداقة وتحالف مع مصر لتسوية قضية مصر والسودان نهائيا هذا اضافة الى تدخل الملك وحاشيته لنصرة أحزاب الاقلية ضد الوفد حزب الاغلبية الساحقة والذى كان يبادله الملك وحاشيته العداء .. ومن مظاهر ذلك اقالة الوزارة الوفدية المرة بعد المرة فقد اقيل مصطفى النحاس باشا أو أرغم على الاستقالة خمس مرات فى السنوات ٢٨ و ٣٠ و ٣٧ — و ١٩٤٤ و ١٩٥٢ فى عهدى الملكين فؤاد وفاروق كما رأينا .

(٢) فى عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الذى لم يكن ليعبأ بالقانون ولا بالقضاء !

الملاحظة الثـــانية :

كان بوسع ثورة ٢٣ يوليو أن تبادر الى حل الاحزاب لفسادها أو لفساد النظام الحزبى ذاته كما قيل ويقال أحيانا ، ولكنها على العكس (١) بعـــد استيلائها على السلطة داخل الجيش وفى الدولة ، وبعد خلع الملك وطرده وتنصيب الاوصياء على العرش ، حاولت احتواء الاحزاب بالتودد الى الوفد حزب الاغلبية والابقاء على الاحزاب القائمة مع دعوتها فى ٣١ يوليو ١٩٥٢ لتطهر نفسها ، ثم حاولت تنظيمها بتشريع خاص استصدرته فى ٩ ســبتمبر سنة١٩٥٢ ، ولكن سرعان ما تبين بالممارسة لمجلس قيادة الثورة والمكون وقتها من أحد عشر عضوا خلاف اللواء أركان حرب محمد نجيب ، ان الاحزاب حتى ولو طهرت نفسها فسوف تظل عقبة كؤود فى سبيل تحقيق الثورة لاهدافهـــا ، وان حزب الوفد بالذات رغم الحملات المناهضة له وللاحزاب عموما، ومحاولات تجريحه وتشويه سمعته مازال هو ورئيسه مصطفى النحاس يتمتعان بشعبية كبيرة يمكن أن تكون خطرا على الثورة ، وظهر ذلك واضحا فى قضايا الاحزاب التىنظرت أمامحكمة القضاء الادارى بمجلسالدولة فىأوائل يناير ١٩٥٣ وفى مناسبات أخرى (٢) ، فكان لابد لتأمين الثورة فى نظر جمال عبد الناصر ورفاقه من التخلص من الاحزاب جميعا عند أول سانحه . وتهيأت هذه الفرصـــة فى اواخر عام ١٩٥٢ عندما أذيع أن نفرا من ضباط الجيش حـــاول الاتصـــال بالاحزاب لاحداث بلبلة ، فصدر قرار مجلس قيادة الثورة فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٣ بحل الاحزاب جميعا .

ومن اجل الحيلولة دون اعادة تشكيلها فى صورة من الصور تقـــرر تصفيتها نهائيابمصادرةأموالها ودورها وتعطيلصحافتها أو الصحافةالمتعاطفة معها ، وارهاب زعمائها وقادتها بزجهم فى المعتقلات او تهديدهم بالاعتقـــال

ووضعهم تحت الاقامة الجبرية واحالة بعضهم الى محاكمات صورية أمام محاكم استثنائية كمحاكم الثورة التى تحللت من كل الاجراءات والضمانات القضائية الضرورية لتحقيق العدالة فى ابسط معانيها . وبدأ شبح الارهاب يخيم علىالبلاد ، والارهاب اذا ماانطلق من مكمنه لايعرفحدودا ، فعمتدريجيا البلاد ، ومهدت تلك الاحداث والجو الذى صاحبها لقيام حكم مطلق متحرر من كل القيود والقوانين . لاسيما بعد اعلانمجلس قيادة الثورة فى١٦ يناير١٩٥٣

---

(١) ربما لانه لم يكن فى عزم الضباط الاحرار أصلاً حكم البلاد بعد نجاح ثورتهم وطرد الملك وتطهير الجيش فآثروا ترك الاحزاب حتى لا يحدث فراغ ولكى تتسلم الحكم متى عاد الضـــباط الى ثكناتهم .

(٢) انظر مذكرات الاستاذ ابراهيم طلعت فى اعداد مجلة روز اليوسف ، ســـنتى ١٩٧٦ و ١٩٧٧ .

عن فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات تركزت السيادة فيها في مجلس قيادة الثورة كما سبق أن ذكرنا . ولم تلبث الدكتاتورية الجماعية التى مارسها مجلس قيادة الثورة باسم حماية الثورة ضد خصومها الظاهرين أو المستترين ، وفى ظل الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ أن تحولت بعد ذلك ابتداء من ٢٣ يونيو عام ١٩٥٦ بعد تولى عبد الناصر رئاسة الجمهورية الى دكتاتورية الفرد الواحد ، ابشع انواع الدكتاتوريات جميعا وان تسترت وراء دساتير من الورق ومظاهر للديمقراطية خلت من جوهرها ومضمونها (١) .

ولقد راينا كيف حاول النظام سد الفراغ الناشيء عن غياب الاحزاب وفقدان المعارضة البناءة باستحداث بدائل عنها تحتكر العمل السياسى فى البلاد . فأقام كما ذكرنا ما عرف بهيئة التحرير فى عام ١٩٥٣ ، ثم الاتحاد السياسى القومى فى عام ١٩٥٦ ، ثم الاتحاد الاشتراكى العربى فى عام ١٩٦٢ . واكبر ما يعيب تلك التنظيمات السياسية طريقة ولادتها ، فلم تكن ولادة طبيعية من صلب الشعب ، بل ولادة مصطنعة بناء على محض ارادة هابطة من قمة السلطة . وكان طبيعيا أن يتبع المخلوق الخالق ويسبح بحمده ويستجيب لنزواته ويسير معه حيثما واينما سار مهما التوت المسيرة ، وان يحاول تبرير عيوب النظام وسلبياته أمام الرأى العام . وكان ذلك فى الجملة هو سلوك هيئة التحرير والاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى من بعدهما . فلم يكن لهذا التنظيم الاوحد فى مختلف صوره ورغم تعدد اسمائه اثر يذكر فى وضع السياسة العامة للدولة أو فى الرقابة على تنفيذها ، ولا هو نجح فى حل مشاكل الجماهير المرهقة ، أو فى التعبير الصادق عن ضمير الشعب ومطالبه ، فانفض الناس من حول هذه التنظيمات المسخ ! وكان نصيب الاتحاد الاشتراكى من اللوم والنقد وعدم الرضا اكبر من نصيب التنظيمين السابقين عليه ربما لانه اطولها عمرا ، واقترن اسمه فى الاذهان ومازال بالامتيازات العديدة التى أغدقها على انفسهم وعلى حواشيهم بعض مراكز القوى وذوى النفوذ فى التنظيم ، من مرتبات ومكافآت وبدلات وعمولات وسيارات ومساكن فاخرة ومزايا أخرى

---

(١) ومن غريب المتناقضات أن يكون هذا الدكتاتور هو الرئيس جمال عبد الناصر بالذات الذى رفض مرتين فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٢ فى اجتماع مجلس قيادة الثورة لتحديد صورة المستقبل الاخذ بأسلوب الدكتاتورية وأصر على اتباع الاسلوب الديمقراطى فى حكم مصر فى وجه معارضة اجماعية من زملائه الثمانية الذين حضروا تلك الجلسة .. ولكنها السلطة المطلقة من جهة ، والخنوع من جهة أخرى هما الكفيلان بتحويل الرجال وان حسنت نواياهم الى طغاة ، والمواطنين الى عبيد ! أنظر حديث الرئيس السادات للاذاعة والتليفزيون فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٦ بمناسبة عيد ميلاده الثامن والخمسين ، وقد صرح خلال الحديث أنه لو كان الامر بيده لاطلق الحريات بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ ولما تأخرت مسيرة الديمقراطية حوالى عشرين عاما الى ما بعد حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ .

عينية ومظهرية ، فارتفعت الاصوات خافته ثم شديدة قوية تطالب بحل هذا التنظيم اوتصفيته كتنظيم سياسى بعد ان فشلت الجهود العديدة فى اصلاحه. (١)

وفى غياب الاحزاب السياسية واختفاء المعارضة القادرة وحدها على كشف العيوب ، وانارة الطريق امام الحاكم ، وطرح الرأى البديل او الاراء البديلة التى قد تكون هى الاصوب والافضل ، حدث ما يحدث عادة فى ظل الحكم المطلق والدكتاتوريات جميعا رغم ماقد تحققه من وقت لاخر من اعمال أو انجازات تبهر الانظار وتشد الرأى العام ، حدث أن انحرفت أجهزة الحكم أو معظمهاوغابت الحريات،كل الحريات،حرية المواطن فى مسكنه، والحرية الشخصية المستمدة من كرامة الانسان وأدميته ، وحرية الفكر والتعبير عن الرأى ، وحرية الاجتماعات وتكوين الجمعيات ، وحرية الصحافة حض الحريات جميعـــا فهاجر من أهل الفكر والقلم الحر من هاجر ، والتزم الاخرون الصمت المميت بينما ارتفعت اسهم أهل النفاق والساعين بالوشاية والنميمة ، وعم الفساد كل شىء حتى صفوف الجيش فنقل عدد غير قليل من خيرة رجاله بعد أن تلقوا دراساتهم العالية فى أكبر المعاهد العسكرية العالمية فى أمريكا وبريطانيا والاتحاد السوفيتى واكتسبوا خبرات عالية ، نقلوا الى مناصب مدنية فى الحكومة أو مجالس ادارات المؤسسات والشركات الحكومية . وحل المحاسيب والاصدقاء والندماء من أهل الثقة محل أهل العلم والكفاءة والخبرة ، فكانت الهزيمـــة العسكرية المنكرة فى حرب يونيو سنة١٩٦٧ امام العدو الاسرائيلى وهى النتيجة الطبيعية لكل ما سبقها .

وقد وصفت المحكمة العسكرية العليا فى حكمها الصادر فى ٢٣ ديسمبر سنة١٩٧٦ فىقضية تعذيب لفيف من أفراد القوات المسلحة لحملهم على الاعتراف بتدبير مؤامرة لقلب نظام حكم الرئيس جمال عبدالناصر لصالح زميله وصديقه المشير عبدالحكيم عامر ، وصفت هذه الحقبة من تاريخ مصر بأنها حقبة ساد فيها الظلام

---

(١) قارن قول الرئيس السادات فى ورقة أغسطس سنة ١٩٧٤ حول تطوير الاتحـــاد الاشتراكى : « ان الانصاف يقتضى أن نقرر بادىء ذى بدء بأن تجربة الاتحاد الاشتراكى لم تكن سلبية خالصة وأنه مهما يكن من مستوى عمل الاتحاد الاشتراكى فانه قد طرح على الجماهير قضية التحول الاشتراكى .. كما أن عددا من المواطنين تدرب داخله على طرح القضايا العامة ومناقشاتها .. وأخيرا فقد أسهم الاتحاد الاشتراكى فى شرح الخطوات الاساسية لسياستنا كما ساهم بنجاح فى الحشد والاعداد للمعركة وأثناء القتال » . ولكن اعترف الرئيس السادات مع ذلك فى نفس الورقة بأن مراكز القوى استفادت من الثغرات التى وضعتها فى قانون الاتحـــاد الاشتراكى لتسيطر على اختيار القيادات ثم عملت على توجيه تلك القيادات بالامر بدعوى الالتزام التنظيمى حتى جعلت من التنظيم السياسى اداة لتحقيق أطماعها بدلا من أن يكون اداة للتعبير الحر عن ارادة الجماهير .

وتضاءلت فيها سمعة سجن الباستيل الفرنسى (١) وطغت عليها سمعة السجن الحربى بمصر ،وانها اعادت للاذهان ذكرى محاكم التفتيش ، وان جرائم التعذيب التى ارتكبت خلالها سبة عار فى جبين الحكم المصرى فى ذلك العهد » (٢) .

وكانت هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ صدمة شديدة للنظام القائم وقتها أفاق منها على اخطائه وسلبياته وجرائمه لاسيما بعد ردود الفعل العنيفة التى ولدتها الهزيمة فى صفوف الشباب الواعى وتظاهرهم فى الميادين والشوارع ، مطالبين بالتغيير والقضاء على الفساد وتوقيع العقاب المناسب على كبار العسكريين الذين تسببوا فى تلك الهزيمة العسكرية المنكرة أمام العدو الاسرائيلى . فأعلن العهد بيان ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ ، لكن روح الشر المتأصلة كانت أقوى من مجرد الرغبة فى عمل الخير فلم ينفذ شىء من ذلك البيان (٣)، حتى ولى ذلك العهد بحسناته وسيئاته واستقبلت البلاد عهدا جديدا فى أكتوبر سنة ١٩٧٠ استفاد من تجارب العهد السابق وأخطائه فالشقى من وعظ بنفسه والسعيد من وعظ بغيره كما يقولون !

الملاحظة الثالثة :

لقد أيقن العهد الجديد خاصة بعد نجاحه فى حركة التصحيح فى يومى ١٤ و ١٥ مايو سنة ١٩٧١ للتخلص من أصحاب مراكز القوى من مخلفات الحكم الناصرى والمسئولين عن الكثير من اخطائه (٤) ، أيقن انه لا سبيل لاصلاح

(١) كان هذا السجن العتيد قائما قبل الثورة الفرنسية الكبرى عام ١٧٨٩ ورمزا للظلم نهدمه الثوار فى ليلة ١٤ يوليو ١٧٨٩ ومازال هذا اليوم يحتفل به كل عام كعيد قومى للامة الفرنسية .

(٢) انظر الجرائد المحلية ولا سيما جريدة الاخبار عدد ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٦ .. أما الاهرام كبرى جرائدنا فقد آثرت أن تسقط هذه الاشارة الصارخة الواردة فى الحكم ولا ندرى ارضاء لمن !

(٣) بالرغم من النص فى «البيان» على ضرورة تضمين الدستور الدائم مستقبلا كافة الضمانات للحرية الشخصية ، وتأمين المواطن فى كل الظروف ، كذلك حرية الراى والتعبير عنه ونشره وحرية البحث العلمى والصحافة والنص فيه كذلك على حصانة القضاء وكفالة حق التقاضى وعدم تحصين اجراءات السلطة من الطعون أمام المحاكم ، فان الدستور الدائم المذكور لم يصدر حتى نهاية عهد جمال عبد الناصر ، وظلت الوعود العديدة الواردة فى بيان ٣٠ مارس سنة١٩٦٨ حبرا على ورق ، بل وامتهن قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ٣١ اغسطس سنة ١٩٦٩ حصانة رجال القضاء المصرى جميعا بفصل اعداد كبيرة منهم من مناصبهم بعد وقف حصاناتهم فيما وصف « بمذبحة القضاء » او « مذبحة العدالة » .

(٤) لاشك أن المسئول الاول هو الرئيس جمال عبد الناصر بالذات لانه ان كان يدرى فتلك مصيبة واذا كان لا يدرى فالمصيبة أعظم .. وواضح مما نشر مؤخرا أنه كان على علم حتى بالجرائم التى ما كانت لترتكب الا بناء على توجيهاته أو رضاه الصمتى .

ما فسد الا برفع الظلم واطلاق الحريات تدريجيا والسماح بشكل من اشكال المعارضة التى لا يستقيم حكم ديمقراطى سليم فى اى بلد او عصر بدونها . لكن هذا الاصلاح الذى لمسته البلاد فى موقف العهد من موضوع الحراسات والرغبة فى انهائها ورد بعض الحقوق الى اصحابها ، تأخر بعض الشيء لظروف شتى منها وجوب تطهير البيت من الداخل أولا فى حركة مايو ١٩٧١ ، وضرورة تحريك قضية الشرق الاوسط للخروج من حالة اللاسلم واللا حرب ، ولو بحرب محدودة لتحرير مايمكن تحريره من أراضينا المحتلة والقضاء فى الوقت ذاته على أسطورة التفوق العسكرى الاسرائيلى . ولذلك ما أن تحققت الفرصة بالنصر العسكرى العظيم فى حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ حتى واصل العهد الجديد مسيرته على طريق الديمقراطية وانهاء الانغلاق السياسى (١) الذى لم يعد محتملا ، باطلاق الحريات وافساح المجال لنوع من المعارضة البناءة كعامل لاغنى عنه لبناء صرح الديمقراطية من جديد .

وتجلى ذلك أولا بصورة غامضة عابرة فيما عرف بورقة « اكتوبر » « سنة » ١٩٧٤ تبركا بانتصار اكتوبر ١٩٧٣ والصادر عن رئيس الجمهورية فى ابريل ١٩٧٤ بوصفه رئيسا للاتحاد الاشتراكى والتى عبر فيها عن تصوره لما يجب أن تكون عليه سياسة مصر فى الداخل والخارج حتى سنة ٢٠٠٠ ، ثم بطريقة أكثر تفصيلا ووضوحا فى ورقة أغسطس سنة ١٩٧٤ لتطوير الاتحاد الاشتراكى العربى حيث حبذ السادات فكرة تعدد الاتجاهات والمنابر داخل الاتحاد الاشتراكى (٢) . فحركت تلك الفقرات من

---

(١) كان لابد أيضا من البدء بانهاء الانغلاق السياسى قبل التفكير فى سياسة الانفتاح الاقتصادى .

(٢) جاء فى ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى (نحن نعلم ان من طبيعة الاشياء ان يختلف الناس حول القضايا السياسية والاجتماعية ، فريق يغلب عليه طابع المحافظة ويخاف الجديد أو يستنكره ويفضل السعى الوئيد .. وفريق آخر يقابله ، تحركه أساسا الرغبة فى التغييروالتجديد وبخطى واسعة ، وفيما بين الفريقين اغلبية تريد التقدم ولكنها تخشى القفز الى الامام . تلكسنة الحياة الاجتماعية ولا يمكن ان يخرج عنها مجتمعنا .. ولذلك فليس غريبا ان تبرز مثل هذه الاتجاهات بصدد كل قضية نطرحها للناس .. وليس ثمة ما يحول دون أن يهيىء التنظيم (الاتحاد الاشتراكى) بنفسه لاشكال أكثر تؤكد معنى المنابر داخله فى جو ديمقراطى وبحوار صحى ، وحرص فى نهاية الامر على وحدة التنظيم واحترام لرأى الاغلبية » . بينما نجده يقول قبل ذلك فى ورقة اكتوبر « لقد ارتضى الشعب نظام تحالف قوى الشعب العامل اطارا لحياته السياسية واننا فى معركة البناء والتقدم لاحوج مانكون لهذا التجمع ومن ثم فاننى أرفض الدعوة الى تفتيت الوحدة القومية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الاحزاب .. ولكنى أيضا لا اقبل نظرية الحزب الواحد الذىيفرض وصايته على الجماهير ويصادر حرية الراى ويحرم الشعب عمليا من ممارسة حريته السياسية » . ولذلك فهو حريص على أن تعبر قوى التحالف عن مصالحها المشروعة ومنارادتها فى اطار التحالف .

ورقة اغسطس الرغبة الكامنة لدى العديدين داخل مجلس الشعب وخارجه لاقامة « منابر » لهم فى اطار الاتحاد الاشتراكى ، وفى حدود المواثيق القائمة كالميثاق الوطنى لعام ١٩٦٢ ، وورقة اكتوبر ، واهداف ثورة ٢٣ يوليـــــو المعروفة .

وكان من اوائل المنابر التى شكلت ، المنبر « الديمقراطى الاشتراكى » الذى اعلن عنه السيد / محمود ابو وافية عضو مجلس الشعب فى ٢١ اكتوبر سنة١٩٧٥ وتحدثت عنه الصحف المحلية فى اليوم التالى.وجاء فىتصريح لهبعد ذلك فى نوفمبر سنة ١٩٧٥ أن الذين تقدموا لعضوية هذا المنبر فور الاعـــلان عنه جاوزوا ٣٠٠٠ مواطنا بينهم ٢٩٣ عضوا من مجلس الشعب(١)،وتلا هذا المنبر الاعلان عن منابر اخرى . واثار الاعلان عن تشكيل هذه المنابر بلبلة فى الافكار ونقاشا ساخنا فى الصحف والمجلات وفى داخل الاتحاد الاشتراكى وامانته العامة . وانتقد رئيس الجمهورية فى خطاب القاه امام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٧٥ ومن خلال حديثه عن كيفية اقامة ديمقراطية سليمة ، انتقد ذلك التكالب على اقامة المنابر وحذر من أنها ليست «واجهات جديدة او لافتات براقة لزعامات تبحث عن دور». واعلن ان المنابر يجب ان تكون اسهاما جادا فى تطوير الاتحاد الاشتراكى الذى يتعين فى نظره ان يظل وعاء لكل الاراء . كما طالب اللجنة المركزية بوجوب اشراك الجماهير فى مناقشة قضية المنابر ، ليكون القرار بشأنها معبرا عن آراء الشعب . ولكن رغم ذلك التحذير جاوز عدد المنابر التى طالب بعض الافراد والهيئات بانشائها ٤٠ منبرا . فتقرر فى ٢٦ يناير سنة ١٩٧٦ بقرار من رئيس الجمهورية بوصفه رئيسا للاتحاد الاشتراكى وتفاديا لهذا الطوفان ، ووضعا للامور فى نصابها الصحيح ، احالة موضوع المنابر الى لجنة معينة شكلت من اكثر من ١٨٠ عضوا كما سبق ان ذكرنا يمثلون مختلف الاتجاهات والتيارات الفكرية فى البلاد عرفت اولا بلجنة المنابر ثم غيرت اسمها الى « لجنة مستقبل العمل السياسى فى مصر » .

وكان طبيعيا ان تختلف الآراء داخل اللجنة حول الحل الامثل . فذهب رأى الى وجوب الاحتفاظ بصيغة الاتحاد الاشتراكى العربى كتنظيم ســياسى أوحد مع تطويره تطويرا جذريا ، وذهب رأى ثان الى وجوب اطلاق حرية تكوين الاحزاب السياسية كما كان الحال فى الماضى قبل ثورة ٢٣ يوليو دون أن يعنى ذلك بحال عودة الاحزاب السابقة التى استنفذت أغراضها تماما .. وذهب

---

(١) يبدو أنه كان للصلة العائلية التى تربط رئيس الجمهورية بالسيد / محمود ابو وافية أثر كبير فى هذا الاقبال من جانب المواطنين واعضاء مجلس الشعب على الانضمام لهذا المنبر ظنا انه منبر السلطة او المرضى عنه من شخص رئيس الجمهورية .

رأى ثالث الى وجوب الاكتفاء بصيغة المنابر داخل الاتحاد الاشتراكى مـــع مفارقات حول طبيعة هذه المنابر وهل تكون ثابتة او متحركة ، وحول عددها، وحول علاقة هذه المنابر بالاتحاد الاشتراكى وامانته العامة ، ومصير هـــذا التنظيم بعد قيام المنابر .

واستقر رأى غالبية اللجنة فى النهاية على اقامة منابر ثابتة فى اطـــار الاتحاد الاشتراكى ، وتحديد عددها بثلاثة فقط تمثل ما وصف تيسيرا بالوسط واليمين واليسار،وهى اتجاهات تكاد تبدو طبيعية فى كل مجتمع ديمقراطى حر، بل ويكاد لا يخلو منها أى حزب كبير منظم (١) . ووضع هذا الرأى الذى يمثل وجهة نظر غالبية اعضاء اللجنة موضع التنفيذ الفعلى ، بعد اقراره من اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ومجلس الشعب ، قبل الانتخابات لهذا المجلس فى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٧٦ ببضعة شهور ، مع الاستعاضة عن لفظ «منابر» بلفظ « تنظيمات » .

فشهدت البلاد لاول مرة منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تعدد التنظيمات السياسية، ممثلة فى تنظيم مصر العربى الاشتراكى أو تنظيم الوسط (وهو تطوير للمنبر الديمقراطى الاشتراكى الذى اعلن عنه عضو مجلس الشعب محمود أبو وافية فى نوفمبر سنة ١٩٧٥) ؛ وانضم الى هذا التنظيم رئيس مجلس الوزراء السيد / ممدوح سالم ، فذاع بين الناس انه تنظيم الحكومـــة (٢) ثم تنظيم الاشتراكيين الاحرار أو تنظيم اليمين الذى يرأسه عضو مجلس الشعب مصطفى كامل مراد من الضباط الاحرار سابقا . ثم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى أو تنظيم اليسار الذى يرأسه خالد محيى الدين العضو السابق بمجلس قيادة الثورة والمعروف منذ بداية حركة الجيش سنة ١٩٥٢ بميوله اليسارية المتطرفة .

الملاحظـــة الرابعـــة :

كان هذا التحرك خطوة هامة على طريق الديمقراطية ، تلتها خطوة اخرى بتحويل هذه المنابر او التنظيمات الى احزاب سياسة . وفى الواقـــع كان ذلك أمرا محتوما بعد أن تصرفت « المنـــابر بهذه الصفة بالاعـــلان عن

---

(١) وحتى حزب الوفد ظهرت فيه قبل ثورة ٢٣ يوليو تلك الاتجاهات الثلاثة ، فكان فيه جناح يمينى محافظ اكثر من اللازم ، ووسط أكثر اعتدالا ، ويسار تكون من الشبيبة الوفدية أو « الطليعة الوفدية » كما كانت تسمى وكانت ذات ميول اشتراكية واضحة .

(٢) واصبح بالفعل هو حزب الحكومة بعد ان كلف ممدوح سالم باعادة تشكيل الوزارة برئاسته بعد انتخابات أكتوبر ١٩٧٦ .

برامجها وتنظيم صفوفها وتشكيل لجانها فى العاصمة والاقاليم ، وتجلى ذلك بوضوح اكبر اثناء المعركة الانتخابية فى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٧٦ لتجديد مجلس الشعب . ورغم أن العامل الاول لنجاح المرشحين فى هذه الانتخابات كان متعلقا بذات المرشح او بماضيه أو بالروابط الاسرية والعصبيات وغيرها التى تربطه بالدائرة التى رشح نفسه عنها،الا ان العامل الحزبى لم يكن غائبا تماما عن الصورة وسوف يكون أمضى تأثيرا وفعالية فى المستقبل بعد أن ترسخ قدم هذه الاحزاب فيلقى كل حزب بثقله وراء مرشحيه فى الدوائر المختلفة . وهو مالم يحصل فى الانتخابات الاخيرة لحداثة تكوين هذه التنظيمات الثلاثة وعدم اتساع الوقت لاستيعاب الناخبين لبرامجها من جهة ، ولعدم احساس جماهير المواطنين بمدى التحول الذى طرأ منذ قيام تلك المنابر أو التنظيمات الثلاثة ، فوقر فى ذهن الكثيرين انها ليست الا اجنحة مصطنعة لنفس التنظيم الاوحد ، الاتحاد الاشتراكى العربى غير المرضى عنه جماهيريا . وتخلف العامل الحزبى فى المعركة الانتخابية يفسر لنا احدى الظواهر البـــارزة فى تلك الانتخابات وهى عدم فوز اي مرشح من اخوتنا المسيحيين الاقباط فى دائرته لعدم توفر الاغلبية العددية المؤيدة له رغم كفاءة وجدارة معظم هؤلاء المرشحين . كما يفسر ايضا العدد الكبير من المرشحين المستقلين فى تلك الانتخابات وحجم الاصوات التى حصل عليها هؤلاء المستقلون حيث جاوز مجموعها الاصوات التى حصل عليها مرشحو المنابر أو التنظيمات الثلاثة مجتمعة (١) وفى الواقع كان قـرار رئيس الجمهورية فى افتتاح الدورة الاولى لمجلس الشعب الجديد فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٦ بتحويل هذه التنظيمات الثلاثة الى أحزاب ورفع يد الاتحـــاد الاشتراكى ووصايته عنها ، كان هذا القرار كاشفا ومعبرا تعبيرا صادقا على لسان رئيس الجمهورية عن واقـع الحال .

الملاحظـــة الخـــامسة :

ولم يكن ذلك يعنى ان حرية تكوين الاحزاب غدت مكفولة بصـــورة مطلقـــة بموجب ذلــك القـــرار بمعنى انه أصـــبح يحـــق لـــكل فرد أو جماعـــة ان تكـــون حـــزبا سياســـيا على هواهـــا بل ظلت هذه الحرية مقيدة بقيود عديدة . ليس فقط بحصر عـــدد الاحـــزاب المسموح بها فى ثلاثة ليس غير وقصرها على الاحزاب الثلاثة القائمة ، بل وأيضا بتقييد تلك الحرية منذ البداية بضوابط رئيسية ثلاثة هى : ١ ــ الوحدة الوطنية ٢ ــ السلام الاجتماعى ٣ ــ حتمية الحل الاشتراكى (هذا القيد الذى خفف

(١) وأسفرت الانتخابات عن نجاح حوالى خمسين نائبا مستقلا انضم بعضهم بعد ذلك الى احد التنظيمات الثلاثة بينما سقطت معظم قيادات الاتحاد الاشتراكى فى تلك الانتخابات . كما ذكرنا فى مكان آخر من هذا الكتاب .

فيما بعد الى الاشتراكية الديمقراطية ذلك الشعار الجديد الذى يبدو اكثر تحررا) .

ومؤدى الحفاظ على الوحدة الوطنية أنه لن يسمح بقيام احزاب على اساس عنصرى أو طائفى أو دينى مثل قيام حزب سنى وآخر شيعى مثلا أو حزب اسلامى وحزب مسيحى . بينما مؤدى الحفاظ على السلام الاجتماعى انه لا يجوز قيام أحزاب على أسس فئوية لتمثيل كل من الفلاحين والعمال والرأسمالية الوطنية على وجه الانفراد والاستقلال . وقد يرى البعض فى ذلك مخالفة أيضا لصيغة تحالف قوى الشعب العاملة من فلاحين وعمال وجنود ومثقفين ورأسمالية وطنية المنصوص عنها فى الميثاق الوطنى لعام ١٩٦٢ ثم فى المادة الخامسة من دستور مصر الدائم الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ وان كانت نفس فكرة « التحالف » لاتبدو متعارضة مع قيام احزاب فئوية بل أن التحالف لا يتصور بين افراد مفككة أو سائبة ، فالتحالف بمفهومه الصحيح لا يكون بين الافراد بل يفترض وجود قوى متعددة ومنظمة تجد من صالحها أن ترتبط فيما بينها برابطة تحالف دائم أو مؤقت . وعلى أية حال فسوف يظل شعار « السلام الاجتماعى » مانعا فى نظر البعض دون قيام أحزاب فئوية تعبر عن مصالح متباينة وقد تكون متناقضة تماما .

واما القيد الثالث القائم على حتمية الحل الاشتراكى (١) فسيعنى عدم فتح الباب لقيام احزاب تناهض الاشتراكية سواء أكانت احزابا رأسمالية أو يمينية ترفض الاشتراكية كايديولوجية ، أو كانت أحزابا شيوعية ماركسية لما بين الاشتراكية والماركسية من فوارق كبيرة فى المدى والعمق والاساليب ، اذ الاشتراكية على العكس من الشيوعية الماركسية تسمح بوجود قطاع خاص هام للانتاج والخدمات الى جانب القطاع العام ، وبقيام الملكية الخاصة الى جانب الملكية العامة ، ولا تلجأ الى العنف لتحقيق أهدافها ، لاتعمل لسيادة طبقة البروليتاريا على سائر الطبقات . بل وتسمح بتعدد الاحزاب فى الوطن الواحد لاسيما متى كانت اشتراكية ليبرالية مثل المطبقة حاليا سواء أكان اصحابها فى الحكم أو المعارضة ، فى دول شمال وغرب أوربا مثل السويد والنرويج والدانمارك وفرنسا وايطاليا والنمسا والمانيا الغربية والبرتغال

---

(١) لست من المؤمنين « بحتمية » الحل الاشتراكى فالاشتراكية مذهب اقتصادى واجتماعى ليس غير ، ولا يمكن أن تكون هى الاول والاخر على مدى الزمن ، ولكنى أتناول فقط هذا الشعار بوصفه قيدا مقررا على حرية تكوين الاحزاب حتى بعد التحول من الاشتراكية المجردة الى الاشتراكية الديمقراطية .

وغيرها حيث تتعايش الاحزاب الاشتراكية مع غيرها ومع كل الاراء (١) بعكس الشيوعية الماركسية التى تؤمن بالصراع الطبقى وبنظام الحزب الواحد ، هو الحزب الشيوعى بطبيعة الحال ، وان هى سمحت تنازلا منها بتعدد الاحزاب ، فلن تكون تلك الاحزاب الا احزابا يسارية متطرفة وبشرط ان تظل تحت سيطرة الحزب الشيوعى الغالب المتحكم !

الملاحظة السادسة :

وواضح من النقاش المستفيض الذى دار داخل لجنة مستقبل العمل السياسى فى فبراير ومارس ١٩٧٦ (٢) ثم فى الندوات السياسية التى نظمتها وزارة الثقافة والاعلام واذاعتها أجهزة التليفزيون فى شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٧٦ ، ان القرار الصادر من رئيس الجمهورية بتحويل المنابر أو التنظيمات القائمة الى أحزاب سياسية لم يرض كل الناس ولايمكن فى الواقع أن يرضى عنه كل الناس . فهناك قلة من المواطنين مازالت تتباكى على نظام الحزب الواحد (٣) المتسلط كما يفعل اتباع الجنرال الراحل فرانسيسكو فرانكو فى اسبانيا ، بوقوفهم فى وجه الاصلاحات الدستورية التى اقرها ملك اسبانيا الشاب خوان كارلوس . ولكن الشعب الاسبانى فى اغلبيته الساحقة صوت لصالح تلك الاصلاحات التى استهدفت قيام برلمان منتخب من مجلسين، مجلس شيوخ ومجلس نواب ، ووزارة مسئولة امام البرلمان ، والسماح بتعدد الاحزاب السياسية بما فى ذلك الحزب الشيوعى الاسبانى الذى ظل محظورا فى عهد فرانكو . وهناك فريق آخر من المواطنين لا يحبذ تحديد عدد الاحزاب بثلاثة وقصرها على تنظيمات بعينها مثل المنابر أو التنظيمات الثلاثة بالذات والتى كانت قائمة قبل قرار تحويلها الى أحزاب ، اذ يعتبر ذلك حلا مصطنعا بينما الاحزاب فى نظر هذا الفريق ينبغى أن تنشأ نشأة طبيعية للتعبير عن جميع الاتجاهات العريضة والقوى المؤثرة فى المجتمع فى فترة من الفترات .

ولو طبق هذا الرأى فى مصر كما يريده ذلك الفريق، لتعين السماح بقيام حزب دينى يعبر عن النشاط المتصاعد للجماعات الدينية الضاغطة ابتداء

---

(١) وهو ما لم تصل اليه بعد تجربتنا الاشتراكية حتى تحت الشعار الجديد « الاشتراكية الديمقراطية » .

(٢) انهت لجنة مستقبل العمل السياسى عملها فى مارس ١٩٧٦ بوضع تقرير مفصل لما دار فيها والمقترحات التى طرحت امامها ونتائج التصويت عليها ورفع رئيس اللجنة ورئيس مجلس الشعب المهندس سيد مرعى هذا التقرير الى رئيس الجمهورية بوصفه رئيس الاتحاد الاشتراكى فى ١٠ مارس سنة ١٩٧٦ .

(٣) هؤلاء هم المنتفعون من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لخدمة مصالحهم الخاصة .

بالاخوان المسلمين وانتهاء بجماعة التكفير والهجرة (١) والتى من بين أخف مطالبها اقامة المجتمع الاسلامى واعتبار الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى ان لم يكن الوحيد للتشريع فى مصر . ولوجب من جهة اخرى السماح بقيام حزب شيوعى ماركسى يمثل الشيوعيين الماركسيين تمثيلا كافيا ، بدلا من أن يعمل بعضهم فى السر ، ويتستر اغلبهم كحل مرحلى وراء ستار الاشتراكية كما فعلوا عندما حلوا تنظيماتهم فى عهد عبد الناصر وانضموا الى الاتحاد الاشتراكى العربى .

ولا يرى هذا الفريق من الناس مانعا ، استجابة لمبدأ تمشى الاحزاب مع الواقع والمجتمع ، من قيام حزب مستقل يمثل الفلاحين ، وحزب آخر يمثل العمال استنادا الى أن تمثيل الفلاحين والعمال بنسبة ٥٠٪ فى مجلس الشعب والمجالس المنتخبة الاخرى ليس فيه الكفاية ، وان الاحزاب الثلاثة القائمة والتى تسيطر عليها فى تقديرهم الطبقة الوسطى ، لاتمثل مصالح هاتين الفئتين من سواد الشعب التمثيل الصحيح (٢) .

وقد لا يرى هذا الفريق مانعا أيضا من قيام حزب خامس (٣) يمثل الرأسماليه الوطنية ، ومن ثم يمثل التجار والصناع والمهنيين والملاك ، وربما يكون هناك محل كذلك فى نظرهم لقيام حزب سادس يمثل الاشتراكية الليبرالية ، او لقيام أكثر من حزب اشتراكى نظرا لتعدد انماط الاشتراكية فى العالم . وذلك لكى تأخذ هذه الاحزاب الاشتراكية جميعا مكانها الطبيعى الى يمين الحزب الشيوعى الماركسى .... وهكذا تتعدد الاحزاب السياسية بتعدد الاتجاهات والقوى الضاغطة فى المجتمع فى تقدير هذا الفريق المثالى .

الملاحظة السابعة :.

ان تعدد الاحزاب فى حد ذاته عيب كبير من عيوب الديمقراطيات

---

(١) بعض هذه الجماعات وعلى رأسها جماعة التكفير والهجرة تلجأ الى وسائل العنف لنشر مبادئها والتنكيل بخصومها أو لمن ينفض عنها من اعضائها وهذا مما لا تجيزه القوانين ولا الشريعة الاسلامية السمحاء ، ولقد تم القبض على رئيس وأفراد هذه الجماعة الارهابية بعد حادث اختطاف وقتل وزير الاوقاف السابق المغفور له الدكتور محمد حسين الذهبى فى يوليو ١٩٧٧ وأحيلوا جميعا الى محاكم أمن الدولة لينالوا جزاءهم وقد حكم على عدد منهم بالاعدام والاشغال الشاقة .

(٢) دافع عن هذا الرأى الكاتب الكبير يوسف ادريس فى احدى الندوات التليفزيونية التى نظمتها وزارة الثقافة والاعلام فى موضوع الاحزاب والصحافة الحرة فى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٧٦ .

(٣) الى جانب الحزب اليمينى الدينى والحزب اليسارى الشيوعى وحزب الفلاحين وحزب العمال .

التقليدية وسبب رئيسى من أسباب عدم استقرار الوزارات وضعف السلطة التنفيذية وبالتالى ضعف الدولة ككل (١) . وهو ماحاولت الدول الديمقراطية التى ابتليت بهذا العيب معالجته بوسائلها الخاصة وعن طريق التشريع احيانا. ومن بين تلك الوسائل رفض الاعتراف بتنظيمات معينة مثل الاحزاب الشيوعية المحظورة فى عدد من الدول الاوروبية الغربية والأمريكية ، او عدم الاعتراف بالاحزاب التى لا تحظى بعدد كاف من المؤيدين فى الدوائر الانتخابية أو فى الاقسام الجغرافية المختلفة للدولة ، أو لا تمثل نسبة معينة من السكان كعشر عدد السكان مثلا ، فضرر هذه الاحزاب الطفيلية الهزيلة قد يكون أكثر من نفعها، أو مثل رفض تكوين أحزاب على أسس عرقية أو اقليمية ضيقة حيث تكون غايتها فى الغالب التعبير عن مجموعة اتنوجرافية معينة او جزء من اقليم الدولة مثل « اقليم السوديت » فى تشيكوسلوفاكيا الحرة قبل الحرب العالمية الثانية ، واقليم « الباسك » فى اسبانيا فى الوقت الحاضر اذ قد يؤدى نشاط مثل هذه الاحزاب الى الانفصال عن الدولة أو الانضمام الى دولة أخرى (٢) .

كما تسهم قوانين الانتخابات والنظم الانتخابية احيانا فى القضاء على ظاهرة تعدد الاحزاب . ففى الدول التى يقوم نظامها الانتخابى على اساس تقسيم خريطة البلاد الى دوائر انتخابية صغيرة يمثل كلا منها عضو واحد فقط فى البرلمان أو المجلس النيابى ، ينتهى الامر عادة الى انسحاب الاحزاب الصغيرة وتصفيتها تدريجيا لفشلها فى الفوز بعدد كاف من تلك الدوائر . وهذا هو الحال فى المملكة المتحدة حيث يتنافس فى الانتخابات احزاب ثلاثة فقط المحافظون والعمال والاحرار . وهذا الحزب الاخير فى انكماش مستمر ويتنبأ البعض بانه سيختفى يوما ما من الوجود لتعود بريطانيا الى نظام الحزبين التقليدى الذى اشتهرت به .

لذلك نرى أن انصار تعدد الاحزاب وزعماء الاحزاب الصغيرة يطالبون بنظام التمثيل النسبى الذى يقوم على تقسيم خريطة البلاد الى دوائر انتخابية كبيرة يمثل كلا منها ثلاثة أو أربعة أو اكثر من النواب ، وعلى توزيع المقاعد المخصصة لكل دائرة على الاحزاب المتنافسة بنسبة عدد الاصوات التى يحصل عليها كل منها ، فالحزب الذى يحصل على ثلث الاصوات فى الدائرة مثلا يحظى بثلث مقاعدها ، والذى يحصل على خمس أصوات الناخبين يمنح خمس

---

(١) انظر مجموعة رسائل للاستاذين عبد السلام ذهنى ووايت ابراهيم فى الانظمة الدستورية والادارية ـــ الرسالة الثامنة أكتوبر ١٩٣٤ ص ١٥٥ وما بعدهـــا فى أمراض الديمقراطية ..

(٢) لازلنا نذكر كيف استغلت المانيا الهتلرية حركة السكان الالمان فى اقليم السوديت التابع لتشيكوسلوفاكيا للمطالبة بضم هذا الاقليم الى الرايخ الالمانى الثالث ، وقد ضم بالفعل بل وسيطرت المانيا النازية على تشيكوسلوفاكيا كلها فى ١٥ مارس ١٩٣٩ مما عجل باندلاع الحرب العالميـــة الثانيـــة .

المقاعد وهكذا . فلا ينفرد حزب دون سائر الاحزاب بتمثيل الدائرة وحـــده ، وبهذا الاسلوب يضمن كل حزب الفوز ولو بقلة من المقاعد فى المجلس النيابى يتناسب مع حجمه الكمى مما يحيى شعلة الامل فى قلوب انصاره ويشجعهم على الاستمرار طمعا فى مستقبل افضل . فلا شىء يقضى على الاحزاب معنويا وماديا مثل الفشل المتكرر فى الحصول على التمثيل داخل البرلمان ولو بعـــدد قليل أو رمزى من اعضائه ، ومثل هذه الاحزاب الفاشلة ينفض من حولهـــا انصارها وتنتهى عاجلا أو آجلا الى زوال . لذلك كان التمثيل النســـــبى فى صورته المطلقة وبلا قيود تصحح من عيوبه ، من بين الاسباب الجوهرية التى تسببت فى تعدد الاحزاب السياسية فى كثير من الدول قبل الحرب العالميـــــة الثانية ، وزعزعت الانظمة النيابية فيها (١) . وهذا ماحصل بالفعل لكل مـــن النمسا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا والمانيا من سنة ١٩١٩ حتى سنة ١٩٣٣ ، وعجل بانهيار الديمقراطية النيابية البرلمانية فيها .

الملاحظة الثامنة والاخيرة :

ان مايصلح فى الظروف العادية الطبيعية قد لايصلح دائما فى الظروف الاستثنائية ونحن فى مصر نجتاز ظروفا عصيبة سياسيا وماليا واقتصـــــاديا واجتماعيا وعمرانيا .. الخ ومازال جزء هام من ارضنا محتلا . ورغم رغبتنا فى السلام القائم على العدل فقد نواجه حربا خامسة مع اسرائيل من أجـــل تحرير اراضيا(٢)وليس من الصالح القومى فى مثل هذه الظروف فتح باب تكوين الاحزاب على مصراعيه وتوسيع نطاق الجدل الحزمى والمشاحنات الحزبية . لذلك نجد حتى أولئك الذين ينتقدون قصر النشاط الحزبى على الاحزاب الثلاثة القائمة ويطالبون بالمزيد من الحرية الحزبية ، يسلمون بضرورة أن تشـــكل الاحزاب جميعا أيا كان نوعها وعددها ، جبهة وطنية فى الوقت الحاضر عـــلى الاقل حتى تجتاز البلاد الازمات والاوقات العصيبة التى تعيشها . ولكن من يضمن لتلك الجبهة الوطنية التماسك وعدم التفكك لسبب من الاسباب وتحت اى ضغط من الضغوط ، وعدم انزلاق الاحـــزاب اذا ماتنوعت وتكاثرت الى منازعات جانبية وخصومات عقائدية أو فئوية عقيمة ومعوقة (٣) . لذلك كنا نرى قد يكون الاقرب الى الصواب ومسايرة الواقع ، تشجيع التجربة التى بدأت فى

---

(١) انظر مؤلفنا « القانون الدستورى » طبعة سنة ١٩٣٧ ص ٢٢٨ وما بعدها عن التمثيل النسبى .

(٢) كتبت هذه السطور قبل مبادرة الرئيس السادات التاريخية بزيارته لمدينة القـــدس وعرض المطالب العربية على الاسرائيليين فى عقر دارهم فى نوفمبر ١٩٧٧ .

(٣) لهذا رؤى تحويل اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى الى هيئة موسعة تكون اطارا للنشاط لحزبى لتحالف قوى الشعب العاملة جميعا .

نوفمبر سنة ١٩٧٦ باحزابها الثلاثة التى تمثل على أية حال الوسط واليمين واليسار ، اى الاتجاهات العريضة السائدة فى العالم او على الاقل فى معظم الدول المتحضرة ، لكى تسير هذه التجربة فى تيسر على طريقها السوى ، وتطور نفسها تدريجيا مع الاحداث ــ وهى أقوى من كل النظريات ــ حتى اذا مانجحت هذه التجربة أمكن التطلع باطمئنان وثقة أكبر الى الحلول الاوسع مدى والاكثر شمولا . فسياسة الخطوة خطوة (١) فى المجال الدستورى أيضا، وفى المرحلة المعاصرة من تاريخنا السياسى بعد أكثر من عشرين عاما من الحكم الفردى البغيض ، قد تكون هى الافضل والاسلم بدلا من القفز الى المجهول غير المأمون العواقب ، أو من التظاهر باطلاق حرية تكوين الاحزاب مع خنق هذه الحرية فى الواقع (٢) .

---

(١) اطلق هذا التعبير على سياسة وزير الخارجية الامريكية السابق هنرى كيسنجر فى معالجته لقضية الشرق الاوسط بعد حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ . وقد نجحت هذه السياسة فى حمل الاطراف المعنية (مصر واسرائيل) على توقيع اتفاقيتين لفك الاشتباك بين قواتهما على جبهة سيناء فى يناير سنة ١٩٧٤ ، ثم فى أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ . كما تم اتفاق مماثل بين سوريا واسرائيل على هضبة الجولان .

(٢) أنظر تعليقى على الندوة السياسية الخاصة بالاحزاب بجريدة الاهرام عدد ٢٦ نوفمبر ١٩٧٦ ، وانظر بهذا المعنى مقال الاستاذ صبرى أبو المجد فى مجلة المصور القاهرية عدد ١٤ يناير سنة ١٩٧٧ . لكن ما ان انعقد مجلس الشعب الذى تمخضت عنه انتخابات أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٧٦ حتى كان موضوع اعداد تشريع كامل لتنظيم الاحزاب والحياة الحزبية فى مصر على رأس اهتماماته. وطالب فريق من الاعضاء بالتوسع فى السماح بقيام الاحزاب السياسية . وبعد مناقشات مطولة اشتركت فيها المعارضة أحيانا وانسحبت منها احيانا أخرى صدر قانون الاحزاب فى ٢٩ يونيو ١٩٧٧ وفيه من القيود ــ أو الضوابط ــ الشىء الكثير مما يدعونا الى الترحم على قانون الاحزاب السابق رقم ١٧٩ سنة ١٩٥٢ الصادر فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ . انظر أيضا جريدة الاهرام عدد ٩ مايو ١٩٧٧ تحت عنوان « ماذا يرى اساتذة القانون الدستورى فى مشروع قانون الاحزاب » كما انتقدت القانون بشدة فى مقال لم ينشر بعثت بصورة منه الى السيد رئيس مجلس الوزراء ممدوح سالم تسجيلا لرأيى فى ذلك التشريع الذى يصادر حرية الاحزاب القديمة فى اعادة تكوين ذاتها حتى ولو التزمت بالضوابط الجديدة .

الفصــــل الثالث

سـقوط الملكية واعــلان النظــام الجمهورى

(١٨ يونيــو ١٩٥٣)

رأينا كيف ان حركة ٢٣ يوليو التزمت جانب الحذر فى الاشهر الاولى فأبقت فى الظاهر على الاوضاع الدستورية كما هى عليه . فلم تعلن سقوط دستور سنة ١٩٢٣ على الفور ولا هى اعلنت سقوط النظام الملكى الذى الفته البلاد فى صورة من الصور منذ آلاف الســـنين . ولم يؤد خلع الملك فاروق ومغادرته البلاد فى ٢٦ يوليو الى سقوط حقوق اسرة محمد على فى الحكم ، بل تنازل فاروق عن الملك لابنه وولى عهده الامير أحمد فؤاد ، واتخذ هذا التنازل رغم الظروف الملابسة له صورة أمر ملكى تقليدى وهو الامر الملكى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ ، وفيما يلى صيغة تلك الوثيقة التاريخية .

« نحن فاروق الاول ملك مصر والسودان » .
ولما كنا نطلب الخير دائما لامتنا ونبتغى سعادتها ورقيها ،
ولما كنا نرغب رغبة أكيدة فى تجنيب البلاد المصاعب التى تواجهها فى هــــذه الظروف الدقيقة ،
ونزولا على ارادة الشعب ،
قررنا النزول عن العرش لولى عهدنا الامير احمد فؤاد ، واصدرنا امرنا بهذا الى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه .
صدر بقصر رأس التين فى ٤ ذى القعدة سنة ١٣٧١ هـ ــ ٢٦ يوليو ١٩٥٢ م »

ومن سخرية الاقدار ، ان يكون رئيس مجلس الوزراء الذى نصح الملك فاروق بقبول مطالب الجيش والتنازل عن العرش فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ ، (صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا) هو نفس رئيس مجلس الوزراء الذى نصب فاروق ملكا على مصر وأجلسه على عرشها فى مايو سنة ١٩٣٦ ، على اثر وفاة والده المغفور له الملك فؤاد الاول فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦ ، ولم يكن فاروق قد بلغ وقتها سن الرشد المقدر بثمانية عشر سنة هلالية ، ثم كان لابد من حل قضية الوصاية على الملك القاصر (فاروق) طبقا لاحكام المادة ٥٢ من دستور سنة ١٩٢٣ ، والامر الكريم الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ ، بشأن

توارث العرش . وكان يتعين تنفيذا لتلك الاحكام ان يجتمع البرلمان بمجلسيه ، مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، خلال عشرة أيام على الاكثر من تاريخ اعلان وفاة الملك فان كان مجلس النواب منحلا ، وكان ميعاد انعقاد المجلس الجديد يجاوز اليوم العاشر ، فان المجلس القديم يعود للعمل رغم مرسوم حله وذلك حتى يؤدى الملك الجديد ان كان بالغا سن الرشد ، أو يؤدى أوصياء العرش ان كان قاصرا اليمين الدستورية أمام البرلمان بمجلسيه .

واذ كان هذا هو الحال سنة ١٩٣٦ عند وفاة الملك فؤاد ، فقد استعجل الرئيس على ماهر الذى كان وقتها فى أوج نشاطه وحيويته اجراء الانتخابات لمجلس النواب ، وامكن مع تقصير المواعيد عقد البرلمان بمجلسيه خلال عشرة أيام من تاريخ اعلان وفاة الملك فؤاد واحترمت أحكام الدستور القائم نصا وروحا ، وامكن لاعضاء هيئة الوصاية على فاروق اداء اليمين الدستورية أمام مجلسى البرلمان مجتمعين فى الموعد الدستورى المقرر . ثم يشاء القدر ان يواجه الرئيس على ماهر نفس المعضلة ولكن فى ظروف أكثر دقة وخطورة بعد تنازل فاروق عن العرش فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ لنجله الطفل الامير أحمد فؤاد ، اذ لم يكن من العمر وقتذاك الا ستة اشهر فهو من مواليد ١٩ يناير سنة ١٩٥٢ .

واختلفت وجهات النظر حولقضية الوصاية على العرش فىهذه المرةوعلى وجه التحديد حول وجوب دعوة البرلمان للانعقاد خلال عشرة أيام من تاريخ اعلان التنازل عن العرش لاختيار الاوصياء على العرش وتمكينهم من أداء اليمين الدستورية لكى يمارسوا صلاحياتهم ، اذ لا يجوز حسب المادة ٥١ من دستور سنة ١٩٢٣ للملك أو لاوصياء العرش تولى مهامهم الا بعد أداء تلك اليمين أمام المجلسين مجتمعين .

وقد ذهب راى الى ضرورة التعجيل بدعوة البرلمان للانعقاد ، بينما ذهب راى آخر الى الاستغناء عن دعوتهما استنادا الى قصور النصوص. فدستور سنة ١٩٢٣ لم يتحدث الا عن حالة وفاة الملك الجالس على العرش (كما حدث فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦ بعد وفاة الملك فؤاد) ، وسكت عن حالة تنازل الملك عن العرش ، وهى الحالة التى استجدت فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ بتنازل الملك فاروق . وازاء هذا التباين فى التفسير اتفقت كلمة مجلس الوزراء برئاسة على ماهر (١) وقادة حركة الجيش بزعامة اللواء محمد نجيب والزعيم الفعلى للحركة جمال عبد الناصر ، على عرض المشكلة الدستورية على مستشارى قسم الراى بمجلس الدولة لاستطلاع وجهة نظرهم فيها . وقيل أن الطرفين

---

(١) صدرت من على ماهر فى بادىء الامر تصريحات متضاربة بهذا الشأن .

المدنى والعسكرى التزما مسبقا بالنزول على هذه الفتوى الدستورية أيا كانت محواها . ومن ثم دعيت أنا وزملائى رؤساء ادارات الفتوى والتشريع بمجلس الدولة فى ٣١ يوليو سنة ١٩٥٢ الى جلسة طارئة عقدت بالمبنى المخصص بشارع الفلكى لرئاسة قسم الرأى وبعض اداراته ، وهو المبنى الذى كانت تشغله قبل انشاء مجلس الدولة فى عام ١٩٤٦ رئاسة ادارة قضايا الحكومة ذات الماضى العريق فى تاريخ دعاوى الادارات والمصالح الحكومية والفتاوى العديدة كانت تستفتيها فيها الحكومة الفقهية لحل المشاكل الهامة التى كانت تواجه البلاد .

ولم يتخلف عن ذلك الاجتماع الطارىء احد من مستشارى قسم الرأى وكنت وقتها رئيسا لادارة الرأى بمجلس الدولة لوزارتى الخارجية والعدل . وفوجئنا بحضور رئيس مجلس الدولة الدكتور عبد الرزاق السنهورى ليرأس الاجتماع بنفسه ، بينما كان يترأس اجتماعاتنا عادة الاستاذ المرحوم سليمان حافظ بحكم منصبه كوكيل لمجلس الدولة لقسمى التشريع والرأى . وأخذ الدكتور السنهورى يعرض علينا الموضوع المطلوب اخذ رأينا فيه والذى دعينا من اجله لتلك الجلسة الطارئة ، واعنى قضية الوصاية على العرش ، وركز بوجه خاص على قصور احكام دستور سنة ١٩٢٣ فى هذا الشأن والتى واجهت كما ذكرنا حالة وفاة الملك ولم تتناول الحالات الاخرى لانتهاء حكمه مثل خلعه أو تنازله عن العرش . وعقب على ذلك بأنه لا محيص ازاء هذا القصور من استنباط الحل المناسب وهو فى نظره استصدار تشريع جديد بتعديل احكام الامر (الكريم) الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية ، وذلك باضافة نص جديد يعالج خصيصا الحالة المعروضة ، حالة نزول الملك عن العرش وانتقال ولاية الملك الى خلف قاصر ، وفى وقت يكون فيه مجلس النواب منحـــــلا .

وعبثا حاولت اقناع زملائى المستشارين فى ذلك الاجتماع التاريخى الذى استغرق حوالى الساعتين والنصف بأن الدساتير الملكية لاتتحدث عادة عن خلع الملوك أو تنازلهم عن عروشهم بل تتناول الحالة الغالبة التى لا مفر منها فى حياة الملوك كسائر البشر وهى حالة وفاة الملك . وان هذا ما انصرف اليه ذهن واضعى دستورنا الملكى الصادر فى سنة ١٩٢٣ والذى استمد أحكامه من الدستور الملكى البلجيكى الصادر فى سنة ١٨٣٠ ، وانهم جروا هناك فى بلجيكا على قياس حالة تنازل الملك عن العرش على حالة وفاته عندما تخلى الملك ليوبولد الثالث عن العرش البلجيكى تحت ضغط جزء كبير من شعبه فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ، الى نجله وولى عهده الامير بدوان (١) واضفت

(١) لم تغفر غالبية الشعب البلجيكى للملك ليوبولد الثالث تعجلـــه فى طلب الهدنــة المنفردة من هتلر عندما غزت الجيوش النازية بلجيكا فى مايو سنة ١٩٣٩ رغم انه لم يقصد بذلك الا انقاذ ما يمكن انقاذه امام عدو لا قبل لدولة صغيرة كبلجيكا بصده . —

ان قياس حالة على حالة اخرى لاتحاد العلة امر شائع فى شريعتنا الاسلامية وفروع القانون الاخرى . غير ان الدكتور السنهورى اندفع بقوة يجرح هذا المنطق متعللا بأنه لا محل للاخذ بطريق القياس فى تفسير الدستور وتطبيقه وكأننا بصدد قانون من قوانين الجزاء لا يجوز التوسع فيها ، وشتان بين الدساتير التى يتعين تغليب المرونة فى تفسيرها ، وبين قوانين الجزاء او العقوبات التى ينبغى الاخذ فيها بالتفسير الضيق . وأصر رحمه الله على اننا بصدد ثغرة فى تشريعنا الدستورى لم يرد موضوعها على ذهن واضعى هذا الدستور وان ملء هذه الثغرة لا يكون بطريق التوسع فى تفسير النص القائم بل استكماله بتشريع جديد ، ولما كان تعديل الدستور نفسه يستدعى اجراءات مطولة واشراك البرلمان فيها ، وهو غير قائم فلا بأس من تعديل الامر (الكريم) الصادر فى ١٣ ابريل ١٩٢٢ بشأن توارث العرش .

وعند اخذ الاصوات بعد هذه المناقشة التى شارك فيها عدد من المستشارين الحاضرين ، كنت وحدى صاحب الراى القائل بأن يجرى على تنازل الملك عن العرش ما يجرى على حالة وفاته وانه يتعين بالتالى اعمالا لاحكام دستور سنة ١٩٢٣ والامر الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ بشأن توارث العرش دعوة مجلس النواب المنحل ومجلس الشيوخ الى الانعقاد فورا(١) لاختيار هيئة الوصاية على العرش ، ولكى يؤدى الاوصياء اليمين الدستورية أمامهما بينما انقاد جميع زملائى الاخرين الى جانب رأى الدكتور السنهورى ووكيله سليمان حافظ وصدرت الفتوى من قسم الراى بهذا المعنى ، بل وذهب المرحوم سليمان حافظ الى حد اقتراح ان تضمن الفتوى الصادرة منا دعوة الحكومة الى استخدام القوة اذا ما حاول مجلس النواب الوفدى المنحل الانعقاد من تلقاء نفسه تمسكا بظاهر نص الدستور .وهنا ثرت فى وجه الزميل سليمان حافظ مذكرا بأنه لا يليق بسدنة القانون وحرماته ان يستعدوا الحكومة على نواب انتخبهم الشعب لتمثيله ، وأضفت وهو ما اثبته هنا للذكرى التى قد تنفع المؤمنين اننا بصدد انقلاب عسكرى لا يعلم الا الله اين سيقود البلاد وان واجبنا كحقوقيين مدنيين أن نتضافر لمواجهة ما يصاحب مثل هذه الانقلابات العسكرية من خطر على الحريات . ولم أر بعد ذلك الاجتماع ولعدة سنين الاستاذ سليمان حافظ اذ كنت قد قدمت استقالتى من وظيفتى كمستشار فى

(١) عند وفاة الملك فؤاد الاول فى ابريل سنة ١٩٣٦ كان دستور سنة ١٩٣٠ المعروف بدستور اسماعيل صدقى قد الغى وتقرر العودة الى دستور سنة ١٩٢٣ نزولا على رغبة غالبية الشعب . ولم تكن الانتخابات قد اجريت بعد لتشكيل مجلس النواب الجديد ولا أعيد تشكيل مجلس الشيوخ ، واذ كانت الظروف لا تحتمل التأخير فلم يكن بد من اختصار اجراءات الانتخاب والتعيين للبرلمان الجديد وبذلك تحاشى على ماهر باشا الذى كان يرأس الوزارة عندئذ دعوة آخر مجلس نواب ومجلس شيوخ وفديين للانعقاد .

مجلس الدولة فى أوائل سبتمبر سنة ١٩٥٢ بسبب بعض تخطيات مستتى بغير وجه حق انا وزميلى المرحوم المستشار أبو العينين سالم فى حركة اعادة تنظيم المجلس ، وقبلت استقالتنا فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، وكان سليمان حافظ خلال تلك السنوات قد بلغ أوج الشهرة باختياره نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للداخلية فى وزارة اللواء محمد نجيب المشكلة فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ (١) ثم اطيح به فى أزمة مارس سنة ١٩٥٤ فعاد لمزاولة المحاماه ثم اعتقله الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ابان العدوان الثلاثى على البلاد فى اكتوبر او نوفمبر سنة ١٩٥٦ مع عدد من السياسيين . وبعد ذلك سعدت بزيارته لى فى مكتبى بشارع شريف فى أوائل عام ١٩٥٧ عندما كنت اعمل وقتها فى المحاماه فاستذكرنا سويا ما جرى من أحداث منذ الفتوى اياها الخاصة بموضوع الوصاية على العرش (٢) ، فأظهر لى الندم على موقفه من هذا الموضوع ولتأييده المطلق لقادة حركة الجيش على حساب الحكم الديمقراطى النيابى . وقال وهو فى غاية التأثر أن ما أصابه من اعتقال وغم بعد ذلك انما كان تكفيرا عن تلك الذنوب !! رحمه الله رحمة واسعة واسكنه فسيح جناته .

ولنعد الى قضية الوصاية على العرش التى كان لها ما بعدها وتشكل علامة بارزة على طريق الخروج على الشرعية الدستورية (٣) . فما ان اطمأن الدكتور عبد الرزاق السنهورى على مؤازرة مستشارى الراى باستثناء واحد منهم لوجهة نظره حتى أخذ هو والاستاذ سليمان حافظ رئيس قسم التشريع والرأى ووكيل مجلس الدولة فى اعداد التشريع المترتب على تلك الفتوى ، وصدر به المرسوم بقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٢ فى ٢ اغسطس سنة ١٩٥٢ باضافة مادة جديدة برقم ١١ مكرر الى الامر الكريم الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩٥٢ بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية كما سارع السنهورى وسليمان حافظ الى ابلاغ الرئيس على ماهر بمضمون تلك الفتوى فقام بدوره بابلاغها الى اللواء محمد نجيب وزملائه قادة حركة الجيش ، وحتى لا يترك لهم فرصة

---

(١) واختير فى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ بعد اعلان الجمهورية مستشارا لرئيس الجمهورية اللواء محمد نجيب .

(٢) يبدو من مذكرات بهى الدين بركات باشا (الذى اصبح مع القائمقام رشاد مهنا والامير السابق محمد عبد المنعم وصيا مؤقتا على العرش) انه لم يكن يحبذ هو الاخر دعوة البرلمان الوفدى للانعقاد « لان ثورة ٢٣ يوليو قامت للتطهير ومحاربة الفساد بينما كان البرلمان المذكور بمجلسيه عونا على جميع ما اقترفه فاروق من آثام بتأييده الوزارات الوفدية التى تسترت على جميع مساوىء فاروق » (مجلة المصور عدد ٢٩ يوليو ١٩٧٧) .

(٣) هذا ما اسقطه الرجل الفاضل بهى الدين بركات باشا من حسابه فى مذكراته آنفة الذكر وكان كالمستجير من الرمضاء بالنار !

العدول عنها او مجرد التفكير فى ذلك امر بان تذاع فورا من محطة الاذاعة لكى يسمعها القاصى والدانى .

واذكر بهذه المناسبة ان الاستاذ الفاضل احمد ابو الفتح رئيس تحرير جريدة المصرى وقتذاك فكر على غير عادة فى زيارتى بمنزلى بالمعادى فى ذلك اليوم وعقب عودتى مباشرة من جلسة قسم الرأى بمجلس الدولة للاستفسار عما انتهينا اليه فى ذلك الاجتماع الطارىء ، فاعتذرت عن اجابته الى سؤله معتبرا ان ما جرى هو سر من اسرار الدولة لا يجوز التحدث فيه قبل ان يطلع عليه المسئولون ، واذا بهذا السر يذاع على اوسع نطاق فى ذاتاليوم فى نشرة ما بعد الظهيرة فضحكنا لهذه المفاجأة وأخبرته بتفاصيل ما جرى فى ذلك الاجتماع .

وجاءت المادة الجديدة التى اضيفت الى الامر « الكريم » الخاص بوضع نظام توارث العرش ، باحكام شاذة فصلت على حجم وقياس الحالة الطارئة التى وجدت السلطة نفسها فيها بعد تنازل الملك فاروق عن العرش فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ لولى عهد لايزال فى المهد ، وبرلمان أحد مجلسيه منحل والاخر معطل ، ولغرض محدد ومقصود لذاته هو استبعاد عودة هذا البرلمان الوفدى الى الانعقاد كما كان يقتضيه فى نظرى الدستور القائم لو قيست حالة تنازل الملك عن العرش على حالة وفاته . فنصت المادة الجديدة من المرسوم بقانون رقم ١٢١ سنة ١٩٥٢ آنف الذكر والصادر فى ٢ أغسطس على أنه « فى حالة نزول الملك عن العرش وانتقال ولاية الملك الى خلف قاصر ، يجوز لمجلس الوزراء اذا كان مجلس النواب منحلا أن يؤلف هيئة وصاية مؤقتة للعرش من ثلاثة يختارهم من بين الطبقات المنصوص عليها فى المادة العاشرة من الامر الكريم الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ ، تتوافر فيهم الشروط المبينة فيها . وتتولى هيئة الوصاية المؤقتة بعد حلف اليمين امام مجلس الوزراء سلطة الملك الى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة وفقا لاحكام المواد الثلاث السابقة ولاحكام المادة ٥١ من الدستور » .

وهكذا ابتدع النص فكرة الوصاية المؤقتة للعرش تهربا من الوصاية الدائمة ، وجعل تعيين هيئة الوصاية المؤقتة من اختصاص مجلس الوزراء ، بينما يختار مجلسا البرلمان هيئة الوصاية الدائمة ويثبتانها فى الحكم ، وجعل حلف يمين الاوصياء المؤقتين أمام مجلس الوزراء بينما يؤدى الاوصياءالدائمون تلك اليمين الدستورية أمام مجلسى البرلمان مجتمعين حسب نص المادة ٥٢ من دستور سنة ١٩٢٣ .. وهكذا امكن تجنب دعوة البرلمان الوفدى للانعقاد هذا الاحتمال الذى كان أبغض الحلال لدى الرئيس على ماهر لعداوته التقليدية للوفد ، ولدى كل من رئيس مجلس الدولة عبد الرزاق السنهورى ووكيله

الاستاذ سليمان حافظ . فعداوة الاول للوفد معلومة منذ ان كان وزيرا سعديا فى وزارة النقراشى ثم بعدما حاول الوفد عند توليه الحكم عام ١٩٥٠ اقصاءه عن منصبه كرئيس لمجلس الدولة . أما الثانى سليمان حافظ فلم يكن يخفى كرهه لمصطفى النحاس رئيس حزب الوفد وبطانته . وقد تجلى ذلك فى اعتراضه على الرئاسة الشرفية للنحاس باشا لحزب الوفد كما أشرنا اليه فى حديثنا عن الاحزاب السياسية فى فصل آخر من هذا الكتاب .

وقد نوه الاستاذ أحمد أبو الفتح الى موضوع هذه الوصاية المؤقتة فى مقاله « الى اين ؟ » بجريدة المصرى عدد ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وفى سياق حديثه عن الاخطاء الصغيرة التى بدأت تتردى فيها قيادة حركة ٢٣ يوليو قال :

« .. ولكن بدأت الاخطاء تبرز صغيرة بادىء ذى بدء ، وبدأت الاخطاء الصغيرة تتجاور وتتقارب حتى بدأت كبيرة جسيمة ومخيفة ومرعبة !! ورحت أناوغيرى من المخلصين نحاول انٍنصد جحافل الاخطاء الصغيرةونمنع تجمعها ولكن من أنا ؟ ومن هؤلاء الذين كانوا عن اخلاص وايمان يحاولون منع هـــذا التجمع للاخطاء حتى نستطيع أن نصمد فى وجه السيل الجارف من الاخطاء .. ومن نحن حتى نستطيع أن نقاوم كل اخطائهم ... وهل نحن جديرون بهذا ، وهل أتانا الله الحكمة حتى نعرف أن هذا خطأ وان مانحاول أن نفعله صواب من نحن ؟ لسنا الا كائنات تعد على الاصابع بين هذا الشعب الكبير ... ومن هنا كان لابد أن أكتب لهذا الشعب ليرى أين الخطـــأ وأين الصواب والله الموفق » .

« وفى اعتقادى ان الخطأ قد بدأ يوم ان افتى قسم الرأى بمجلس الدولة فتواه فى مجلس الوصاية المؤقت ، وتلاه خطأ آخر يوم ان استمسك على ماهر بهذه الفتوى ، ويوم نادى بعض الكتاب بالفقه الثورى ، وأقول فى اعتقادىأن فى تلك الايام بدأت الاخطاء فقد جانب الجميع نص الدستور الذى أعلن الجيش انه عماد ثورته .. وبدأت الاخطاء واخذ كل خطأ برقبة خطأ آخر واذا بأعاصير الاخطاء تهب ذات اليمين وذات الشمال ومن فوق ومن تحت والمرء وسط كل ذلك ذاهل تائه يحاول أن يصد هذا فيصرعه ذاك .. » .

لم يكن موضوع الوصاية وحده هو الذى حفز أحمد أبو الفتح الى كتابة هذا المقال الجرىء ومتابعته بعد ذلك فى جريدة المصرى بعدد ٩ مارس سنة ١٩٥٢ ، وانما حفزه الى كتابته ايضا قصة التطهير وفيها يقول : « التطهير ــ التطهير ــ التطهير فى كل مكان لا نسمع آلا التطهير ... الجيش يقول التطهير ، والموظفون يقولون التطهير ، والحكومة تقول التطهير ، ورجال الاحزاب يقولون التطهير ، كلانسان يقولالتطهير !! وبدأت هذه الكلمةالجميلة تكون مطية لاخطاء جسيمة . بدأ المواطنون على اختلاف وظائفهم يقولون أهلا

للتطهير يجب ان نرفت فلانا وفلانا ، وتحركت مطامع كل طامع وضـاع فى زحمة الطامعين المخلصون الصادقون !! وبدأت جحافل تزحف نحو القيادة ، وراح كل واحد يطعن فى رئيسه يريد أن يخرجه من عمله ليحتل مكانه غير عالم ان من هم اقل منه درجة قد حرر بعضهم الشكايات ضده ليخرجوه لاحتـلال مكانه . . . وبدأت الكلمة الجميلة تكون داخل كل حزب مطية للطامع والحاقد والناقم ، فهذا يقول افصلوا رئيس الحزب ، آخر يقول بل ونائب الرئيس أيضا وثالث يضيف بل والسكرتير واعضاء مجلس الادارة ، وآخرون يقولون لماذا لا نعزل هيئة الحزب كلها ونتولى نحن زمام الامر . . . ورئيس الوزارة يقول لابد من التطهير أو تعمل الحكومة بنفسها على تنفيذه . . يقول رئيس الوزارة ذلك لنقول آمين !! فمن لا يريد التطهير يا أيها الرئيس ؟ ما هى حدوده وماهى معاييره وكيف السبيل الى تحقيقه ؟ انى لا أحب أن أسىء الظن بأحد وأنى أحترم الرئيس على ماهر ، وأعتقد فى كفايته ، ولكنى أحمله مسئولية هذا الاضطراب الـذى نحن فيه من اثارته كلمة التطهير دون أن يوضح للشـعب معنـاها وحدودها » .

هذا ما قاله الاستاذ أحمد أبو الفتح فى مقاله السابق الاشارة اليه ولكن هل أثار الرئيس على ماهر وحده قضية التطهير أم أن حركة الجيش هى التى اثارتها ابتداء ؟ الم يقل قادة هذه الحركة صباح يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ انهم قاموا بتطهير انفسهم ثم الم يطالبوا بعد ذلك الهيئات الاخرى والاحـزاب السياسية بتطهير نفسها ، فلما أعيتهم الحيل ولم يلق مطلبهم استجابة كاملة ، قاموا بحل تلك الاحزاب؟ الم يستصدروا قانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ فى شأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبى لتطهير الادارة الحكومية ، فى فتح باب الوشاية والنميمة على مصراعيه فى كل مصلحة واداة حكومية ، فتاه الحق بين أباطيل الناقمين والحاقدين والزاحفين كما اشار اليه أحمد أبو الفتح نفسه فى مقاله .

ووسط هذه الحملة المحمومة للتطهير ، كان من الطبيعى الا ينجـو من سمومها أى انسان حتى ولو كان فى أعلى المناصب كهيئة الوصاية على العرش مثلا !! لقد شكلت هيئة الوصاية المؤقتة فى بادىء الامر من شخصيات ثلاث الامير محمد عبد المنعم وبهى الدين بركات (باشا) والقائمقام محمد رشاد مهنا ، ولم يكد يمضى على تشكيلها حوالى عشرة أسـابيع حتى بدأت الانباء تنتشر عن خلاف بين قادة حركة الجيش وبين أحد الاوصياء على العرش . . وفى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٢ انفردت جريدة المصرى بالاشارة الى أن الدوائر المسئولة قد لاحظت ان ضابطا يشغل منصبا كبيرا قد تخطى الحـدود التى رسمها الدستور لسلطته ، وفهم الناس كما فهمت وكالات الانباء التى نقلت النبأ عن المصرى واذاعته بجميع أنحاء العالم ، أن المعنى هو القائمقام رشاد مهنا أحد الاوصياء على العرش .

وفى الساعة الثالثة من صباح اليوم التالى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٥٢ اذيع البيان الاتى من اللواء ا . ح محمد نجيب بوصفه القائد العام للقوات المسلحة « لقد قام الجيش بثورته وكان أول اهداف الثورة القضاء على الطغيان فأقصت ملكا طاغيا لا يحترم السلطات ودائب التدخل فى شئون الحكم ، ويؤسفنا وقد رشح الجيش أحد ضباطه القائمقام أ . ح محمد رشاد مهنا فى مجلس الوصاية المؤقت وطلب منه أن يلتزم حدود وظيفته كوصى لادخل له بشئون الحكم . فأخذ تارة يتصل بالوزراء طالبا اجابة مطالب شتى أكثرها وساطات ومحسوبيات وتارة اخرى يتصل برجال الادارة ، وتمادى الى أن حدث يوما أن أمر مباشرة بمصادرة احدى الصحف بل وسحب رخصة اخرى . وقد نبه المرة تلو المرة ، ولكنه تجاهل ما كان يوجه اليه من نصح وارشاد فحدث أن سمح لنفسه بأن يعارض علنا قانون تحديد الملكية (الزراعية) رغم علمه التام بأن القانون هو حجر الزاوية فى الاصلاح الشامل الذى تريده الامة والجيش وقيادته التى قامت بتوجيه الحركة . بل وبلغ به التمادى فأخذ يدلى بالتصريحات العامة للصحف والمجلات المصرية والاجنبية ، وبعض هذه التصريحات من صميم سياسة الدولة وهذا مالا يجوز بحال ان يصدر من وصى على العرش . فتناول موضوع السودان ومواضيع شتى داخلية واخذ يتصل بدور الصحف موحيا اليها القيام بدعاية واسعة النطاق له ، ودأب على بث روح التفرقة حتى خيل للبعض ان هناك جملة اتجاهات للجيش وليس اتجاها واحدا قويا نحو غاية مرسومة . ولقد تحملت القيادة العامة تصرفاته هذه على مضض اسبوعا تلو أسبوع الى أن تقدم حضرته لنا رسميا بطلب تدخله الفعلى فى كل أمر من امور الحكم . ومن ذلك ظهر لنا بوضوح ان حضرته لم يستطع التمشى مع اهداف الحركة والسير على مبادئها المرسومة لذلك قررنا اعفاءه من منصب الوصاية على العرش ، وليعلم الجميع ان هذه الحركة قائمة على المبادىء ولن تقف فى سبيلها نزوات اشخاص أو اطماع افراد والله ولى التوفيق . » ونشرت الصحف الصادرة فى ١٤ أكتوبر هذا البيان بحروف بارزة كبيرة بعنوان « اقالة القائمقام رشاد مهنا من منصبه » . وفوجىء الوصيان الاخران بهذا النبأ (١) .

وعلقت جريدة المصرى بعددها الصادر فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٢ (٢٤ محرم سنة ١٣٧٢) على ذلك البيان بقولها : « تستطيع المصرى اليوم ان تزيح الستار عن المراحل التى مر بها موضوع الوصى (رشاد مهنا) حتى انتهى الى ضرورة البت فيه برأى ، فقد صرحت الدوائر المسئولة لمندوب المصرى بأن الموضوع بدأ عندما اتجه التفكير الى الاخذ بفكرة تشكيل هيئة مؤقتة للوصاية

(١) مذكرات بهى الدين بركات « سبعون يوما فى وصاية العرش » « المصور » عدد ٢٧ اغسطس ١٩٧٧ .

على العرش فقد راى المشرفون على قيادة الجيش ان يكرموا القائمقام محمد رشاد مهنا لكفاءته واخلاصه بأن يختاروه عضوا يمثـــل الجيش فى مجلس الوصاية ولتحقيق هذا الغرض عقد رجال القيادة اجتماعا حضره القائمقام رشاد مهنـــا وعـــرف أن النية قد اتجهت الى تعيينه وزيرا للمواصلات فى التعديل الوزارى الذى تم فى وزارة الرئيس السابق على ماهر تمهيدا لاختياره عضوا فى هيئة الوصاية المؤقته وكان معروفا أن تعيينه وزيرا خطوة لابد منها قبل اختياره وصيا لان الدستور يقضي بالا يلي منصب الوصاية الا من ولى منصب الوزارة (١). ولما سمع القائمقام مهنا هذا الكلام اغرورقت عيناه بالدموع وقال للضباط ان هذا أكثر من اللازم فانى لم اكن اطمع ابدا فى هذا التكريم الزائد عن الحد. وكان رد الضباط عليه أننا واثقون فى اخلاصك مطمئنون الى أنك ستملأ هـــذا المنصب وستؤدى واجبك فيه. وقد وقع الاختيار على القائمقام رشاد مهنا بالذات فى هذا المنصب ليؤدى واجبه الدقيق كعضو فى هيئة تمثل الملك الذى ينص الدستور على انه يملك ولا يحكم ».

« وكان المتوقع ان يستطيع القائمقام رشاد مهنا ان يعاون العهد الجديد فى القضاء على كل اخطاء العهد الماضى وفى مقدمتها ان الملك السابق فاروق كان يتدخل فى كل صغيرة وكبيرة من شئون الحكم، غير أن تصرفات القائمقام منها بعد ان تولى منصبه كانت عبارة عن سلسلة متلاحقة من مفاجآت فهم منها ان التوفيق قد جانبه فى ادق واجبات منصبه، اذ ترك لنفسه الحرية فى التدخل مما يحمل معنى الاعتداء على الدستور نصا وروحا وجاءت صور هذا التدخل كثيرة متباينة فقد رأى القائمقام مهنا أن من حقه أن يتدخل فى شئون تطهير الاحزاب والهيئات السياسية فكان ان اجتمع بالسيد عبد السلام فهمى جمعة (احد اقطاب الوفد ورئيس مجلس النواب فى آخر برلمان وفدى) وابدى له آراء معينة فى شكل الوفد واعضائه ورئاسته. كما اجتمع بالسيد ابراهيم شكرى(٢) (من حزب مصر الفتاة الذى تحول الى حزب اشتراكى قبل الثورة) وحدثه عن الاستاذ أحمد حسين وعما يراه بشأن الحزب الاشتراكى والوضع الذى يكون عليه برنامج الحزب واخطاره لوزير الداخلية. ولم يقتصر نشاط القائمقام مهنا على ذلك، اذ كان يتصل ببعض أعضاء الوزارة ويتحدث اليهم فى شئون وزارتهم، محاولا ان يوجههم وجهات معينة فى عملهم لاسيما فيما يتعلق بالتطهير الذى تجريه كل وزارة بين موظفيها، وأنه كانت للقائمقام مهنا آراء كثيرة فى موضوع التطهير بالذات فى غير القطاع الحكومى فكانت له اتصـــــالات

(١) يشترط الامر الكريم الصادر فى ابريل سنة ١٩٥٢ فى الاوصياء على العرش أن يكونوا من فئات معينة من بينها الوزراء.

(٢) وزير الزراعة فيما بعد فى عهد الرئيس السادات :

بالمنشآت والمؤسسات يضع لها اسس هذا التطهير . وكثرت اجتماعات رشاد مهنا حتى نما الى علم رجال قيادة الجيش أن القائمقام رشاد مهنا يسعى الى احياء الخلافة الاسلامية ليكون هو على راسها ؟ ! واستمر فى اتصالاته هذه بتوسع حتى أصبحت بعض الدوائر تردد القول ان القائمقام رشاد مهنا هو الكل فى الكل !! فى شئون مصر فى الوقت الحاضر ، وعلم هو ان ثمة آراء قد ابديت تقول انه يخرج على حدود سلطته ويعتدى على نصوص الدستور التى حددت تلك السلطات فى صراحة ووضوح . ونصت بأنه كعضو فى هيئة « تمثل الملك يملك ولا يحكم » .

« وعلى الاثر اتصل هاتفيا بالرئيس اللواء اركان حرب محمد نجيب (وكان وقتها رئيسا لمجلس الوزراء) وقال له : « اننى اريد أن تأتى الى مكتبى فى القصر ومعك السيد / سليمان حافظ نائبك لمقابلتى » وتعجب الرئيس محمد نجيب من هذا الاستدعاء ولكنه آثر ان يستجيب له مقدرا انه صادر من أحد الاوصياء ولهم بحكم مناصبهم اتخاذ مثل هذه الخطوة . وتوجه الرئيس محمد نجيب فعلا الى القصر بصحبة السيد/ سليمان حافظ واجتمع بالقائمقام رشاد مهنا فى مكتبه ساعة من الزمن ، وكان الوصى فاترا جدا ويتحدث اليهما فى عنف شديد يضرب مكتبه بقبضة يده وهو يقول : « اننى أحب أن تعرف أن رشاد مهنا ليس بصمجيا اننى لا أقبل ان اجلس هنا أوقع المراسيم التى ترسلونها الينا فحسب !! اننى الاحظ أن الوزارة تتخذ خطوات كثيرة لا أعرف عنها شيئا ولا يعرض على من أمرها اية تفصيلات . أنك يا نجيب تستقبل استيفنسن (السفير البريطانى) وكافرى (السفير الامريكى) وتستدعى من السودان أقطابه وتتباحث مع الجميع دون علمى مع أننى واحد منكم ولابد ان يؤخذ رأيى فى كل شىء » .

« ولاحظ الرئيس نجيب أن القائمقام رشاد مهنا كان ثائرا ، فآثر الا يناقشه وقال له انه يفضل ان يترك الامر لبضعة ايام حتى يستعيد الوصى هدوءه لتكون المناقشة مجدية . ولكن الوصى زاد انفعالا وقال له فى ثورة شديدة: اعلموا أننى لن أكون بصمجيا !! » .

« ولم ير رجال القيادة بدا من وضع حد لهذا الموقف حتى لا يتطور أكثر من هذا ، فعقدوا اجتماعا شهده القائمقام مهنا وقالوا له انهم يلاحظون آسفين : ان الوصى قد خرج على حدود سلطاته ، وأنه حرصا على كفاءته ورغبة فى أن ينتفعوا بمواهبه يرجون لو انه عمل جاهدا على التمسك بنصوص الدستور فلا يحيد عنها وابلغوه انهم يرجون الا يتصل بالصحفيين الاجانب على وجه الخصوص ويدلى اليهم بأحاديث ينشرونها فى الخارج تتضمن أمورا ومسائل من حق الحكومة وحدها أن تتحدث فيها .ولكنه ثار مرة اخرى واخرج من

جيبه استقالة كان قد أعدها (١) معلنا أنه يدر على أن من حقــــه أن . يشترك فى كل أمر يقررونه وان يؤخذ رأيه فى كل خطوة قبل اتمامها . فأعطاه رجال القيادة مهلة كانت تنتهى فى منتصف ليلة الاثنين ١٣ اكتوبر سنة ١٩٥٢ ليقبلوا استقالته من منصبه كوصى مؤقت على العرش او يستجيبوا الى مطالبه » .

تلك رواية جريدة المصرى عن ازمة الوصى محمد رشاد مهنا ، والتى كان لها دوى فى البلاد . قصة وصى اراد ان يملك ويحكم مع هيئة الوصاية وبينما عليه ان يكون رمزا ، ورغم انه احد ثلاثة تتكون منهم هيئة الوصاية ، بينما يقضى العرف منذ سابقة الوصاية على الملك فاروق نفسه فى عام ١٩٣٦ — وكانت مشكلة وقتئذ من الامير محمد على توفيق والد الامير عبد المنعم وعزيز عزت باشا وشريف صبرى باشا خال الملك فاروق — الا يستقبل احد الاوصياء بالرأى بل يتعين عليه التداول مع الوصيين الاخرين . وان جاز لاحد الاوصياء الثلاثة ان يعبر عن راى هيئة الوصاية على العرش فهو بلا جدال رئيس هذه الهيئة ، وكان فى عام ١٩٣٦ هو الامير محمد على توفيق ، فلم ينزلق مثلمــــا انزلق القائمقام رشاد مهنا فى عام ١٩٥٢ . ولم يثبت أن الوصيين الاخرين عـــلى العرش فى عام ١٩٥٢ ، وهما الامير محمد عبد المنعم والدكتور بهى الدين بركات ، كانا قد قبلا تنصيب القائمقام رشاد مهنا رئيسا لهيئتهم (٢) فلم يكن لتصديه اذن لما أخذ عليه من مبرر اللهم الا غروره كضابط كبير فى الجيش ، أو لانه كان أكثر الاوصياء الثلاثة نشاطا ورغبة فى الاتصال بشئون الحكم ، ام انه كما اشيع عنه كان يعتبر نفسه ثلث ملك !! ونسى رشاد مهنا الوصى على العرش ان الملك نفسه وهيئة الوصاية بكاملها ومجلس الوزراء وغيره من مؤسسات دستورية لم تكن فى واقع الامر الا واجهة تخفى وراءها صاحب السلطان الفعلى وهم قادة حركة الجيش أو مجلسهم الذى اشتهر فيما بعد بمجلس قيادة الثورة ، وعلى رأسه وقتذاك اللواء محمد نجيب قائـــد تلك الحركة الظاهر وقائد عام القوات المسلحة !! وقد دفع رشاد مهنا ثمن هذه الاخطاء باعفائه من منصب الوصاية وفرض الاقامة الجبرية عليه مدة طويلة (٣)

ولقد اثنى على صفاته مع ذلك الاستاذ الكاتب احسان عبد القدوس فى

---

(١) أعد هذه الاستقالة فى أوائل أكتوبر ١٩٥٢ واطلع زميله بهى الدين بركات (باشا) عليها فى ٨ اكتوبر وان كانت مؤرخة فى ١٥ أكتوبر ١٩٥٢ ونشرت فى مذكرات بهى الدين بركات «سبعون يوما فى وصاية العرش » أنظر مجلة المصور عدد ١٩ أغسطس ١٩٧٧ .

(٢) كان بهى الدين بركات على العكس حريصا على ترتيب الاقدميات بين الاوصياء المؤقتين الثلاثة ، ولم يقبل أبدا أن يكون لرشاد مهنا مكان الصدارة منها .

(٣) لقد اتهم رجال الثورة رشاد مهنا بعد ذلك بانه حاول أن يهرب من الميدان بطلبه أن ينقل بعيـــــدا عن القاهرة حتى لا يشارك فى حركة الجيش عند تفجيرها فى ٢٣ يوليـــو ١٩٥٢ أنظر ماسيأتى بعد .

مقال بعنوان « مسئوليه الحكم » نشر بجريدة المصرى فى ذات العدد الذى ظهر فيه قرار الاقالة فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٢ وعبر الكاتب فى هذا المقال عن الحيرة التى تنتاب الكثيرين من المواطنين وغيرهم حول من يمسك فعلا بمقاليد الحكم فى تلك الفترة وبعد حوالى ثلاثة أشهر من نجاح حركة الجيش . ونقتطف من ذلك المقال العبارات التالية : « من المسئول اليوم عن حكم مصر !! ليست هذه هى المرة الاولى التى يتردد فيها هذا التساؤل فقد سبق ان رددت نفس السؤال فى سلسلة مقالات نشرتها فى عهد الملك السابق عندما كانت سلطات الحكم تتداخل فى بعضها تداخلا مشوها .. ورددت نفس السؤال مرة ثانية بعد عزل الملك وفى عهد وزارة الرئيس السابق على ماهر عندما شعرت بتباعد العقليات بين القيادة العامة للجيش فى وقت كنا نحتاج فيه الى عقلية واحدة وسلطة واحدة ورأى واحد حتى نستطيع ان نسيطر على المشاكل العتيقة التى خلفها العهد القديم .. وكان ان خطونا خطوة كبيرة نحو تحديد مسئولية الحكم وتوحيدها باستقالة وزارة الرئيس السابق على ماهر ، وتولى الرئيس محمد نجيب الحكم ، ورغم ذلك فانى أعود اليوم وأجد نفسى مضطرا لان أعيد السؤال ، من المسئول عن حكم مصر ؟ ولست وحدى الذى يتساءل ويبحث عن جواب . ان نواحى كثيرة من نواحى الحكم لاتزال مائعة غير محددة وغير واضحة المعالم ، واجراءات كثيرة تتم دون ان تتخذ طريقا موضوعا ، وآراء خطيرة كان يمكن ان يكون لها شأن تتخبط هنا وهناك » .

واستطرد الكاتب يقول فى مقاله المذكور « وافترض ان هناك رأيا متعلقا بالسياسة العليا وبمبادىء الحركة الاساسية الى أين نتجه به ؟ الى محمد نجيب ؟ وهل يتسع وقت محمد نجيب لكل رأى ، وهل يستطيع وحده ان يتحمل مسئولية كل شىء ؟ وهل نستطيع أن نحمله أكثر مما تتحمله طاقة البشر ، بل وطاقة الملائكة ؟ .. الى رشاد مهنا ؟ وهل من حق رشاد مهنا ان يستمع الى هذه الاراء ويبت فيها ، وما هى اختصاصاته على وجه التحديد ؟ الى القيادة العامة وما هى هذه القيادة العامة ؟ التى أصبحت فى أذهان الناس شيئا كالقصر المسحور وأساطير الاولين !! ومن هم اعضاؤها ؟ ومن هم أبطال الحركة ؟ وما هى اختصاصات كل منهم اليوم ؟ . هذه هى الحيرة التى نقاسيها اليوم والتى تدفع الى التساؤل والى الالحاح فى تحديد مسئولية الحكم فى هذه الفترة بالذات تحديدا قاطعا حاسما » . وطلب الكاتب فى سبيل تنظيم مسئولية الحكم بأن يبدأ « بتحديد سلطات مجلس الوصاية باعتباره الهيئة الرسمية التى خلفت الملك السابق فاروق والتى تمارس سلطات الملك القاصر (أحمد فؤاد) والتحديد الوحيد لسلطات مجلس الوصاية هو أن يكون مجلسا بلا سلطات ولا أى مظهر من مظاهر المسئولية ، ولا يكون نشطا الا فى حدود النشاط الرمزى الذى تحتمه المظاهر الرمزية للدولة » .

وخلص الكاتب منذلك الى القول بأنه « كان من سوء حظ رشاد مهنا أن اختير وصيا للعرش ، وهو منصب لا يتسع لمجاهد صاحب راى أو لاى نشاط سياسى بينما القائمقام رشاد مهنا كما عرفه وسمع عنه قبل الحركة بسنوات وآمن بخلقه القوى وجرانه الاولية رجل فى رأسه آراء تفتعل فى شدة وتكاد تقفز من فوق لسانه فليس امامه والحالة هذه الا أن يختار بين الاستقالة فيخرج الى الحياة العامة حيث المتسع للادلاء بالراى أو يتولى منصبا سياسيا يكون له سلطانه التوجيهية ، وبين أن يبقى فىمنصبه رمزا كريما للذى يملك ولا يحكم ولا يتولى سلطة حقيقية أو يدلى برأى خاص » .

وقد اختار الوصى الاستقالة كما راينا والتى كان ينوى التقدم بها فى ١٥ اكتوبر ١٩٥٢ بينما اختارت له القيادة الاقالة مع الاقامة الجبرية !!

ويبدو أن اللواء أ . ح محمد نجيب لم يكن يكن نفس التقدير للقائمقام رشاد مهنا ، فقد ذكر محمد نجيب فى الحلقة الثانية من مذكراته عندما تناول موضوع انتخابات نادى الضباط قبل حركة ٢٣ يوليو ، والتى تحدى فيها الضباط الاحرار ارادة الملك فاروق ، فاختاروا اللواء محمد نجيب رئيسا لمجلس ادارة نادى الضباط ضد مرشح الملك اللواء حسين سرى عامر ، والقائمقام رشاد مهنا سكرتيرا للنادى ، وكلا من البكباشىزكريا محيى الدين وقائد الجناح حسن ابراهيم لعضوية مجلس الادارة (١) ، ذكرانه « فى هذا الجو المشحون فوجئت بخبر اثارنى تماما اذ بلغنى ان رشاد مهنا قد نقل الى العريش ، واسرعت الى مكتب حيدر باشا (وزير الحربية) محتجا فقال الرجل انه لا يعلم شيئا عن الموضوع واتصل امامى هاتفيا بمدير المدفعية الذى ابلغه ان رشاد مهنا نقل الى العريش بناء علىطلبه . ووقع الخبر علىكالصاعقة ولكن لم أصدقهفربماكانت هذه هى بعض الاعيب كبار الضباط ونزلت من مكتب حيدر باشا الى منزل رشاد مهنا فوجدت أن الخبر صحيح وأن تبرير رشاد مهنا له هو رغبته فى الابتعاد عن القاهرة فى هذا الوقت الذى يلاحقنا فيه غضب الملك ... ولم أقتنع بتبريره ولم أقتنع أيضا بانفراده فى اتخاذ القرار دون مشورة » .

---

(١) ولكن الملك لم يقبل هذه النتيجة أو تلك الهزيمة فاستدعى الفريق محمد حيدر باشا الى مكتبه كلا من اللواء محمد نجيب ومعه رشاد مهنا وقال لهما بصراحة أن أوامر الملك ان يدخل حسينسرى عامر مجلس ادارةالنادى فأجاب نجيب انهذا ليس من حق مجلسالادارة،بلمن صميم حقوق الجمعية العمومية للنادى ، وذكر نجيب فى مذكراته أن تلك الجلسة استمرت سبع ساعات حتى الثانية صباحا فى حوار مع حيدر وانه هو ورشاد مهنا لم يتزحزحا عن موقفهما رغم نبرة التهديد الصريحة فى حديث حيدر لهما وان الملك حاول محاولة اخيرة لتعديل لائحة النادى عن طريق الجمعية العمومية ولكنه فشل فى محاولته فاصدر امره بحل مجلس الادارة وتعيين مجلس مؤقت .

وواضح من هذه العبارات أن محمد نجيب يتهم رشاد مهنا بالهروب من المسئولية وايثار السلامة على مواجهة الاخطار !! فهل لهذا العيب بالذات عهد اليه فيما بعد بمنصب الوصى المؤقت على العرش ؟ نترك الحكم فى ذلك للتاريخ . وعلى اية حال كان لابد بعد اقالة رشاد مهنا من منصبه كوصى على العرش من اعادة النظر فى هيئة الوصاية اما باستكمال تشكيلها الثلاثى كما بدأت واختيار وصى جديد ، أو الاكتفاء بوصى مؤقت واحد ، وقد آثرت قيادة الحركة هذا الحل الأخير فأوعزت الى بهى الدين بركات بأن يستقيل من عضوية مجلس الوصاية وابلغ هذه الرغبة بواسطة الاستاذ سليمان حافظ فقدم استقالته فورا يوم ١٤ أكتوبر ذاته(١) ، وبقى الأمير السابق محمد عبد المنعم بمفرده وصيا مؤقتا على العرش . واستدعى ذلك استصدار المرسوم بقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٢ فى نفس التاريخ أى فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، بتعديل الأمر الكريم الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ بشأن توارث عرش المملكة المصرية تعديلا ثانيا بعرض النص فيه على جواز اسناد الوصاية المؤقتة « فى حالة نزول الملك عن العرش وانتقال ولاية الملك الى خلف قاصر ، وكان مجلس النواب منحلا الى وصى مؤقت للعرش أو الى هيئة وصاية مؤقتة من ثلاثة يختارهم مجلس الوزراء ويتولى الوصى المؤقت أو هيئة الوصاية المؤقتة من تاريخ حلف اليمين أمام مجلس الوزراء ، سلطة الملك الى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة وفقا لأحكام ذلك الامر الكريم واحكام المادة ٥١ من الدستور » . ولما كان قد سبق للامير محمد عبد المنعم أداء تلك اليمين الدستورية أمام مجلس الوزراء عند تعيينه لأول مرة ضمن هيئة الوصاية فى أغسطس سنة ١٩٥٢ ، فلم يكن ثمة حاجة لأدائها مرة ثانية بعد اعفاء زميليه رشاد مهنا وبهى الدين بركات ، ولكن ما من شك أنه اصبح من ذلك الوقت فى مركز لا يحسد عليه (٢) ، وازداد وضعه سوءا بعد الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ من اللواء محمد نجيب بوصفه القائد العام للقوات المسلحة ورئيس حركة الجيش ، والقاضى بسقوط دستور سنة ١٩٢٣ ، والمرسوم الصادر بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٥٣ بتاليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد . وفى الواقع لا يوجد تعارض حتمى بين سقوط دستور سنة ١٩٢٣ الملكى وبين بقاء أسرة محمد

---

(١) واضح مما نشر فى مجلة المصور تحت عنوان « صفحات من مذكرات بهى الدين بركات » ان الرجل كان مهتما بصغائر الامور والشكليات اكثر من اهتمامه بالجوهر أنظر مثلا اهتمامه بمراسم حلف الاوصياء لليمين الدستورية وهل يكون حضور الاوصياء « بالردنجوت » أو بالملابس العادية (مجلة المصور عدد ٥ اغسطس ١٩٧٧) .

(٢) خاصة انه كان يعتمد كليا على زميله فى هيئة الوصاية بهى الدين بركات باشا ولم يكن يستطيع العمل بدونه كما ذكر له عندما تلقى منه كتاب استقالته فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٢ من هيئة الوصاية فور اقالة القائمقام محمد رشاد مهنا .

على فى الحكم، او بقاء الملك القاصر احمد فؤاد الثانى على العرش. واذا كانت المادة ٣٢ من الدستور المذكور تد نصت على ان عرش المملكة المصرية وراثى فى أسرة محمد على ؛ فان حقوق هذه الأسرة فى الملك يعود لسنة ١٨٠٥ اى الى ما قبل صدور دستور سنة ١٩٢٣ بأكثر من مائة عام عندما ولى محمد على باشا واليا على مصر بفرمان من الباب العالى (تركيا) بناء على رغبة زعماء مصر وعلمائها وتأييد ذلك بالخط الشريف الصادر اليه من السلطان العثمانى بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الموافق ٢١ ذو القعدة سنة ١٢٥٦ والذى جاء فيه : « صممنا على تعيينكم فى الحكومة المصرية المعينة حدودها فى الخريطة المرسومة لكم من لدن صدرنا الأعظم ، ومنحناكم فضلا عن ذلك ولاية مصر بطريق التوارث بالشروط الآتى بيانها » .

وفى عهد حكام مصر من أسرة محمد على استقلت البلاد شيئا فشيئا عن الدولة العثمانية لا سيما فى عهد الخديوى اسماعيل باشا حفيد محمد على الكبير ، واعلنت استقلالها التام رسميا على يد الملك فؤاد ابن الخديوى اسماعيل فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ رغم بقاء الاحتلال البريطانى الذى ابتلينا به فى عام ١٨٨٢ فى عهد الخديوى توفيق والثورة العرابية .

ولقد توالى على دست الحكم فى مصر من أسرة محمد على احد عشر حاكما ابتداء بالوالى محمد على باشا نفسه مؤسس الاسرة ثم ابنه ابراهيم باشا فعباس الأول فمحمد سعيد باشا فالخديوى اسماعيل باشا (أول من حمل لقب خديوى مصر) فالخديوى محمد على توفيق فعباس حلمى الثانى فالسلطان حسين كامل ثم الملك أحمد فؤاد فالملك فاروق الأول ثم أخيرا أحمد فؤاد الثانى خاتم هذه الاسرة العلوية ! ومن بين حكامها من لاتزال مصر تجنى ثمار عهده فى أكثر من ميدان حتى يومنا هذا مثل محمد على نفسه وابنه ابراهيم باشا هذا القائد البارز الذى طبقت شهرته الآفاق وكادت انتصاراته الحربية أن تطيح بالدولة العثمانية ذاتها ، ولعل هذا مما دعا قادة حركة ٢٣ يوليو الى الابقاء على تمثاله شامخا يزين ميدان الاوبرا فى قلب عاصمة البلاد. ومن بين أفراد اسرة محمد على من حاول جاهدا اللحاق بركب الحضارة المعاصرة وأن يجعل من مصر قطعة من أوروبا ولو على حساب الخزانة العامة ، كالخديوى اسماعيل باشا (١) . ومنهم من عمل بالقدر الذى سمحت

---

(١) اختلف المؤرخون فى تقييم شخصية الخديوى اسماعيل وعصره . فمنهم من أشاد به وبانجازاته ، ومنهم من كال له النقد وخاصة بسبب بذخه وتصرفاته المالية التى اغرقت مصر فى الديون . وهى لا تعد شيئا يذكر الى جانب ديون مصر الخارجية بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والتى بلغت حسب بيان الحكومة فى ٢٨ مايو ١٩٧٧ ما مقداره ٤٨٠٠ مليون جنيه مصرى أو حوالى ١٢ الف مليون دولار (بالسعر الرسمى) . أنظر جريدة الاهرام عدد ١٩٧٧/٥/٥٩ بيان د . عبد المنعم القيسونى .

به الظروف السائدة فى عهده على أن تتبوأ البلاد المكانة اللائقة بها بين دول العالم مع الاحتفاظ بروحها القومية والابقاء على صفاتها ومميزاتها التى هى من ضمن تراثها التاريخى الطويل ، كالمغفور له الملك فؤاد الاول . ومنهم من اهمل الشئون العامة وقضى حتى على منجزات سلفه مثل عباس الاول ومحمد سعيد باشا اللذين اتهما بالجنون والشذوذ . ومنهم من اختلت موازين الحكم فى عهده فانقلبت الآمال التى علقها شعبه عليه فى بداية حكمه الى نقمة استعجلت نهاية هذا العهد مثل الملك فاروق ، فمن كان يظن بعد مظاهر الحب والولاء اللذين استقبل بهما عند عودته من الخارج للجلوس على عرش آبائه وأجداده بعد وفاة والده الملك فؤاد الاول فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦ ، وبعد الاحتفالات الشعبية البريئة التى انطلقت تملأ رحاب العاصمة عند زواجه الاول من صافيناز ذو الفقار (الملكة فريدة) فى عام ١٩٣٨ ، ان هذا الشعور الفياض سوف يتحول الى ثورة غضب عليه وتمرد على حكمه فى عام ١٩٥٢ !

ومن كان يتصور ان هذا الفتى الوسيم الذى تولى الحكم وهو دون الثامنة عشرة ميلادية من عمره والذى أطلق عليه شعبه فى بداية سنى حكمه لقب الملك الصالح سوف يحمل معه بعد ستة عشر عاما فقط وهو ذاهب الى منفاه غير مأسوف عليه فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ وصف الملك الفاسد ! فسبحان من بيده الملك وهو على كل شىء قدير ! ان مصريا واحدا فقط وجد بين جنبيه الشجاعة الكافية ليبرق اليه وهو على ظهر يخته المحروسة يغادر المياه المصرية بلا رجعة ليلقى اليه بكلمة وداع ، وهذا الرجل هو المرحوم فؤاد اباظة باشا مدير الجمعية الملكية الزراعية سابقا ومن أقطاب الاسرة الاباظية المعروفة . أما ملايين المصريين فقد رحبوا بهذه النهاية ، وحتى أولئك الذين ظلوا يحملون للملك بعض الود تذكارا لما كانوا يأملونه من خير للبلاد على يديه فى بداية عهده ، ثم هالهم مدى ما أصاب سمعتها من سوء عند نهاية ذلك الحكم (١) هؤلاء جميعا اثروا التزام الصمت اما لخيبة الامل التى خلفها حكمه فى نفوسهم ، أو خشية البطش ممن فجروا حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ واجبروا فاروق على التخلى عن عرش أجداده (٢) .

---

(١) كانت نهايته مع ذلك ارحم من نهاية عهد عبد الناصر من وجوه عديدة نتيجة لانحراف الحكم الناصرى عن مبادىء ثورة يوليو .

(٢) جاء فى شهادة الاستاذ كريم ثابت اثناء محاكمة الثورة فى اكتوبر ١٩٥٣ انه اثناء عمله مستشارا صحفيا لفاروق من سنة ١٩٤٦ الى سنة ١٩٥٢ لاحظ ان تكوين الملك الجثمانى والعقلى لم يكن سليما ، وان غدده لم تؤثر فقط على جسمه بل كان لها تأثير كبير على عقليته . وذكر كريم ثابت انه كان يعتقد فى بادىء الامر أن هذا الشذوذ العقلى نزوة من النزوات لملك شاب وغنى لم يوجه التوجيه السليم ، وان هذه النزوة سوف تتحسن مع الوقت وتحت ثقل التجارب لكن حالته ان الحالة قد اخذت تزداد يوما بعد يوم ، وانه اطلع فى زيارة لضيف صديق على كتاب فى تكوين

اما خليفته أحمد فؤاد الذى كتب فى لوح القدر أن يكون آخر ملوك الأسرة العلوية ، فقد ورث العرش طفلا ونحى عنه طفلا لا يدرى شيئا مما يجرى من حوله ، وكان من الممكن الا يجلس على العرش أصلا لو أن قادة حركة الجيش قرروا سقوط الملكية فور استيلائهم على السلطة ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أو بعد نجاحهم فى ارغام فاروق على ترك البلاد فى ٢٦ يوليو ، ولكن انتصارهم الساحق على خصمهم وتذليلهم لكل عقبة بأهون وأسرع مما كانوا يتصورون واستسلام الجميع لارادتهم دون مقاومة أو معارضة ، كل ذلك كان مفاجأة لهم ، فآثروا التريث وعدم قلب الاوضاع رأسا على عقب دفعة واحدة والسير على الطريق خطوة خطوة ، واحتفظوا مؤقتا بالدستور الملكى ، وابقوا على سليل أسرة محمد على فى الحكم الى حين ، وعينوا على العرش كما رأينا أوصياء أرادوهم طيعا خنعا فلما جاوز احدهم الحدود خلعوه ، واستبقوا من الاوصياء اضعفهم بحكم انتمائه الى الاسرة المالكة المهددة بالسقوط فى أية لحظة .

واذا كان اعلان سقوط دستور سنة ١٩٢٣ لم يجر معه الى الهاوية الاسرة المالكة الا أنه هز العرش هزا عنيفا ، وكان نذيرا بأن النظام الملكى على وشك الزوال . وحتى قبل تشكيل اللجنة التى عهد اليها باعداد مشروع دستور جديد محل الدستور الملكى القائم بدأ النقاش فى شتى الاوساط وعلى صفحات الجرائد اليومية والمجلات حول اى النظامين أصلح للبلاد ، الملكى أم الجمهورى ، ووضح من خلال هذا الحوار ان الاتجاه الاقوى هو الى النظام الجمهورى .

واذكر فى ندوة عامة حول نظام الحكم مستقبلا كنت قد اشتركت فيها مع آخرين من بينهم المرحوم محمد على علوبة باشا وهو أصلا من اقطاب الاحرار الدستوريين ، والاستاذ احسان عبد القدوس الكاتب المعروف ، والدكتور مصطفى الحفناوى المحامى ، والسيدة نعيمة الايوبى المحامية ، وحضرها بعض الضباط الاحرار وجمهور غفير من الشباب والكهول بعد الاعلان عن سقوط دستور ١٩٢٣ ، تركز الحوار على المفاضلة بين النظامين الملكى والجمهورى ، وكنت الوحيد الذى دافع وقتها عن النظام الملكى ، بينما أجمع المتحدثون الاخرون فى الندوة على ايثار النظام الجمهورى ، وقلت فى معرض حديثى لقدعشنا اربعين قرنا فى ظل نظام ملكى وليس من الهين ان نغيره الان ، وان المقارنة يجب أن تكون بين الملكية الصالحة والجمهورية الصالحة ، لا بين ملكية

الشواذ نقلا عن اللغة الانجليزية فادهشه ان ماورد فى هذا الكتاب من أوصاف وتحليل ينطبق بالضبط على شخصية الملك السابق فاروق .

فاسدة وجمهورية صالحة ، واستشهدت بما هو حاصل فى بعض الدول الملكية الاوروبية مثل السويد والنرويج والدانمرك وهولندا وبلجيكا والمملكة المتحدة نفسها حيث الجالس على العرش يسود ولا يحكم ، وحيث مجلس الوزراء بمساندة البرلمان هو صاحب السلطة الحقيقية ، وتمنيت لو قدر لنا فى مصر نظام ملكى على غرار هذا الانموذج الديمقراطى النيابى البرلمانى خاصة وان التاج الملكى ربما كان هو الرباط الوحيد أو همزة الوصل بين شمال الوادى وجنوبه ، بين مصر والسودان ، فلماذا لا نحافظ عليـــه اذا أردنا أن تظل الوحدة بينهما قائمة ، كما ان التاج البريطانى هو الصلبة الوحيدة الباقية بين المملكة المتحدة ودول الكومنولث !

ولم يغن هذا الدفاع عن النظام الملكى فتيلا عند اخـذ الاصـوات فى ختام الندوة اذ كانت الاغلبية الساحقة الى جانب النظام الجمهورى . ولقد نشرت احدى الصحف المحلية ماجرى فى تلك الندوة تفصيلا وان غـاب عنى اسمها (١) وربما كان القصد من هذه الندوة التى لم تعترض عليها قيادة حركة الجيش ، بل وحضرها ربما خصيصا بعض الضباط الاحرار احتلوا اماكنهم فى الصف الاول من قاعة الاجتماع ، هو التعرف أكثر فأكثر على اتجاهات الرأى العام فى جو من الحوار الحر حول هذه القضية ، قضية المفاضلة بين النظامين الملكى والجمهورى ، ولقد قطعت لجنة الدستور فى بداية الثورة قول كـل خطيب والقت بكل ثقلها الى جانب النظام الجمهورى .

وسبق أن ذكرنا ان اللجنة المذكورة انتخبت من بين اعضائها الخمسين عدة لجان عمل فرعية من بينها لجنة من ١٥ عضوا عرفت بلجنـــة الخطوط الرئيسية واختارت هذه بدورها خمسة اعضاء هم السادة : عبـد الرزاق السنهورى وعبد الرحمن الرافعى ومكرم عبيد والسيد صبرى وعثمان خليل وكلهم من كبار رجال القانون والمحاماه ، ومن بينهم اثنان من اساتذة القانون الدستورى المشهود لهم ، لبحث نظام الحكم أولا ، وهـل يكون ملكيـا أم جمهوريا . واجتمعت هذه اللجنة الخماسية مساء الثلاثاء ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٣ ، بمقر مجلس الشيوخ وحضر الاجتماع اعضاؤها جميعا وشهده معهم كذلك الاستاذ حبيب المصرى عضو اللجنة العامة (لجنـــة الخمســين) وسكرتيرها العام الاستاذ ابراهيم عبد الوهاب ، وانتهى الاجتماع فى الثامنة

---

(١) اشار الى تلك الندوة الاستاذ احسان عبد القدوس فى برنامج «أوتوجراف» التليفزيونى اذيع فى صيف عام ١٩٧٦ . واقد ذكرنى بعض الصحفيين بموقفى من النظامين الملكى والجمهورى عندما نشر أننى سانضم الى حزب جديد بعد صدور قانون الاحزاب .

وردى أننى مازلت عند رأيى فيما يتعلق بالمفاضلة النظرية بين النظامين المذكورين ولكنى فى الوقت نفسه أحترم دستور البلاد الجمهورى وأخلص له .

مساء من نفس اليوم كما جاء فى محضرها ورات فى نهايته ابلاغ رئيس اللجنة على ماهر (باشا) مايلى :

١ ـ استعرضت اللجنة النظامين الملكى والجمهورى ورأت باجماع الاراء أن يكون نظام الحكم جمهوريا .

٢ ـ ثم استعرضت النظام الجمهورى وقارنت بين الجمهورية الرئاسية والجمهورية البرلمانية ورأت باجماع الاراء اختيار النظام الجمهورى البرلمانى على أن يكون تقرير هذا النظام عن طريق استفتاء الشعب .

٣ ـ ورأت ان تجتمع يوم الخميس ٢ أبريل سنة ١٩٥٣ فى الساعة الخامسة مساء لوضع دستور مفصل فى هذا الصدد .

وحمل الدكتور سيد نوفل مدير امانة اللجنة العامة قرار لجنتها الفرعية الخماسية هذه الى الرئيس السابق على ماهر فى منزله وكأنه بشرى عظيمة .. فأمر بتبليغه فورا الى الصحف « حتى يكون الرأى العام وثيق الصلة باعمال لجنة مشروع الدستور العامة ولجانها الفرعية » .

وظهرت الصحف المصرية فى يوم الاربعاء ٢٥ مارس سنة ١٩٥٣ ، تحمل على صفحاتها الاولى بالنبط الكبير نبأ اقتراح لجنة الخمسة بأن يكون نظام الحكم جمهوريا ، وذكرت جريدة الاهرام ان اللجنة الفرعية المذكورة سوف تبحث فى اجتماعها القادم فى يوم الخميس ٢ ابريل سنة ١٩٥٣ ، التقرير المفصل لما أجمعت عليه وكذلك طريقة انتخاب رئيس الجمهورية ومدته ، ثم تستأنف اجتماعاتها فى البحث فى الحريات العامة التى ينبغى ان ينص عليها فى الدستور ، وان لجنة الخطوط الرئيسية المؤلفة من ١٥ عضوا ومن بينهم رئيسها وهو الرئيس السابق على ماهر ستجتمع يوم ١٦ ابريل لبحث تقرير اللجنة الخماسية عن نظام الحكم واتخاذ قرار فيه ، وانه بعد ذلك بأسبوع سيعرض الامر على اللجنة العامة لمشروع الدستور (لجنة الخمسين) وانه من المفهوم ان مسألة اختيار نظام الحكم هى مسألة منفصلة عن وضع الدستور بكامله ومن الممكن استفتاء الشعب فيها على حدة دون انتظار الفراغ من وضع الدستور كله ، وان الامر على أية حال متروك للمسئولين يبتون فيه على ضوء تقرير الظروف ومصلحة البلاد ، فان رأوا أن المصلحة تقتضى الاستفتاء فى نظام الحكم أولا (ملكى أم جمهورى) فسيجرون الاستفتاء عليه ، واذا ارادوا ان يكون الاستفتاء على مشروع الدستور دفعة واحدة فلن يجر هذا الاستفتاء الا بعد الانتهاء من وضع مشروع الدستور بكامله !!

واغلب الظن ان مصدر هذه البيانات هو الرئيس السابق على ماهر نفسه لكى يثبت للرأى العام أن لجنة الدستور التى يترأسها ليست خاملة ،

ولكى يطمئن قادة حركة الجيش على اتجاهات اللجنة ، ومن بواكير هـــذه الاتجاهات ايثار نظام الحكم الجمهورى، على نظام الحكم الملكى . ولقد بذلت لجنة الخمسة قصـــارى جهدها لشرح دواعى اختيارها للنظام الجمهورى واطراحها للنظام الملكى فى التقرير الذى انتهت من اقراره فى ٢ ابريل سـنة ١٩٥٣ ، ووافقت على هذا التقرير بالاجماع بعد ذلك لجنة الخطوط الرئيسية المكونة من ١٥ عضوا ثم لجنة الخمسين فى الخامس من مايو سنة ١٩٥٣ ، وبناء عليه تقرر اتخاذ النظام الجمهورى اساسا لوضع مشروع الدســتور الجديد للبلاد .

وجاء فى تقرير لجنة الخمسة بهذا الصدد : « قامت الملكية فى اصلها التاريخى على زعم ان الملوك يستمدون سلطتهم من عند الله ، وانهم خلفـاء الله فى أرضه ، ومن ثم نبتت نظرية الحق الالهى للملوك . ولم تتهذب الملكيـة لتماشى تطور الحضارة ولتلائم مقتضيات هذا التطور الا فى كثير من المشقة والعسر ، والا بعد مراحل متدرجة يتخللها كثير من اعمال العنف ، وانتهت فى الغالب الى ثورات دامية رفعت لواءها الشعوب فى وجه النظام الملكى . وقد نجحت هذه الثورات عند بعض الامم فى ترويض الملكية لتنزل على ارادة الشعب اما بأن تصبح صورة رمزية يكون فيها الملك رمزا للدولة ولا يزيد على ذلك واما بأن تنقلب على الاقل صورة متوازية تتعادل فيها سلطات العرش مع سلطات الامة . والامم التى استعصت فيها الملكية عن الترويض والتهذيب لم يسعها وهىفىعنفوان ثورتها الا أن تعصفبعروشها وان تقتلع هذهالعروش من أصولها لتستبدل بها النظام الجمهورى ، ومن ثم لا تكون الملكية شبه المطلقة والملكية المتوازية والملكية الرمزية فى الواقع من الامر الا مراحل تدريجيـة فى تطور النظام الملكى ، وهى سلسلة قد تتواصل حلقاتها كما وقع فى انجلترا أو قد تنقطع ليحل النظام الجمهورى محل النظام الملكى كما وقع فى فرنســا . ذلك لان النظام الملكى يقوم فى أصوله الاولية على انكار ســيادة الشــعب ، ويقوم فى صورته المنطقية على أن فردا اختارته الصدفة عن طريق مولده وهو صالح لان يرث رئاسة الدولة طوال حياته ، وأن هذه الصلاحية تمتد بالصدفة وعن طريق المولد الى عقبه من بعده طبقة بعد طبقة وجيلا بعد جيل ، وهذه جملة من الافتراضات لاتقوم على اساس ، بل ان الواقع كثيرا مايكذبهـا . فليس محققا فى النظام الملكى أن يلى العرش ملك صالح ، واذا وقع ذلك فليس من المحقق ان يبقى الملك صالحا طول حياته ، وليس من الســهل اذا ولى الحكم ملك غير صالح طبقا لنظام الوراثة ان يصلح الشعب من فساده وان يقوم اعوجاجه الا اذا قامت ثورة لتقتلعه من عرشه ، ولا يؤمن فى الثورات ان تقوم فى الوقت المناسب وان تنجح فى كل مرة ، هذا الى ان استهداف البلاد للثورة تلو الثورة قد يؤدى الى اشاعة الفوضى وانهيار النظام هذا يجــر الى أوخم العواقب » .

وبعد أن أنتهى التقرير من شرح تعارض النظام الملكى مع الحكم الديمقراطى ، وكيف تحمل الملكية الوراثية صاحب التاج على تقوية نفوذه ودعم سلطانه يوما بعد يوم ولو على حساب النصوص الدستورية وتدفعه اذا واتته الفرصة الى اغتصاب مايستطيع اغتصابه من حقوق شعبية تكون قد ظفرت بها الامة بعد جهد مرير ، وكيف يتجه الملوك أول ما يتجهون الى تحقيق مصالحهم الخاصة ومصالح أسرهم وذرياتهم على حساب مصالح شعوبهم ، وكيف يرثون هم وأولياء العهود داخل قصورهم تربية خاصة وسط مظاهر التملق والخنوع فيتملكهم شعور بالاستعلاء والتكبر فلا يستشعرون بحق الشعب فى محاسبتهم ولا يستقر فى نفوسهم انه هو مصدر السلطات حقا ، بينما رؤساء الجمهوريات على العكس من ذلك يخرجون فى مدرسة الشعب بعد ان تعركهم الاحداث وتصقلهم التجارب فيحسون بآلام الشعب وتختلج نفوسهم بآماله ويدركون ان الشعب هو الذى اختارهم وانهم مسئولون أمامه ، وبعد هذا كله استطرد التقرير يقول انه « يبين مما تقدم ان النظام الملكى من حيث انكاره لسيادة الشعوب يقوم على أصول فاسدة ومن حيث اعتماده على مبدأ الوراثة يقوم على منطق غير صالح ، وان نظاما على هذا النحو مآله حتما الى الزوال فأخذت الدول فى العصر الحاضر تهجره الى النظام الجمهورى فبعد أن كان هذا النظام السائد فى أوروبا طوال القرن التاسع عشر تقلص ظله منذ بداية القرن العشرين وانزوى حتى انطوى فى ذكريات التاريخ عند كثير من الامم » .

ثم انتقل التقرير الى التدليل على عدم صلاحية النظام الملكى لمصر بالذات .. بعد ان تعذر عليها ترويضه فلم تستطع ان تجعله نظاما رمزيا أو على الاقل نظاما متوازيا رغم وثبات الشعب فى تاريخه الحديث من أجل هذا الترويض ، الوثبة الاولى فى اواخر حكم اسماعيل وأوائل حكم توفيق فلم تجار الاسرة المالكة وثبة الشعب ، بل استندت الى الاجنبى واستعانت به فى اخماد ثورة الشعب وسلمت البلاد الى الاحتلال البريطانى (١) . وكانت الوثبة الثانية فى اعقاب الحرب العالمية الاولى حينما اشتعلت الثورة الشعبية المصرية فى وجه الاجنبى وضد الحكم الملكى !! وهنا أيضا لم تماش الاسرة المالكة وثبة الشعب (٢) .

---

(١) يخلط التقرير بين عهدى اسماعيل وتوفيق وماورد فيه يصدق فى حق الخديوى توفيق ولكن يجافى الواقع فيما يتعلق بالخديوى اسماعيل الذى شجع الوثبة الشعبية وافتتح اول مجلس شورى فى البلاد فى عام ١٨٦٦ .. ليجعل من المجلس ونوابه عونا له ضد التدخل الاجنبى فى شئون مصر .

(٢) هنا أيضا يجاوز التقرير الواقع فلم تكن ثورة ١٩١٩ موجهة ضد النظام الملكى الوراثى، بل على العكس انضم عدد من كبار اعضاء الاسرة الحاكمة الى الشعب فى ثورته ومطالبته بالاستقلال التام وبجلاء الاجنبى ، وكان على رأسهم الامير الكبير عمر طوسون باشا الذى كان على رأس اعيان الاسكندرية ومن أبرز شخصياتها حتى وفاته قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ولم يشفع له ذلك ضد مصادرة املاكه الشاسعة وقصوره فى الاسكندرية وغيرها ونهب محتويات هذه القصور ،

واستدرك التقرير يقول : « واذا كان دستور سنة ١٩٢٣ ، قد صدر في ذلك العهد ، فان القائم على العرش حينذاك سلم به على كره منه ، ولم يصدره الا بعد أن توجه بديباجة تحدث فيها عن الامانة التى عهد بها الله تعالى اليه منذ تبوئه عرش اجداده ، نأثار فى الاذهان ذكرى الحق الالهى للملوك . بل وولد فى نفوس الناس الاعتقاد بأن الدستور منحة ملكية منه الى الشعب وقد تأكد هذا الاعتقاد عندما عطل هذا الدستور مرة والغاه مرة اخرى .

ويكاد يلمس القارىء مدى الجهد الذى بذلته اللجنة الخماسية لتشويه سمعة النظام الملكى فى مصر بأى ثمن وبكل حجة ، ولو كانت واهية ، فمثلا صدور دستور سنة ١٩٢٣ ، فى شكل منحة من الملك فؤاد كما هو المتبع عادة فى الانظمة الملكية لا ينتقص من قدر هذا الدستور شيئا ، بل ولقد طالبت الجماهير بعودة هذا الدستور بعد أن كان قد استبدل به غيره فى عام ١٩٣٠ ، فاستجاب الملك فؤاد الاول لهذا المطلب الجماهيرى فى ١٩٣٥ . وتلك حسنة تعمدت اللجنة اغفال ذكرها حتى تلقى فى النفوس ان ليس للنظام الملكى أية حسنة على الاطلاق . أما الوثيقة الاخيرة التى عناها التقرير فهى وثبة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، « بعد أن ضاق الشعب بما استشرى من فساد فى الحكم وانتهت باقتلاع الملك عن عرشه » .

ثم اخذ التقرير يدلل من واقع التاريخ الحديث والتجارب العملية ان النظام الملكى اذا فقد هيبته فى بلد مضى الى غير رجعة (١) والنظام الملكى فى مصر قد فقد هيبته وانحطت قيمته الادبية وذاع على الناس من تصرفات الملك السابق (فاروق) ما يجعل سيرته فى ذاتها ايذانا بانتهاء حكم أسرته ، فقد جمع فى شخصه كل العيوب التى كانت موزعة بين اسلافه مما ادى الى تغلغل الفساد فى ادارة الحكم وفى الحياة السياسية والاجتماعية فى البلاد ، فلم يكن بد من أن تتطلع البلاد الى الحكم الجمهورى ليكون بديلا من نظام ملكى فاسد ادى الى هذه الكوارث وقضى على نفسه بنفسه وليس فى هذا — على حد ماجاء فى التقرير — الا تطور طبيعى فى حياة البلاد وانتقال الى نظام اصلح (٢) !!

يقرأ المواطن المصرى هذا الدمغ الصارخ لسيرة الملك السابق فاروق ، ولعهده ، ثم يقارن بين هذه العبارات وبين ما قاله اكثر من وزير مسئول أو رئيس وزارة سابق فى ذلك العهد فيعتريه العجب ، وأى عجب !! فها هو المرحوم الدكتور طه حسين عندما كان وزيرا للتربية والتعليم فى آخر وزارة

---

(١) وهذا خطأ تاريخى فقد عادت الملكية اخيرا الى اسبانيا بعد غيبة أكثر من أربعين عاما واستعادت فرنسا فى عام ١٨١٤ النظام الملكى بعد الثورة الفرنسية الكبرى وحروب نابليون بونابرت الذى تشبه بالملوك فتوج نفسه امبراطورا على الفرنسيين فى عام ١٨٠٤ .

(٢) يتناسى واضعو التقرير الحقيقة الاولية وهى أنه ليس كل النظم الملكية فاسدة كما أنه ليست كل الجمهوريات صالحة !

وفدية يقول فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بمناسبة افتتاح معهد الصحراء بحضور الملك فاروق « واليوم نحتفل بهذه المأثرة الكبرى من مآثر فؤاد .. وأنت أمامنا فى هذه الحفلات يرى الشعب عنايتك بالعلم والعلماء فيرى صورة جليلة رائعة من صور الوفاء التى لا نظير له ولا حوله انت أستاذ شعبك فى الخلق الذى يمس سيرة الفرد وسيرة الملك مع شعبه » .

ويقول طه حسين ايضا فى حضرة الفاروق بمناسبة افتتاح جامعة الاسكندرية فى عام ١٩٤٣ « وما أرى أنك ستقتنع بشىء فى سبيل الخير . فهذه جامعة تنشئها ومن يدرى أية جامعة تنشىء فى العام المقبل ياابن فؤاد وحفيد اسماعيل ، خلال ورثتها بما منحك الله من ذكاء القلب وخصب العقل وبعد الهمة فأنت تريد ثم لاتكاد تريد متى تفعل ، وأنت لاتحب شيئا كما تحب الاسراع الى الخير ولا تكره شيئا الا الابطاء فى الخير » .

وها هو ذا الرئيس السابق على ماهر (باشا) يدلى بحديث فى ١١ فبراير سنة ١٩٥٢ بمناسبة الاحتفال بعيد ميلاد الفاروق وبعد أسبوعين فقط من حريق القاهرة فيقول : « لاشك ان ابناء وادى النيل جميعا يحتفلون فى ثنايا قلوبهم وأفئدتهم بعيد الميلاد ليذكروا فى عبرة وحنان ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ يوم اعلن البشر مولد الفاروق المحبوب ففاضت قلوب المواطنين بشرا وسرورا وان طالع الفاروق الميمون أكبر دلائل التوفيق والسداد . ونشأ فاروق المحبوب على حكمة والده العظيمة ... فعمل جاهدا ونهض باكرا وظل طابع التوفيق يلازم خطواته السديدة فى الحياة ، فتجمعت لمصر فى عصره الذهبى (١) » .

وها هو على سبيل المثال ايضا لا الحصر أحمد نجيب الهلالى (باشا) فى ٦ مايو سنة ١٩٥٢ فى عيد جلوس الفاروق وقبل اسابيع معدودة من حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ يقول « وأوتى فاروق الملك والسداد فأصبح عرشه قبلة الامال سبحانك الله ما أعظم شأنك وأوضح برهانك فقد أردت بنا رحمة واحسانا وتوفيقا واصلاحا تولى الملك من تشاء . آتيت فاروق الملك والسداد وأصبح عرشه قبلة آمال المواطنين ومعقد رجائهم وأبر وحدتهم . وقد ملكت قلوبنا سجاياه .. الخ » .

فلنتذكر هذا المديح والثناء بل هذا النفاق والرياء عندما نحاكم عهد الفاروق ونتهم عهده وعهود أسرة أفراد محمد على جميعا بالفساد وننسى أن العيب فينا وليس فيهم ، وان البيئة الفاسدة لا تنبت نباتا صالحاً أو كما يقال

(١) تناسى على ماهر هذا الثناء وانضم بعد الثورة الى زمرة من يوجهون الى فاروق وعصره ابشع التهم ، وتناسى ايضا انه كان من بين من عملوا على افساد هــذا الملك الشاب .

فى أمثالنا الشعبية « محال أن نصنع من الفسيخ شربات » وصدق من قال « كيفما تكونون يول عليكم » !

ولا نود أن نختتم هذه الفقرات دون الاشارة الى ما أوراه المؤرخ الشهير عبد الرحمن الجبرتى فقد كان أكثر انصافا لمؤسس تلك الاسرة العلوية رغم ماقاساه على يد محمد على بالذات ، فقد عاصره فى أول سنى عهده وأخذ عليه مصادرته ارزاق الناس كما فعل مع نظار الاوقاف ، وقتله المماليك فى مذبحة القلعة ، واحتكاره لموارد البلاد ، ولكن الجبرتى لم يستطع مع ذلك ان يتجاهل المشروعات الضخمة التى اقامها محمد على ، كبناء القناطر الخيرية ، واصلاحه لثغر رشيد ، وحفره ترعة المحمودية ، ولم يتراجع عن أن يصف تلك الاعمال الضخمة بأنها من همم الملوك حسب قوله ، وتمنى لو أن محمدعلى وفق الى شىء من العدل اذن لاصبح فى نظره « أعجوبة زمانه » .

ولنعد الى تقرير اللجنة « الخماسية » وكأنى بها وقد استشعرت بعض الحرج من اغفالها كليا الاشارة الى اية مزية من مزايا النظام الملكى ، فآثرت أن تنهى تقريرها بذكر بعض هذه المزايا ولكن لكى ترد عليها مسبقا قالت لافض فوها « وقد زعم انصار النظام الملكى أن العرش بمصر رمز ثبات واستقرار فى الداخل ومصدر توقير واجلال فى الخارج . أما أن العرش رمز ثبات واستقرار فى الداخل فذلك وهم باطل ، فان مصر قد قام فيهما النظام الملكى الوراثى وقامت الى جانبه وزارات مزعزعة وقام الى جانب هذا وذاك نفوذ أجنبى متغلغل فلم ينجم عن ذلك أى ثبات أو استقرار ، ولم يدع العرش وهو يميل بطبيعته الى الاستزادة من سلطانه سبيلا لاستقرار أوضاع الحكم بل كان سببا لحدوث أزمات مستمرة بينه وبين الشعب يقف كل منهما فيها من الآخر موقف العداء والتحدى . وعندما كان يعجز عن مقاومة الشعب فانه كان يتربص حتى تواتيه الفرصة لاحداث انقلاب رجعى لتعطيل الدستور أو الغائه وهكذا توالت الوزارات بين فترات قصيرة فى غير ثبات أو استقرار ، فقد عين منها فى الستة أشهر الاخيرة من هذا النظام البالى المتهدم مالايقل عن خمس وزارات تعاقبت واحدة بعد الاخرى وقد بقيت احداها أسبوعين ولم تبق الاخيرة الا ساعات معدودات » .

« وأما أن العرش مصدر توقير واجلال فى الخارج فان عكس ذلك هو الذى وقع فى مصر ولايزال ماثلا فى الاذهان بعد فضائح اسماعيل ، فضائح الملك السابق ، وما كانت تفيض به الصحف والمجلات الاجنبية من تفصيلات لهذه الفضائح ، وقد تواترت الاخبار واستفاضت الاحاديث فى ذلك ولم يجد فى احد منها منع هذه الصحف من الدخول فى مصر » .

« واما ان الملك هو الحكم بين الاحزاب وهذه ميزة للنظام الملكى فى نظر البعض لم تغفلها لجنة الدستور) فان التجارب التى مرت بمصر فى هذا الصدد مريرة أليمة . فقد كان العرش يتلاعب بالاحزاب ويوقع بينها النفور والتفرقة

ويستغل بعضها للتنكيل ببعضها الآخر ، حتى اذا وجد حزبا يواتى رغباته خلقه خلقا من العدم ثم يأتي ببطانته وحاشيته فيجعلها فوق الاحزاب بل يرفعها فوق البرلمان ثم يبسط يده بالانفاق على حساب خزائن الدولة فيأخذ فى جمع المال فى كل شكل وفى استدرار مرافق البلاد لمصلحته الخاصة ، والحاشية تتقرب منه لتزين هذا الفساد له ومعاونته على تحقيقه وتمعن فى تحقيق غرائزه وشهواته حتى تبلغ هى الاخرى مآربها من المال والجاه والسلطان ».

واستخلصت اللجنة من كل هذه الاسباب التى حرصنا على تسجيلها بشىء من الافاضة المنطوق التالى : « من اجل ذلك رأت اللجنة باجماع الاراء ترك النظام الملكى والاخذ بالنظام الجمهورى ، ويسرها ان تتلاقى فى هذه النتيجة مع ماتحس أنه هو الاتجاه الشعبى الواضح ، على أنها ترى مع ذلك استفتاء الشعب للتعرف على رأيه فى هذه المسألة الجوهرية التى هى اقرب الى ان تكون مسألة شعبية تتعلق بالشعوب من ان تكون مسألة فنية تتعلق بالدستور » .

وبعد أن تقرر اتخاذ النظام الجمهورى أساسا لوضع الدستور ، شرعت اللجنة العامة ولجانها الفرعية فى بحث ومناقشة النقاط الاخرى ، وقررت ان تشكل الهيئة النيابية فى مشروع الدستور الجديد الذى سوف يحل محل دستور سنة ١٩٢٣ الملكى ، من مجلسين ، مجلس شيوخ ، ومجلس نواب ، كما تم فى اجتماع لجنة نظام الحكم والسلطتين التنفيذية والتشريعية فى ١٩ مايو سنة ١٩٥٣ ،والمشكلة من الفقهاء الخمسة اعضاء اللجنة الخماسية منضما اليهم السادة على زكى العرابى من اعضاء الوفد السابقين واللواء احمد حمدى هيت والدكتور أحمد فكرى والاستاذ عبد الحميد الساوى (من السعديين) والاستاذ صالح عشماوى (من جماعة الاخوان المسلمين) وبرئاسة الدكتور عبد الرازق السنهورى (رئيس مجلس الدولة وقتذاك) اقرار المبادىء التالية :

١ — يقوم الى جانب منصب رئيس الجمهورية وهو رئيس الدولة مجلس للوزراء برئاسة رئيس مجلس الوزراء .

٢ — ينتخب رئيس الجمهورية من الشعب مباشرة بواسطة هيئة الناخبين التى لها حق انتخاب اعضاء مجلس النواب .

٣ — مدة رئاسة الجمهورية خمس سنوات ميلادية قابلة للتجديد مرة واحدة .

٤ — اذا توفى رئيس الجمهورية او اصبح منصبه شاغرا قبل نهاية مدته لاى سبب حل محله رئيس مجلس الشيوخ الى حين انتخاب خلف له .

وفى الجملة جاء مشروع الدستور المقترح الذى لم تنته لجنة الخمسين برئاسة على ماهر من مناقشته واقراره الا فى اغسطس سنة ١٩٥٤ ، اى بعد

اكثر من عام ونصف ، وكأنه طبعة ثانية منقحة لدستور سنة ١٩٢٣ منزهـا عن بعض عيوبه مع احلال رئيس منتخب للجمهورية محل الملك الوراثى .

وفى أثناء ذلك أصبح الجو مهيئا لاعلان سقوط النظام الملكى وسـقوط حقوق أسرة محمد على فى حكم مصر . بل أصبحت هذه الخطوة حتمية بعـد موافقة لجنة الخمسين فى جلستها المنعقدة فى الخامس من مايو سنة ١٩٥٣ على اتخاذ النظام الجمهورى اساسا لاعداد مشروع الدستور الجديد وبعد اعلان ذلك فى الصحف فى اليوم التالى . وكل ابطاء فى اتخاذ هذه الخطوة كان من شأنه أن يزيد من عذاب وارتباك الوصى المؤقت على العرش الامير السابق محمد عبد المنعم بعد أن أصبح وجوده على رأس الدولة نشازا دستوريـا واشبه شىء بزائدة دودية غدا من المتعين استئصالها . لذلك لم يفاجأ الناس عند اعلان الجمهورية وسقوط حقوق اسرة محمد على فى الحكم فى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ فى « البيان » الصادر من مجلس قيادة الثورة ، ولكن المفاجأة كانت فى صيغة البيان ذاته وفيما يلى نصه :

« لما كانت الثورة عند قيامها تستهدف القضاء على الاستعمار وأعوانه وقد بادرت فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ الى مطالبة الملك السابق فاروق بالتنازل عن العرش لانه كان يمثل حجر الزاوية الذى يستند اليه الاستعمار . ولكن من هذا التاريخ ومنذ الغاء الاحزاب وجدت بعض العناصر الرجعية فرصة حياتها ووجودها مستمدة من النظام الملكى الذى اجمعت الامة على المطالبة بالقضاء عليه قضاء لارجعة فيه ، وان تاريخ اسرة محمد على فى مصر كان سلسلة من الخيانات التى ارتكبت فى هذا الشعب وكان من أولى هذه الخيانات اغـراق اسماعيل فى ملذاته واغراق البلاد بالتالى فى ديون عرضت سمعتها وماليتها للخراب حتى كان ذلك سببا تعللت به الدول الاستعمارية للنفوذ الى ارض هذا الوادى الامين ، ثم جاء توفيق فاتم هذه الصورة من الخيانة السافرة فى سبيل محافظته على عرشه فدخلت جيوش الاحتلال أرض مصر لتحمى الغريب على العرش الذى استنجد باعداء البلادعلى أهلها ، وبذا أصبح المستعمر والعرش فى شركة تتبادل النفع فهذا يعطى القوة لذاك فى نظير المنفعة المتبادلة .. وقد ناق فاروق كل من سبقوه من هذه الشجرة فاثرى وفجر ، وطغى وتجبر وكفر ، نخط لنفسه نهايته ومصيره ، فآن للبلاد أن تتحرر من كل أثر من آثار العبودية التى فرضت عليها نتيجة لهذه الاوضاع ..

أولا ــ فنعلن اليوم باسم الشعب الغاء النظام الملكى وحكم اسرة محمد على مع الغاء الالقاب من أفراد هذه الاسرة .

ثانيا ــ اعلان الجمهورية وتولى الرئيس اللواء اركان حرب محمد نجيب قائد الثورة رئاسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته الحالية فى ظل الدستور المؤقت الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ .

ثالثا ــ يستمر هذا النظام طوال فترة الانتقال ، ويكون للشعب الكلمة الاخيرة في تحديد نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس عند اقرار الدستور الجـــديد .

« فيجب علينا أن نثق في الله وفي انفسنا ، وأن نحس بالعزة التي اختص بها الله عباده المؤمنين ، والله المستعان ، والله ولي التوفيق » .

وقد اذاع هـــذا البيان الرئيس اللواء محمد نجيب ونشر في الجريدة الرسمية بعدد ٤٩ مكررا الصادر في يوم الخميس ٧ شوال ١٣٧٢ (١٨ يونيو سنة ١٩٥٣) موقعا منه بوصفه رئيسا لمجلس قيادة الثورة ، ومن اعضـــاء هذا المجلس جميعا وعلى رأسهم البكباشي جمال عبد الناصر . وفضلا عــن ركاكة لغة البيان فانه لم يكن ثمة داع لتلك القسوة التي تميز بها واســـتمد روحها على مايبدو من تقرير لجنة الفقهاء الخمسة المتفرعة عن اللجنة العامة للدستور . وكان بوسع مجلس قيادة الثورة ان يعلن النظام الجمهوري استنادا الى ما تبين من اجماع جماهير الشــعب عــلى ايثار ذلك النظـــام دون داع لتجريح اسرة محمد علي بالجملة ، والادعاء تجنيا على الواقع والتاريخ ان تاريخ هذه الاسرة في مصر كان سلسلة من الخيانات أو الجنايات التي ارتكبت فيحق الشعب !! فما كان محمد علي الكبير مؤسس هذه الاسرة متجنيا عــلى أحد او خائنا لمصر ، ولا كان ابنه الغازي ابراهيم باشـــا الذي حقق لمصر اعظم انتصارات عسكرية في تاريخها الحديث ممن ينطبق عليهم ذلك الوصف . ولعل هذا هو السبب في بقاء التمثالين المقامين لتخليدهما قائمين على نصبهمـــا في الاسكندرية وفي العاصمة الى يومنا هذا اعترافا بما قدمه هـــذان البطلان للبلاد . كما ان اتهام السلطان حسين كامل أو الملك أحمد فؤاد الاول بالتجني أو الخيانة لمصر أمر يرفضه التاريخ المنزه عن الغرض والاسفاف ، ثم أن صح ماورد في بيان مجلس قيادة الثورة فلماذا لم يقرر من وصفوا انفسهم بالضباط الاحرار سقوط اسرة محمد علي منذ البداية ؟ ولماذا أبقوا عــلى الملكية حتى الثامن عشر من يونيو سنة ١٩٥٣ ؟ . ولماذا تعاملوا مع الوصي المؤقت عــلى العرش وهو من أسرة محمد علي لفترة طويلة ؟ ولماذا ظلت المراسيم بقوانين والقوانين وسائر المراسيم الثورية وغير الثورية بما في ذلك مرسوم تشــكيل وزارة اللواء محمد نجيب ذاتها في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ تصدر من هيئـــة الوصاية المؤقتة أو من الوصي المؤقت نيابة عن الملك القاصر أحمد فؤاد الثاني سليل تلك الاسرة اذا كان تاريخها كما قيل في البيان آنف الذكر سلسلة مــن الجنايات أو الخيانات !!

ولقد اقترن اسقاط حقوق أسرة محمد علي في حكم مصر واعلان الجمهورية وتعيين اللواء محمد نجيب أول رئيس للجمهورية المصرية (بالاضافة الى مناصبه الاخرى) . . باجراء تعديل كبير في هيكل الوزارة المشكلة في ٧ سبتمبر ســنة

١٩٥٢ ، والتى عدلت أول مرة فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، فقبلت فى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ ، وبمجرد اعلان النظـــام الجمهورى استقالة كل من الاســتاذ سليمان حافظ نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، والمهندس مــراد فهمى وزير الاشغال العمومية والاستاذ حسين ابو زيد وزير المواصــلات ، والاستاذ محمد فؤاد جلال وزير الارشــــاد القومى وعين كل من البكباشى جمال عبد الناصر حسين نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للداخلية بدلا من سليمان حافظ ، وقائد الجناح عبد اللطيف محمود البغدادى وزيرا للحربية والبحرية ، والصاغ اركان حرب صلاح الدين مصطفى سالم وزيرا للارشاد القومى (بدلا من محمد فؤاد جلال) ووزير دولة لشئون السودان فى الوقت ذاتـــه .

كما صدر فى نفس التاريخ أمر جمهورى رقم (١) لسنة ١٩٥٣ ، بتعيين الصاغ محمد عبد الحكيم على عامر قائدا عاما للقوات المسلحة مع منحـــه رتبة اللواء ، وأمر جمهورى رقم (٢) بتعيين الاستاذ سليمان حافظ نــائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية السابق مستشارا قانونيا لرئاســـة الجمهورية بمرتب قدره ٣٠٠٠ جنيه فى السنة .

وهكذا بدأ زحف الضباط الاحرار وعلى راسهم قادة حركـــة ٢٣ يوليو واعضاء ماعرف بمجلس قيادة الثورة لاحتلال المناصب الوزارية ذات الاهميـــة فى الداخلية ، والحربية والبحرية ، والارشاد القومى ، فضلا عن منصـــب رئاسة الوزراء والذى شغله منذ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ اللواء محمد نجيب نفسه واستمر فى شغله حتى بعد توليه رئاسة الجمهورية فى ١٨ يونيو ســـنة ١٩٥٣ .

ولقد تم الاتفاق على اذاعة هذه التدابير جميعا عقب اجتمـــاع لمجلس قيادة الثورة بعد ظهر يوم الخميس ١٨ من يونية سنة ١٩٥٣ ، استمر حتى العاشرة والنصف مساء استقبل على أثره الصاغ صلاح سالم عضو المجلس مندوبى الصحف ووكالات الانباء ليدلى اليهم بالبيان التالى منقولا عن جريدة الاهرام ، ونشرته الصحف جميعا صباح اليوم التالى ١٩ من يونيه ســـنة ١٩٥٣ :

« اقتضت الظروف الاعتراف بالوضع الواقع وعليه صار وضع نظام كامل فى مرحلة الانتقال لكى تستقر الامور وسنعلن اليوم الغاء النظام الملكى وخلع الملك احمد فؤاد نجل الملك السابق فاروق وانهاء حكم اسرة محمد على واعلان الجمهورية وتولية اللواء محمد نجيب رئاسة الجمهورية عـــلى ان يحتفظ بكافة سلطاته الحالية خلال مرحلة الانتقال ، وتستمر هذه السلطات طوال مرحلة الانتقال هذه ، والكلمـــة الاخـــيرة فى نظام أو شكل الحكم

الجمهورى ستكون للشعب عند الاستفتاء بعد وضع الدستور الجديد واعادة الحياة النيابية عقب مرحلة الانتقال . وكذلك سيترك للشعب ابداء حكمه فى هل تكون الجمهورية رئاسية او برلمانية وكذلك اختيار رئيس الجمهوريـــة ، وسيكون للرئيس محمد نجيب السلطات التى له الان بحكم الامر الواقع . وقد استلزمت سلامة الوضع دخول بعض اعضاء مجلس قيادة الثورة كوزراء فى مجلس الوزراء وتوليتهم بعض السلطات التنفيذية . وقد قرر مجلس قيـــادة الثورة تعيين البكباشى جمال عبد الناصر نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للداخلية وتعيين قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى وزيرا للحربية والصاغ صلاح سالم وزيرا للارشاد ووزيرا للدولة لشئون السودان ، كما تقرر تعيين الصاغ عبد الحكيم عامر قائدا للقوات المسلحة . وواضح ان هؤلاء الضباط سيحتفظون بصفتهم كاعضاء فى مجلس قيادة الثورة وهو الاجراء الذى سيدعم الصلة بين الاداة التنفيذية ممثلة فى مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة . . وقد قبلت استقالة الاستاذ سليمان حافظ نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والمهندس مراد فهمى وزير الاشغال والاستاذ حسين ابو زيد وزير المواصلات والاستاذ فؤاد جلال وزير الارشاد الوطنى والدكتور محمد صبرى منصـــور وزير التموين (والذى كان قد استقال من قبل واسندت اعمـــاله الى وزير التجارة) وهذه الوزارات (ويعنى الاشغال والمواصلات والتموين) لن تشغل الان وليس هناك مايدعو للعجلة لشغلها وسيكلف بعض الوزراء الحاليين لتولى العمل فيها الى أن يبت فى شغلها خلال الايام المقبلة . . » .

على أثر انتهاء الصـــاغ صـــلاح سالم من القـــاء بيانه ، سأله منـــدوب الاهرام عما اذا كان الوزراء الضباط سيمنحون مرتبات الوزراء ، فأجاب بأنهم سيعاملون معاملة الوزراء فى الامتيازات المقررة لهم ، ثم سأله المنـــدوب عما اذا كانوا سيرتدون الملابس الرسمية (العسكرية) فأجاب ان هذا الامر متروك للوزراء ، وسأل هل تعيين هؤلاء الضباط وزراء يسقط عنهم صفتهم كضـــباط فى الجيش العامل ؟ فأجاب انه واضح ان هؤلاء الضابط سيحتفظون بأماكنهم فى الجيش اذ انها ستظل محفوظة لهم وعند انتهاء مهمتهم يكون لهم ان يعودوا الى مراكزهم اذا شاءوا . وساله المندوب هل سيختار قصر عابدين مقـــرا رسميا لرئيس الجمهورية فأجاب ان هــــذا المقر لم يبت فى امره حتى الان . وساله هل ستبقى القيادة والسلطة لمجلس قيادة الثورة كما هى ؟ فكان الجواب ان مجلس قيادة الثورة سيحتفظ بسلطاته خلال مرحلة الانتقال كما نص على ذلك الدستور المؤقت (الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣) .

وكان مندوبو الصحف ووكالات الانباء قد لاحظوا حضور الاســـــتاذ عبد القادر عوده والاستاذ سيد سابق من جماعة الاخوان المسلمين الى مقر القيادة قبل اذاعة التدابير الخطيرة آنفة الذكر ، وقد سأل مندوب الاهـــرام من باب الفضول عن سبب حضورهما فى ذلك الوقت بالذات ، فأجاب انهما كانا

على موعد مع البكباشى جمال عبد الناصر وزيارتهما كانت عادية . وعند سؤال عبد القادر عودة نفسه وهو يغادر مقر القيادة عما اذا كان قد عرضت على بعض جماعة الاخوان المسلمين مناصب وزارية ، اجاب انها لم تعرض وانه وزميله سيد سابق قدما للاتصال بالبكباشى جمال عبد الناصر للمشاورة فى المسائل العامة كما جرت العادة دائما نظرا لان جماعة الاخوان المسلمين هى الحزب الوحيد او الهيئة السياسية الوحيدة التى ظلت قائمة بعد قرار حل الاحزاب السياسية الصادر فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ .

وكان قد مهد للتطورات الخطيره التى أعلن عنها مساء يوم الثامن عشر من يونيو سنة ١٩٥٣ ، فى اجتماعات عديدة سبقتها بأيام وكانت بعض الصحف مثل جريدة الاهرام قد اشارت الى ما استقر عليه رأى الجهات المسئولة باجراء « تعديلات جوهرية فى نظام الحكم لدفع عجلة الانتاج الى الامام والسير قدما فى سياسة الثورة الاصلاحية ومايستدعيه تطبيق هذه السياسه الجديدة من اجراءات هامة » كما سبق ان اشارت الى الاجتماعات التى أخذ يعقدها مجلس قيادة الثورة لبحث هذه الاجراءات . وازاء ماتردد من اتجاه النية لدى ضباط القيادة لادخال عدة تعديلات فى المناصب الوزارية لدعم الوزارة ببعض الكفاءات وتعزيز الاداة الحكومية بالقضاء على كل بال قديم بتزويدهــا بدم جديد يتمشى مع روح الثورة من أجل النهوض بالبلاد فى مختلف الميادين ، عقد الوزراء يوم الاثنين ٨ يونيو سنة ١٩٥٣ ، اجتماعا برئاسة الاستاذ سليمان حافظ نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، وبحثوا الموقف من جميع الوجوه وقرروا تقديم استقالاتهم الى الرئيس اللواء محمد نجيب رئيس مجلس الوزراء لافساح المجال أمامه وامام مجلس قيادة الثورة لاجراء التعديل المزمع اجراؤه ، وتوجه وزير المالية والاقتصاد الدكتور عبــد الجليل العمرى ، ووزير الدولة الاستاذ فتحى رضوان ، الى البكباشى جمال عبد الناصر نائب رئيس مجلس قيادة الثورة وأبلغاه قرار زملائهمــــا الوزراء وذلك قبل الاجتماع المشترك لضباط مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء فى مســـاء ذلك اليوم . وبحث المؤتمر المشترك فى ذلك وتقرر ارجاء التعديل الوزارى لبعض الوقت . كمــا بحث بعد ذلك مجلس قيادة الثورة الاوضاع فى عدة اجتماعات كان آخرهــا اجتماعه فى الساعة الثامنة من صباح الخميس ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ، والذى استمر حتى المساء كما ذكرنا برئاسة اللواء محمد نجيب ، حيث اعلنت فى نهايته القرارات الخطيرة سالفة الذكر ، سواء فيما يتعلق باعلان الجمهورية وسقوط حقوق اسرة محمد على ، أو بالتعيينات الجديدة فى رئاسة الجمهورية والمناصب الوزارية وقيادة الجيش ، وخروج بعض الوزراء المدنيين من هيئة الوزارة لافساح المجال للضباط . وتكرر ذلك فيما بعد (١)

---

(١) ففى اكتوبر سنة ١٩٥٣ عين قائد الجناح جمال سالم وزيرا للمواصلات ، وزكريا

وكان أول تصريح للواء محمد نجيب بعد توليه رئاسة الجمهورية فى ١٨ يونيه سنة ١٩٥٣ ، هو — كما ورد فى الصحف — « ارجو ان يوفقنا الله الى تحقيق اهدافنا وان يهدينا الى سبيل الفلاح وان يؤلف بين الجميع ويجعل من اتحادهم جميعا خيرا دائما لتحقيق آمال البلاد وأن يقينا شر حب الذات ويديم لنا التمسك بالوحدة ومراعاة صالح الوطن قبل كل شىء . »

وقد أوردت الاهرام أيضا فى ١٩ يونيو سنة ١٩٥٣ ، خبرا صغيرا له مع ذلك دلالته ومغزاه ، فذكرت أنه على اثر إعلان التدابير الخطيرة آنفة الذكر فى العاشرة والنصف من مساء الخميس « توجه الرئيس محمد نجيب واعضاء مجلس قيادة الثورة جميعا الى منزل البكباشى جمال عبد الناصر نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، وكان عبد الناصر ببدلته الرسمية فعانق الرئيس اللواء وسائر اعضاء مجلس قيادة الثورة واخذت لهم صور تذكارية داخل منزل عبد الناصر . وانه فى الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل غادر الرئيس وصحبه منزل مضيفهم البكباشى جمال عبد الناصر » ! وهكذا بعد أن أصبح محمد نجيب رئيسا للجمهورية وهو أعلى منصب رسمى فى الدولة (بالاضافة الى رئاسته لمجلس الوزراء) ، وبعد أن عين البكباشى جمال عبد الناصر نائبا له فى رئاسة مجلس الوزراء — ووزيرا للداخلية — يتوجه رئيس الجمهورية ومعه اعضاء مجلس قيادة الثورة جميعا الى منزل نائبه عبد الناصر وتؤخذ لهم معه الصور التذكارية ! الا يكشف هذا النبا الذى قد يبدو تافها عن مركز الثقل الفعلى فى الدولة وعن المحرك الحقيقى لعجلة الثورة ؟ لقد بدأت الجماهير تشعر بذلك حتى قبل تلك الليلة التاريخية التى هبطت فيها اسرة مالكة الى هوة النسيان ، وارتفع فيها واحد من أبناء الشعب الى قمة الدولة وزحف فيها الضباط الاحرار زحفا وئيدا لشغل المناصب الوزارية ، وبدأ نجم سليمان حافظ نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية من السابع من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وحتى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ ، فى الافول والذبول وساعد على ذلك أنه بعد استقالته من مناصبه السابقة لشغل منصب المستشار القانونى لرئاسة الجمهورية أصبح أوثق صلة بشخص الرئيس محمد نجيب وأقرب الى فؤاده ، وبالتالى ازداد بعدا عن قلوب منافسيه على زعامة الدولة وقيادة مسيرة الثورة . كما أصبح يوم ١٨ يونيو من كل عام عيدا وطنيا من الاعياد الرسمية بوصفه عيد

محيى الدين وزيرا للداخلية واحتفظ البكباشى جمال عبدالناصر بمنصب نائب رئيس الوزراء . وفى يناير سنة ١٩٥٤ عين كمال الدين حسين وزيرا للشئون الاجتماعية وهكذا استولى الضباط الاحرار من أعضاء مجلس قيادة الثورة على اغلب المناصب الوزارية فى الدولة ، باستثناء الوزارات الفنية كالمالية والعدل والاشغال العامة والاوقاف والتربية والتعليم وحتى هذه الوزارة الاخيرة تولاها أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة كمال الدين حسين ، بعض الوقت .

الجمهورية ، وخصص قصر عابدين ليكون مقرا لرئاسة الجمهورية واطلق عليه اسم « القصر الجمهورى » .

وكانت الصحف المصرية قد اعلنت ان اللواء محمد نجيب قانع بمسكنه المتواضع الذى يقيم فيه بحلمية الزيتون ، وان قصر عابدين سوف يخصص فقط لاداء اعمال رئاسة الدولة وأن نجيبا لن يلقب « بصاحب الفخامة » احتراما لقرار الغاء الالقاب (١) .

وبعد ثلاثة أيام من اعلان الجمهورية فى يوم ٢١ يونيو سنة ١٩٥٣ ، علمت الجماهير بوجود اللواء محمد نجيب فى القصر الجمهورى بعابدين لاستقبال الوزراء المدنيين الجدد ولكى يؤدوا اليمين الدستورية أمامه (وهم وزراء التجارة والشئون الاجتماعية والمالية والزراعة) ، فأخذت الجماهير تتجمع فى الميدان وتهتف بحياة الجمهورية ورئيسها اللواء أ . ح محمد نجيب ، فخرج اليهم والقى كلمة من شرفة القصر شكرهم فيها على مشاعرهم وهنأهم بالجمهورية التى هى حسب تعبيره « عنوان حكم الشعب لنفسه » . وقال فى كلمته أن مصر تريد من كل فرد أن يؤدى واجبه خالصا لوجه الله والوطن ، وحض على وجوب التمسك « بالاتحاد والنظام والعمل » (٢) للتغلب على الصعوبات وعلى عناد خصم قوى مازال يحتل البلاد .

وبعد ذلك بيومين فى مساء ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٣ القى الرئيس محمد نجيب كلمة بليغة اخرى على عشرات الآلاف من المواطنين الذين احتشدوا فى ميدان الجمهورية (ميدان عابدين) أمام مبنى المقر الرئيسى لهيئة التحرير (٣) بمناسبة احتفال هذه الهيئة بمولد الجمهورية ، وجاء فى مستهل كلمته « اليوم اعلن لكم اننا حطمنا باسمكم آخر قيد من قيود الظلم والاستبداد التى فرضتها عليكم اسرة حاكمة غريبة عنكم .. فأنهينا باسمكم الملكية ليطويها التاريخ بما جرت عليكم من مآسى وآلام وقامت الجمهورية بارادتكم لتفسح الطريق نحو المجد ونحو حياة شريفة يتكامل فيها المواطنون ؛ ويكون اول خدام الشعب فيها هم الحاكمون . لقد كانت بلادنا طوال عشرات السنين الماضية مسرحا لمأساة تمثل باسم الملكية والحكام الطغاه الفاسدين فانحلت الاخلاق وخربت الذمم وانشق ابناء الوطن الواحد على انفسهم وعلى وطنهم ومن خلفهم وقف المستعمر يبارك جهودهم حتى ظن الناس الا ملجأ لهم .. نحن نشكر فضل الله علينا ففى ظل الجمهورية لن يحكم هذا الشعب الا ابناء هذا الشعب الذين يحسون باحساسه ويستجيبون لهمسه قبل ندائه » . وختم كلمته بقوله :

---

(١) جريدة الاهرام عدد ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٣ .

(٢) وهو شعار هيئة التحرير فى السنوات الاولى لثورة ٢٣ يوليو .

(٣) اصبح هذا المبنى مقرا لمحافظة العاصمة بعد ان كان قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ثكنة للحرس الملكى .

« فى مثل موقفى هذا خاطب أبو بكر الصديق رضى الله عنه المؤمنين بقوله :
« يأيها الناس قد وليت عليكم ولست بخيركم فان رايتم فى استقامة فأعينونى ، واذا اسأت فقومونى » ولست اجد افضل من هذه الكلمة التى انطلقت من قلب الصديق الطاهر ، الى لسانه الشريف اختم بها قولى » .

ولقد شرح لنا اللواء محمد نجيب فى مذكراته التى نشرت بمجلة «الحوادث اللبنانية» كيف نقل الى الوصى المؤقت على العرش الامير السابق محمد عبد المنعم قرار مجلس قيادة الثورة القاضى بسقوط أسرة محمد على فى الحكم واعلان الجمهورية فى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ . قال نجيب : « وذهبت فور اعلان الجمهورية الى منزل الامير عبد المنعم الوصى على العرش لابلاغه الخبر ... ولكنه اهتز عاطفيا امام الموقف وبكى وهو يسمع الكلمة الاخيرة فى حكم اسرته» ، كما وصف لنا اللواء محمد نجيب فى مذكراته كيف تلقى الشعب المصرى نبأ زحف الضباط الى المناصب الوزارية او ما اسماه هو تلطفا « بداية صفحة جديدة يحمل فيها الضباط المسئولية فى مواقع وزارية » قال : « ولم يرحب الراى العام بهذه الخطوة اذ تبددت احلامه فى مشاركة شعبية ديمقراطيه وتعثرت خطوات لجنة الدستور ، وكانت ردود فعل المجلس « مجلس قيادة الثورة » حيال هذا الجو العام اتخاذ خطوات اكثر شدة وعنفا ، وتقرر اعتقال عدد من الزعماء السياسيين ، وظهر اتجاه لتكوين محاكم الثورة بعد محاكم الغدر المنشأة فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ والتى كانت تحاكم المسئولين السابقين على جرائم الشرف اثناء توليهم المسئولية (يقصد جرائم الغدر واستغلال النفوذ) واعترضت على فكرة محكمة الثورة التى تجعل منا خصما وحكما فى نفس الوقت ولكن اغلبية المجلس وقفت ضدى حيث أصروا على تشكيلها امتدادا لمحاكماتهم لضباط المدفعية » .

ولاشك ان من بين الاجراءات العنيفة التى اشار اليها اللواء محمد نجيب فى مذكراته الى جانب تشكيل محكمة الثورة فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٣ ، مصادرة أموال اسرة محمد على فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ بعد مصادرة اموال الملك السابق فاروق . ففى سبتمبر سنة ١٩٥٣ قرر مجلس قيادة الثورة مصادرة أموال الملك السابق التى كانت قد وضعت تحت الحراسة فصودر ٢٤ قصرا وتفتيشا لفاروق و ٤٨ الف فدان واليخت فيض البحار وملايين من الجنيهات كانت مودعة فى البنوك باسم فاروق وفى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨ صدر قرار مجلس قيادة الثورة « باسترداد أموال الشعب من أسرة محمد على وذلك بمصادرة اموال وممتلكات هذه الاسرة وكذلك الاموال والممتلكات التى آلت عنهم الى غيرهم سواء عن طريق الوراثة او المصاهرة او القرابة مع ترتيب معاش لمن يستحقون منهم » .

وقد ذكر مؤرخ ثورة ٢٣ يوليو الاستاذ عبد الرحمن الرافعى تبريرا لقرار المصادرة ان كثيرين من افراد هذه الاسرة هربوا اموالهم للخارج قبل قرار

المصادرة وانهم فى طريق تهريب اموالهم الاخرى . فلم تر الثورة بدا من اصدار قرار المصادرة وبلغ عدد افراد هذه الاسرة ٤٠٧ اشخاص ، وقد سمح لمن شاء منهم أن يسكنوا قصورهم مقابل ايجار زهيد يدفعونه ، ولم يقل مؤرخنا بالطبع ان جانبا كبيرا من اموال اسرة محمد على ومجوهراتها لم يذهب الى الشعب : بل اتخذ سبيله الى جيوب بعض ذوى النفوذ والسلطة من المتجرين بثورة ٢٣ يوليو ، وأن معظم افراد الاسرة المالكة المنكوبة لم ينل فى مقابل امواله التى صودرت الا معاشا رمزيا لا يغنى ولا يسمن من جوع ، وأن الكثير من القصور التى صودرت قد تهدم لافتقاره للرعاية والصيانة أو حول الى مدارس وما الى ذلك من مرافق رغم عدم صلاحيته اصلا لمثل هذه الاغراض ، فتحول هو ايضا نتيجة الاهمال الى شبه خرابات .

ولنعد الى رئيس الجمهورية الجديد وتحركاته . ففى ٣٠ يونيو ١٩٥٣ قرر مجلس الوزراء فى جلسة تغيب عنها اللواء محمد نجيب عمدا ، ان يكون مرتب رئيس الجمهورية ستة الاف جنيه مصرى فى السنة أى بمعدل خمسمائة جنيه شهريا . وعند عرض هذا القرار عليه قرر التنازل عن نصف هذا المرتب طوال مدة رئاسته « نظرا لما تتطلبه الدولة من اموال تستدعيها المشروعات الجديدة وانواع الاصلاح المختلفة وما يتبع ذلك من اعباء مالية طائلة على عاتق الدولة وفى هذه الاحوال الاقتصادية العامة » واضاف فى كتاب بعث به الى وزير المالية والاقتصاد « واقرر انى لو كنت املك من الموارد الخاصة ما يكفى لنفقاتى الفردية لتنازلت عن اخر مليم من مرتبى » (١) .

ونشرت الصحف فى الثانى من يوليو تحت عنوان « محمد نجيب قدوة صالحة للشعب » ان رئيس الجمهورية سافر فى الساعة الثامنة من صباح اول يوليو الى بلدة اسطال من اعمال مركز سمالوط ليؤدى واجب العزاء فى وفاة والد القائد العام للقوات المسلحة اللواء عبد الحكيم عامر وانه استقل فى ذهابه وايابه القطار العادى اسوة بعامة الشعب من محطة القاهرة الى سمالوط والعكس ، وانه عند بنى سويف تسلم برقية من السيد عبد السلام فهمى جمعة (القطب الوفدى السابق) قال فيها : « عشت لتضرب الامثال للناس لعلهم يتفقهون » .

(١) ونلاحظ ان مخصصات رئيس الدولة فى مصر كانت ٣٦٠ الف جنيه مصرى فى عهد الخديوى اسماعيل منها ١٠٠ الف جنيه للخديوى شخصيا و ٢٦٠ الف جنيه للاسرة المالكة . وكانت فى عهد الخديوى توفيق ٣١٥ الف جنيه مصرى منها ١٠٠ الف جنيه للخديوى و ٢١٥ الف جنيه للاسرة . وفى عهد الملك فؤاد الاول كانت ١٥٠ الف جنيه للملك نفسه ، و ١١١ الف جنيه للاسرة خفضت الى ٩٠ الف جنيه . وفى عهد الملك فاروق كانت ١٩٠ الف جنيه منها ١٠٠ الف جنيه للملك شخصيا ، و ٩٠ الف جنيه للاسرة زيدت فيما بعد الى ١٠٠ الف جنيه وفى أول عهد الثورة قدرت هذه المخصصات بمبلغ ٥٤ الف جنيه فقط منها ٢١ الف جنيه للعرش ، وتسعة آلاف جنيه لهيئة الوصاية ، و ٢٤ الف جنيه للاسرة المالكة ، وما لبثت ان خفضت الى الف جنيه للعرش وثلاثة آلاف جنيه للوصى (الامير السابق عبدالمنعم) ، و ٢٤ الف جنيه للاسرة .

بمثل هذه التصرفات المظهرية والمتفقة فى الواقع مع بساطته الغريزية اكتسب اللواء محمد نجيب عطف الجماهير ومحبة الملايين ، وكان هذا وحده كافيا لاغارة صدور خصومه والحاقدين عليه داخل مجلس قيادة الثورة وشجعهم على العمل ضده للتخلص منه فى أول مناسبة وهذا بدوره يقودنا الى الحديث عن النزاع المرير بين نجيب وانصاره من جانب ، وبين جمال عبدالناصر وصلاح سالم وانصارهما من الجانب الآخر ، بسبب التنافس الشديد على حكم مصر وقيادة مسيرة ثورة ٢٣ يوليو .

الفصل الرابع

الصراع على السلطة بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر

(أزمة فبراير ومارس سنة ١٩٥٤)

كان اللواء محمد نجيب بعد اندلاع حركة الجيش فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وحتى شهر فبراير من العام التالى سنة ١٩٥٣ ، ملء السمع والنظر .. ويبدو للعالم الخارجى ، بل وللشعب المصرى وكأنه مفجر الثورة والرئيس الفعلى النافذ الكلمة داخل مجلس قيادتها . واكتسب محمد نجيب منذ نجاح حركة الجيش كما رأينا شعبية عارمة تردد صداها فى طول البلاد وعرضها ، وتحدثت عنه صحف العالم أجمع فى الشرق والغرب ، كما حظى بحب اخواننا فى الجنوب الذين رأوا فيه نظرا لمدة خدمته الطويلة عندهم فى السودان وصلاته العائلية هناك ، رمزا فذا لوحدة وادى النيل شماله وجنوبه أقوى بكثيروأرجح من تلك الوحدة المتمثلة فى التاج المصرى السودانى المشترك ، والذى كان فى الواقع تاجا مصريا خالصا .

وكان نجيب يدرك ذلك ويستغل مكانته فى السودان احيانا لصالحه فى مواجهة خصومه ، وكما ذكرنا فى موضع آخر من هذا الكتاب ، أخذ الكتاب ورؤساء تحرير الصحف وأصحاب المصالح وجماهير المنافقين المنبثين فى كل مكان يكتشفون للرئيس محمد نجيب من الصفات والمزايا ماندر ان يتوفر فى عالمنا هذا لرجل واحد بمفرده ، كما يحدث عادة وخاصة فى شرقنا عندما تسلط الاضواء كلها على شخصية بدأ نجمها يتألق فى الافق • وعلى أية حال كان المصريون يستيقظون كل صباح على صورة اللواء محمد نجيب تملأ الصفحات الاولى من جرائدهم ويطالعون باهتمام كلماته وأحاديثه ، ويتابعون بعطف حقيقى تنقلاته وزياراته ومجاملاته . فترسخت فى اذهانهم صورة لمحمد نجيب الرجل المحبوب الودود الملاطف المجامل الذى يود أن يرضى الجميع ، الضباط والمدنيين ، الفلاحين والاقطاعيين ، العمال وأرباب الاعمال ، السياسيين القدامى والزاحفين الى الحكم ، العهد الماضى والعهد الحاضر ، المصريين والسودانيين ، لذلك كان الكل يصفق له حيثما ذهب وأينما ظهر راكبا أو راجلا ، وأصبحت هذه الشخصية التى وصفها بعض الصحفيين الاجانب « بالدكتاتور الضاحك » رمزا محببا بشوشا لحركة ٢٣ يوليو سنة

١٩٥٢ ، وللوحدة بين شتى الوادى مصره وسودانه ، على عكس غريمــــه جمال عبد الناصر والذى كان يبدو للناس مهيبا متجهما .

كما كان اللواء محمد نجيب فى الوقت نفسه فى نظر الضـــباط الاحرار واعضاء مجلس قيادة الثورة أنفسهم بمثابة الاب الروحى لهؤلاء جميعا أيا كان وضعه الفعلى داخل مجلس قيادة الثورة ، هذا المجلس الذى أصـــبح يمثل السلطة العليا فى الدولة والموجه الفعلى لسياســـتها فى الداخل والخارج . وساعد على انتشار الشعور العام بزعامة محمد نجيب على سائر اعضــاء مجلس قيادة الثورة حرص هؤلاء فى بادىء الامر على البقاء بعيدين عن الاضواء وكذلك الفارق الكبير بين رتبته العسكرية ورتبهم ، وبين سنه وأعمـــارهم . كما أن توليه الى جانب رئاسة مجلس قيادة الثورة ، لمنصـــب القائد العام للقوات المسلحة فضلا عن رئاسة الوزارة منذ الثامن من سبتمبر ســـنة ١٩٥٢ ، ثم رئاسة الجمهورية ايضا بعد اعلان سقوط النظـــام الملكى فى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ ، كل ذلك كان من شأنه ان يضاعف من هذه الفوارق بينه وبينهم ، وان يحمله على المطالبة بمنحه سلطات تفوق سلطة أى عضـــو منهـــم .

لكن هذا الطلب الذى أثير بالفعل قوبل بالرفض من جانب اعضــــاء المجلس ، استنادا الى لائحته الموضوعة قبل الثورة بســـنوات والتى كانت تقضى بالمساواة المطلقة بين جميع الاعضاء بمن فيهم الرئيس . وكان هـــذا الطلب المتكرر من جانب اللواء محمد نجيب ورفضه المتكرر من جانب ســائر اعضاء مجلس قيادة الثورة من أهم اسباب الخلاف بين الطرفين ، وأدى الى اعتكاف محمد نجيب أكثر من مرة غاضبا وربما رغبة أيضا فى التأثير عـــلى المجلس ، وكان أول اعتكاف له على مايدو فى أكتوبر ســـنة ١٩٥٣ ، حيث صدرت نشرة طبية من ديوان كبير الامناء فى يوم الثلاثاء ٦ أكتـــوبر ١٩٥٣ ، جاء بها : « شعر السيد رئيس الجمهورية بعد ظهر يوم الاحد ٤ أكتوبر بانحراف فى صحته مما استدعى توقيع الكشف الطبى عليه ، ووجد أن سيادته يشكو من اجهاد عام يستلزم الراحة التامة بالفراش لبضعة أيام ، وصحة سيادته الان فى تحسن مطرد والحمد لله » .

وحملت النشرة توقيع الدكاترة محمود صلاح الدين ومصطفى حامد غانم والصاغ الطبيب ابراهيم صادق . وفى نفس التاريخ صرح الصاغ صـــلاح سالم وزير الارشاد القومى على اثر انفضاض المؤتمر المشترك لاعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء بأن رئيس الجمهورية اللواء أ.ح. محمد نجيب مازال مريضا فى الاسكندرية وملازما الفراش باستراحة ثكنات مصطفى باشا ، وانه يشكو من مرض بسيط ، وقد نصحه الاطباء بعدم مغادرة الفراش حتى يوم

الجمعة القادم . ونشرت الاهرام فى عدد ٧ أكتوبر هذا التصريح ، واضافت اليه انه قد سافر الى الاسكندرية كل من البكباشى أ.ح جمال عبد الناصر نائب رئيس مجلس الوزراء وقائد الجناح جمال سالم وزير المواصــلات ، واللواء أ . ح عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة ، والبكباشى أحمد انور قائد البوليس الحربى وذلك لعيادة رئيس الجمهورية بثكنات مصطفى باشــا والاطمئنان على صحته . وصدرت نشرة بعد ذلك فى ٨ اكتوبر سنة١٩٥٣،بأن صحة الرئيس محمد نجيب تحسنت تحسنا ملموسا تمكنه من الســـفر الى القاهرة لاستئناف راحته هناك بضعة أيام أخرى غير انه عاد الى الاعتكاف فى داره بالقاهرة بعد ذلك فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، « بسبب انحراف مفاجىء الم بصحته فى الصباح » كما جاء فى الصحف الصادرة فى ٢٢ اكتوبر ، ولم يمكنه هذا الانحراف من الذهاب الى مكتبه بالقصر الجمهورى بعــابدين ، وتأجلت جميع مقابلاته الرسمية وضمنها مقابلة كانت قد حددت لكل من سفير العراق ووزير استراليا المفوض .

واذا كان اعتكاف محمد نجيب فى اكتوبر سنة ١٩٥٣ يعــود لاسـباب صحية كما أذيع فى حينه ، فان ثمة اعتكافات أخرى كانت فى الواقع لاســباب سياسية وتعود بالدرجة الاولى الى خلافاته المتعددة مع أعضاء مجلس قيــادة الثورة واخذ هذا الخلاف يشتد حتى بلغ ذروته فى فبراير سنة ١٩٥٤ ، حيث تقدم اللواء محمد نجيب بطلبات محددة مؤداها ان يكون له حق الاعتراض على اى قرار يجمع عليه أعضاء المجلس ، وان يكون من حقه كذلك سلطة تعيين الوزراء وعزلهم ، وسلطة الموافقة علىترقية وعزل الضباط ونقلهم . وبالرغم من ان مثل هذه المطالب تعد طبيعية بعد تولى نجيب لمنصب رئاسة الجمهورية باعتبارها تمثل بعض الصلاحيات الملازمة لهذا المنصب الرفيع ، الا ان اعضاء مجلس الثورة بزعامة البكباشى جمال عبد الناصر راوا فى هذه المطالب نزوعا الى حكم الفرد المطلق واصروا على رفضها مما حمل محمد نجيب على تقديم استقالته فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٤ ، ربما ايضا بأمل الا يقبلهــا المجلس لكى لا يثير الراى العام الذى شغف بنجيب وببساطته وانسانيته لكن مجلس قيادة الثورة قبل الاستقالة فى يوم ٢٥ فبراير اى بعد ثلاثة أيام من تقديمها . واذاع على المواطنين فى نفس اليوم بيانا مذهلا باسباب هذا الخلاف ، مبديا اسـفه لان يقع هذا الحدث « والبلاد تكافح كفاح المستميت ضد مغتصـب فى مصر والسودان وضد عدو غادر يرابط على حدودها مع خوضها معارك اقتصادية مريرة واصلاحا لادارة الحكم وزيادة الانتــــاج ، الى آخر تلك المعارك التى خاضتها الثورة ووطدت اقدامها بقوة فى أكثر من ميدان من ميادينها » . وأنتهى البيان باعلان القرارات الخطيرة التى اتخذها مجلس قيادة الثورة بالاجماع فى هذا الصدد وهى :

أولا : قبول الاستقالة المقدمة من اللواء أ . ح محمد نجيب من جميع الوظائف التى يشغلها .

ثانيا : يستمر مجلس قيادة الثورة بقيادة البكباشى أ.ح جمال عبد الناصر فى تولى كافة سلطاته الحالية الى ان تحقق الثورة أهم اهدافها وهو اجلاء المستعمر عن ارض الوطن .

ثالثا : تعيين البكباشى أ.ح جمال عبد الناصر رئيسا لمجلس الوزراء (بدلا من اللواء محمد نجيب) ، وأكد البيان « ان الثورة ستستمر حريصة على مثلها العليا مهما احاطت بها من عقبات وصعاب ، والله الكفيل برعايتها فانه نعم المولى ونعم النصير » .

ولقد كشف البيان المذكور عن اشياء لم تكن معلومة بعد للجماهير من ذلك ان الضباط الاحرار الذين قاموا بحركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، كانوا قد قرروا أثناء تدبيرهم وتحضيرهم فى الخفاء لتلك الحركة وقبل اعلانها ، أن يقدموا للشعب قائدا للثورة من غير اعضاء مجلس قيادتها فاختاروا لذلك اللواء محمد نجيب رغم انه كان بعيدا عن صفوفهم ، واخطروه بذلك الاختيار قبل قيام الثورة بشهرين اثنين فوافق ، وكان رائدهم فى هذا الاختيار « سمعته الحسنة الطيبة وعدم تلوثه بفساد قادة ذلك العهد » وأنه ما ان علم بقيام الثورة فى ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ عن طريق مكالمة هاتفية بينه وبين السيد مرتضى المراغى وزير الداخلية فى وزارة نجيب الهلالى المشكلة فى اليوم السابق مباشرة .. حتى قام اللواء محمد نجيب من منزله بحلمية الزيتون الى مقر قيادة الجيش بكوبرى القبة واجتمع بقادة الضباط الاحرار بعد تسلمهم زمام الامور ، وانه من تلك اللحظة بات الموقف دقيقا ، وان مناقشات مجلس الثورة استمرت لاكثر من شهر بعيدة عن أن يشترك فيها اللواء محمد نجيب لانه حتى يوم ٢٥ أغسطس سنة ١٩٥٢ ، لم يكن قد ضم بعد لعضوية مجلس الثورة ، وحيث صدر قرار المجلس فى ذلك اليوم فقط بقبوله عضوا فيه واسناد رئاسته اليه على اثر تنازل البكباشى جمال عبد الناصر عنها رغم انه كان قد جدد انتخابه لرئاسة هذا المجلس قبل قيام الثورة لمدة عام آخر ينتهى فى آخر أكتوبر سنة ١٩٥٢ .

ولقد كان لهذا البيان الذى اذيع على الملأ من اذاعة القاهرة فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤ ، ونشر فى جميع الصحف المحلية دوى عظيم لدى شعب مصر وفى السودان ، وانطلقت الجماهير فى المدن والقرى بعد ان صدمت بذلك البيان تتساءل عن سر تلك المفاجأة بعد ان استقر فى اذهان الملايين من المصريين والسودانيين منذ ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ان اللواء محمد نجيب هو الثورة وليس واجهتها فقط كما ادعى بيان مجلس قيادة الثورة . كما أن صوره التي

انتشرت فى كل مكان فى مصر والخارج والتى تعبر عن الطيبة والحنان جعلت منه كما ذكرنا شخصية اليفة محببة الى النفوس . فانهالت البرقيات على مجلس قيادة الثورة فى القاهرة وعلى دور الصحف المصرية ترفض الاستقالة وتستنكر قبولها وتطالب بعودة محمد نجيب الى كافة مناصبه السابقة على راس الجمهورية ومجلس قيادة الثورة ورئاسة الوزارة . واندلعت مظاهرات تلقائية صاخبة فى العاصمة والاقاليم لتأييد محمد نجيب ضد خصومه ، واستمر هذا التظاهر طوال ايام ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٤ .

واستغلت جماعة الاخوان المسلمين تلك المظاهرات للتعبير بقوة عن تعلقها ومساندتها للواء محمد نجيب ونفورها من معارضيه فى مجلس قيادة الثورة وعلى راسهم البكباشى جمال عبد الناصر . وفوجىء بما وقع مجلس قيادة الثورة وجمال عبد الناصر بالذات ، وكان قد عين رئيسا لمجلس الوزراء ولمجلس الثورة خلفا لمحمد نجيب ، مع بقاء منصب رئاسة الجمهورية شاغرا . وظن مجلس قيادة الثورة ان باستطاعته تهدئة الجماهير الغاضبة باذاعة المزيد عن اسباب عدم تفاهمه مع اللواء محمد نجيب . وتولى الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومى وشئون السودان بتكليف من زملائه تلك المهمة الصعبة ، فاذاع بيانا غريبا من محطة الاذاعة المصرية مساء ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٤ ، نشرته جميع الصحف فى اليوم التالى ٢٧ من فبراير ، فقد كانت الاذاعة والصحف خاضعة لاوامره وتعليماته بوصفه وزيرا للارشاد . وبدا بيانه التاريخى المذكور بقوله انه « ردا على آلاف الاستفسارات التى وردت من جميع انحاء القطر — فى مصر والسودان — ومن كثير من ابناء الدول العربية الشقيقة يصرون فيها على طلب ايضاحات جديدة عن الخلافات التى نشبت بين مجلس قيادة الثورة وبين محمد نجيب ويتساءلون فيها لماذا صبر مجلس قيادة الثورة على هذه الخلافات طوال عام او اكثر ، ولم يحسم الوضع منذ البداية ، ولماذا خلق من محمد نجيب رمزا شعبيا آمن الشعب به رغم عيوبه التى كان يصححها المجلس ، ولماذا لم يصبر المجلس شهرا او شهورا حتى تجتاز البلاد الظروف الدقيقة الحرجة التى تمر بها ، وكيف يستبعد رجل عزل فاروق والغى الرتب وحدد الملكية واقام المشاريع الحيوية فى البلاد ؟؟ . وكيف يسد مجلس الثورة الفراغ الذى ملأه محمد نجيب .. الخ .. »

ردا على هذه الاستفسارات والتساؤلات راى الصاغ صلاح سالم من واجبه امام هذه البلبلة الفكرية التى اصابت الكثيرين نتيجة لهذه الصدمة التى لم يتوقعوها ان يزيد الامر وضوحا ، ومن ثم انطلق يروى ويهذى كالمجنون فى بيانه الذي اذاعه بنفسه من محطة الاذاعة فى ذلك المساء الاغبر . قال : لقد تكلمت فى بياناتى السابقة عن السبب الحقيقى لهذه الازمات وهى ترجع الى يوم قيام الثورة والى الظروف التي احاطت بها ، والازمة النفسية التى ظل

نجيب يعانيها ، وتكلمت عن جوهر وطبيعة هذه الخلافات وجميعها او اغلبها ينحصر في السلطة ، وهل يكتفى نجيب بعضوية مجلس القيادة أو يكون هــو السلطة المفردة المهيمنة على المجلس ؟ وبسبب هذا النزوع الملح نحو الانفراد بالسلطة وتحت هذا البند حدثت آلاف المآسي يوما بعد يوم علم بالكثير منهــا الوف من ابناء هذا الوطن ممن قابلوه وتكلم اليهم وافاض ! كما علم بالكثير منها سفراء الدول الاجنبية ممن تكلم معهم عن اعضاء المجلس ! هــؤلاء الذين حملوه من كرسيه فى رئاسة المشاه على أعناقهم وارواحهم لينصبوه قائدا عاما للقوات المسلحة فرئيسا للثورة ورئيسا للوزراء فرئيسا للجمهورية ! هؤلاء الاعضاء الذين جعلوا من انفسهم حرسا خاصا له شهورا طويلة منذ قيام الثورة فكانوا إذا ماذهب لزيارة مدينة أو قرية يجلسون حوله على رفارف سيارته وكان رائدهم فى ذلك أن يحموا جسده بأجسادهم وليمت منهم من يمت ليعيش محمد نجيب ! هؤلاء الاعضاء وعلى راسهم جمال عبد الناصر ، الذين ظلوا حتى توقيع اتفاقية السودان يستخدمون الرقابة على الصحف لحذف اسم كل منهم ليكتب اسم نجيب فقط ، هؤلاء الاعضاء الذين كانوا يشقون له طريقه وسط جموع الشعب باكتافهم وايديهم كجنود من جنود حرسه . . ! » .

وبعد هذه المقدمة التى حطم فيها صلاح سالم صورة نجيب الاسطورية لكى تحل محلها صورة اولئك الجنود المجهولين « اعضاء مجلس قيادة الثورة » وعلى رأسهم البكباشى جمال عبد الناصر ! اخذ صلاح سالم يستعرض بافاضة والاسى يمزق نياط قلبه ، على حد تعبيره ، شريط الاحداث المؤلمة التى سبقت الاستقالة التى تقدم بها نجيب « لوضع مجلس الثورة فى حرج بالغ فامــا الاستجابة لمطالبه واختفاء المجلس باكمله وأما الاصرار على هذه الاستقالة » ! فذكر صلاح سالم أن نجيب طلب الى اعضاء المجلس عدم مقابلة سفراء الدول الاجنبية ولما ناقشوه فى ذلك موضحين أن انهاء بعض الاعمال قد يتطلب هذا الاتصال المباشر كاتصالات صلاح سالم نفسه بوصفه وزير شئون السودان بسفيرى الهند والباكستان للتحدث اليهما عن السودان نظرا لان لدولتيهما ممثلين فى اللجان المنصوص عليها فى اتفاقية السودان الموقعة فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، بين مصر والمملكة المتحدة ، اصر محمد نجيب على وجهة نظره ، واخيرا وبعد جهد جهيد تقدم بحل وسط مؤداه أن يمتنع هو كرئيس للجمهـــورية وكذلك يمتنع اعضاء مجلس الثورة بدورهم عن مقابلة السفراء ، تاركين ذلك لوزير الخارجية بمفرده . . . وكانت تثور ثائرة نجيب اذا قرأ او سمع أن جمال أو صلاح قد اجتمعا بسفير دولة أجنبية ! وذكر صلاح سالم فى بيانه أنه من يوم أن تولى منصب مدير الاذاعة فى شهرى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٢ لكن يحسم الامور فيها كان يجابه صباح مساء مآسى وآلاما كثيرة نتيجة تصرفات محمد نجيب وهو رئيس للجمهورية اذ كان يتصل بموظفى الاذاعة هاتفيا ويستدعيهم لمكتبه أو منزله ليعطيهم اوامره مباشرة بشأن البرامج اليومية ، طالبا اليهم تكرار

اذاعة خطبه مرات ومرات ! وحتى نشرة الاخبار لم يكن يسمح بقراءتها الا بعد ان يدون بنفسه أنباء اتصالاته وزياراته ومقابلاته ، وما يريد ومالا يريد من الاخبار ، وانه استمر على ذلك حتى أثناء رحلته الى بلاد النوبة ، فكان يرسل أوامره وتعليماته مباشرة الى وكيل الاذاعة والى الموظفين الذين يتناوبون العمل ليلاً ونهارا حتىوصل الحد الى أن يطلب اثنانمن كبار موظفى الاذاعةالاعتكاف لتجنب هذا الحرج بين أوامر رئيس الجمهورية وتعليمات وزير الارشاد ومدير الاذاعـــــة !

وروى صلاح سالم كيف أنه فى يوم من شهر ديسمبر ١٩٥٢ فى وقت اشتد فيه العبء عليه حيث كان يواجه بمفرده صباح مساء معركةالانتخابات فى السودان انهارت اعصابه امام اوامر محمد نجيب المتناقضة والواردة من بلاد النوبة ، واصرار نجيب على تكرار اذاعة بعض خطبه ، وتهديده بمحاكمة المسئولين عن عدم تنفيذ هذهالاوامر رغم الاستحالات المادية والفنية ، اضطر صلاح سالم ان يتوجه الى زملائه بمجلس قيادة الثورة طالبا المشورة ، ثمكيف توجهبعد ذلك الى السجن الحربى وأغلقعلى نفسه احدى زنزاناتهافلماوصل النبأ عن طريق ضباط السجن الى زملائه وغيرهم من ضباط الجيش هرعوا فى المساء ولخرجوه قسرا من زنزانته بعد أن قضى يوما كاملا لايدرى ماذا يفعل ؟

وذكر فيما ذكره أنه عندما كان مشرفا على الصحافة ، كان محمد نجيب يرسل مندوبين الى كل الصحف يطلب اليها نشر صوره ومقالاته وتصريحات معينة سياسية وغير سياسية مع تحديد مكان النشر بالجريدة ، وعناوين المقالات وحجمها ولونها !! واستشهد صلاح سالم فى ذلك برؤساء تحـــرير الصحف والمجلات المحلية ، وقال انه كان يضطر احيانا الى ان يحذف بعض تصريحات لمحمد نجيب لانها كانت تخالف السياسة العامة المتفق عليها فى مجلس قيادة الثورة ، والتى وكل المجلس اليه توجيهها عن طريق وسائل الاعلام « وهكذا وصل بنا الحال الى أن رئيس الجمهورية يحرر بنفسه الجرائد ويوجهها للدعاية لشخصه » !

وتحدى صلاح سالم كائنا من كان فى الصحافة وغيرها ان يذكر مثلا واحدا عن قيام عضو من أعضاء المجلس بالاتصال بأية صحيفة منالصحف ليطلبمنها نشر مقال عن نفسه أونشر صورة له ! ومن الغريبان هذا السلوك الذى أنتقده صلاح سالم فى زعيمه محمد نجيب عندما كان هذا الاخير رئيسا للجمهورية قد تكرر على مدى سنين طويلة وبأساليب اخرى اوسع واشمل لصالح خليفة محمد نجيب البكباشى جمال عبد الناصر ، ولم يجد المرحوم صلاح سالم غضاضة فى ذلك ولا ارتفع صوته بالنقد طوال مدة حياته ربما لان البلاد كانت قد الفت هذه الأساليب الغوغائية وهذا التاليه المعيب للجالس فى قمة السلطة أيا كان

هذا الشخص ! وهي خصلة ورثناها عن أجدادنا الاقدمين منذ عهد الفراعنة فقد اله هؤلاء الاجداد اجناسا من عالم الحيوان على رأسها العجل ابيس ، فلم لا نؤله نحن احفاد احفادهم « الانسان » ، وقد خلقه خالق الكون في أحسن تقويم ؟

ولنعد الى بيان صلاح سالم وارهاصاته للكشف عما وصفه « بمساوىء وعيوب اللواء محمدنجيب» ،فنجده يقول موجها الحديث الىجماهير المستمعين في شتى انحاء البلاد (١) « لم يكن الخلاف يوما واحدا حول سياسةخارجية أو داخلية لانكم لاشك متفقون معى على انه لا يصح لفرد واحد ان يرسم سياسة لكم ولمستقبلكم ! لم يكن محمد نجيب يتفرغ يوما واحدا لرسم سياسة أو للاشتراك معنا في بحث تفصيلات سياسة داخلية كانت أو خارجية ، ولم يكن جمال عبد الناصر هو الراسم لهذه السياسة ولن يكون (٢) ! بل ان الذىيرسم تلك السياسة والذى سيظل يرسمها باذن الله وتوفيقه هو مجلس الثورة مجتمعا بالتفاهم والشورى مع أعضاء مجلس الوزراء في المؤتمر المشترك . ان هذه السياسة وضعت وتسيربرغبة المجموع وعلى ذلك فمن الخطأ أن يذكر أن هناك تطرفا واعتدالا ، ولكن هناك سياسة يؤمن بها المجموع ويرتبط بها .لقد ذكرت لكم من قبل أننا كنا مجبرين (لقبول استقالةمحمد نجيب) لامخيرين ، وبلغ من حرج الموقف وهو (اى محمد نجيب) يطلب ردا قاطعا قبل سفره الى السودان — استجابة لدعوة الحكومة السودانية لحضور حفل افتتاح البرلمان السودانى — أن وصلنا الى قرارنا الاول بانسحابنا الى مراكزنا في الجيش وتعلمون ماذا حدث من جراء ذلك فقد بلغ الى حد انضباط الجيش أنذرونا أن لم نبق فيمراكزنا ونستمر فيتحقيق غايات الامة ومطالبها ، فانهمسيتوجهون من دورهم لقتلمحمدنجيبواحضارنا من منازلنا بالقوةلتسلم زمام الاموروليرغم ارادتنا . . لقد كنا بين نارين حتى بلغ الامر بنا نتيجة لهذا الموقف الحرج وهذا الارهاق المستمر والضغط المرير على أعصابنا ان أظلمت الدنيا كلها في وجوهنا ونحن حائرون بين امرين بغيضين لا مناص من اختيار احدهما !! واعلن مجددا ان خلع الملك فاروق وتحديد الملكية الزراعية والغاء الرتب واقامة شتى ضروب الاصلاح وحل اشكال السودان ، كل ذلك لم يفعله محمد نجيب أو جمال عبد الناصر أو عبد الحكيم عامر أو اى واحد من اعضاء مجلس قيادة الثورة ، بل انما هي مبادىء وأهداف آمن بها الشعب طويلا وآمنا معه وقمنا جميعا بتحقيقها ، وعاوننا بنفس القدر من المجهود وزراءمؤمنون ومجالس فنية

(١) لقد كان من نصيبى مثل غيرى ان استمع مذهولا الى هذا الحديث الغريب ، وما اكثر ما اذهل الناس في تلك السنوات المليئة بالاحداث المثيرة والمفاجآت !

(٢) انظر وتأمل !

مختلفة تضم عشرات من الجنود المجهولين، ومئات والوف من الضباط والجنود، شدوا ازرنا وامدونابالعون والقوة،وملايين من القلوب مجتمعة حولنا تعضدنا وتساندنا ؟ وبدون كل هذه الجهود وجميع هذه القوى ، ماكان لمحمد نجيب فى منصبه كمدير للمشاه ، أو لجمال عبد الناصر وهو مدرس بكلية أركان الحرب أو لغيرهما ، ما كان أى فرد منهم ليستطيع ان يخلق شيئا واحدا من كل ما حدث » !

ولقد ظن مجلس قيادة الثورة خطأ ان هذا « البيان » الجديد اللاذع سيعرى محمد نجيب تماما ويقضى عليه بضربة قاضية لا تقوم له بعدها قائمة ، وان الجماهير الساخطة على قبول استقالته سوف تنفض من حوله ، كذلك أنصاره الذين آثروا الوقوف الى جانبه مشاركة له فى أفكاره أو لمصلحة خاصة يعتقدونها على بقائه فى الحكم ! لكن ردود الفعل كانت عكسية تماما . فقد استمرت المظاهرات الصاخبة تجوب شوارع العاصمة تطالب بعودة محمد نجيب وتهتف بسقوط خصومه رغم اتهامات الصاغ صلاح سالم الذى لم يتورع ان يقول فى رئيسه اللواء محمد نجيب مالم يقله مالك فى الخمر !

ولم تنفجر تلك التظاهرات فى صفوف الشعب وحده ، بل تفجرتايضا فى صفوف الجيش وخاصة فى سلاح الفرسان بالحلمية والذى عارض ضباطه اتجاهات مجلس قيادة الثورة ، وانقسم الجيش على نفسه انقساما يهـــدد بالخطر ، فريق مع اللواء نجيب ، وفريق آخر مع مجلس قيادة الثورة وزعيمه الفعلى البكباشى جمال عبد الناصر وصفيه الصاغ أ . ح صلاح سالم . بل وظهر الشقاق داخل مجلس قيادة الثورة نفسه فجمع عضو المجلس الصاغ خالد محيى الدين انصاره من الضباط والجنود الموالين لمحمد نجيب وتجمهروا فى ثكنات سلاح الفرسان (١) ، بينما اجتمع الفريق الآخر الموالى لمجلس الثورة فى مبنى القيادة وهم بعضهم بمحاصرة سلاح الفرسان بمدافع الميدان ، وبالتهديد باستخدام الطيران ، واستسلم جمال عبد الناصر هو وفريقه فى بادىء الامر رغم إرادة انصارهم فى سلاحى المدفعية والطيران وذلك لتجنيب البلاد وقوع

---

(١) وصف حسن التهامى احد اعضاء الخلية الاولى للضباط الاحرار التى شـــكلها عبد الناصر (ونائب رئيس الوزراء لرئاســة الجمهورية فى عهد السادات) وصـــف هذه الخطوة التى اتخذها بعض ضباط ســـلاح الفرسان بانها «محاولة انقلاب شيوعى» مدبرة من خالد محيى الدين،وذكر انجمال عبد الناصر كان يعلم ذلك ولكن همه الاول كان الوصول اولا الى قرار بتنحية مجلس قيادة الثورة ولذلك كان راضيا عن عـــودة محمـــد نجيب الى رئاسة الجمهورية رمزيا وتســلم خالد محيى الدين رئاسة الوزارة اعتقادا منه انه بوسعه التخلص منهما تدريجيا بعد حل مجلس قيادة الثورة وبذلك ينفرد هو بالحكم (انظر مقال حسن التهامى فى جريدة الاهرام عدد ٢٢ يوليو ١٩٧٧) .

صدام وفوضى فى صفوف القوات المسلحة (١) ، ثم وجد مجلس قيادة الثورة نفسه مضطرا فى نهاية المطاف الى الموافقة كارها على حل وسط يقرر عودة اللواء محمد نجيب الى رئاسة الجمهورية ، ولكن بدون سلطات فعلية ، مع ترشيح البكباشى جمال عبد الناصر لرئاسة مجلس الوزراء واستبعاد ترشيح خالد محيى الدين لهذا المنصب .

وكان الشعب المصرى بطبيعة الحال لا يدرى تفاصيل ما كان يجرى فى صفوف الجيش فى العباسية وكوبرى القبة ، ولكن انتشرت الاشاعات مع ذلك فى العاصمة بأن اشتباكات عنيفة وخطيرة وشيكة الوقوع ان لم تكن قد وقعت فعلا بين انصار اللواء محمد نجيب وانصار البكباشى جمال عبد الناصر وزملائه اعضاء مجلس قيادة الثورة ، واغلقت الطرق الواقعة حول ثكنات الجيش بالعباسية ومقر قيادة الثورة المسلحة فى كوبرى القبة وأسقط فى يد مجلس قيادة الثورة اثناء ذلك وارتبكت قراراته بعد أن اصبح يواجه معارضة شعبية عارمة يقودها الاخوان المسلمون وانصار الحرية والحياة النيابية ، واخرى خطيرة داخل اسلحة الجيش ذاته . وعلم فيما بعد أن المجلس كان قد قرر بادىء الامر فى ليلة ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٤ اعادة اللواء محمد نجيب الى رئاسة الجمهورية وتعيين الصاغ خالد محيى الدين من سلاح الفرسان واحد قادة الضباط الاحرار رئيسا لمجلس الوزراء وحل مجلس قيادة الثورة وتنحى عبد الحكيم عامر عن قيادة الجيش . ثم عدل عن كل ذلك بعد قليل ، ثم عاد ثانية فقرر نهائيا اعادة اللواء محمد نجيب الى منصب رئاسة الجمهورية ، وتعيين البكباشى جمال عبد الناصر رئيسا لمجلس الوزراء بدلا من خالد محيى الدين الذى عارض فريق من الضباط فى ترشيحه لرئاسة الوزارة (٢) ، واستمرار مجلس قيادة الثورة قائما ، وبقاء عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة .

ولنترك المجال لمحمد نجيب نفسه ليروى لنا قصة هذه الأيام الثلاثة المشهورة والمحيرة معا ، والتي كادت تعصف بثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بعد اقل من سنتين من نجاحها (٣) ! ذكر اللواء محمد نجيب فى مذكراته

---

(١) انظر مجلة روزاليوسف عدد ٤ يوليه ١٩٧٧ مقال بعنوان « عبد اللطيف البغدادى يكشف اسرار يوليو ، الحرب الاهلية كانت تهدد مصر » !

(٢) عندما اتجه التفكير فى بادىء الامر ابان هذه الازمة الى تشكيل وزارة مدنية اقترح جمال عبد الناصر نفسه ان يتولاها الصاغ خالد محيى الدين بسبب تمسكه بعودة الحياة النيابية ، ثم عدل عن ذلك تحت ضغط فئات من الضباط الذين فطنوا الى خطورة أسناد الحكومة لشخص معروف عنه انه ذو ميول شيوعية .

(٣) تناول الكثيرون كل على طريقته الخاصة احداث فبراير ومارس ١٩٥٤ . انظر على سبيل المثال كتاب « الصامتون يتكلمون » بقلم سامى جوهر الطبعة السادسة =

التى نشرتها مجلة الحوادث اللبنانية فى عام ١٩٧٣ انه عندما كتب استقالته شعر براحة نفسية هائلة وفكر فى اذاعة الاستقالة بنفسه على الجماهير ، ثم اكتفى بارسالها الى مجلس قيادة الثورة ، وروى كيف اطلع بمنزله صباح يوم ٢٥ فبراير فى الصحف الصباحية على بيان المجلس بقبول تلك الاستقالة وتعيين البكباشى جمال عبد الناصر رئيسا للوزارة ، وكيف تم بطريق الخدعة بعد منتصف ليل ٢٥ فبراير وهو نائم فى منزله بمنشية البكرى استبدال قوة الحرس الجمهورى التى كانت تتولى حراسته ، وكيف فوجىء صباح يوم ٢٦ فبراير بقرار منع الخروج من المنزل او دخوله ، وقطع المواصلات الهاتفية عنه . واستطرد يقول : « وفى الساعة الثالثة بعد منتصف ليلة ٢٦ فبراير فوجئت بالطارق على الباب .. كان خالد محيى الدين ومعه ثمانية ضباط من سلاح الفرسان حضروا ليبلغونى ان مجلس الثورة قد قرر اعادتى لرئاسة الجمهورية وتعيين خالد محيى الدين رئيسا للوزارة .. ووافقت على ذلك فقد كانت العلاقة التى توطدت بينى وبين خالد هى خير ضمان للسير بالبلاد نحو الديمقراطية وعودة الجيش الى الثكنات .. وما كاد خالد محيى الدين يغادر منزلى واسلمت نفسى للنوم من جديد لا ستقبل صباحا نختلف فيه طبيعة العمل حتى فوجئت بطارق آخر .. اليوزباشى كمال رفعت ومعه اليوزباشى عويس يطلبان منى ان ارتدى ملابسى واخرج معهما ، وتساءلت عن السبب فقالا لى ان قرارات مجلس الثورة قد الغيت .. واستنكرت ذلك راويا لهما زيارة خالد محى الدين .. ولكنهما أصرا على موقفهما ورفضا السماح لى بالاتصال تحت تهديد السلاح ، وخرجت معهما وتعمدت أن اقف عند باب المنزل ليشعر الجنود بأننى وضعت فى الاعتقال ولكنهما دفعانى الى العربة التى اسرعت الى ميس سلاح المدفعية حيث وضعت فى غرفة لا تدخلها الشمس فى يوم كان شديد البرودة ، بعد أن رفضا جلوسى فى الشمس فى حديقة الميس . وحاولت التعرف على ما يدور حولى ولكنى قوبلت بصمت مريب واستمر ذلك حتى الظهر الى ان حضر اليوزباشى حسن التهامى ومعه خمسة من الضباط وابلغنى أن خالد محيى الدين كان يدبر انقلابا شيوعيا واننى شاركته فى ذلك ، وضحكت من هذا الحديث ساخرا وموجها له القول بأن تصرفكم نحوى الآن يخرج عن حدود الالتزام بمبادىء الثورة وبأهداف الشعب .. ولكن المناقشة معه كانت عبثا فهو ضيق الافق يردد الفاظا غير ذات

من ١٣ ومابعدها • ومقال احمد حمروش فى مجلة روزاليوسف عدد ٤ ابريل ١٩٧٧ فى سلسلة مقالاته حول « اعترافات رجال يوليو » الحلقة الاولى • ونفس المجلة عدد ٤ يوليو ١٩٧٧ تحت عنوان « عبد اللطيف البغدادى يكشف أسرار يوليو ، الحرب الاهلية تهدد مصر ، الجيش ينقسم على نفسه ، والاخوان يطلقون الرصاص فى الشوارع » (من مذكرات البغدادى) وأخيرا رواية حسن التهامى لتلك الاحداث وأسرارها فى جريدة « الاهرام » فى عددى ٢١ و ٢٢ يوليو ١٩٧٧.

مدلول وخرجوا معى الى عربة جيب بدعوى اننا سنذهب الى منزلى (١) .. رتجمهر عساكر المدفعية وخشى حسن التهامى من مغبة هذا التجمهر وأسرعوا بى فى اتجاه الصحراء فقلت لهم اذا كنتم تريدون ان تغتالونى فأنا لا اخاف ، وقد عشت شجاعا وسأموت شجاعا ، ولكن العربة اتجهت بعد ذلك الى ضاحية مصر الجديدة ومنها الى منزلى حيث حضر بعد ذلك شمس بدران وابلغنى ان مجلس القيادة قرر عدم قبول الاستقالة وعودتى رئيسا للجمهورية » !!

وعلق على ذلك اللواء محمد نجيب فى مذكراته بقوله : « كانت حادثة تحديد اقامتى واعتقالى هذه الساعات المحدودة هى أول اعتداء صريح على شخصى ، وقد بلغ بى التأثر حدا بعيدا .. كانت الثقة بيننا قد ضاعت والاتجاهات قد وضحت ، ولم يكن هناك مجال للمناورة وللمداورة » .

هذه قصة الايام التاريخية الثلاثة من ٢٥ الى ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٤ كما رواها محمد نجيب نفسه والتى لخصها مؤرخ ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ المرحوم الاستاذ عبد الرحمن الرافعى ببساطة وسطحية فى اسطر ثلاثة حيث قال : « وقد عمل وسطاء الخير (٢) على ازالة الانقسام بين محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة خشية ان يتسرب الخلاف الى صفوف ضباط الجيش فسعوا سعيهم الى ازالة اسباب الخلاف واعادة الوحدة الى ما كانت عليه »!

كلا،لم تكن عودة محمد نجيب الى رئاسة الجمهورية بعمل وسطاء الخير كما زعم عبد الرحمن الرافعى ، بل نتيجة ردة الفعل القوية التى هزت فئات عديدة من الشعب ومن وحدات الجيش ذاته بعد اذاعة نبأ الاستقالة والرهبة التى استولت على جمال عبد الناصر وزملائه من أعضاء قيادة الثورة ازاء

---

(١) ثبت مما نشر وأذيع حول أحداث فبراير ومارس ١٩٥٤ ان اليوزباشيه كمال رفعت وعويس وحسن التهامى وأصحابهم تصرفوا من تلقاء أنفسهم ومن وراء ظهر مجلس قيادة الثورة وقيادة الجيش ، وذلك لارغام أعضاء مجلس قيادة الثورة على البقاء فى الحكم برغم قرارهم السابق بعودة العسكريين الى ثكناتهم . وروى حسين التهامى كيف قام هو وبعض رفاقه باقتحام مكتب عبد الحكيم عامر وقاموا بتكتيفه هو وجمال عبد الناصر لمنعهما من التصرف وارغامهما على الابقاء على مجلس قيادة الثورة وعدم تسليم الحكم لمحمد نجيب وخالد محيى الدين .

(٢) روى اليوزباشى السابق حسن التهامى فى مقاله الثانى المنشور بجريدة الاهرام عدد ٢٢ يوليو ١٩٧٧ حول أسرار أزمة فبراير ١٩٥٤ أنه قام بدور الوسيط بين الرئيس اللواء محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة للخروج من الازمة . ومن يقرأ روايته يظن انه كان « فارس » تلك الازمة وانه لولاه لما عدل مجلس قيادة الثورة عن قراراته الاولى الخاصة بعودة العسكريين الى ثكناتهم وحل مجلس الثورة واسناد رئاسة الوزارة الى خالد محيى الدين !

مذه الهبة التى لم يكونوا يتوقعونها ، ولكن الثقة بين محمد نجيب ومجلس قيادة لثورة كانت كما قرر هو نفسه قد ضاعت تماما وغدا من المتوقع ان اولئك لذين اعتدو على شخصه وكادوا ان يقضوا على حياته فى تصوره لابد انهم سوف ينتهزون الفرصة التالية للاطاحة به ثانية ثأرا لهزيمتهم وانتصاره عليهم ى ازمة فبراير !

قبل مجلس قيادة الثورة اذن عودة اللواء محمد نجيب الى رئاسة لجمهورية على مضض مع استمرار البكباشى جمال عبد الناصر رئيسا لمجلس لوزراء ، واذاع مجلس قيادة الثورة فى ٢٧ فبراير ١٩٥٤ البيان الموجز التالى : « حفظا لوحدة الامة يعلن مجلس قيادة الثورة عودة اللواء اركان حرب محمد جيب رئيسا للجمهورية وقد وافق سيادته على ذلك » وتلى هذا البيان لتفسير الآتى من مجلس الثورة « لقد اظهر الشعب مشاعره واضحة جلية تجهة الى ضرورة ضم الصفوف وتكتل الجهود وضرورة سير القافلة فى طريق احد . واظهر الشعب مشاعره فى أنه مهما كانت الظروف والملابسات التى حاطت بالتطورات الاخيرة ، فان الغفران يجب أن يملأ كل قلب وان ننسى كل ئ الا ان للبلاد اهدافا وطنية غالية وحياة ديمقراطية سليمة ينبغى الوصول اليها باسرع طريق . ومجلس الثورة الذى قام بها فى ٢٣ يوليو باسم الشعب يقف اليوم امام حمى الوطن المقدس فى خشوع فى هذه اللحظات التاريخية ليعلن ان القافلة ماضية فى طريقها صفا واحدا يتقدمه الرئيس اللواء أ . ح محمد نجيب رئيسا للجمهورية البرلمانية المصرية (١) ، وان مجلس قيادة الثورة برئاسة البكباشى أ . ح جمال عبد الناصر رئيس مجلس الوزراء ليتقدم للشعب المصرى ولشعب السودان الحبيب والشعوب العربية والشرقية الصديقة برجاء حار هو ان تساعد بكل ما تملك من ايمان وقوة على ان يسود الهدوء وينزل ستار النسيان على هذه الازمة التى اجتازها الوطن وتغلبت فيها روح ايثار المصلحة العليا للبلاد وتقديمها على كل ما عداها مهما بذل فى هذا السبيل من تضحيات . والله ولى التوفيق » .

وصدر هذان البيانان بعد تسلم مجلس قيادة الثورة كتابا من اللواء محمد نجيب فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٤ جاء فيه : « حرصا منى على حفظ وحدة الامة فى الظروف الحاضرة وبناء على دعوة مجلس قيادة الثورة قبلت رئاسة الجمهورية البرلمانية المصرية » (٢) . كما شفع محمد نجيب هذا الكتاب المعد

---

(١) و (٢) يلاحظ الاصرار على وصف الجمهورية المصرية بانها « جمهورية برلمانية » وسوف تظل كذلك مادام محمد نجيب هو رئيسها والغرض هو ان يظل محمد نجيب رئيسا فقط بدون سلطات فعلية بينما يمارس السلطة الفعلية غيره .

مسبقا بالتفاهم مع مجلس قيادة الثورة ببيان من جانبه هو الآخر اهاب فيه بالمصريين المخلصين والعاملين ان يتحدوا صفا واحدا حول اخوانهم واخوانه اعضاء مجلس الثورة ، وان يعملوا معهم جاهدين لتحقيق اهدافها السامية لكى تحقق البلاد استقلالها فى اقرب وقت . كما جاء فيه « وانى اهيب بكل وطنى مخلص الا يزج باسمى فى اية مناسبة ، والا يتخذ أحد من اســـتقالتى مادة تباع وتشترى فى سبيل المصالح الشخصية واطماع اعدائنا » .

وفوجىء الناس صباح يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٤ بهذه البيانات بالصحف تصدر حاملة بالبنط العريض العناوين المثيرة عن « عودة محمد نجيب » ونبأ سفره القريب الى الخرطوم لحضور حفل افتتاح البرلمان السودانى ! فتخاطفت الجماهير الصحف لتقف منها على اسرار هذه المفاجأة الجديدة من خــــلال البيانات الرسمية التى اعدت بحرص وحذر ، وعن اخبار « الوساطات » التى بذلت لاصلاح ذات البين ، وكان من بينها توسط الرئيس السابق على ماهر والدكتور عبد الرزاق السنهورى (١) .

وقوبلت عودة محمد نجيب الى منصب رئاسة الجمهورية بفرحة عارمة وانهالت التهانى على مجلس قيادة الثورة وعلى دور الصــــحف المصرية من جميع الطوائف والفئات ، وعبرت الجماهير عن فرحتها بمظاهرات ابتهـــاج سلمية اخذت تطوف شوارع العاصمة طوال يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٤ (٢) . وكتب مندوب جريدة الاهرام القاهرية فى نفس التاريخ من الخرطوم يقــول : « استقبل السودان كله وخاصة العاصمة المثلثة (الخرطوم) بفرح بالغ منذ الصباح الباكر نبأ عودة الرئيس اللواء محمد نجيب ، وتعددت مظاهر البشر والفرح فى انحاء العاصمة المثلثة فسارت المواكب تحمل اعلام التحـــــرير وتهتف لمصر ولنجيب وللوحدة ونحرت الذبائح فى الطرقات ابتهاجا بهذه المناسبة الكبيرة ، ووزعت اكواب الشراب فى الاسواق ، كما وزع تجار الفاكهة ماالديهم على المارة . وبالجملة كان فرحا لم تشهد العاصمة مثله ، وقد بلغ عدد برقيات التهانى التى ارسلت الى مصر منذ اذيع النبأ حتى الان أكثر من عشرين الف برقية من العاصمة (الخرطوم) وحدها ، وقد ظلت الجماهير طول اليـــوم تتجمع حول اجهزة الراديو لتتلقى آخر الانباء ، وقد زادت فرحتها حين علمت ان

---

(١) يجب مع ذلك عدم تضـــخيم اهمية تلك الوساطة كعامل مساعد لحل الازمة .

(٢) زعم المرحوم الاستاذ عبـد الرحمن الرافعى فى كتابه عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ان تلك المظـــاهرات كانت للتعبير عن فرحة الشعب « بعودة الوحدة بين قادة الثورة » وهذا تحريف للوقائع والمتاريخ من جانب هذا الاستاذ الكبير ولكم حرف التاريخ على يد مؤرخين مغرضـين أو افتقـدوا الشـــجاعة الكافية ليقولوا كلمة الحق .

الرئيس (محمد نجيب) سيصل الى الخرطوم قبل ظهر غد »(١)

وكانت بعثة تمثل الحزب الوطني الاتحادى المطالب بالاتحاد مع مصر قد غادرت مطار الخرطوم الى القاهرة فى ٢٧ فبراير للوقوف على الحالة فى مصر عن كثب واتصل الاستاذ اسماعيل الازهرى رئيس وزراء السودان هاتفيا بالصاغ صلاح سالم ليخبره بقيام البعثة فعلم منه ان الحالة عادت كما كانت « بما يحفظ وحدة الوادى » فعمت الفرحة السودان بعودة محمد نجيب رئيسا للجمهورية المصرية وزال الضغط الشديد الذى تعرض له الحزب الوطني الاتحادى فى السودان خلال اليومين السابقين منذ اذاعة نبأ استقالة نجيب الذى اذهل آلاف المواطنين السودانيين ورفضوا تصديقه . واذاع الاستاذ اسماعيل الازهرى رئيس وزراء السودان من مكتبه بالخرطوم بمجرد علمه بعودة المياه الى مجاريها فى القاهرة ، بيانا الى مواطنيه حمد فيه الله « الذى الهم اولى الامر الصواب والسداد والرشاد » ، وقال ان الاستقالة كانت صدمة عنيفة لشعب السودان الذى كان يتأهب لاستقبال الرئيس اللواء محمد نجيب لافتتاح البرلمان فى الخرطوم ، « ولكن الصدمة لم تدم طويلا وزالت سريعا كسحابة صيف » ، وابدى ثقته فى أن العلاقات بعد تلك المحنة ستعود اقوى مما كانت عليه فى الماضى بين الاخوة فى شمال الوادى وبينهم وبين اخوانهم فى الجنوب . كما تلقى مجلس قيادة الثورة فى مصر بعض التهانى من بلاد عربية اخرى بعودة الرئيس محمد نجيب الى رئاسة الجمهورية ، من بينها برقية من بنغازى بالملكة الليبية .

بينما استمرت المظاهرات فى العاصمة المصرية طوال يوم ٢٨ فبراير واليوم التالى ٢٩ منه على التوالى حيث خرجت من جامعة القاهرة بالجيزة فى يوم ٢٨ فبراير مظاهرة ضخمة عبرت كوبرى قصر النيل قاصدة ميدان الجمهورية (ميدان عابدين) وكان المتظاهرون يهتفون بحياة محمد نجيب وحياة الديمقراطية وردد بعضهم هتافات عدائية ضد مجلس قيادة الثورة ، فوقعت اشتباكات بينهم وبين رجال الامن والبوليس الحربى بقيادة البكباشى أحمد أنور والذى استخدم الشدة والعنف ضد المتظاهرين ، واطلقت قوات الامن الرصاص مما ادى الى اصابة البعض ، كما القى القبض اثناء تلك المظاهرات العديدة التى جرت فى أيام ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ فبراير على عدد من المتظاهرين من

---

(١) لحضور حفل افتتاح البرلمان السودانى الجديد ، ولم يكن نجيب يعلم ان مأساة جديدة كانت فى انتظاره هناك بتدبير من الانجليز وانصارهم من اتباع الزعيم الدينى عبد الرحمن المهدى فى الخرطوم .

بينهم نفر من جماعة الاخوان المسلمين الذين ازداد نشاطهم الحركى بعد ان حلت جماعتهم فى يناير ١٩٥٤ ، وتقرر على اثر هذه الحوادث وقف الدراسة فى الجامعات القاهرية الثلاث (١) اعتبارا من اول مارس ١٩٥٤ الى آخر الاسبوع حيث مدت لفترة اخرى فى ٦ مارس ١٩٥٤ .

واعلن وزير الداخلية البكباشى زكريا محيى الدين عضو مجلس قيادة الثورة (٢) فى ٢٨ فبراير ١٩٥٤ ان عناصر مشاغبة استغلت ابتهاج الشعب واندست فى صفوف المتظاهرين مما ادى الى وقوع صدام مع قوات الامن ، وجاء فى بيان وزارة الداخلية : « اظهر الشعب ابتهاجه بعودة الوحدة (يعنى عودة اللواء محمد نجيب الى دست الحكم) فاتجهت جموعهم من مختلف الهيئات والطوائف الى ميدان الجمهورية (ميدان عابدين) لتهنئة الرئيس محمد نجيب بعودته الى رئاسة الجمهورية (لم يستطع البيان تغيير هذه الحقيقة) وقد وصل الى علم ادارة الامن العام ان بعض ذوى الاغراض الخبيثة غير الحريصين على مصالح الوطن وسلامته قد دبروا فيما بينهم احداث شغب واخلال بالامن مضحين فى سبيل أغراضهم وشهواتهم بمصلحة الوطن العليا وركزوا جهودهم بين اوساط الطلبة فى الجامعات واتفقوا على ان يسلحوا انفسهم بالاسلحة النارية وغيرها لمقاومة رجال الامن واحداث الذعر بين افراد الشعب مستغلين هذه الفرصة . ولكن جموع الشعب الواعية فى جميع انحاء القاهرة لم تمكنهم من تحقيق اغراضهم وانصرفوا بعد التهنئة فى هدوء وسلام » . واشار البيان الى الصدام الذى وقع فى نهاية كوبرى قصر النيل بين عدد من طلبة جامعة القاهرة وهم فى طريقهم الى ميدان الجمهورية (عابدين) ومن اندس بينهم « من عناصر شغب تردد هتافات عدائية بقصد الاخلال بالامن » وبين قوة الامن واصابة ١٣ من بين المتظاهرين فضلا عن اصابة ضابط بوليس اصابة خطيرة بعيار نارى ، وانه قبض على طالب تبين انه من جماعة الاخوان المسلمين المنحلة . واصدر وزير الداخلية البكباشى زكريا محيى الدين بعد ذلك بيانا ثانيا اهاب فيه بجميع المواطنين من مختلف الهيئات أن يخلدوا الى الهدوء والسكينة ، وان يكفوا عن المظاهرات ايا كان نوعها ، وتقرر وقف الدراسة فى الجامعات الثلاث كما ذكرنا ابتداء من يوم الاثنين آخر فبراير ١٩٥٤ الى نهاية الاسبوع .

وذكرت الصحف أنه لم يكد الرئيس محمد نجيب والرئيس جمال

---

(١) جامعة القاهرة وجامعة عين شمس والجامعة الازهرية

(٢) وهو من المنحازين لجمال عبد الناصر في مجلس قيادة الثورة ضد اللواء محمد نجيب .

عبد الناصر يعلمان بنبأ اصابة بعض المتظاهرين فى حادث كوبرى قصر النيل حتى غادرا سويا اجتماع مجلس الوزراء فى ٢٩ فبراير وقصدا الى مستشفى قصر العينى مستفسرين عن صحة المصابين ، وان الشعب الذى اصطف على جانبى الطريق استقبل الرئيسين بالتصفيق والهتاف بحياتهما ، وانه عندما دخل الرئيسان المستشفى الذى وضع فيه المصابون تعالت هتافاتهم بالوحدة والاخاء ، وكانت روحهم عالية جدا وصافحهم الرئيسان ، وانه حدث اثناء مصافحة الرئيس (محمد نجيب) لاحد المصابين ان قال له « انى لا ابغى من الحياة الا أن اراك انت وجمال متحدين متحابين » . وهنا ــ كما قالت الصحيفة ــ دعا الرئيس محمد نجيب الرئيس جمال الذى كان يتحدث اثناء ذلك مع احد المصابين الآخرين الى الحضور لجواره وتبادل الرئيسان العناق والتقبيل امام المصاب الذى بكى من الفرح والتأثر لهذا المنظر الذى قابلته جموع المرضى بالتصفيق والهتاف بحياة الرئيسين ! وانه على اثر ذلك توجه الرئيسان الى مستشفى قصر النيل للاستفسار عن حالة المصابين الذين نقلوا اليها .

ولا ادرى ما هو جانب الصحة فى هذه الرواية ، ولعل القصد منها هو تهدئة الخواطر مع مواصلة بناء شخصية جمال عبد الناصر بالذات رغم انتصار محمد نجيب عليه فى تلك الجولة الاولى ، جولة فبراير ١٩٥٤ . وروت الصحف كذلك ــ وما اكثر واغرب ماروى بالحقوبغيره ــ ان الرئيس محمدنجيب فاجأ بعد تلك الاحداث مجلس الوزراء فى أول اجتماع له برئاسة البكباشى جمال عبد الناصر فى يوم ٢٩ فبراير ١٩٥٤ وامضى فيه مع رئيس المجلس واعضائه قرابة خمسين دقيقة وذلك بعد ان صافح كلا منهم ، وكيف اغرورقت عيون الوزراء بالدموع عندما وقف الرئيسان محمد نجيب وجمال عبد الناصر جنبا لجنب وقال رئيس الجمهورية لرئيس الوزراء « ان الذى يرضى عن طيب خاطر أن تزهق روحه فى سبيل الوطن لا يتأثر مطلقا بمثل ما حدث فانه يزول بسرعة الى عالم النسيان » ! وكيف التفت سيادته الى الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومى ووزير الدولة لشئون السودان قائلا له « يا سيد صلاح السفر باكر الساعة الثالثة صباحا ان شاء الله الى الخرطوم » وكيف رد صلاح سالم بقوله « تحت امركم يا افندم » . هذا الوزير نفسه الذى كان منذ يومين فقط يشهر بنجيب فى الاذاعة ويعريه امام ملايين المصريين !!

وقبل ان يغادر الرئيس محمد نجيب القصر الجمهورى فى يوم ٢٩ فبراير سنة ١٩٥٤ متوجها الى مجلس الوزراء التى من شرفة القصر بعابدين خطابين سياسيين هامين فى الجماهير الغفيرة التى احتشدت منذ الصباح الباكر لتحيته والتعبير عن فرحتها بعودته الى رئاسة الجمهورية ، فشكرهم على ثقتهم الغالية وشعورهم الفياض معلنا ان ما حدث لم يكن الا سحابة صيف ثم انقشعت بحمد الله واعلن فى خطابه الاول انه تقرر ان تكون الجمهورية

المصرية جمهورية برلمانية ، وأن تشكل قريبا جمعية تأسيسية تمثل مختلف هيئات الشعب لتراجع نصوص الدستور بعد أن يتم وضعها وتؤدى مؤقتا وظائف البرلمان ، ثم تجرى الانتخابات وتعود الحياة النيابية الى البلاد فى مدة اقصاها نهاية فترة الانتقال . كما اعلن انه تقرر الا يعاقب أحد بسبب موقفه من الأزمة الاخيرة (ازمة فبراير سنة ١٩٥٤) . وحذر الرئيس محمد نجيب فى خطابه الثانى الدخلاء الذين يندسون بين الصفوف لتشويه جمال وحدة الامة . كما اعلن انه سيعمل متضامنا مع اخوانه ابطال الثورة لخير الوطن العزيز وان العدو مازال متربصا بنا يسعى لتفتيت صفوفنا ، فلنفوت عليه اغراضه ، ولننصرف الى اعمالنا حتى لا نعطى الفرصة لاعدائنا ليفسدوا علينا امورنا . واضافت الصحف انه كلما هم الرئيس بالانصراف من القصر الجمهورى كلما حال دون ذلك توالى الوفود للتهنئة وامتلأ ميدان الجمهورية (ميدان عابدين) وساحة القصر بجموع طلبة الجامعات والنقابات العمالية ومختلف الهيئات ، وتعالت الهتافات فكان محمد نجيب يخرج الى الشرفة من وقت لآخر ليكرر لهم الشكر والعرفان لهذا التقدير الجماهيرى العظيم ! فتزداد الجماهير حماسة وتعلو الهتافات بحياة الرئيس !!

لقد كان هذا ولا شك يوما تاريخيا مشهودا فى حياة الرئيس محمدنجيب بلغ فيه الذروة، وكان بوسعه لو شاء أن يستغل هذا الانتصار الباهر للتخلص من معارضيه وخصومه فى مجلس قيادة الثورة وفى القوات المسلحة قبل أن يتخلصوا منه ، ولكن طبيعته العطوفة المسالمة ابت عليه ذلك او ربما خانته شجاعته فى الاقدام على خطوة جريئة كهذه . واخذ يردد فى كل مرة يخرج فيها الى الجماهير المحتشدة فى ساحة القصر الجمهورى بعابدين انه واخوانه اعضاء مجلس قيادة الثورة قد حكموا العقل وكظموا عواطفهم وانهم عادوا يدا واحدة وكلمة واحدة !! وكان هذا على ما يبدو اعتقاده او توهمه الظاهر دون أن يشاركه اياه الآخرون .

ولم تكن أحداث شهر فبراير ١٩٥٤ مع ذلك رغم اهميتها وخطورتها الا جولة أولى فى معركة متصلة تدور حول الاستيلاء على السلطة والبقاء فيها، .. معركة بين تيارين ، التيار الديمقراطى المعتدل الذى يمثله اللواء محمد نجيب والتيار الاوتوقراطى المتشدد الذى يمثله البكباشى جمال عبد الناصر ، وظل يعد له بعد ان صار رئيسا لمجلس الوزراء فى ٢٥ فبراير ١٩٥٤ والمسيطر الفعلى على مجلس قيادة الثورة (١) . وقد انتصر التيارالاول مؤقتا كما رأينا

---

(١) بدأ عبد الناصر بالتخلص من انصار اللواء محمد نجيب فى الجيش وخاصة فى سلاح الفرسان بفصل بعضهم واحالة البعض الاخر الى المعاش أو نقلهم الى مناصب مدنية فى الشركات والمؤسسات والمصالح الاخرى بعيدا عن القوات المسلحة .

.. وكسب اللواء محمد نجيب الجولة الاولى واضطر دعاة التيار الثانى الى مجاراته الى حين ، بل والتظاهر بالمزايدة عليه . وحدثنا عن ذلك اللواء محمد نجيب نفسه فى مذكراته سالفة الذكر وقال انه بعد عدوله عن استقالته وعودته الى رئاسة الجمهورية فى ٢٧ فبراير ١٩٥٤ ، « عقدنا اجتماعا فى منزل على ماهر حضره الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة حينذاك وجمال عبد الناصر لمناقشة الخطوات التالية .. واقترح جمال اقتراحا غريبا هو عودة دستور سنة ١٩٢٣ (١) فلم أوافق على ذلك واوضح السنهورى ان لجنة الدستور قد فرغت تقريبا من اعداد مشروع الدستور الجديد وانه من الميسور مع تقصير مواعيد الاجراءات ان تتم الانتخابات لجمعية تأسيسية فى المدة التى تستغرقها الانتخابات البرلمانية للبرلمان القديم فى دستور سنة ١٩٢٣ ويمكن لهذه الجمعية التأسيسية أن تمارس سلطات البرلمان المرتقب الجديد حتى يجتمع . واتفق الرأى على ذلك واجتمع مجلس الثورة وصدرت قرارات ٥ مارس سنة ١٩٥٤ .

ويبدو أن ذاكرة اللواء محمد نجيب قد خانته بعض الشىء ، اذ لم يكن الامر بهذه البساطة وقد ثبت الان ان التفكير فى دعوة جمعية تأسيسية تمهد للعودة للحياة النيابية البرلمانية كان موضع بحث منذ فترة سابقة فى مجلس قيادة الثورة . لقد ذكر الصاغ صلاح سالم فى مؤتمر صحفى عقده بوصفه وزيرا للارشاد القومى فى ٧ مارس سنة ١٩٥٤ بحضور البكباشى جمال عبد الناصر (رئيس الوزراء وقتذاك) أن هذا الموضوع — اى التمهيد لعودة الحياة النيابية البرلمانية — كان على جدول اعمال جلسة المؤتمر المشترك المكون من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء فى يوم الثلاثاء ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٣ وانه لولا الظروف المؤلمة التى حدثت بعد أيام من نفس الشهر لانتهى فى تلك الجلسة البت فى هذا الموضوع والذى أصبح اكثر الحاحا بعد حوادث فبراير والتظاهرات الصاخبة التى عمت شوارع العاصمة تنادى بحياة محمدنجيب والديمقراطية وبعد عودة نجيب مباشرة من زيارته غير الموفقة الى الخرطوم فى اول مارس سنة ١٩٥٤ لحضور حفل الافتتاح الرسمى للبرلمان السودانى ، والحوادث الدامية التى وقعت هناك بتدبير من الزعيم السودانى عبد الرحمن المهدى وانصاره دعاة الانفصال عن مصر ، وتعرضت خلالها حياة محمد نجيب نفسه للخطر ، فبدأت المشاورات فى مصر بين محمد نجيب واعضاء مجلس

---

(١) يبدو هذا الاقتراح غريبا بعد الغاء الملكية واعلان الجمهورية فدستور سنة ١٩٢٣ يثبت الملكية الوراثية . وذكر عبد اللطيف البغدادى فى مذكراته التى ظهر الجزء الاول منها فى يوليو ١٩٧٧ ان السنهورى هو الذى اقترح اعادة دستور ١٩٢٣ فورا او ان يحل مجلس قيادة الثورة نفسه ، وهكذا تضاربت الروايات حول هذه التفاصيل .

قيادة الثورة للتعجيل بعودة الحياة البرلمانية . وظهرت الصحف فى القاهرة صباح ٦ مارس سنة ١٩٥٤ بأنباء الاجتماعات الهامة التى جرت فى اليوم السابق ٥ مارس واستمرت من الصباح الباكر حتى ساعة متأخرة من الليل فى دار البكباشى جمال عبد الناصر رئيس مجلس الوزراء ودار اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية ، ودار الرئيس السابق على ماهر واشترك فيها الى جانب على ماهر نفسه ، الرئيس السابق نجيب الهلالى والدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة ، كما اشترك فيها من العسكريين الى جانب اللواء محمد نجيب والبكباشى جمال عبد الناصر اللواء عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة والصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومى، تلك المشاورات التى انتهت بعقد اجتماع موسع لمجلس قيادة الثورة جرى فى منزل جمال عبد الناصر برئاسة اللواء محمد نجيب وحضور السنهورى رئيس مجلس الدولة صدرت بعده فى منتصف ليل الخامس من مارس القرارات الشهيرة التى اذيعت فى اليوم التالى والتى تقضى باتخاذ الاجراءات فورا لعقد جمعية تأسيسية منتخبة بطريق الاقتراع العام المباشر ، على أن تجتمع خلال شهر يوليو ١٩٥٤ لكى تمارس مهمتين بارزتين ، اولا اقرار مشروع الدستور الجديد الذى وضعته لجنة الخمسين وتقرر فيه أن يكون الحكم فى البلاد جمهوريا ، وثانيا ممارسة الصلاحيات العادية للبرلمان او الهيئة النيابية الى حين انعقاد البرلمان الجديد وفقا لاحكام الدستور الذى سوف تقره الجمعية التأسيسية . ولكى تجرى الانتخابات للجمعية التأسيسية المذكورة فى جو من الحرية التامة قرر مجلس قيادة الثورة أن تلغى الاحكام العرفية قبل اجراء تلك الانتخابات بشهر ، كما قرر الغاء الرقابة على الصحافة والنشر ابتداء من ٦ مارس سنة ١٩٥٤ فيما عدا الشئون الخاصة بالدفاع ، وأن يستمر مجلس قيادة الثورة فى ممارسة سلطات السيادة لحين اجتماع الهيئة النيابية الجديدة .

وجاءت هذه القرارات مفاجئة للجميع ، لانصار الثورة ولمعارضيها على السواء ، لتعارضها مع القرار السابق صدوره عن مجلس قيادة الثورة ذاته فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٣ بقيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات تنتهى فى يناير سنة ١٩٥٦ .. وتساءل مؤرخ الثورة عبد الرحمن الرافعى فى كتابه « ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » ص ١٢٢ ، ماذا جد من الحوادث حتى يجتزأ (اى يختصر) نحو سنتين من هذه الفترة ؟ . وأجاب على ذلك بقوله : « لعل خلافا جديدا قام بين قادة الثورة أدى ألى صدور هذا القرار الذى يحمل بين طياته تخلى الثورة عن مهمتها .. ؟ والجواب نعم . ان الخلافات كانت قائمة من قبل الاستقالة التى تقدم بها محمد نجيب من منصب رئاسة الجمهورية فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٤ وظلت مستمرة من بعدها » .

.. وقد روى محمد نجيب فى مذكراته : « اصبحت الخلافات هى العنصر الاساسى فى علاقات مجلس القيادة ، اصبحوا يجتمعون فى غيابى ويتخذون

قرارات مخالفة ، وأصر عامر (يقصد عبد الحكيم عامر) علي سفر محمد رياض قائد حرسي الى أمريكا للعلاج رغم انه لم يكن مريضا ونصحته بالسفر حتى لا يقع له مكروه ، واتخذ المجلس قرارا باعطاء صلاحياته لجمال عبد الناصر ، وتعيين زكريا محيى الدين وزيرا للداخلية وجمال سالم وزيرا للمواصلات، وتمت هذه التعديلات رغم وجودى بالاسكندرية واعتراضي عليها .. وباشر زكريا وجمال سالم عملهما كوزراء دون أداء اليمين وكان خالد محيى الدين الذى اعتبره دائما مثالا للخلق والفكر السليم متعاطفا معى ومع ثروت عكاشة ومن أنصار الحرية والديمقراطية . وسافرنا الى النوبة معا وتكاشفنا هناك واتفقنا على عودة الجيش الى الثكنات ولكننا لم نتفق على اقامة تنظيم خاص..كانت المعارضة الشعبية تتزايد وقادة الاحزاب السياسية فى المعتقلات وبعضم يحاكم امام محكمة الثورة ، ولم تكن هناك قوة منظمة فى الساحة سوى الاخوان المسلمين الذين ظهرت معارضتهم سافرة » كانت العلاقات اذن بين محمد نجيب وزملائه فى مجلس قيادة الثورة متوترة لاسباب بعضها شخصى وبعضها عام نتيجة الاختلاف فى وجهات النظر فيما يجب أن يتبع بعد اكثر من عام ونصف من اندلاع حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . وكان من رأى محمد نجيب الا استقرار فى البلاد الا بالعودة الى الحياة النيابية فى ظل الجمهورية ، واصطدم مع زملائه فى مجلس قيادة الثورة (١) ، وكان هذا هو الجو عند صدور قرارات الخامس من مارس التاريخية .

وفى ٦ مارس سنة ١٩٥٤ القى اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية فى مؤتمر صحفى فى الساعة الأولى من بعد ظهر ذلك اليوم بالقصر الجمهورى بعابدين وحضره اكثر من خمسين من رجال الصحافة ووكالات الانباء ، البيان التالى : « لاشك أنكم قد اطلعتم على القرارات التى أعلنت أمس فى سبيل اقامة حياة دستورية ديمقراطية سليمة فى مصر ، ويسعدنى فى هذه المناسبة ان أعبر لكم عن اغتباطى لهذه الخطوات التى أمكن اتخاذها حتى الان والتى فتحت الطريق أمام الامة للوصول الى حياتها الدستورية الكاملة . ولاشك انكم تعلمون أن كفاح الامة فى سبيل الدستور والحياة الديمقراطية السليمة قديم لم ينقطع . ولقد كان التوصل الى الحياة الدستورية الكاملة — ومازال — سياستى التى ظللت اعمل لها فى الفترات الماضية ولم أغفل عنها يوما واحدا ايمانا منى بأن اشتراك الشعب فى أمور

---

(١) اشار الرئيس محمد أنور السادات اكثر من مرة فى أحاديثه وبياناته الى ان جمال عبد الناصر كان فى بداية الثورة من انصار الحل الديموقراطى بعكس أعضاء مجلس قيادة الثورة الآخرين الذين آثروا الحل الديكتاتورى ، ولكنه لم يتعرض فى احاديثه لموقف الرئيس السابق محمد نجيب لا اثناء أزمة فبراير ومارس ١٩٥٤ ولا قبل ذلك أو بعده ومعلوم ان نجيب كان من اوائل المطالبين بالعودة الى الحياة النيابية ؟!

بلاده هو الضمان الوحيد ضد كل طغيان . والان وقد بدت معالم الحياة النيابيه فى الافق بصورة عملية واقعة فأننى ارجو الشعب المصرى ان يعمل على الا ستمساك بها وحمايتها والتغلب على العوامل التي تشوهها ، وان يسد طريق أمام كل العيوب التى افسدت حياتنا النيابية فى الماضى ،وان يدرك ان اشتراكه الفعلى فى تصريف مصائر البلاد وشئونها هو الركن الاساسى فى الحياة النيابية الحرة. وانني أعد المواطنين بأننى سأظل أمينا على عهدى وان ابذل غاية جهدى للوصول بالبلاد الى ذلك الهدف العظيم ، كما أعدهم جاهدا على ضمان الحياة الدستورية فى البلاد مستعينا بتأييدهم وثقتهم (١) وان المشاكل الداخلية على كثرتها لن تبعدنى ولن تصرفنى عن العمل على تحقيق رغبة الامة الأجماعية فى انهاء الاحتلال الاجنبى لقطعة عزيزة من وطننا (٢) على نحو يحقق مطالب البلاد القومية وسأظل ابذل عنايتى واهتمامى حتى نحصل على حقنا فى الحرية والكرامة ، كما انى اتوجه فى هذه اللحظات السعيدة من تاريخنا الى الشعب السودانى الحبيب فان نضال الشعب السودانى فى سبيل بناء حياته الدستورية وتحقيق حريته هو جزء مكمل لكفاحنا نحن فى مصر فى سبيل الدستور والحرية » . (٣) .

وبعد القضاء على ذيول ازمة فبراير سنة ١٩٥٤ وعودة الاوضاع الى ماكانت عليه بالنسبة للمتاعب الرئاسية كما سيأتى ، وتكرار الوعد باعادة الحياة النيابية وعقد الجمعية التأسيسية فى المواعيد التى حددتها قرارات ٥ مارس سنة ١٩٥٤ ، وجه الرئيس اللواء محمد نجيب فى ٨ مارس سنة ١٩٥٤ الى شباب الجامعات القاهرية الثلاث بمناسبة استئناف الدراسة بعد تعطيلها لمدة أسبوعين النداء التالى نصه :

« أبنائي شباب الجامعات أنتم اليوم أمل كبير تسعد به النفوس وتتطاول اليه الاعناق وأنتم عمد عمل عظيم يتراءى فى جنبات الوادى علما وحكمة وسياسة وحكما وجهادا وتضحية ، وأنتم بهذا كله قادرون على أن تمسحوا الضرر عن بلادكم لتأخذوا بيدها الى الحرية والكرامة والمجد . ومن هنا تستطيعون أن تدركوا مقدار حبى لكم واعتزازى بكم وحرصي عليكم لانكم فى البلاد شريعة خير ، وعدة مجد ، ودعامة اصلاح،وهذا الحب الذى اكنه لكم هو الذى جعلنى أتحدث اليكم لاطلب منكم أن تتمثلوا مقدار الاضرار التى تحيق

---

(١) لاشك ان محمد نجيب كان صادقا فيما اعلنه ولكن الظروف كانت اقوى منه فلم يحقق شيئا مما ذكره .

(٢) يعنى الاحتلال البريطانى لمنطقة القنال .

(٣) انظر جريدة الاهرام القاهرية عدد ٧ مارس سنة ١٩٥٤ .

ببلادنا العزيزة اذا لم نعمل جميعا حاكمين ومحكومين على رأب الصدع وجمع الشمل ومطاردة كل أسباب الفرقة والانقسام . وان حبكم لبلادكم يقتضيكم ان تستمعوا لهذا النصح الابوى استماع الواثق الذى لا يشك والامين الذى لا يخون ، وانى لواثق بعد ذلك أن السفينة لابد ان تصل الى شاطىء الامان بفضل من الله وتأييده » .

« ابنائى .. انى أدعو شباب الجامعات الى الانصراف عن كل ما يثير النفوس والبلاد احوج ما تكون الى الهدوء والسكينة والعدو يتربص لنا ، وان تمسحوا من اذهانكم شبح الماضى المخيف وصورته المزعجة وان لكم فى قيادة الثورة المثل والقدوة فقد عادوا جميعا كما كانوا صفا واحدا ونسوا كل شيء الا مصالح البلاد وكرامة الوطن ايمانا منهم بأن الاشخاص زائلون والوطن وحده هو الباقى الذى لا يفنى ولا يزول » (١) . وعاد الرئيس محمد نجيب الى الحديث عن ازمة فبراير سنة ١٩٥٤ فى خطاب القاه فى مؤتمر شعبى لهيئة التحرير بالخليفة فى ١٩ مارس سنة ١٩٥٤ ، أكد فيه على أن كل اثر للهزة البسيطة التى جرت فى صفوف رجال الثورة قد زال وانقضى الى غير رجعة ، وقال : « افاعى العهود الماضية ما أن شعروا بتلك الهزة البسيطة الاخيرة حتى بادروا بالطعن فى جمال عبد الناصر وغيره فما معنى هذا !! ان الطعن فى جمال طعن فى الباقين من زملائه . وأكد أن الجيش كتلة واحدة ، ورجل واحد ، وقلب واحد ، وعقل واحد . وأشار الى الانجليز أنفسهم الذين لم يكونوا يرفعون أعينهم فينا قد غيروا موقفهم الآن » .

واضاف : « اننا فى حرب وجبهة قتال (مع الانجليز) وفى ظروف تحتاج الى التعاون والاتحاد وترك الخلافات الدينية والعنصرية وغيرها » . وختم كلمته بالتحدث عن المعتقلين وانه سيفرج عنهم فى الوقت المناسب « فنحن لا نتلذذ بوجود أبنائنا فى السجون بل نحن احرص الناس على الحرية ونتمنى الا يكون خلف قضبان السجون أحد » (٢) .

وعاد اللواء محمد نجيب فى تصريحات ادلى بها الى مندوبى الصحف المحلية والاجنبية فى ٢٣ مارس سنة ١٩٥٤ فأكد مجددا أن الحياة النيابية ستعود قريبا وأن الجمعية التأسيسية ستنعقد فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٤ وان الاحكام العرفية ستلغى كليا يوم ١٨ يوليو سنة ١٩٥٤ وربما قبل ذلك التاريخ

---

(١) جريدة الاهرام عدد ١٢ مارس سنة ١٩٥٤ .
(١) جريدة الاهرام عدد ٢٠ مارس سنة ١٩٥٤ .

وانه سيتم الافراج عن جميع المعتقلين الا من تثبت ادانته . ولن تعود باذن الله وقوة ارادة الشعب ظروف الظلم والطغيان والفساد والرشوة والمحسوبية التى وصمت العهود البائدة السابقة (١) . واضاف انه « لايخلف وعدا ولاينكث عهدا ولن يرجع عن كلمة قالها فكلمته واحدة لانه لا يتطلع الى جاه ولا يطمع فى مال » .. « ولقد قلت ان الحياة النيابية آتية فلابد أن تعود فى شهر يوليو القادم كما اعلنا سابقا » وانحى باللائمة على الصحف التى دأبت على نشر أخبار تثير الريب والشكوك فى نوايا رجال الثورة !! . هذا ما كان يردده اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية طوال شهر مارس سنة ١٩٥٤ ولايشك احد فى اخلاصه وصدقه ولكن الاحداث كانت أقوى من كلماته ووعوده فلم تلغ الاحكام العرفية فى ١٨ يوليو سنة ١٩٥٤ ، ولا انعقدت الجمعية التأسيسية فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٤ كما وعد وأكد وجزم ، ووقع هو نفسه فى الفخ الذى استدرج اليه كما سيأتى فى حينه .

ففى ٨ مارس سنة ١٩٥٤ قرر مجلس قيادة الثورة عودة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل حوادث فبراير ، ومن ثم تقرر اعادة تعيين اللواء محمد نجيب رئيسا لمجلس قيادة الثورة ورئيسا لمجلس الوزراء اضافة الى رئاسته للجمهورية بينما تنحى جمال عبد الناصر عن رئاسة الوزارة هذا المنصب الذى تولاه أياما معدودة فى فبراير ومارس سنة ١٩٥٤ ، وقبل أن يكون نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة .

وقد تمت هذه التدابير بعد جلسة مشتركة لأعضاء مجلس الثورة ومجلس الوزراء عقدت فى دار البرلمان مساء ٨ مارس سنة ١٩٥٤ برئاسة البكباشى جمال عبد الناصر وامتدت الى قرب منتصف الليل حيث انضم اليها الرئيس محمد نجيب واللواء أ . ح عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة ثم أعلن الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومى ووزير الدولة لشئون السودان فى ختام تلك الجلسة المسائية البيان التالى الذى وزع على الصحف جميعا « رأى المؤتمر المشترك ان التعديلات التى طرأت على منصب كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء فى الايام القليلة الماضية انما كانت ثمرة للاحداث التى اجتازتها البلاد وخرجتمنها سليمة الوحدة،قويةالعزم على المضى قدما فى سبيل تحقيق الثورة ، وبما ان صفحة هذه الاحداث قد طويت فقد صح العزم على أن يزال كل اثر لها وان تعود الاوضاع الى صورتها السابقة حتى يستقر فى يقين كل فرد من أفراد هذه الامة الكريمة أن تلك السحابة العابرة قد

---

(٢) جريدة الاهرام عدد ٢٤ مارس سنة ١٩٥٤ .

انقشعت دون أن تخلف وراءها ظلا ينال من جلال الوحدة وقدسيتها . ولهذه الاسباب تقدم رئيس مجلس الوزراء البكباشى أ . ح جمال عبد الناصر الى مجلس قيادة الثورة برغبته فى أن تعود الاوضاع الى سابق عهدها ، وعلى ذلك قرر مجلس قيادة الثورة اسناد قيادة الثورة ورئاسة مجلس الوزراء بجانب منصب رئاسة الجمهورية الى اللواء أ . ح محمد نجيب وبهذه المناسبة أيضا يؤكد مجلس قيادة الثورة القرارات التى أعلنهاهذا المجلس فى اليوم الخامس من شهر مارس الحالى الخاصة باعادة الحياة النيابية وبانعقاد الجمعية التأسيسية فى المواعيد التى سبق تحديدها فى ذلك القرار . والمؤتمر المشترك يناشد أبناء وادى النيل فى هذه المناسبة السعيدة أن يسدل على أحداث الايام الاخيرة ستارا من النسيان وأن يعتصم بالوحدة وأن يضاعف من جهوده لمواجهة اعدائه أكثر قوة وأشد مراسا وليجنى فى أقرب وقت ثمار ثورته المباركة التى ستحقق له باذن الله ما يبغى من الحرية والمجد » .

ويبدو ان الذى ادى الى اعادة الاوضاع الى سابق عهدها هو عدم امكان التوصل الى اتفاق حول تحديد اختصاصات رئيس الجمهورية تحديدا دقيقا وعلاقته بمجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة رغم ما بذل من جهود فى هذا السبيل فى اجتماعات عديدة عقدت فى مجلس قيادة الثورة وبمنزل الاستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة ، ورغم تشكيل لجنة فرعية من ثلاثة من أعضاء مجلس الثورة ووزيرين مدنيين لتحديد تلك الاختصاصات (١) .

ولاقت هذه الاتجاهات التى أعلن عنها الرئيس محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة ترحيبا كبيرا لدى جميع الطوائف الواعية فى البلاد وانعكس ذلك على صفحات الجرائد بعد رفع الرقابة وبعد أن أعلن وزير الارشاد القومى الصاغ أ . ح صلاح سالم فى مؤتمره الصحفى يوم ٧ مارس سنة ١٩٥٤ أن الرقابة على الصحف لن تعود مهما قالت وان الشعب هو الذى سيحكم على الصحافة . وسئل صلاح سالم فى هذا المؤتمر الصحفى عما اذا كان هناك تفكير فى تحويل « هيئة التحرير » التى انشأتها الثورة الى حزب سياسى يدخل معركة الانتخابات ، أجاب بأن موضوع الاحزاب جميعا سيخضع للدستور الجديد الذى ستقره الجمعية التأسيسيةولن يقوم حزب من الاحزاب قبل ذلك . وسئل عما اذا كانت النية متجهة الى نظام الحزب الواحد فأجاب : « لا دخل لنا فى هذا الموضوع وما ستقره الجمعية التأسيسية المنتخبة من الشعب

---

(١) انظر جريدة الاهرام عدد ٩ مارس ١٩٥٤ .

سيكون هو الفصل فى جميع الموضوعات » . وسئل أيضا عما اذا كانت جرت اتصالات مع بعض السياسيين السابقين بصدد التمهيد لاعادة الحياة النيابية فأجاب : « جرت طوال الشهور الثلاثة الماضية اتصالات عديدة مع فريق كبير من رجالات السياسة حول تشكيل لجنة استشارية يصير التفاهم معها حول خطوات اعادة الحياة النيابية وانه لم يحصل تفكير مطلقا فى أن يكون تشكيل الجمعية التأسيسية التى ستقر الدستور بطريق التعيين ، بل كان الرأى مجمعا على تشكيل جمعية تأسيسية منتخبة تقرر الدستور عقب الانتهاء من اعداده بواسطة لجنة الدستور ــ لجنة الخمسين » .

ولما كنت ممن دافعوا فى الصحف منذ بداية الثورة (١) عن ضرورة دعوة جمعية تأسيسية منتخبة لوضع دستور جديد للبلاد وذلك حتى قبل الاعلان فى العاشر من ديسمبر سنة ١٩٥٢ عن سقوط دستور سنة ١٩٢٣ الملكى ، فقد نشرت لى جريدة المصرى فى عددها الصادر بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٥٤ مقالا قلت فيه : « اليوم اعود الى القلم لانفض عنه التراب ، والى الفكر لاجلو عنه الصدأ ، فالرقابة على الصحف لا تحطم الاقلام فحسب بل تقضى على ملكة التفكير . فلماذا يجهد الكاتب نفسه ويكدح المفكر ذهنه اذا كان ماتجود به قريحة هذا او ذاك لاينتقل الى جمهور القراء ابدا ولايصلهم الامبتورا مشوها بفعل الرقيب . وياويل أمة لا يمارس كتابها الا المدح والثناء ، ولا يسمح كاتبها الا بتلك النغمة المرذولة متتابعة متكررة ، فالنقد السياسى كالنقد عامة ضرورة من ضرورات الحياة والتقدم ورمز على الحيوية ، بغيره تفتر الهمم وتتقاعس النفوس ويخبو الذهن والاصلاح » وانهيت ذلك المقال بالعبارات التالية : « واليوم وقد أعلن قادة الحركة نزولا على ارادة الامة صاحبة السلطان ، ممثلة فى جميع طوائفها دعوة جمعية تأسيسية منتخبة لمناقشة مشروع الدستور وعودة الحياة النيابية البرلمانية فليس أمامنا الا أن ننسى مرارة الماضى وأحقاده وأن نضع جميعا يدنا فى أيديهم لتنفيذ هذه الاغراض فى غير ابطاء . وغنى عن البيان انه بمجرد اجتماع الجمعية التأسيسية تنتهى مهمة مجلس قيادة الثورة ويتعين نقل السلطات التى يمارسها الى تلك الجمعية ، اذ لا يصح فى الاذهان أن تدعى جمعية تأسيسية منتخبة كهيئة تمثل الشعب صاحب السيادة والسلطان وتعبر عن ارادته وهو وحده صاحب السيادة والسلطان ، ثم يظل الى جانبها مجلس آخر يشاطر ممثلى الشعب تلك السيادة أو ينافسهم فيها . وعندما تنعقد الجمعية التأسيسية المذكورة

---

(١) أحيل القارىء الى مقالاتى فى جريدة الاهرام فى ٢٤ اغسطس ١٩٥٢ و ٥ و ١٣ سبتمبر ١٩٥٢ .

فى يوليو القادم (١٩٥٤) سيشهد العالم ويشهد أهل الوادى ميلاد عهد جديد حقا » .

ولكن هذا الامل الكبير لم يتحقق ، واخذ خصوم الحريات والديمقراطية ينفثون سمومهم فى صفوف الشعب للابقاء على الوضع القائم ، بينما رحبت جميع الطوائف المهنية من أطباء ومهندسين ومحاسبين ومحامين وغيرهم ترحيبا حارا بقرارات الخامس من مارس سنة ١٩٥٤ وأشادت بها واستعجلت تنفيذها . وعلى سبيل المثال طلب أكثر من مائة من رجال المحاماه دعوة الجمعية العامة للمحامين الى اجتماع غير عادى يعقد بدار نقابتهم بالقاهرة فى الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الجمعة ٢٦ مارس سنة ١٩٥٤ للنظر فى الامور التالية :

أولا : ما وقع على بعض المحامين المعتقلين من اعتداء أثناء اعتقالهم بالسجون الحربية وغيرها (١) .

ثانيا : عودة الحياة النيابية والغاء الاحكام العرفية فورا والافراج عن المعتقلين السياسيين .

ثالثا : الدعوة الى وضع ميثاق وطنى يرتبط به قادة البلاد وزعماؤها ، يستهدف جمع الكلمة واجلاء الغاصب والرجوع بالبلاد الى الاوضاع الطبيعية . كما طالب بعض الاساتذة المحامين فى ذلك الاجتماع بوجوب عودة العسكريين الى ثكناتهم .

وشهدت البلاد معركة فكرية فى المنتديات وعلى صفحات الجرائد ناصرت قضية الحريات والديموقراطية فيها معظم الصحف وفى مقدمتها جريدة « المصرى » المملوكه لآل أبو الفتح والتى كان يرأس تحريرها الاستاذ أحمد أبو الفتح فدافعت بحرارة عن عودة الأحزاب والحياة النيابية البرلمانية ، بينما استمرت جريدة « الاخبار » التى كان يملكها ويرأس تحريرها الاستاذان التوأمان مصطفى وعلى أمين فى مهاجمة فكرة الانتخابات ، وحذرت من عودة الاحزاب ، علما بأن هذين الكاتبين الكبيرين كانا من المقربين لدى السراى الملكية فى عهد الملك فاروق وقتا ما ، ثم كانا أول من تحول ضده قبل قيام

(١) يتضح مما نشرته مجلة روزاليوسف القاهرية فى عددها الصادر فى الرابع من ابريل ١٩٧٧ والاعداد التالية ان بعض اجهزة الدولة مثل المباحث الجنائية العسكرية فى ذلك العهد كانت تقبض على الناس من مدنيين وعسكريين بلا حساب واحيانا بدون أوامر من الجهات العليا . ولا عجب فقد كان القانون فى اجازة مستمرة .

الثورة واخذا يهاجمان سيرة الملك السابق بعد قيامها ويبالغان فى نشر ما اسمياه بفضائح السراى الملكية سعيا كما قيل وراء الاثارة وزيادة توزيع جريدتهما ، وقد أشار الى ذلك اللواء محمد نجيب فى مذكراته ، وشجب هذا الموقف الذى وصفه بأنه لا أخلاقى ، مؤكدا انه لم يكن يرضى عنه أو يرتاح له.

ولنتابع الآن قصة قرارات الخامس من مارس سنة ١٩٥٤ وما آلت اليه بعد أن اصبح واضحا أن تلك القرارات لم تلق ارتياحا لدى فريق من ضباط الجيش لاسيما بعد أن جنحت بعض الصحف المصرية منذ الخامس من مارس سنة ١٩٥٤ الى الهجوم بشدة على تصرفات بعض الضباط كمحاولة زرع بذور الخوف فى نفوس بعض الضباط وجعلهم يعتقدون أن العودة الى الديمقراطية يعنى الاضرار بهم ومحاسبتهم على ما ارتكبوه من مخالفات الى جانب فقدانهم الميزات العديدة التى كانوا يتمتعون بها منذ نجاح حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وهو ما أكده اللواء محمد نجيب أيضا فى مذكراته سالفة الذكر . وقد استغل مجلس قيادة الثورة هذا الشعور أحسن استغلال توصلا لالغاء قرارات ٥ مارس . واتبع فى ذلك تكتيكا ماهرا لا يستهدف الغاء تلك القرارات مباشرة بل عن طريق المزايدة فيها وتضخيمها لغرض تفجير الموقف . ولقد نجح فى ذلك كل النجاح ، وبدأت هذه الخطة تتكشف منذ جلسة المؤتمر المشترك بين مجلس الثورة ومجلس الوزراء فى يوم ٢٠ مارس سنة ١٩٥٤ حيث تكهرب الجو بعد مناقشة موضوع الانفجارات التى حدثت فى القاهرة وقتذاك (١) ، ثم فى جلسة مجلس قيادة الثورة يوم ٢٥ مارس والتى وصفها محمد نجيب بأنها كانت جلسة حاسمة « ابتسامات المجاملة اختفت من الوجوه ، التعابير واضحة وصريحة ، خطورة الموقف تفرض نفسها على جو الجلسة » (٢) واخذ يشرح لنا ما جرى فى تلك الجلسة التاريخية فقال أن

---

(١) وقعت ستة انفجارات فى نفس اليوم وفى وقت واحد ولكن فى أماكن متفرقة واحد منها فى محطة السكة الحديد واثنان فى الجامعة وانفجار بمحل الحلوانى جروبى . وثبت انها كانت بتدبير جمال عبدالناصر لاثارة البلبلة فى نفوس الناس واشعارهم بعدم الامن والطمأنينة اذا عادت الحياة النيابية وحملهم على التمسك ببقاء مجلس قيادة الثورة (انظر مذكرات عبد اللطيف البغدادى الجزء الاول ص ١٤٤ و ١٤٦) .

(٢) انظر مذكرات محمد نجيب المنشورة بمجلة الحوادث اللبنانية عن احداث ذلك اليوم التاريخى وانظر أيضا مذكرات عبد اللطيف البغدادى الجزء الاول ص ١٣٥ ومابعدها وكان البغدادى من المعترضين صراحة على عودة الحياة النيابية وحل مجلس قيادة الثورة وشاركه فى ذلك جمال سالم وكمال الدين حسين وحسن ابراهيم ، والواقع ان اعضاء مجلس الثورة جميعا ماعدا اللواء محمد نجيب ولحدما خالد محيى الدين كانوا فى قرارة أنفسهم ميالين الى استمرار مجلس الثورة وسيطرة العسكريين على الحكم ، وهذا شىء طبيعى من جانبهم . بوصفهم المستفيدين من هذا الاستمرار .

عبد اللطيف البغدادى بدا الحديث مقترحا الغاء قرارات ٥ مارس بينما تمسك خالد محيي الدين ظاهريا بهذه القرارات ، وتدخل جمال عبد الناصر قائلا بهدوء أن مجلس الثورة سينتهى عمله يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٤ وأن الاحزاب ستعود الى وضعها السابق . بينما ارتفع صوت صلاح سالم بأن كل شيء يجب أن يعود الى صورته القديمة ، وقال احد أعضاء المجلس ان عودة الاحزاب معناه عودة الحزب الشيوعى ، وأجاب خالد محيى الدين (المعروف بميوله اليسارية) ان الدستور الجديد الذى سيعيد الحياة النيابية للبلاد هو الذى سيحدد الموقف من الحزب الشيوعى . وأضاف عضو آخر ان هذا يستدعى الافراج عن كل المعتقلين وعن النحاس باشا وعن الهضيبى وأحمد حسين » !

وعلق محمد نجيب على ذلك فى مذكراته انه وجد فى المناقشة استدراجا لامور لم يكن قد طالب بها ، وان الموقف كان مرسوما ومبيتا على خطة مدبرة كان حتى تلك اللحظة يجهلها وان كان قد شعر بهسا ، وان انتقال زملائه فى مجلس قيادة الثورة من النقيض الى النقيض وموافقتهم المفاجئة غير المشروطة وغير المعقولة على اقتراح جمال عبد الناصر المتضمن عودة الاحزاب السياسية كان هو الدليل على وجود تلك الخطة المدبرة المرسومة . واستمر الاجتماع خمس ساعات متصلة وانتهى الى ما عرف فى تاريخ ثورة ٢٣ يوليو بقرارات ٢٥ مارس التى أعلنها الصاغ صلاح سالم للشعب فى نهاية الاجتماع وتقضى بالآتى :

١ ــ يسمح بقيام الاحزاب ولن يؤلف مجلس الثورة حزبا (١) .
٢ ــ لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على الانتخابات المقبلة .
٣ ــ تنتخب الجمعية التأسيسية (لاقرار الدستور الجديد للبلاد) انتخابا حرا مباشرا وتكون لها السيادة الكاملة وكذلك تكون لها سلطة البرلمان فى فترة الانتقال الى حين انعقاده .
٤ ــ يحل مجلس قيادة الثورة فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٤ وتعتبر الثورة منتهية وتسلم البلاد لممثلى الأمة .
٥ ــ تنتخب الجمعية التأسيسية رئيسا للجمهورية بمجرد انعقادها .

---

(١) كان قد تردد ابان ازمة فبراير ومارس ١٩٥٤ فى الحديث خلالها عن عودة الحياة النيابية ان قادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ سوف يؤلفون حزبا سياسيا يخوضون به الانتخابات العامة للجمعية التأسيسية على أساس المبادىء الستة التى أعلنتها الثورة ، وانه تقرر مبدئيا ان يكون اسم الحزب «الحزب الجمهورى الاشتراكى» ويرأسه محمد نجيب نفسه . واشار الى ذلك عبد اللطيف البغدادى فى مذكراته . ولكن عدل عن هذا الرأى سريعا واستبعدت الفكرة .

وكان أعلان هذه القرارات فى ظاهر الامر انتصارا للديمقراطية وللرئيس محمد نجيب ، غير انها استهدفت فى الواقع اثارة الجماهير التى لن يروقها بحال من الاحوال عودة الاحزاب السياسية القديمة بصورتها السابقة المتخلفة ولا العودة ببساطة للعهد السابق وانهاء الثورة على تلك الصورة المفاجئة والمبتسرة ، فكان لابد أن تثير هذه القرارات ثائرة الكثيرين ، لابين ضباط الجيش وحدهم ممن يهمهم الابقاء على امتيازاتهم التى حصلوا عليها مؤخرا ، بل وأيضا ثائرة الكثيرين فى صفوف الشعب وخاصة الطبقة العاملة . وقد عرف مجلس قيادة الثورة كيف يستغل شعور هذه الفئات لاقصى درجة ، وهى الفئات التى استفادت من الثورة أكثر من غيرها . ولا أدرى كيف انطلت الحيلة على الرئيس محمد نجيب وكيف استدرج الى الموافقة على تلك القرارات المتفجرة وان حاول فى مذكراته أن يفسر هذا القصور من جانبه فيسنده الى زيارة الملك سعود بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية لمصر فى تلك الفترة الحرجة بالذات ، هذه الزيارة التى امتدت من ٢٠ مارس سنة ١٩٥٤ الى ٢٨ منه . فنجد محمد نجيب يعقب على ذلك بقوله : « لقد كانت زيارة الملك سعود تتم فى وقت غير مناسب مطلقا لحركة الاحداث المتتابعة اذ كنت مرافقا تحركاته بما لم يتح لى وقتا كافيا لمواجهة الموقف بعد هذه القرارات الحاسمة » . والواقع أن التوفيق قد جانبه ليس فقط فى معالجة الموقف بعد اتخاذ هذه القرارات ، بل وأيضا وقت وقبل مناقشتها فى مجلس قيادة الثورة وأثناء بلورتها فى اذهان من أعدوها وتقدموا بها واستدرجوه الى قبولها مستغلين طيبة نفسه .

ولقد توالت الاحداث بعد ذلك تباعا ، فتم الافراج فورا عن الاستاذ المستشار حسن الهضيبى المرشد العام للاخوان المسلمين ، وذهب جمال عبد الناصر عقب الافراج عنه لزيارته فى منزله بعد منتصف الليل ، ونشرت الصحف فى اليوم التالى مباشرة ان الاخوان المسلمين استأنفوا نشاطهم وعقدوا أول اجتماع لهم بعد الافراج عن مرشدهم ، وانه تقرر الافراج عن جميع الاخوان واعتبار قرار حل الجماعة الصادر فى يناير سنة ١٩٥٤ كأن لم يكن ، وفسر اللواء محمد نجيب هذا العطف الخاص الذى حظى به الاخوان المسلمون بأنه كان خطة مدبرة من جانب جمال عبد الناصر لشدهم الى جانبه فى معارضة عودة الحياة النيابية والاحزاب السياسية وهم أصلا من الرافضين لهذه العودة ، ثم للتخلص من محمد نجيب ومشاركته لجمال فى حكم مصر ، ثم ليقضى عبد الناصر بعد ذلك عليهم ويتمكن من تصفيتهم .

ولا نستطيع الجزم من جانبنا بأن تلك كانت حقا خطة عبد الناصر ، ولكن هذا لا يستبعد من مثله وهو على أية حال ما حدث وتم بالفعل قبل نهاية عام ١٩٥٤ الحافل بالاحداث الداخلية المثيرة . وبينما كانت جماعة الاخوان

المسلمين تحتفل بالافراج عن معتقليهم وتعد العدة لاستئناف نشاطها وتقيم الدعوى أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة على وزارة الداخلية لالغاء قرار حل الجماعة مع طلب وقف تنفيذ ذلك القرار ، كانت التدابير تتخذ فى الخفاء للعدول عن قرارات ٥ و ٢٥ مارس من جانب من وافقوا عليها ومن عارضوها من اجل الابقاء على مجلس قيادة الثورة محتفظا بكامل حقوق السلطة والسيادة . ولا يدع ما نشره عبد اللطيف البغدادى فى مذكراته اى شك حول هذا التصميم (١) .

ويروى اللواء محمد نجيب ايضا كيف انه فى الساعة الثانية بعد منتصف ليلة ١٦ مارس ١٩٥٤ فوجىء بمساعده الضابط محمد رياض (الذى اعيد على ما يبدو على رأس الحرس الجمهورى) يوقظه من نومه ويبلغه انه علم من مصادر مؤكدة أن هناك مؤامرة ضده ، وان مظاهرات سوف تنطلق فى صباح ٢٧ مارس تهتف بسقوط الاحزاب والديمقراطية ، وان هناك خطة لاثارة الناس مع اضراب عمال النقل ، وانه قد تم توزيع مبالغ كبيرة على بعض نقابات العمال بواسطة الصاغ أحمد عبد الله طعيمة أحد المشرفين على هيئة التحرير ، وان قوات الحرس الوطنى ستتجه للقاهرة لاثارة الاضطرابات بعد ان تم توزيع الملابس المدنية عليهم ، وان سيارات اللورى ستقوم بنقل آلاف من عمال مديرية التحرير بقيادة الصاغ مجدى حسنين ... الخ . وكيف انه بعد أن شعر بخطر التدبير الذى يستهدف على حد قوله « احراق قرارات ٢٥ مارس واحراق البلد ايضا » اتصل فورا بوزير الداخلية زكريا محيى الدين وحذره من عواقب ذلك وحمله واخوانه من أعضاء مجلس قيادة الثورة مسئولية ما يمكن أن يحدث ، فنفى زكريا محيى الدين وجود اى تدبير للقيام بمظاهرات مضادة ... وكيف أنه (أى محمد نجيب) لم يقتنع بهذا الحديث واستدعى وكيل وزارة الداخلية فى الفجر وامره كتابة بضرورة فض المظاهرات بالقوة ومنعها منعا باتا فطلب منه وكيل الداخلية بتوقيع أمر الترخيص باطلاق النار على المظاهرات اذا عجزت قوات البوليس عن فضها بوسائل أخرى فرفض محمد نجيب الترخيص باطلاق النار رفضا باتا وجلس مع محمد رياض يتدارسان الموقف ، وجرى التفكير فى أن يصدر اللواء محمد نجيب بوصفه رئيسا للجمهورية أمرا باقالة الوزارة وأن يقوم الحرس الجمهورى وبعض ضباط الجيش الموالين لنجيب باعتقال بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء ... وكيف أن محمد نجيب نظرا لخطورة هذه الاجراءات راى أن يستانس براى خالد محيى الدين فارسل فى استدعائه فى السادسة

---

(١) ويعترف البغدادى فى تلك المذكرات (جزء أول ص ١٥٥) أنه اتصل بزملائه ضباط القوات الجوية فوجدهم ثائرين على قرارات ٥ و ٢٥ مارس ١٩٥٤ وانه طلب منهم ان يستعدوا لقيام ثورة جديدة اخرى اذا مانفذت تلك القرارات ! فانظر وتأمل !

صباحا وتدارس الامر فلم يجد خالد مبررا لمثل هذا الاجراء اذ كان يشك فى وجود مؤامرة ضد قرارات ٥ و ٢٥ مارس ، وكان يظن خطأ ان جمال عبد الناصر واعضاء مجلس الثورة فى حالة «انهيار تام» !

وأضاف محمد نجيب أنه بعد مناقشات طويلة استبعد ذلك الاجراء العنيف وآثر مواجهة الموقف بالحسنى ، وكيف انه عندما قامت فى الصباح الباكر ٢٧ من مارس بعض مظاهرات واستطاع رجال الامن تفريقها دون حوادث ، عرض عدد كبير من ضباط الجيش على محمد نجيب اعتقال اعضاء مجلس قيادة الثورة لكنه رفض الفكرة للمرة الثانية تجنبا لاشتباك قوات الجيش الموالية له بالقوات المعارضة للقرارات المذكورة والمناصرة لجمال عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة (١) . ولاح فى الافق فى تلك اللحظات الحاسمة شبح الحرب الاهلية والانقلابات العسكرية فاستقر رأيه على حد تعبيره على رفض استعمال القوة بتاتا أو تحريك قوات عسكرية لاعتقال أعضاء مجلس قيادة الثورة بعملية قد تعرض حياتهم للخطر واستقلال مصر للضياع ، وكان يتمنى أن ينهض الشعب ويتحرك دفاعا عن حريته ولم يكن يتمنى أن ينتصر بطلقات الرصاص !!

وبينما اللواء محمد نجيب يعانى هذه الازمة النفسية التى جعلته يتردد بين الاقدام والاحجام ويؤثر فى النهاية المواجهة بالحسنى ، كانت اعداد من المظاهرات المفتعلة تغمر شوارع القاهرة وتسد طرقاتها مرددة الهتافات بسقوط الاحزاب والرجعية والديمقراطية والحريات والنقابات المهنية وتهتف بحياة الثورة ومجلس قيادتها واستمرت هذه المظاهرات التى بدات فى ٢٧ مارس فى يومى ٢٨ ، ٢٩ مارس على التوالى وهى تردد هتافاتها العدائية للقرارات المذكورة وتطوف بدار البرلمان ومجلس الوزراء والقصر الجمهورى بميدان عابدين واقتحم جمهرة من المتظاهرين مساء يوم ٢٩ مارس مقر مجلس الدولة بالجيزة حيث كان الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة وعدد من مستشارى المجلس يتداولون فى بعض القضايا المنظورة أمام القضاء الادارى ، ففر من فر من المستشارين واعتدى الغوغائيون على شخص السنهورى وكادوا ان يفتكوا به لولا ان تلقى الضربة احد سعاة المجلس واستغاث بعض موظفى المجلس بالمسئولين هاتفيا المرة تلو المرة. واخيرا قدم الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومى وتظاهر بتهدئة الغوغاء واصطحب السنهورى الذى أصيب باصابات مختلفة الى داره بمصر الجديدة

---

(١) هذا بينما كان يقوم انصار عبد الناصر بطبع وتوزيع منشورات للتشكيك فى سلوك محمد نجيب والاساءة الى شعبيته كما قام رجال المباحث الجنائية بمراقبته وابعاد الناس عنه .

فى سيارته ، (١) ولم يعد السنهورى بعد ذلك التاريخ الى مجلس الدولة حيث اصدر مجلس قيادة الثورة فيما بعد قرارا بحرمان الوزراء الحزبيين السابقين من حقوقهم السياسية لمدة عشر سنوات وانبنى عليه فقدانه لصلاحية شغل منصبه كرئيس لمجلس الدولة ، واقر مجلس الدولة بعد ذلك شرعية ذلك القرار المشين (٢) وجرت تلك الاحداث الداخلية الخطيرة على مسمع ومشهد من الملك الزائر سعود بن عبد العزيز الذى كان موجودا وقتها فى العاصمة المصرية فى زيارة رسمية للبلاد ويقيم فى قصر الطاهرة المخصص لكبار الضيوف فحاول جلالته اصلاح ذات البين بين الرئيسين محمد نجيب وجمال عبد الناصر منذ السابع والعشرين من مارس ، فاتصل هاتفيا مساء ذلك اليوم بالرئيس محمد نجيب ورجاه الحضور لمقابلته فتوجه على الفور الى قصر الطاهرة ، ثم استدعى جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر والدكتور السنهورى (قبل حادث الاعتداء عليه بعد ذلك فى مجلس الدولة) فحضروا جميعا بعد منتصف الليل تقريبا ، ووصف محمد نجيب هذا الاجتماع انه كان هادئا ومرهقا معا ، وانه قال للملك سعود امام الحاضرين الآخرين أنه لم يعد هناك سبيل للتفاهم مع أعضاء مجلس قيادة الثورة بعد ان وصل الامر الى هذا الحد من التأزم والتآمر « وتدبير الخطط دون تقدير سليم لما قد تتعرض له مصر من جراح او حرب اهلية او مصادمات عسكرية » وانه اى محمد نجيب قرر الاستقالة ودهش حينما رأى اصرارا شديدا من جانب جمال عبد الناصر فى تلك الليلة على معارضة هذه الاستقالة وتمسكه هو وزميله عبد الحكيم عامر على بقاء محمد نجيب رئيسا للجمهورية ولمجلس قيادة الثورة . واستطرد محمد نجيب فى وصف هذه المناقشات الى ان قال انها قد أستمرت ساعات حتى وصل اليهم صوت المؤذن لصلاة الفجر من المسجد القريب بقصر الطاهرة بينما كانت « الاعصاب قد انهكت والافكار جمدت والجسم أصابة الارهاق ولم يعد هناك من جديد » وانه تحت الحاح الجميع قبل البقاء فى منصبه انقاذا لمصر وشعبها من الحرب الاهلية .

وظهرت الصحف المصرية فى صباح يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٥٤ وهى تلمح من طرف خفى الى ذلك الاجتماع الخطير بقصر الطاهرة ، فقالت ان الانوار شوهدت تتلألأ فى القصر طوال الليل حتى الفجر ، وان الملك سعود اجتمع اثناء ذلك فيه بالرئيس محمد نجيب وجمال عبد الناصر .

---

(١) خاض الكثيرون فى حادث الاعتداء على الدكتور السنهورى فى مجلس الدولة وتؤكد المعلومات التى تجمعت ان الحادث كان مدبرا أسهمت فيه أجهزة عبد الناصر .

(٢) اصيب مجلس الدولة بالضعف والهزال بعد حادث ضرب السنهورى واخذ يجارى السلطة بدلا من ان يكون رقيبا عليها وبدا ذلك واضحا فى فتاويه وفى أحكامه القضائية وفى التشريعات التى كان يزود بها السلطة وتحد من رقابته هو على قراراتها وتصرفاتها .

وقد توجه محمد نجيب وجمال عبد الناصر وسائر أعضاء مجلس قيادة الثورة والهيئات الرسمية بعد ظهر ذلك اليوم المضنى الى مطـــار القاهرة الدولى لتوديع الملك سعود فى ختام زيارته الرسمية لمصر وعودته الى بلاده. وحدث أثناء ذلك فى المطار حادث مؤسف وذلك حينما صعد الرئيس محمـــد نجيب سلم الطائرة مبالغة فى تحية الملك الزائر ، فظن بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة ان نجيب ينوى مغادرة البلاد الى السعودية فى ركاب الملك سعود فجذبوه بشدة فأثرت فيه تلك المعاملة القاسية وبلغ به التأثر حداً بعيـــدا اصيب فيه باغمائة أفاق منها بعد فترة قصيرة . وقد أشارت الصـــحف فى صباح اليوم التالى ٢٩ مارس سنة ١٩٥٤ الى تلك العلة الطارئة التى حلت برئيس الجمهورية دون ذكر أسبابها او ظروفها وأسندتها الى ما شعر بـــه الرئيس محمد نجيب من اجهاد فى الايام الاخيرة . وكان هذا الحادث فى الواقع نهاية محمد نجيب كرئيس للجمهورية .

واذا كان قد استمر يشغل هذا المنصب الى أن أعفى منه رسميا فى نوفمبر سنة ١٩٥٤ بعد حادث الاعتداء على جمال عبد الناصر فى ميـــدان المنشية فى الاسكندرية على يد واحد من جماعة الاخوان المسلمين ، فان محمد نجيب قد ظل طوال تلك الفترة من ٢٨ مارس سنة ١٩٥٤ حتى نوفمبر من نفس العام رئيسا فخريا ورمزيا محروما من السلطة الفعليـــة . ولم يكن ٢٩ مارس سنة ١٩٥٤ نهاية لنفوذ محمد نجيب وحده بل نهاية كذلك لكـــل اتجاه جاد نحو الديمقراطية والحياة النيابية ذلك الاتجاه الذى كانت قد بدأت تباشيره فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٤ بعدول نجيب عن استقالته وعـــودته الى رئاسة الجمهورية منتصرا على خصومه ، ثم تجسد كذلك فى قرارات ٥ و ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ . ففى السادسة والنصف من مساء يوم ٢٩ مارس اذاع الصاغ صلاح سالم القرارات الخطيرة التالية التى تم التوصل اليها فى اجتماع لمجلس الثورة ومجلس الوزراء لم يتخلف عنه غير الوزراء المدنيين الذين سبق ان قدموا استقالاتهم بعد قرارات ٢٥ مارس وهم السادة : حلمى بهجت بدوى وعبد الجليل العمرى ووليم سليم حنا وعباس عمار وحسن بغدادى ، وجاء فى القرارات التى اذاعها الصاغ صلاح سالم مساء ٢٩ مارس ما يلى :

اولا : ارجاء تنفيذ قرارات ٥ و ٢٥ مارس حتى نهاية فترة الانتقال فى العاشر من يناير سنة ١٩٥٦ .

ثانيا : يشكل فورا مجلس وطنى استشارى يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة ويحدد تكوينه واختصاصاته بقانون . ويلاحظ ان قرارات ٥ و ٢٥ مارس لم تر النور أبدا حتى بعد نهاية فترة الانتقال ، كما ان المجلس الوطنى الاستشارى المشار اليه لم يتكون ولم ينعقد مطلقا . واذا كانت ازمة ٢٥ الى ٢٧ فبراير قد انتهت بانتصار اللواء محمد نجيب عـــلى

معارضيه فى مجلس قيادة الثورة وفى داخل صفوف القوات المسلحة ، انتصارا كان بوسع محمد نجيب لو استغله كما سبق ان ذكرنا ان يصبح سيد الموقف ، فان أزمة ٢٧ الى ٢٩ مارس قد انتهت بانتصار البكباشى جمال عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة انتصارا مبينا على اللواء محمد نجيب وانصاره ، وبدد الامل فى عودة الحياة الديمقراطية النيابية ، ومهد السبيل لحكم ديكتاتورى بغيض .

واثناء هذا النضال المرير بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر ، او بين الخير والشر على حسب تعبير البعض ، كان ضباط الجيش الموالين لعبد الناصر من جميع الاسلحة يتجمعون فى ثكناتهم ويتداولون فى الموقف ، وخيل لهم ان الثورة التى حركها الجيش مهددة بالانحلال اذا ما نفذت قرارات ٥ و ٢٥ مارس ، وان البلاد سوف تعود فى نظرهم الى الفوضى وتصبح نهبا من جديد للاحزاب السياسية المنحلة ، وأصدر هؤلاء الموالون لعبد الناصر قرارات اجماعية بضرورة الغاء قرارات ٥ و ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ ، وشفعوا ذلك بتقرير الاعتصام داخل ثكناتهم الى أن تلغى تلك القرارات ، وحملوا مجلس قيادة الثورة مسئولية ما يقع من أحداث اذا لم تجب مطالبهم . كما حرك جمال عبد الناصر وفريقه فئات من العمال على رأسهم عمال النقل ، ودفعوهم الى الاضراب والتظاهر (١) احتجاجا على عودة الحياة الحزبية ، وقررت نقاباتهم ضرورة استمرار مجلس قيادة الثورة فى مباشرة سلطاته وعدم الدخول فى معارك انتخابية قبل جلاء المستعمر (٢) فتوقفت القطارات وسائر وسائل النقل فى البلاد وانهالت البرقيات على مجلس قيادة الثورة مطالبة باستمراره فى الحكم ، ترددها وسائل الاعلام الخاضعة لعبدالناصر وفريقه . ولم ينه العمال اضرابهم الموعز به الا صباح يوم ٣٠ مارس سنة ١٩٥٤ بعد انتهاء هذه الازمة الجديدة بالعدول عن قرارات ٥ و ٢٥ مارس . وقد حبذ بعض الكتاب المؤيدين للعهد ذلك العدول ، فكتب الاستاذ عبد الرحمن الرافعى فى مؤلفه عن ثورة ٢٣ يوليو يقول : « ولو تراجعت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ امام أحداث مارس سنة ١٩٥٤ لعادت البلاد سيرتها الاولى من الفوضى والانقسام وتنازع الاحزاب والجماعات ، ولضعفت الجبهة الداخلية امام الاستعمار الواقف للبلاد بالمرصاد ، وما كان

(١) وتردد ان جمال عبد الناصر دفع حوالى أربعة آلاف جنيه الى صاوى محمد صاوى رئيس نقابة النقل للقيام بتلك الحركة وبرر جمال عبد الناصر ذلك بانه أراد ان يسبق خالد محيى الدين ويوسف صديق لانهما كانا ينويان عمل نفس الشىء (مذكرات عبد اللطيف البغدادى الجزء الاول)

(٢) وهكذا أصبح جلاء المستعمر والعمل من أجل تحقيق الجلاء ذريعة لتغييب استمرار غياب الحريات وتعطيل الحياة الديمقراطية فى مصر .

ذلك ليفيد البلاد فى شيء ولكن تماسك الثورة وتغلبها على العناصر الرجعية مكنها من تحقيق اهدافها دون ان تطعن من الخلف وبذلك أمكنها ان تحقق الجلاء ، وتنتهج سياسة الحياد ، ثم تؤمم قناة السويس ، هذا العمل القومى الذى كان يستحيل أن يتقرر او ينجح فى عهد حكومة رجعية . بل هو عمل جليل يحتاج الى حكومة قومية متماسكة ، فعدول الثورة عن قرارات مارس سنة ١٩٥٤ وبقاؤها مسيطرة على مصير البلاد كان بلا مراء تمهيدا للاستقرار ومغاداة للبلاد من عواقب الانقسام والفوضى وكان مكسبا لقضية الاستقلال والتحرر من مؤامرات الاستعمار » !

وللاستاذ عبد الرحمن الرافعي وامثاله من الكتاب والمؤرخين ان يشيدوا بذلك النصر بلا تحفظ ويتغنوا بكل ما فى ذلك العهد ، ويحرقوا للسلطة البخور ، ويؤلهوا الحاكم الذى حولوه بخنوعهم وسكوتهم الى طاغية ، فانهم قوم كانوا قد فقدوا الوعى فوجدوا حسنا ما ليس بالحسن ، وعميت ابصارهم عن رؤية السلبيات والسيئات ، وما أكثرها فى الفترة التى تلت احداث مارس سنة ١٩٥٤ لاسيما فى السنوات الاخيرة لعهد جمال عبدالناصر حتى تاريخ وفاته فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ حيث استأسدت مراكز القوى وضعفت قبضة عبد الناصر على زمام الحكم (١) ، فتوالت السلبيات والمآسى ، ومن بينها افتقاد الحرية بل الحريات العامة جميعا ، وتسلط الخوف على المواطنين من زائر الفجر (!!) وفتح ابواب السجون والمعتقلات على مصراعيها تمارس فيها شتى أنواع التعذيب وتحطم آدمية الانسان ، فضلا عن مصادرة الاموال وسبل الرزق الحلال بلا سبب او لاتفه الاسباب، وفرض الحراسات على الاموال المنقولة والثابتة انتقاما وتشفيا واذلالا للاسر والمواطنين ، ومطاردة أصحاب الآراء الحرة والتنكيل بهم وبذويهم مما ادى الى هجرة الاحرار والمثقفين القادرين على مغادرة البلاد الى الخارج هربا من الطغيان ، وزج البلاد فى حروب لاناقة لها فيها ولا جمل كحرب اليمن ، وانتشار الرشوة والفساد على اوسع نطاق فى المصالح الحكومية ، وايثار المحاسيب والندماء والانصار والمنافقين حتى فى صفوف القوات المسلحة على ذوى الرأى والخبرة والكفاية ، وافلاس البلاد والخزانة العامة، وتردى الاقتصاد القومى ، وتدهور المرافق العامة حتى غدا من العسير اصلاحها ، والتدخل المستمر فى شئون الدول العربية والاسلامية فى السودان والسعودية والمملكة الليبية وايران ولبنان حتى استحكمت بيننا وبينها العداوة والشحناء وباتت تتربص بنا الدوائر والنوازل ، وتحقق لها

(١) أكد الرئيس السادات قول عبد الناصر له فى أواخر أيامه « ان البلد أصبحت تحكمها عصابة من اللصوص » !

ما تشتهيه فكانت الفاجعة المؤلمة فى الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧ حيث منيت مصر بأكبر هزيمة عسكرية فى تاريخها المعاصر ، افتقدتنا العزة والكرامة التي طالما تغنى بهما الرئيس جمال عبد الناصر فى خطبه الجماهيرية ، وهانت مصر وشعبها على الشامتين فينا . وهز هول تلك الفاجعة النيام والغافلين فبدأ أصحاب الفكر والقلم من أمثال كاتبنا الكبير توفيق الحكيم يستردون وعيهم (١) وبدأوا يتخلصون تدريجيا من الغشاوة الكثيفة التى فرضتها عليهم الاحداث ووسائل الاعلام او فرضوها هم على انفسهم . ولو امتد العمر بمؤرخ الثورة استاذنا عبد الرحمن الرافعى لراجع هو الآخر نفسه واسترد وعيه ولادرك أن العدول عن قرارات ٥ ، ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ هذا العدول الذى حبذه وحياه ، لم يكن تمهيدا للتحرر والاستقلال ، بل توطئة للطغيان والهزيمة العسكرية والخرب الاقتصادى والمالى (٢) .

لقد شهدت بنفسى الآلاف من العمال المسخرين ومن اندس فى صفوفهم من رجال الحرس الوطنى والبوليس الحربى فى ملابس مدنية ومن الدهماء والمخربين يجوبون شوارع العاصمة فى يومى ٢٨ و ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٤ يهتفون بسقوط الاحزاب والحرية والديمقراطية والحياة النيابية ، وحتى بسقوط النقابات المهنية والمحامين بوجه خاص لاجترائهم على المطالبة فى جمعيتهم العمومية غير العادية المنعقدة فى يوم ٢٧ مارس بمقر نقابتهم فى القاهرة بوجوب عودة العسكريين الى ثكناتهم واعادة الحياة الديمقراطية النيابية الى البلاد ! ولقد شاهد غيرى من الناس (٣) أولئك المتظاهرين المدفوعين من بعض العناصر الملتفة حول جمال عبد الناصر (٤) وهم يهتفون أيضا بسقوط الدكتور السنهورى « الجاهل » أو الخائن لان هذا الفقيه الكبير ورئيس مجلس الدولة وقتذاك ، اجترأ هو الآخر على مؤازرة اللواء محمد نجيب وتشجيعه على التعجيل بدعوة جمعية وطنية تأسيسية منتخبة لاقرار مشروع الدستور الذى اعدته لجنة الخمسين ، وانهاء الفترة الاستثنائية القائمة منذ فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وكان من الطبيعى الا تغيب شمس يوم

---

(١) انظر كتاب « عودة الوعى » للاستاذ توفيق الحكيم ، وقد نشر اولا فى لبنان ثم سمح بتداوله فى مصر .

(٢) من أجل ذلك اعتبر البعض تصحيح « المسيرة » فى حركة ١٤ و ١٥ مايو ١٩٧١ « ثورة » ثورة مضادة للاوضاع والسلبيات السيئة التى نوهنا اليها ، وبداية لعهد جديد من الطمأنينة والاستقرار والانفتاح السياسى والاقتصادى والفكرى .

(٣) أنظر كتاب الدكتور ابراهيم عبده « تاريخ بلا وثائق » طبعة ١٩٧٥ ص ٣٩ حيث يقول « اى والله سمعتهم باذنى ورأيتهم بعينى يهتفون بسقوط الحرية ، بسقوط عالم مصر الذى نعتوه بالجهل والغباء .. »

(٤) وعلى رأسهم الضابطين طعيمة والطحاوى ثم الضابط مجدى حسنين الحاكم بامره فى مديرية التحرير والذى دفع برجاله فى شوارع العاصمة للمطالبة بعدم عودة الحياة النيابية !

٢٩ مارس الاسود هذا دون ان يقع مكروه للدكتور السنهورى « تأديبا له » على مشورته لنجيب وموقفه من عبد الناصر وحزبه !

وقد حدث بالفعل كما رأينا فى موضع آخر من هذا الكتاب (١) ان اقتحمت الدهماء وهى تهتف « الموت للخونة » ويقودها نفر من المشبوهين تحميهم اجهزة المخابرات والمباحث الجنائية العسكرية ، مبنى مجلس الدولة بالجيزة فى محاولة ، للخلاص من السنهورى (وتصفيته) ولكن الله سبحانه وتعالى انقذه من بطشهم ، فلم يصب الا بجراح غير خطيرة (١) ولكن لكى يسلب بعد أيام من تاريخ هذا الاعتداء كافة حقوقه السياسية بقرار ظالم عن مجلس قيادة الثورة . وهكذا كان يوم ٢٩ مارس النهاية الحقيقية لمحمد نجيب كأول رئيس معين للجمهورية المصرية الفتية التى حرص عبدالناصر وفريقه منذ البداية على ان يصفوها بأنها جمهورية برلمانية ، وأكدوا على ذلك عند عودة محمد نجيب ظافرا الى منصب رئاسة الدولة فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٤ ، قاصدين بالتركيز على هذا الوصف وابرازه اشعار الكافة ومن باب أولى من لهم المام بالشئون الدستورية ونظم الحكم ، ان السلطة الفعلية بل والشرعية ايضا ليست بيد اللواء محمد نجيب رئيس الدولة ، وانما بيد رئيس الوزراء كما هو الشأن فى النظم البرلمانية وخاصة اذا كان رئيس الوزاء هذا هو جمال عبد الناصر عاشق السلطة (٢) !!

فلما تخلص عبد الناصر من اللواء محمد نجيب « وصفاه » نهائيا فى نوفمبر سنة ١٩٥٤ أخذ يتطلع الى النظام الجمهورى الرئاسى من دون سائر الانظمة الجمهورية ليضمن دستوريا أن تظل السلطة كلها مركزة فى يديه القويتين على راس هذه الجمهورية الرئاسية .

وانطلاقا من هذا الفهم والتخطيط ، صدر أول دستور دائم لجمهورية مصر فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ مكرسا النظام الجمهورى الرئاسى ، وفصلت نصوص هذا الدستور واحكامه على حجم جمال عبد الناصر وطموحه ، ثم ترسخ هذا النظام الرئاسى فى الدساتير المؤقتة التالية الصادرة فى عام ١٩٥٨ وهو دستور الوحدة مع سوريا ثم فى الاعلان الدستورى الصادر فى سبتمبر ١٩٦٢ ،ودستور عام ١٩٦٤ المؤقت بعدكارثة الانفصال .وظل النظام الجمهورى

---

(١) انظر وصفا لهذا الحادث فى مجلة روزاليوسف عدد ٤ ابريل ١٩٧٧ ، تحقيق الاستاذ أحمد حمروش لاسيما ما ورد فى « التحقيق » تحت عنوان « دراما مجلس الدولة » ص ١٦ ومابعدها ، وهناك روايات اخرى لهذا الحادث .

(٢) ابرزت مذكرات عبد اللطيف البغدادى حب الرغبة وتأصلها لدى المرحوم جمال عبد الناصر بما لا يحتمل مزيد بيان .

الرئاسى من ذلك الحين مطبقا فى مصر حتى بعد وفاة عبد الناصر والى يومنا هذا ، حيث اخذ به فى الدستور الدائم الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ . وثبت بالتجربة ان النظام الرئاسى فى بلاد شرقية اعتادت على تاليه الحاكم هو نظام خطير على الديموقراطية والحريات عموما . وخير منه لتلك الدول المتخلفة سياسيا ، النظام الجمهورى البرلمانى حيث السلطة التنفيذية قسمة بين رئيسين رئيس الدولة غير المسئول والذى يسود ولا يحكم ، ورئيس الوزراء المسئول سياسيا عن الحكم امام البرلمان أو المجلس النيابى ، وحيث بالامكان تحريك هذه المسئولية السياسية فى اى وقت دون حرج ، بينما مسئولية رئيس الدولة فى النظام الرئاسى يصعب تحريكها مالم يرتكب مايؤاخذ عليه جنائيا ولايمكن الحكم على النظام الرئاسى من خلال ماهو حاصل فى الولايات المتحدة مثلا فليست كل الجمهوريات مثل الولايات المتحدة الامريكية منبع النظام الرئاسى . فهناك شعب واع ، وهيئة نيابية قادرة وفعالة مكونة من مجلس نواب له وزنه ومن مجلس شيوخ يشارك رئيس الجمهورية فى بعض صلاحياته التنفيذية ، وصحافة حرة ليس للدولة عليها تاثير ، ونظام فيدرالى ومن ثم لا مركزى بطبيعته يحد من سلطان الحكومة المركزية .

ولنعد الى احداث الايام الاخيرة من مارس ١٩٥٤ التى استهدفت تحطيم شخص محمد نجيب والقضاء على مساعيه لعودة الحياة النيابية ، وكان يوما ٢٩ ، ٣٠ مارس بالذات هما نهاية المسرحية التى خطط لها وحبك فصولها عبد الناصر بخبث ودهاء . وفى ٣٠ مارس سنة ١٩٥٤ نشرت الاهرام ان « صحة الرئيس محمد نجيب تدعو الى الاطمئنان بعد اسعافه طبيا من نوبة اغماء بمطار الماظة امس » وتناولت ظروف تلك النوبة فقالت : « حدث امس فى مطار الماظة بعد أن ودع سيادة الرئيس محمد نجيب الملك سعود امام باب الطائرة ثم صافح كبار المودعين جميعا وبعد ارتفاع الطائرة فى الجو حدث أن شعر سيادته بدوار شديد فسارع اليه ضباط حرسه حيث استند الى ذراع أحدهم ومشى معه ببطء الى غرفة الاستقبال بالمطار وهناك وافاه على عجل الطبيب العسكرى الذى يصحبه دائما الصاغ طبيب ابراهيم صادق ، وحقنه بحقنة كورامين ، ثم استدعى الدكتور أنور المفتى فجاء على عجل وفحص سيادة الرئيس فحصا طبيا دقيقا ورأى السيد البكباشى جمال عبد الناصر واعضاء مجلس قيادة الثورة الذين ظلوا مرافقين لسيادته عودته الى داره للراحة فى فراشه حتى يزول اثر تلك النوبة .. ولما علم سيادته بذلك رأى الاكتفاء بأن يستريح حيث هو فى غرفة الاستقبال بالمطار بعض الوقت ثم يتوجه الى دار الرئاسة ليرأس المؤتمر المشترك فى اجتماعه الثانى المحدد له الساعة التاسعة صباحا . وبعد مضى ساعة عرضت على السيد الرئيس فكرة تأجيل اجتماع المؤتمر المشترك الى الساعة السادسة مساء على أن

يعود الى داره للراحة فوافق على ذلك مبدئيا ، ثم ابدى رغبته عقب وصوله الى داره على أن يعقد فيها اجتماع المؤتمر فورا حتى لايؤجل الى المساء فأجيب الى طلبه » .

واضافت جريدة الاهرام أنه اجتمع فى دار الرئيس فى الساعة الخامسة بعد الظهر خمسة أطباء من بينهم الدكتور القائمقام رفاعى كامل المختص بأمراض القلب وحضر معه ممرضه الخاص . وأصدر ديوان كبير الامناء فى يوم الاربعاء ٣١ مارس ١٩٥٤ نشرة طبية جاء فيها : « لايزال السيد رئيس الجمهورية ملازما للفراش اثر الوعكة التى اصابته صباح الاثنين ٢٩ مارس ١٩٥٤ ويحتاج سيادته لبعض الابحاث الطبية جارى عملها الان حتى يمكن البت نهائيا فى تاريخ مغادرته الفراش ، وحالة سيادته العامة مطمئنة ومتوسطة » ووقع النشرة المذكورة الدكتور رجب عبد السلام والدكتور انور المفتى والصاغ طبيب ابراهيم صادق .

ولم ينس الرئيس محمد نجيب رغم مرضه واعتكافه السؤال عن حالة الدكتور عبد الرزاق السنهورى فقالت الاهرام بتاريخ اول ابريل ١٩٥٤ « ان الرئيس نجيب اوفد أمس (٣١ مارس) الصاغ اركان حرب اسماعيل فريد سكرتيره العسكرى لزيارة الدكتور عبد الرزاق السنهورى وابلاغه خالص تحياته وأطيب تمنياته وارسل سيادته اليه باقة من الزهور والرياحين » . واستمر محمد نجيب معتكفا فترة غير قصيرة . وفى يوم الاثنين ١٢ ابريل ١٩٥٤ نشر ديوان كبير الأمناء النشرة الطبية التالية عن صحته جاء فيها : « ان صحته تقدمت وأصبحت درجة الحرارة تقترب من الطبيعى منذ أمس (١١ ابريل) ولا يزال سيادته يحتاج لبضعة ايام اخرى للراحة والاستجمام حتى يتم شفاؤه باذن الله » . وقال الطبيب العسكرى الصاغ ابراهيم صادق لمندوب الاهرام انه لم يتحدد بعد الموعد الذى يغادر فيه الرئيس داره اذ يتوقف تحديد هذا الموعد على بعض اجراءات طبية تتم خلال اليومين القادمين .

وفى ١٥ ابريل سنة ١٩٥٤ صدرت نشرة رابعة من ديوان كبير الامناء تقول « مازالت صحة السيد رئيس الجمهورية فى تقدم مطرد ، وقد سمحت حالته الصحية بزيارة المستشفى العسكرى لاستكمال البحوث الطبية وقد طاف سيادته فى ١٤ أبريل سنة ١٩٥٤ ببعض انحاء القاهرة وضواحيها للترييض » . وتوالت اثناء مرضه آلاف من البرقيات والرسائل للأطمئنان على صحته كما كان يستقبل فى داره بحلمية الزيتون من وقت الآخر اعدادا كبيرة من الزوار من مختلف الهيئات والفئات من مصر والسودان وبعض الدول العربية الاخرى .

وفى ١٨ ابريل سنة ١٩٥٤ الف جمال عبد الناصر الوزارة وأصبح من جديد رئيسا للوزراء ، بينما اكتفى اللواء محمد نجيب برئاسة الجمهورية

البرلمانية والرئاسة النظرية لمجلس قيادة الثورة ، ومرت الايام ثم الشهور من تاريخ هذا التعديل الوزارى وجمال عبد الناصر ورفاقه يتطلعون الى اليوم السعيد الذى يتخلصون فيه من اللواء محمد نجيب نهائيا . واتتهم الفرصة المرتقبة بعد حادث الاعتداء على جمال عبد الناصر فى ميدان المنشية بالاسكندرية فى ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٥٤ (١) الذى أتهم فيه نفر من التنظيم السرى لجماعة الاخوان المسلمين فأحيلوا مع آخرين من هذا التنظيم الى المحاكمة امام محكمة خاصة سميت بمحكمة الشعب شكلت بأمر من مجلس قيادة الثورة صادر بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٥٤ استنادا الى المادة (٧) من الدستور المؤقت ، وتألفت المحكمة برئاسة قائد الجناح جمال سالم وعضوية القائمقام أنور السادات والبكباشى أ . ح حسين الشافعى وثلاثتهم من اعضاء مجلس قيادة الثورة . وانهت المحكمة المذكورة جلساتها فى اقل من شهر حيث بدأت أعمالها فى ٩ نوفمبر وأصدرت أحكامها فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ باعدام سبعة من كبار المتهمين هم محمود عبد اللطيف ، ويوسف طلعت ، وابراهيم الطيب ، وهنداوى دوير ، والشيخ محمد فرغلي ، والاستاذ عبد القادر عودة المحامى ، والمستشار السابق حسن الهضيبى المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين ، الذى خفض حكم الاعدام الصادر ضده الى المؤبد بينما تم اعدام الستة الآخرين ، كما قضت المحكمة المذكورة على آخرين من جماعة الاخوان بعقوبات مقيدة للحرية تتراوح بين الاشغال الشاقة المؤبدة والاشغال الشاقة المؤقته .

وفى اليوم التالى مباشرة ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤ بدات ثلاثة دوائر اخرى فى محكمة الشعب فى محاكمة المئات من الاخوان المسلمين بينهم العديد من الشباب المثقف من طلاب الجامعات والمدارس لانتمائهم الى الجهاز السرى لجماعة الاخوان . وحرص قائد الجناح جمال سالم اثناء ادارته لجلسات الدائرة الرئيسية لمحكمة الشعب التى كان يرأسها وتذاع جلساتها مباشرة على الهواء من محطة اذاعة القاهرة على توجيه أصبع الاتهام الى الرئيس محمد نجيب بدعوى تخابره مع جماعة الاخوان المسلمين (٢) .

---

(١) فى ٢٦ اكتوبر حيث كان عبد الناصر يخطب فى الجماهير فى ميدان المنشية فى الاسكندرية أطلقت عليه ثمانى رصاصات لم تصبه واحدة منها ولكنها احدثت حالة من الذعر والفوضى وظل جمال واقفا أمام الميكرفون وبعد لحظات رهيبة من الصمت صرخ فى الحاضرين بعصبية « الزموا اماكنكم لا تتحركوا فاذا قتلت فستظل الثورة لان كل فرد منكم هو جمال عبد الناصر » ثم واصل خطابه بصوت متهدج وقد سجلت الاذاعة هذا الحادث المثير واستمع إليه الملايين من المصريين وتأثروا به .

(٢) حرص قائد الجناح جمال سالم فى رئاسة محكمة الشعب المذكورة على اثارة الرأى العام على المتهمين امامه من جماعة الاخوان والسخرية منهم ، واشتبك مع بعض الاساتذة المحامين فى حوار كلامى فكانت محكمته أشبه بشيء بمحكمة المهداوى الشهيرة فى بغداد بعد انقلاب ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ .

وفجأة وفى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ نشرت الصحف المصرية بالخط العريض والعناوين الكبيرة الحمراء الملفتة للنظر نبأ اعفاء اللواء محمد نجيب من جميع مناصبه مع ابقاء منصب رئاسة الجمهورية شاغرا وابلاغ هذا القرار الى الدول الاجنبية ، وتحديد اقامة نجيب مع عائلته بقصر المرج ذلك القصر الذى كانت السيدة زينب الوكيل حرم الرئيس مصطفى النحاس قد أعدته لنفسها بضواحى القاهرة ثم صادرته محكمة الثورة !! وفيما يلى هذا القرار الخطير كما نشرته الصحف المحلية صباح يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ بعد مقدماته والظروف الملابسة التى استلزمته او صاحبته قالت : « قرر مجلس قيادة الثورة صباح امس (١٤ نوفمبر) اعفاء اللواء محمد نجيب من جميع المهام التى كان قد كلفه القيام بها ، وان يظل منصب رئيس الجمهورية شاغرا ، وقد ابلغ الرئيس جمال عبد الناصر هذا القرار الى مجلس الوزراء فى جلسته غير العادية التى عقدت ظهر أمس ، كما قام الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية بابلاغ القرار الى الدول الاجنبية عن طريق السفارات والمفوضيات فى الخارج . وقد عقد مجلس الثورة فى الساعة الحادية عشرة من صباح أمس اجتماعا هاما برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر بدار رئاسة مجلس الوزراء وقد بدأ اعضاء المجلس فى التوافد على ديوان الرئاسة منذ الساعة العاشرة والنصف ، واستمر المجلس مجتمعا الى نحو الساعة الواحدة والنصف الى ان عقد مجلس الوزراء جلسته غير العادية واشترك اعضاء مجلس الثورة مع الوزراء فى هذه الجلسة . وكان البكباشى زكريا محيى الدين وزير الداخلية قد توجه الى منزل الرئيس جمال عبد الناصر صباح امس حيث اجتمع بعض الوقت به ثم غادرا المنزل على اثر ذلك سويا فى تمام الساعة العاشرة والنصف وقد توجه الرئيس جمال ووزير الداخلية الى مقر القيادة العامة للقوات المسلحة حيث اجتمعا باللواء عبد الحكيم عامر ثم توجهوا الى دار رئاسة مجلس الوزراء ، وفى نحو الساعة الحادية عشرة غادر اللواء عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة وقائد الجناح حسن ابراهيم وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية دار الرئاسة ، وفى نحو الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة وصل وزير الحربية ووزير الدولة الى القصر الجمهورى حيث اجتمعا على أثر وصولهما باللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية وقد ابلغ اللواء محمد نجيب بقرار مجلس الثورة ، هذا ويقيم سيادته هو وعائلته الآن بالقصر الذى كان مملوكا للسيدة زينب الوكيل وصادرته محكمة الثورة » .

ولم يكن لهذه القرارات رد فعل فى صفوف الشعب المصرى فقد كان الجو مهيئا لها تماما هنا . ولكن كان لاعفاء محمد نجيب للمرة الثانية اسوأ الاثر فى السودان فبادرت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى الاتحادى الموالى لمصر الى ارسال وفد كبير الى القاهرة لمقابلة المسئولين فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٤،

وقابل الحسيب النسيب السيد على الميرغنى بالاسكندرية ، ثم اجتمع بالصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومى ووزير الدولة لشئون السودان فى القاهرة فى الساعة الواحدة من بعد الظهر ، واستغرق الاجتماع حوالى سبع ساعات صرح على اثره اعضاء الوفد السودانى ومن بينهم محمد بدر الدين وزير الاشغال السودانى وابراهيم المفتى وزير التجارة والطبيب محمد جبر السكرتير المساعد للحزب ، لمندوبى الصحف والاذاعة المصرية ووكالات الانباء بأنهم قدموا رجاء الى الحكومة المصرية بعدم محاكمة اللواء محمد نجيب والمحافظة على حياته ، وقالوا ان الصاغ صلاح سالم قد شرح الموقف لهم بالتفصيل واوضح ما وجه الى اللواء نجيب طوال الثمانية عشر شهرا الماضية وخاصة فى الظروف الاخيرة من مؤاخذات ، وانهم اى اعضاء الوفد السودانى سوف يستأنفون اجتماعهم بالرئيس جمال عبد الناصر والصاغ صلاح سالم .

وفى اليوم التالى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٤ اذاع الوفد بيانا الى الصحف جاء فيه : « ان الوفد اطلع على دقائق الامور التى قادت الى الظروف الراهنة فى مصر وهو مقتنع تماما بأن اجراء تنحية اللواء محمد نجيب عن منصبه كان اجراء لامفر منه روعيت فيه مصلحة البلاد العليا أولا واخيرا ، وان وجهات النظر قد تلاحقت على قفل هذا الموضوع نهائيا وعدم تقديم اللواء محمد نجيب لمحاكمة حتى لا تعطى الفرصة لاعداء البلاد الذين يتربصون للنيل من وحدة الصف وتدمير أهداف البلاد ، وان الوفد يعتبر المبادىء تسمو على الإشخاص فالافراد زائلون والوطن هو الباقى . » وقد وقع البيان كل من محمد بدر الدين نائب رئيس حزب الوطن الاتحادى وابراهيم المفتى والطبيب محمد جبر ويحيى عثمان اللوزى اعضاء اللجنة التنفيذية . بينما ادلى الصاغ صلاح سالم وزير الدولة لشئون السودان بتصريح رسمى قال فيه : « لقد اتفقت كلمة الجميع على تفويت الفرصة على اعداء البلاد لقفل موضوع محمد نجيب نهائيا بعدم محاكمته » .

وكانت هذه هى نهاية اللواء محمد نجيب السياسية ، وبدا يطويه النسيان كلما امتدت اقامته الجبرية فى قصر المرج ، وتعرض اثناء هذه الاقامة لسوء المعاملة على يد ضباط صغار لا اخلاق لهم ممن اطلق عبد الناصر لهم العنان ، بل وقد اذيع فى ابريل سنة ١٩٥٦ ان محمد نجيب قضى نحبه فكذبت القاهرة هذا النبأ تكذيبا قاطعا . كما اذاع راديو لندن وبعض الصحف الاجنبية فى عام ١٩٦٠ ، نبأ الافراج عنه فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٠ بمناسبة الذكرى الثامنة لحركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فكذبت السفارة المصرية رسميا هذا النبأ مؤكدة ان نجيب مطلق الحرية للتجول فى القاهرة خلال الثلاث سنوات الماضية .

وفى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ ثكل اللواء نجيب فى نجله على نجيب الذى توفى بأحدى مستشفيات هانوفر بالمانيا الغربية بعد مشاجرة بين طلاب هذه الجامعة الالمانية حيث كان يدرس الميكانيكا (١) ، وفى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٠ توفيت السيدة حرمه فأوفد الرئيس محمد انور السادات كبير أمنائه صلاح الشاهد لتمثيله فى تشييع الجنازة . وقد اثنى نجيب مرارا على شخص الرئيس السادات الذى أطلق اسره من جميع القيود واعاد اليه حريته .

ومازالت محاولة اغتيال عبد الناصر مساء ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ بميدان المنشية محاطة بالشكوك ، فذهب خيال البعض الى ان الحادث كان مدبرا من جانب عبد الناصر وفريقه لتحقيق اهداف ثلاثة : (١) بناء بطولة شعبية سريعة لشخص جمال عبد الناصر فالشعوب تمجد الزعماء الذين ينجون من مؤامرة لاغتيالهم لاسيما اذا ما واجهوها بشجاعة او تظاهروا بذلك . (٢) القضاء على شوكة الاخوان المسلمين واظهارهم امام الشعب المصرى كمجموعة من المتآمرين الذين لا يهمهم الا نشر دعوتهم وفرض ارادتهم وأفكارهم ولو عن طريق اشاعة الفوضى وتخريب المؤسسات القائمة . (٣) التخلص نهائيا من شخص اللواء محمد نجيب باظهاره بمظهر الضالع مع جماعة الاخوان المسلمين والمتآمر معهم ضد مجلس قيادة الثورة (٢) . ولقد حقق الحادث تلك الاهداف الثلاثة جميعا وكان نقطة تحول لصالح عبد الناصر ، فبعد أن كانت أغلبية الشعب تنظر اليه نظرة تنم عن عدم الارتياح بعد أزمة محمد نجيب ، انقلب الوضع ونال كل اعجابهم وتقديرهم (٣) ، ولكن من الصعب مع ذلك الاحاطة بالحقيقة كاملة حول ذلك الحادث ، فمثله كمثل بعض حوادث الاغتيالات السياسية الكبرى التى حيرت المؤرخين والباحثين دون ان يماط النقاب عن كل دقائقها (٤) .

(١) ولم تسمح الرقابة المصرية بنشر أى شىء عن هذا الخبر .

(٢) انظر كتاب « الصامتون يتكلمون » ٥٧ — ٨٥ بقلم سامى جوهر الطبعة السادسة .

(٣) انظر مذكرات عبد اللطيف البغدادى ، الجزء الاول .

(٤) ومن هذا القبيل حادث اغتيال الرئيس الامريكى جون كنيدى فى عام ١٩٦٣ ، وحادث اغتيال الرئيس الامريكى الاسبق ابراهام لنكولن قبل ذلك بحوالى المائة عام ، ومازال الغموض يحيط بهما رغم مرور سنوات وسنوات على ارتكابهما .

الفصل الخامس

الثورة وقضيــة الجــلاء عن وادى النيــل

من الخطأ البين والتجنى على التاريخ ان يسند الى ثورة ٢٣ يوليــو وحدها فضل جلاء القوات البريطانية عن مصر . فهذا الجلاء قد اسهمت فيه اجيال متعاقبة فى عهود متتالية قبل ان يستولى « الضباط الاحرار » علـى مقاليد الحكم فى مصر . فمنذ ان ادرك المصريون ان بريطانيا رغم وعودهـا المتكررة تنوى الاستقرار فى مصر متذرعة بشتى الاعذار ، صـح عزمهم على مقاومة هذا الاحتلال الاجنبى واستخدام شـتى الوسـائل المتاحـة وقتهـا وبمراعاة الظروف الدولية المحيطة لانهاء ذلك الاحتلال . فقد ارتفع صـوت الزعيم الشاب مصطفى كامل منذ اواخر القرن الماضى وفى مستهل قرننا هذا للمطالبة بالجلاء ، وكانت سنوات حياته وقفا على الجهاد من أجل تحقيق هذه الغاية ، فكان كما قال مؤرخ سيرته الاستاذ عبد الرحمن الرافعى « لايفتأ يعمل ويكتب ويخطب ويؤلف ويجوب البلاد متنقلا رافعا صوت مصر فى الداخـل والخارج وينادى بحريتها واستقلالها مستحثا مواطنيه على الالتفاف حول راية الجهاد والامل حتى تفتحت الاذهان على توالى السنين الى قبول دعوته » .

وتأثرت صحته من هذه الجهود المضنية المتواصلة ، فلقى ربه فى فبراير سنة ١٩٠٨ وهو لم يجاوز الرابعة والثلاثين ، فحمل لواء الحركة الوطنية بعده صديقه وصفيه الزعيم محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية ، وقاسى فى سبيل مصر ما قاسى ، ومات مشردا فى الغربة فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٩ وهو يطالب فى الصحف والمجلات وفى المتجمعات والمؤتمرات ومن فوق أعواد المنابر بجلاء القوات البريطانية عن ارض الكنانة .

ومهد هذا الجهاد المتواصل لمصطفى كامل ومحمد فريد باعثى الحركة الوطنية فى البلاد ، السبيل لثورة سنة ١٩١٩ الشعبية التى اندلعت تطالب بالاستقلال التام لمصر والسودان ، ولزعيمها سعد زغلول باشا ذلك الزعيم الفلاح ــ كما وصفته جريدة التايمز الانجليزية ــ الذى تحدى جميع القوى ، وظل يواصل سعيه وجهاده حتى فاز بحمل الدولة التى أســتقرت فى مصر اربعين عاما على ان تعترف لمصر بالاستقلال الذى فقدته منذ الفين وخمسمائة عام . لقد أحيا سعد زغلول القضية المصرية رسميا وشعبيا ورسم الطريق

الطويل لسلسلة المفاوضات التى بدأت فى عهده واستمرت فى عهود من خلفوه فى الحكم لكى تختتم فى اكتوبر سنة ١٩٥٦ بزوال الاحتلال البريطانى لمصر بعد اثنين وثمانين سنة !

وليس هنا مجال التحدث عن تلك السلسلة من المفوضات المصرية البريطانية التى كان نصيب معظمها الفشل بسبب تعنت الجانب البريطانى ورفضه قبول مبدأ الجلاء عن وادى النيل جلاء تاما منجزا . ولم تكن الظروف الدولية وقتها فى صالحنا ، فقد خرجت أكبر دولتين استعماريتين فى التاريخ المعاصر ، بريطانيا وفرنسا ، منتصرتين فى الحرب العالمية الاولى مما زاد من جشعهما فى اقتسام اشلاء الامبراطورية العثمانية فى آسيا وافريقيا ، والاستيلاء على المستعمرات الالمانية فى شتى انحاء العالم بعد هزيمة الامبراطورية الالمانية فى تلك الحرب العالمية ، وهكذا بسطت فرنسا تحت ستار نظام الانتداب سيطرتها على سوريا ولبنان بعد تخلى تركيا عنهما فى معاهدتى سيفرولوزان ، بينما انفردت بريطانيا بالسيطرة على كل من العراق والاردن وفلسطين مما عزز وجودها فى وادى النيل ووجدت الوزارات الاستعمارية البريطانية المتتالية فى تأزم الجو الدولى بين الحربين العالميتين الاولى والثانية لاسيما بعد ظهور الفاشية فى ايطاليا والنازية فى المانيا الهتلرية ، مبررا جديدا لرفض الجلاء عن مصر والعمل على حشد المزيد من قواتها فيها ، وظلت الروح الاستعمارية متسلطة على الدوائر الحاكمة فى بريطانيا وفرنسا بالرغم من خروج هاتين الدولتين منهوكتى القوى مثقلتين بالاعباء والديون من جراء الحرب العالمية الثانية . وبفضل قيام هيئة الامم المتحدة فى عام ١٩٤٥ على مبادئ دولية جديدة تدعو الى المساواة بين الدول كبيرها وصغيرها ، وتأكيد حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، بدأ الاستعمار يتراجع فى كل مكان واصبح شغل الأمم المتحدة الشاغل والدول المحبة للسلام بزعامة دول الكتلة الشرقية، هو تصفية الاستعمار والقضاء عليه نهائيا فى مختلف صوره وحتى عندما كان الاستعمار فى ذروة جبروته امكن لمصر بفضل جهود ابنائها وتضحياتهم تحقيق مكاسب مرحلية لا يستهان بها مهدت السبيل بعد ذلك للاستقلال التام .

وتمثل أول مكسب من هذا النوع فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى اعلنت بريطانيا فيه رفع الحماية عن مصر والاعتراف باستقلالها ، وما يترتب عليه من نتائج دولية وداخلية مع احتفاظها بتأمين مواصلاتها ، والدفاع عن مصر من كل اعتداء او تدخل اجنبى ، وحماية مصالح الاجانب ، وبقضية السودان وذلك الى حين ابرام اتفاقية او معاهدة بين مصر وبريطانيا تنظم علاقاتهما . وفى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ وكأحد النتائج المباركة لذلك التصريح اعلن رسميا استقلال مصر وترتب عليه ان اصبح السلطان فؤاد بن اسماعيل ملكا على البلاد مع بقاء التحفظات الاربعة آنفة الذكر قائمة . ورغم ان الرئيس

السابق اسماعيل صدقى فى « مذكراته » قد اسند صدور ذلك التصريح الى جهود اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى وقتذاك ونزوعه الى سياسته المسالمة بالتفاهم مع اسماعيل صدقى باشا نفسه وزميله المرحوم عبد الخالق ثروت باشا من المع الشخصيات المصرية عندئذ فى مجال القانون والسياسة ، الا ان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ كان فى الواقع ثمرة من ثمرات ثورة سنة ١٩١٩ الشعبية ، فلولاها لما فكر اللورد اللنبى او غيره فى حمل الحكومة البريطانية على اعلان مثل ذلك التصريح والالتزام به . ومع ذلك قامت فى البلاد دعاية مضللة ضد ذلك التصريح الذى مهد فى الواقع لمعاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ او معاهدة النحاس — ايدن التى تعتبر بحق المكسب المرحلى الثانى على طريق الاستقلال التام للبلاد .

لقد توصلت حكومة الوفد والحكومة البريطانية الى تلك المعاهدة بعد سنوات عجاف فى العلاقات المصرية البريطانية . واذا كان هناك من ينتقد هذه المعاهدة الآن الى حد وصف من وقعوها بالخيانة او بالتقصير فى حق مصر ، فهم اما جهلة او عمى متعصبون ! لقد كان العالم وقتها يجتاز مرحلة بالغة الدقة والخطورة ويتأهب لخوض حرب عالمية ثانية لا تبقى ولا تذر ، فلم يكن بوسع اى حكومة بريطانية أن تتخلى عن قواعدها العسكرية فى مصر ، أوعن التسهيلات العديدة التى يتيحها لها وجودها فى وادى النيل شماله وجنوبه ازاء الخطر النازى الزاحف فى اوروبا والاطماع الايطالية فى افريقيا بعد ان وطدت ايطاليا الفاشية اقدامها على حدود مصر الغربية فى ليبيا .. وعلى حدود السودان الجنوبية الشرقية باحتلال الحبشة بكاملها سنة ١٩٣٥ وضمها الى ممتلكات التاج الايطالى تنفيذا لمآرب « الدوتشى » بنيتو موسولينى الذى كان يحلم بتحويل البحر الابيض المتوسط الى بحيرة ايطالية احياء لامجاد الامبراطورية الرومانية القديمة .

ومع ذلك ، فقد امكن للجانب المصرى فى عام ١٩٣٦ الحصول من الجانب البريطانى على اعتراف رسمى بانتهاء احتلال مصر عسكريا ، واحلال علاقة « صداقة وتحالف » محل علاقة الاحتلال والتبعية السابقة ، وحصر تواجد القوات البريطانية وقت السلم فى مصر فى منطقة محددة بجوار قناة السويس وتحديد الغرض من تواجدها هناك بأنه « لكفالة حرية الملاحة على القنال وسلامتها الى ان يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده هذه المهمة » ، وضرب لذلك أجلا اقصاه عشرون سنة ، يعاد النظر بعدها فى نصوص المعاهدة مع امكان اختصار هذه المدة الى عشر سنوات . وحددت المعاهدة التزامات كل من الطرفين الحليفين فى حالة اشتباك احدهما فى حرب وقصرت التزامات مصر « فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة

يخشى خطرها » على تقديم جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعها داخل اقليمها ، بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وطرق مواصلاتها . وتعهدت بريطانيا بتأييد مصر فى الانضمام الى عصبة الامم واعترفت لاول مرة بأن حماية ارواح الاجانب واموالهم فى مصر هى من اختصاصات الحكومة المصرية وحدها وبضرورة انهاء نظام الامتيازات الاجنبية التى كانت قائمة فى البلاد . كما احتفظت المعاهدة للطرفين بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل فيما يتعلق بادارة السودان وتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ ، وبان مباشرة الحاكم العام البريطانى لسلطاته المخولة له فى هاتين الاتفاقيتين ستكون بالنيابة عن كلا الطرفين بلا تمييز .

واذا كانت بعض الاقلام المتحيزة قد غالت فى ابراز مزايا هذه المعاهدة والتى وصفها بعضهم « بمعاهدة الشرف والاستقلال » ، الا أن الاوساط المتزنة والبعيدة عن حلبة الدجل والنفاق قد اعتبرتها فى ضوء الظروف العالمية القائمة وقتذاك ، خطوة مرحلية الى الامام على طريق الجلاء الناجز الكامل ، هــذا الجلاء الذى طالب به بعدسنوات الحـــرب العالمية الثانية كل من وزارتى اسماعيل صدقى باشا فى سنة ١٩٤٦ ومحمود فهمى النقراشى باشا سنة ١٩٤٧ ثم وزارة الوفد برئاسة مصطفى النحاس باشا فى سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥١ . واذا كان التوفيق قد خانهم بعد أن أوشك بعضهم أن يصيب الهدف مثل اسماعيل صدقى فى مشروع صدقى ــ بيفين ، فان تلك الجهود لم تذهب هباء بل نجحت فى بلورة نقاط الخلاف ، وفى تركيز الضوء على العقبات والمعوقات مما اعان على تذليلها بعد ذلك .

كما ساعدت عليه الى حد كبير المقاومة الشعبية المنظمة التى بدات ضد القوات البريطانية فى منطقة القنال فى عهد الوزارة الوفدية بعد الغائها لمعاهدة سنة ١٩٣٦ وانهاء العمل بها رسميا فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ (١) ، ثم استأنفت نشاطها مجددا بعد حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

وكان اسماعيل صدقى باشا هذا السياسى الفذ قد نجح فى مفاوضاته عام ١٩٤٦ بعد جهد جهيد الى اقناع الجانب البريطانى بقبول الجلاء التام فى خلال ثلاث سنوات عن مصر ، وعلى اية حال قبل أول سبتمبر سنة ١٩٤٩

---

(١) هناك من ينعى عـــلى وزارة الوفد اقدامها على الغـــاء المعـــاهدة دون أن تكون مستعدة تماما لعواقب هذا الالغاء .. والواقع أن الالغاء كان قرارا سياسيا يشرف حكومة الوفد ، وكان الشرارة التى انطلقت فى أثرها المقاومة الشعبية فى القنـــال ، ولم يكن بوسع حكومة الوفد ان تدخل فى حرب مع بريطانيا ولا كان جيشنا مستعدا كذلك أو قادرا عليه .

كحد اقصى وعلى أن يبدأ بالجلاء عن القاهرة والاسكندرية والدلتا قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ثم يستمر الجلاء عن باقى الاراضى المصرية بعد ذلك اثناء ما تبقى من الفترة المذكورة . وذلك فى مقابل اتفــاق الطرفين على التعــاون الوثيق فيما بينهما فى حالة ما اذا أصبحت مصر محل اعتداء مسلح أو فى حالة ما اذا اشتبكت المملكة المتحدة فى حرب نتيجة لوقوع اعتداء مسلح على البلاد المتاخمة لمصر واتخاذ مايلزم من تدابير دفاعية فى هذا الصدد بناء على ماتشير به لجنة دفاعية مشتركة من السلطات الحربية المختصة لدى الحكومتين يعاونها من ترى الحكومتان ضمهم اليها من المندوبين . ولكن هذه النصوص المعقولة المرنة قوبلت بالرفض من جانب هيئة المفاوضين المصريين رغم محــاولات وتوضيحات رئيس الهيئة اسماعيل صدقى باشا نفسه بزعم أن تحديد ثلاث سنوات للجلاء عن الاراضى المصرية هو تقدير مبالغ فيه ! وان الاشتراك فى اتخاذ تدابير غير محددة للدفاع عند الاعتداء على مصر او على سلامة البلاد المتاخمة لها قد يؤدى الى تعكير صفو العلاقات الودية بين مصر ودولة اجنبية اخرى ، أو تسليم مرافقنا او بعضها الى السلطات العسكرية البريطانيــة واتخاذ مصر قاعدة لاعمال حربية (١) .

وقد اتخذ المعارضون لمشروع المعاهدة فى مجلس العموم البريطانى وفى الوزارة البريطانية ذاتها من موقف المعارضين المصريين ذريعة للضغط على وزير الخارجية البريطانية المستر ارنيست بيفين لحمله على التصلب والرجوع عما كان قد سلم فيه ، لا فى موضوع الجلاء فحسب ، بل وفى موضــــوع السودان أيضا ، فسقط المشروع برمته واضطر رئيس الوزراء اسماعيل صدقى الى التخلى عن الحكم .

وقد اسند اسماعيل صدقى فى مذكراته فشل معاهدة صدقى — بيفن فى عام ١٩٤٦ الى عدة عوامل خفية ذكر من بينها « أن مساعى احدى الدول الشيوعية الكبرى (يقصد الاتحاد السوفيتى) اتجهت بكل قوتها وبكل وسائلها الى افشال كل محاولة للتقارب بين مصر وانجلترا وقد نجحت هذه الدولة على الخصوص فى اقناع الكثيرين منا بان قضية مصر ليس لها من حل الا على يد مجلس الامن ومنظمــة الامم المتحدة ، وانهــا كفيلة (أى هــــذه الدولة الشيوعية) بتوجيه هذه الهيئات الى مايحقق اغراض مصر دون تمكين لانجلترا من أن تنفرد بمصر فتطلق لمطامعها العنان وتستأثر بمزايا الحلف الذى سوف يمتد حسب تقديرها الى الشرق الاوسط جميعا » . وأبدى اسماعيل صدقى

---

(١) هذا مثال حى على قصر النظـــر السياسى لدى هؤلاء المعترضين . فلو نفذت معاهدة صدقى — بيفين لتم الجــــلاء عن مصر قبل اول سبتمبر ١٩٤٩ وليس فقط فى عــام ١٩٥٦ .

باشا حسرته وألمه ازاء هذا البعض الذى عمل على حد قوله : « على تصوير مكاسبنا النادرة الواضحة فى الصورة التى تثير الريب وتبلبل افكار المواطنين ، فينتهى الحال بأن يكون الفائز لاصاحب الحق وقد كلل سعينا بالنجاح ولكن المستعمر الذى كانت قد افزعته مساعينا الناجحة وما كان ليتصور ان يأتيه الفرج والخلاص من ناحيتنا نحن لامن ناحيته » .

وسوف نرى كيف نقل محمود فهمى النقراشي باشا خليفة اسماعيل صدقى على راس الحكومة المصرية ، القضية المصرية من دائرة المفاوضات الى مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، وكيف خذلنا المجلس او على الاقل لم يسعفنا فى الاستجابة الى مطالبنا العادلة .

فلما استأنفت حكومة الوفد برئاسة مصطفى النحاس باشا المفاوضات مع بريطانيا فى عام ١٩٥٠ — ١٩٥١ فوجئت برجوع الاخيرة عما كانت قد سلمت به لاسماعيل صدقى سواء بالنسبة للجلاء عن مصر او لقضية السودان مما حمل حكومة الوفد على الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ من جانب واحد فى ٧ اكتوبر سنة ١٩٥١ والدخول فى صدام شعبى مسلح مع بريطانيا فى منطقة القنال (١) ومهد لحريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٠ ثم لاستيلاء الضباط الاحرار على مقاليد السلطة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وهكذا وجد هؤلاء الضباط الشبان انفسهم وجها لوجه مع قضية وادى النيل ، فحاولوا ايجاد حل لها بطريقتهم الخاصة مبتدئين بقضية السودان ثم بقضية الجلاء عن مصر ، بعد أن اثبتت التجارب من خلال المفاوضات السابقة ان محاولة حل القضيتين معا يزيد الامر تعقيدا ، وانه متى تم التفاهم على قضية السودان وحلها ، انزاحت هذه العقبة من امام المفاوض المصرى ومجاراة هذا الواقع يلزمنا بأن نتطرق الى السودان أولا قبل قضية الجلاء عن مصر .

---

(١) اصبح الصدام بين ما عرف برجال « كتائب التحرير » وبين القوات البريطانية فى منطقة القنال امرا عاديا بعد الغاء المعاهدة المصرية البريطانية فى ٧ اكتوبر سنة ١٩٥١ . ورد الانجليز على نشاط كتائب التحرير بالهجوم على القرى والكفور فى منطقة القنال وطرد سكانها وهدم منازلها ، وبتعذيب من يقع فى ايديهم من رجال الكتائب رمز المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الاجنبى . واقام الانجليز نقطة لتفتيش المواطنين الذاهبين الى منطقة القنال أو العائدين منها عند الكيلو ٩٩ من طريق القاهرة السويس . وشهدت تلك النقطة حوادث مثيرة استخدم فيها البريطانيون العنف وقتل وجرح فيها عدد من المواطنين .

الفـــرع الاول ــ قضية السودان

اهتمت مصر منذ عهد إسلافنا الفراعنة بارتياد منابع النيل للمحافظة على استمرار جريان مياه هذا النهر العظيم مصدر حياتها . فأوفدوا البعثات المتوالية الى النوبة ومجاهل السودان وتوغلوا فى الحبشة وجلبوا من خيرات هذه المناطق ومعادنها النفيسة مازينوا به معابدهم وهياكلهم مما لاتزال آثاره واضحة المعالم حتى يومنا هذا . ولما آل ملك مصر الى اسرة محمد على الكبير فى بداية القرن الماضى سار هذا الوالى مؤسس مصر الحديثة على نفس السنة وأصبحت الامبراطورية التى انشأها تضم اقاليم مصر والسودان ومابعدهما ، واتخذ الخديوى اسماعيل حفيد محمد على لنفسه لقب « خديوى مصر وصاحب بلاد النوبة ودارفور وكوردفان وسنار » واعترفت الدولة العثمانية بهـذا اللقب . وعندما احتلت بريطانيا مصر فى أعقاب الثورة العراقية سنة ١٨٨٢ تطلعت جنوبا الى اقليم السودان . ولما شبت فيه ثورة محمد احمد المهدى فى نفس الوقت لم يعن الانجليز باخماد تلك الثورة قدر عنايتهم بحمل الحكومة المصرية المغلوبة على امرها ، على اخلاء السودان ، فتم الجلاء عنه فى سنة ١٨٨٥ وذلك رغم بقاء بعض مديرياته على ولائها لمصر وعدم خروجها على سلطات الحكومة المصرية .

واستغلت بريطانيا اعادة فتح السودان باسم خديوى مصر على يـد حملة مصرية بريطانية بقيادة لورد كتشنر سردار الجيش المصرى فى سنة ١٨٩٦ (١) ، لادعاء المشاركة فى حقوق السيادة على السودان بموجب هذا الفتح،ورفع العلم البريطانى الى جانب العلم المصرى والسودانى وطبق نظام الحكم فى السودان منذ البداية لدعم النفوذ البريطانى وحده واقصاء الوجود المصرى اواضعافه.وظهرت آثار ذلك فى اتفاقية السودان فى عام ١٨٩٩ التى وضع مشروعها فى لندن واجبرت الحكومة المصرية على قبوله بحذا فيره.ومن الغريب ان يطالب الانجليز بعد عقدهذه الاتفاقية التىحصلوا فيها على نصيب الاسد فى حكم السودان ، يطالبون مصر بأن تدفع لهم نفقات القوات البريطانية فى حملة اعادة فتح السودان . وقد دفعتها مصر مرغمة واصبح السودان مصدر غرم لمصر وغنم لبريطانيا .

وكتب لورد كرومر العميد البريطانى فى مصر والحاكم الفعلى للبلاد فى زمانه من وراء واجهة مصرية ، كتب يقول فى تقريره الى حكومته عام ١٨٩٩ « ان السودان كان على الدوام كالهوه تبتلع الملايين من الاموال فتذوب تلكم

---

(١) هو اللورد كتشنر وزير الحـــربية البريطانية فيمابعد والذى مات غرقا فى أوائل الحرب العالمية الاولى .

الملايين التى تلقى فيه كما يذوب الثلج تحت عين الشمس فى الصحراء واليه يعزى افلاس الخزانة المصرية » . وقال عن حملة استرجاع السودان ان مصر تحملت نفقاتها الا مبلغ ٧٩٨٨٠٢ جنيها فقد تنازلت انجلترا عنه لاعتباره انفق على الخط الحديدى باعتباره فرعا من سكة حديد الكاب الى القاهرة . ولكن مصر قد جعلت ميزانيتها كلها وكلما تملكه من المعدات وقفا على الحملة وباعت البواخر الخديوية والحياض والقصور الاميرية والحدائق والاراضى وكل ما أمكنها بيعه لانفاقه على حملة استرجاع السودان ، كما زادت الضرائب واغترفت من احتياطى صندوق الدين لهذه الحملة . ومع ذلك فقد اتخذ الانجليز من حادث اغتيال سردار الجيش المصرى وحاكم السودان السيرلى استاك فى القاهرة فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ ذريعة لفصل السودان عن مصر فصلا تاما !! اذ تضمن انذارهم فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ الى حكومة مصر الوفدية برئاسة المغفور له سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء وجوب صدور الامر فى خلال ٢٤ ساعة بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى هناك الى قوه مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية لحكومة السودان وحدها اى للحاكم البريطانى فى الخرطوم وتحت قيادته العليا وباسمه تصدر البراءات للضباط (١) ولم يبق لنا من العلاقات مع السودان بعد ذلك الحادث المشئوم الا تلك العلاقة المالية الخاصة بسد العجز فى ميزانية السودان السنوية .

ورغب الانجليز فى قطع هذه العلاقة لكى لا يصبح لمصر اية صلة بالسودان لكن الحكومة المصرية انتبهت لذلك واستمرت فى تسديد هذا المبلغ لحكومة السودان للابقاء على تلك العلاقة !

وظلت قضية السودان حجر عثرة فى جميع المفاوضات بين مصر وبريطانيا للجلاء عن وادى النيل ، وقد سجلت معاهدة الصداقة والتحالف المصرية البريطانية الموقعة فى ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ فى عهد وزارة مصطفى النحاس بعض التقدم فيما يتعلق بقضية السودان وازالة بعض آثار المهانة التى حلت بمصر بعد حادث مقتل السردار فى عام ١٩٢٤ ، فتقرر بموجب نص فى المعاهدة

---

(١) كما تضمن الانذار البريطانى مطالب اخرى لا علاقة لها اطلاقا بالحادث كاطلاق يد الشركات البريطانية فى تحديد المساحات التى تزرع قطنا فى السودان وتروى من مياه النيل منعا حدا بوزارة محمد محمود باشا فى عام ١٩٢٩ الى عقد اتفاقية النيل مع الحكومة البريطانية للحفاظ على حصة مصر فى مياه هذا النهر وحقوقها المكتسبة فيها .

المذكورة عودة قوات مصرية الى السودان واشتراك موظفين مصريين كبيرين من الجيش والرى فى مجلس الحاكم العام البريطانى فى الخرطوم ، وتعيين خبير اقتصادى مصرى للخدمة هناك ، وأعادة فتح ابواب الهجرة والاقامة فى السودان للمصريين ، والزام الحاكم العام البريطانى بابلاغ مجلس الوزراء المصرى التشريعات والقوانين التى يصدرها فى السودان ورفع تقرير سنوى عن ادارته للسودان وماليته الى الحكومة المصرية ! وكل ذلك مع الاحتفاظ للطرفين المصرى والسودانى بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير ، ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ ومع تقريران الغاية الاولى للطرفين فيما يتعلق بادارتهما للسودان يجب ان تكون رفاهية السودانيين .

كما طلب الجانب المصرى النص صراحة فى معاهدة سنة ١٩٣٦ على الاحتفاظ بمسألة السيادة على السودان والتى لم تسلم بها مصر لبريطانيا فى اى وقت من الاوقات ،وكانت مراوغات بريطانيا لانكار هذه السيادة فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ سببا فى قطع هذه المفاوضات وفشلها نهائيا ، كما كانت قضية السودان من اسباب فشل مفاوضات صدقى فى عام ١٩٤٦ وسقوط مشروع المعاهدة الذى كان قد توصل اليه الطرفان فى لندن بعد مباحثات طويلة وشاقة . اذ تضمن ذلك المشروع بروتوكولا خاصا بالسودان جاء فيه : « ان السياسة التى يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها فى السودان فى نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مشترك هو تاج مصر سيكون هدفها الاساسى رفاهية السودانيين وتقدم مصالحهم وتهيئتهم تهيئة مجدة للحكم الذاتى ومزاولة ما يترتب عليه من حق اختيار نظام الحكم فى السودان مستقبلا » . كما ذكر البروتوكول انه انتظارا لتوصل الطرفين بالاتفاق بينهما وبعد استشارة السودانيين تحقيق الهدف الاخير (اى حق السودانيين فى اختيار نظام الحكم الصالح لهم مستقبلا) ، يحتفظ باتفاقية سنة ١٨٨٩ معدلة بما ورد فى معاهدة سنة ١٩٣٦ وملحقاتها بخصوص السودان .

وكان قصد اسماعيل صدقى باشا رئيس الجانب المصرى فى المفاوضات من ادراج عبارة « فى نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مشترك هو تاج مصر » فى البروتوكول المذكور هو الحفاظ بصورة ما على وحدة وادى النيل . ويحكى اسماعيل صدقى فى مذكراته التى قامت بطبعها ونشرها دار الهلال فى عام ١٩٥٠ : « وعندما تحدثنا عن السودان ، اظهر مستر بيفين (وزير الخارجية البريطانية) دهشته للاهتمام البالغ الذى يبديه الجانب المصرى بشأن هذا الاقليم ، فكان ردى عليه ان عدم الاهتمام هو الذى يدعو الى الدهشة ، أليست مصر كما كتب هيرودتس منذ أكثر من الفى سنة هى هبة النيل ... أليست مصر هى التى رأت ان مصالحها الحيوية ومن مقومات كيانها

ان تضع يدها على السودان منذ ثلاثة آلاف سنة فى عهد تحتمس الثالث بينما كانت شقيقته الملكة حاتشبسوت قد استولت على السودان الشرقى وغرب بلاد الصومال » لقد ادرك مستر بيفين فى آخر الامر ان سيادة مصر لا تحتمل الشك ولا الجدل ، وانه قد سبق لعدة من الساسة البريطانيين واخصهم اللورد كرومر الاعتراف بها . »

واستطرد اسماعيل صدقى يقول فى مذكراته : « انه اذ لاحظ ان القوم سيستغلون مطالبتنا بالسيادة لاظهار مصر فى صورة المستعمر الطامع فقد اوضحت ان مصر لا تقصد منها غير استبقاء الوضع الذى سمح لها بتقديم جميع صنوف المعاونة التى ينتظرها الشقيق الاصغر من شقيقته الاكبر ذى الحول والخبرة المقترنين بالعطف والحب . وقد تتمثل هذه المعانى وما يلازمها من تبعات فى كلمة « الوحدة تحت تاج مصر المشترك » وهو الرمز الذى يسعد السودان ان يعيش فى ظله . وطالت مناقشات الطرفين وتبادل المذكرات بينهما فى أمر السودان وتمحك الجانب البريطانى بالوعود التى قطعتها انجلترا للسودانيين بشأن استقلال السودان وكان رد الجانب المصرى ان مصر التواقة الى الاستقلال ليست هى التى تقوم فى وجهه وتضع فى سبيله العراقيل ، غير ان هذا الاستقلال لاقليم السودان ليس محل معاهدة تبرم بين مصر وانجلترا بل ستمنحه مصر لشقيقتها الصغرى متى تفاهما على ان وقته قد حان ومتى اتفقا على الاوضاع التى تحقق مصالح الطرفين . وانتهى الامر الى تسليم الجانب البريطانى بوجهة النظر المصرية على الصيغة الخاصة بالسودان بعد نقاش طويل لم ينته الطرفان منه الا قبل امضاء مشروع معاهدة صدقى — بيفين بفترة يسيرة ليلة ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٤٦ » .

وذكر رئيس الجانب المصرى اسماعيل صدقى أنه ما كان يتصور وقد فاز باعتراف الجانب البريطانى لوحدة الوادى شماله وجنوبه تحت التاج المصرى ان تقوم فى وجه هذه النتيجة الصعاب من كل فج ،وقال فى مذكراته انه اذ يفهم رد الفعل من الجانب البريطانى وفى بعض الاوساط السودانية الواقعة تحت تأثير الفريق الاستعمارى من موظفى حكومة السودان ، فانه لم يفهم كيف كان الحل الذى توصل اليه محل الانتقاد بل والمعارضة من جانب بعض الاوساط المصرية . وروى ان سروره للنتيجة التى توصل اليها دفعه الى الاتصال ليلا من لندن بالقصر الملكى بالاسكندرية لابلاغه « بان تاج مصر قد ازدان بدرة جديدة ، وان ملك مصر قد عاد الى الحدود التى رسمتها الطبيعة وسجلها التاريخ » (١) .

---

(١) أنظر مذكرات المرحوم اسماعيل صدقى باشا بقلمه ، مطبعة دار الهلال سنة ١٩٥٠ ص ١١٨ ، ١١٩ .

وفى الواقع انه ما ان وقع الطرفان المصرى والبريطانى مشروع المعاهدة وملحقاتها بالاحرف الاولى فى ٢٥ اكتوبر ١٩٤٦ حتى بدأ الجانب البريطانى يتراجع عما كان قد قبله وسلم به فى مباحثات لندن ، واستكثر على المصريين الاحتفاظ حتى بالسيادة الرمزية على السودان ممثلة فى التاج المشترك. وسجل الجانب البريطانى موقفه الجديد فى مذكرة سلمت الى الحكومة المصرية فى ٦ ديسمبر ١٩٤٦ طالب فيها ان ينص فى « بروتوكول » السودان على منح السودانيين منذ الان حق المطالبة بالاستقلال التام اى حق الانفصال التام عن مصر ، وبأن يظل نظام الادارة القائم فى السودان بموجب اتفاقية سنة ١٨٨٩ وتعديلاتها فى معاهدة سنة ١٩٣٦ نافذا ومحترما ، والاعتراف لبريطانيا بحق تأمين الدفاع عن السودان بواسطة القوات المسلحة والتسهيلات التى قد تطلبها .

وقد رد على ذلك رئيس الوزراء ورئيس وفد المفاوضة المصرى (اسماعيل صدقى) فى اليوم التالى بمذكرة جوابية قال فيها : « انه لا يسع الحكومة المصرية الا ان تبدى دهشتها من تفسير الحكومة البريطانية لنصوص البروتوكول تفسيرا يفقده كل معنى وكل معقول ، وان الحكومة المصرية حريصة على ان توضح مرة اخرى ان سيادة مصر على السودان قائمة من الوجهتين التاريخية والشرعية بصرف النظر عن اعتراف بريطانيا العظمى بهذه السيادة ، فهى ليست حادثا جديدا من شأنه تعديل النظام الذى يخضع له السودانيون بل هى تسجيل لحالة قائمة ليس فى وسع اية هيئة دولية ان تعترض عليها . وقد يحدث فى المستقبل ان يؤثر السودانيون الاستقلال على الاتحاد مع مصر ، ففى هذه الحالة ستتخذ مصر القرار الذى تمليه عليها الروابط الاخوية التى تربط مصر بالسودان ، غير ان الاستقلال مسألة قومية تهم فقط الشعب الذى يطلب الاستقلال والدولة التى تمنحه او تعترف به وليس من شأن اية دولة حتى ولو كان لها حق الاشتراك فى ادارة الشعب الذى يهمه الامر ، ان تتدخل فتطلب باسم هذا الشعب استقلالا لا يملك الشعب بعد قدرة المطالبة به » . وقالت المذكرة المصرية ان استمرار النظام الادارى القائم فى السودان لا يعنى مطلقا ان هذا النظام يجب أن يظل نافذا فى المستقبل بدون أى تعديل بل بالعكس فان البروتوكول نفسه ينص على أن يكون الهدف الجوهرى لسياسة الطرفين الساميين المتعاقدين ، رفاهية السودانيين وانماء مصالحهم واعدادهم باطراد للحكم الذاتى ، ومن ثم لممارسة ما ينتج عنه من حق اختيار النظام القادم للسودان . فمن واجب الحكومة المصرية اذن أن تتأكد من أن الادارة الحالية تسير وفقا للتوجيهات التى رسمها البروتوكول .

ورفضت المذكرة المصرية ان تكون مهمة الدفاع عن السودان واقعة على بريطانيا وحدها فى حين أن لمصر حقا على الاقل متساويا مع حق بريطانيا

وحدها . ومن ثم فعلى مصر ان تقول أيضا كلمتها فى المسائل المتعلقة بالدفاع عن السودان لانه جزء من الدفاع عن مصر ذاتها ، وكذلك فى المسائل المتعلقة بالقوات البريطانية التى قد توجد فى السودان اذ أن مصر نفسها قد تضطر الى ارسال قوات مصرية اليه .

وقد ادت هذه المفارقات فى وجهات النظر لاسيما فيما يتعلق بموضوع السودان الى سقوط مشروع معاهدة صدقى بيفن ، ثم استقالة وزارة اسماعيل صدقى باشا . ولما عاد السعديون والدستوريون ثانية الى الحكم فى ديسمبر سنة ١٩٤٦ برئاسة المرحوم محمود فهمى النقراشى باشا ، ضاعف الانجليز من جهودهم لفصل السودان نهائيا عن مصر تحت ستار اشتراك السودانيين بشكل أوسع فى الادارة المركزية المحلية ، وفى الوقت نفسه للفصل بين شمال السودان وجنوبه ، ولم يخف الحاكم العام البريطانى فى الخرطوم اعتزامه ، بمساعدة الحكومة البريطانيةطبعا ، وضع المقترحات المتعلقةبهذا الشأنموضع التنفيذ سواء وافقت عليها الحكومة المصرية أو رفضتها فى نهاية الامر .

وازاء سوء النية الواضح من جانب بريطانيا ، سواء بالنسبة لقضية السودان ، أو لقضية الجلاء عن مصر ، لم تجد وزارة النقراشى بدا من رفع قضية وادى النيل بشقيها الى مجلس الامن التابع للامم المتحدة . وجاء فى عريضة دعوى مصر الى المجلس المذكور بتاريخ ٨ يوليو سنة ١٩٤٧ بتوقيع محمود فهمى النقراشى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الحكومة المصرية « ان احتلال القوات البريطانية غير المشروع لمصر فى سنة ١٨٨٢ واحتلالها للجزء الجنوبى من وادى النيل (اى السودان) تبعا لذلك ، قد مكن حكومة المملكة المتحدة منذ١٨٩٩ من أن تفرض على مصر اشراكها معها فىادارة السودان وأن تنفرد بعدئذ بالسلطان فيه . وقد استخدمت حكومة المملكة المتحدة هذا الوضع لكى تتبع سياسة ترمى الى فصل السودان عن مصر عاملة على تشويه سمعة مصر والمصريين وبذر بذور التفرقة بين المصريين والسودانيين وبث الانقسام بين السودانيين أنفسهم واثارة حركات انفصالية مصطنعة والحض عليها ، وقد سعت حكومة المملكة المتحدة بهذه السياسة وما زالت تسعى الى فصم وحدة وادى النيل على الرغم من ان هذه الوحدة تقتضيها مصالح سكان هذا الوادى وامانيهم المشتركة .

وطالبت الحكومة المصرية فى عريضتها :

(أ) بجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما ناجزا .

(ب) وانهاء النظام الادارى الحالى للسودان .

والواقع أن فى تحقيق المطلب الاول لـو تم ما يغنى عن المطلب الثانى فان جلاء القوات البريطانية عن السودان يسقط حتما النظام الادارى القائم .

وقتها فى السودان والذى هو وليد الاحتلال السودانى لشمال وادى النيل وجنوبه .

وجاء فى خطاب رئيس مجلس الوزراء محمود فهمى النقراشى باشا امام مجلس الامن بجلسة ٥ اغسطس ١٩٤٧ شرحا للشكوى المصرية وفى خصوص السودان بالذات « ان البريطانيين قد توسلوا بالدعاية والبطش لاسكات جموع السودانيين الذين ينادون ببقاء وحدتهم مع مصر قائمة ، فقد انقضوا فى السنة الماضية على نائب الوفد السودانى الذى يدين بالوحدة واعتقلوه .. وفى شهر يونيو من السنة الحالية صودرت ثلاث صحف موالية لمصر تعسفا فأدى ذلك الى اضراب عام للصحف فى الخرطوم ، واتخذت سياسة بريطانيا لفصل السودان عن مصر مظاهر شتى ، منها حظر الدعاء التقليدى فى المساجد فى خطب الجمعة للوالى الشرعى مليكنا ، ومنها تصعيب الهجرة على المصريين عملا وان ظلت جائزة حكما ، وابعاد المصريين تدريجيا عن الوظائف ، وعرقلة العلاقات الثقافية بين مصر والسودان وحرمان السودانيين من خريجى الجامعات المصرية من التوظف فى حكومة السودان . وكانت الصدمة الاخيرة ان أنكرت بريطانيا على المصريين التعيين فى منصب قاضى القضاه ، وهو منصب دينى يرمز الى الروابط الروحية التى تجمع شعب مصر والسودان . بل هم قد مضوا فى هذا السبيل الى حد اصدار البيانات الرسمية التى تحط من قدر مصر والمصريين وتشيع فى السودان رغبة الانفصال ، وحاولوا خلق جنسية سودانية مستقلة » . واشار النقراشى فى أحد ردوده على بعض بيانات المندوب البريطانى أمام مجلس الامن السير اليكساندر كادوجان عند نظر الشكوى بجلسة ١٣ اغسطس سنة ١٩٤٧ ، الى اتجاه مساعى بريطانيا نحو تقسيم السودان واستخدام اللغة الانجليزية بدلا من العربية فى مدارس الجنوب بأمل ضمه اذا لزم الامر أو ضم جزء منه الى اوغندا ، بالاضافة الى « دق اسفين بين شقى الوادى (مصر والسودان) وعزل احدهما عن الآخر » .

ولقد كشف بحث شكوى مصر امام مجلس الامن فى اغسطس سنة ١٩٤٧ عن عدم رغبة المجلس فى اتخاذ قرار حاسم فى شأنها وايثاره تركها معلقة حتى يتوصل الطرفان مصر وبريطانيا بقدرة قادر الى ايجاد تسوية يرتضيانها ! وتساءل المندوب الاسترالى فى المجلس اين هو التهديد للسلام العالمى الذى استندت اليه مصر للتقدم بشكواها الى المجلس ؟ . ولم يقف الى جانب مصر بجدية فى المجلس الا مندوب سوريا الشقيقة المرحوم فارس الخورى . كما كانت مشكلة السودان من أسباب فشل المفاوضات المصرية ــ البريطانية التى جرت بعد ذلك فى عهد آخر حكومة وفدية وتولاها من الجانب المصرى وزير الخارجية محمد صلاح الدين ، وعن الجانب البريطانى

السير رالف ستيفنسون السفير البريطاني في القاهرة في الفترة من مارس سنة ١٩٥٠ الى نوفمبر سنة ١٩٥١ ، واشترك في جزء منها رئيس أركان حرب الامبراطورية البريطانية فيلد مارشال سيروليام سليم ، كما اشترك فيها وزير الخارجية البريطانية مستر ارنست بيفن ، عندما انتقلت هذه المفاوضات الى لندن في ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

وفي هذه المفاوضات ، ركز الجانب المصري على أن مصر والسودان بلد واحد له تاج واحد هو التاج المصري ، وان هذه الوحدة الطبيعية يقررها التاريخ منذ القدم وتؤيدها الجغرافيا ، فضلا عن روابط الاصل واللغة والدين والتقاليد والعادات ، بل وارادة السودانيين في اغلبيتهم الساحقة تشهد به « نتائج الانتخابات التي تجري كل عام لمؤتمر الخريجين الذي يضم جميع مثقفي السودان على وجه التقريب » ، ونتائج الانتخابات البلدية رغم انها تجري باشراف حكومة السودان ، ومقاطعة السودانيين لانتخابات الجمعية التشريعية التي انشأها الحاكم العام البريطاني ومجلسه ، وموقف أكبر الطوائف الدينية عددا وهي تكون في الواقع سواد الشعب السوداني (١) .

واستطرد الوزير المصري يقول عن الاقلية الضئيلة التي تطالب بالانفصال عن مصر « انه ليس بمستغرب أن توجد مثل هذه الاقلية في السودان مع قيام ادارة ثنائية اسما انجليزية فعلا وجهت دائما وبخاصة في السنوات الاخيرة كل همها الى تنفير السودانيين من مواطنيهم المصريين » . واستطرد يقول «انتم ترددون القول باعطاء السودانيين الحكم الذاتي وحق تقرير المصير ولكنا حين نسألكم هل انتم على استعداد بالموافقة على أن تقوم في الحال حكومة سودانية ديمقراطية تستند حقيقة الى مجلس تمثيلي وتسلم اليها الادارة الحالية مقاليد الحكم تعللتم بأن السودانيين لم يبلغوا بعد هذه الدرجة من استحقاق الحكم الذاتي ، فاذا سألناكم متى سيبلغون في تقديركم هذه الدرجة، قدرتم مدة تتراوح بين عشر سنين وخمس عشرة سنة ومنكم من يرفع هذه المدة الى عشرين عاما . والواقع أن هذا كله لايدل على عناية حقيقية برفاهية السودانيين أو احترام ارادتهم ، ولكنه يدل على شيء واحد هو أن الحكومة البريطانية التي كانت في البداية تقرر أنها تعمل في السودان باسم مصر ولحسابها قد اصبحت اليوم تعمل من كل سبيل على فصل السودان عن مصر بحجة اعداد السودانيين للحكم الذاتي واعطائهم حق تقرير مصيرهم . ولا تنقصنا الشواهد على امعان حكومة السودان (البريطانية) في هذه

---

(١) من اقوال وزير الخارجية المصرية « محمد صلاح الدين باشا » في اجتماعه بوزير الخارجية البريطانية مستر بيفن ومساعديه بلندن في ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

السياسة الضارة حتى لقد بلغ الامر بوزير المعارف السودانية المعين بموجب برنامج السودنة الذى تعده بريطانيا والحاكم البريطانى فى السودان بدون موافقة مصر الى حد تهديد مصر بالحرب فى تصريح علنى أدلى به » .

ولقد رد المستر بيفن على البيان الطويل الذى ادلى به وزير الخارجية المصرية عن السودان ، بأنه يأسف لان الوزير المصرى قد وجد من الضرورى أن يربط بين مسالة السودان ومسالة الدفاع ، وهما مسألتان مختلفتان فى الجوهر ، ومن رايه انهما اذا عولجتا متفرقتين أمكن التقدم نحو الاتفاق لاسيما وان تعليمات حكومة لندن تقضى بالتشدد فى مسالة السودان ، ولكنه شخصيا (اى مستر بيفن) يود أن يبذل جهده قدر المستطاع لتسوية مسألة الدفاع بما يحقق الجلاء عن شمال الوادى ، أى عن مصر ذاتها . وقد اجاب وزير الخارجية المصرية على ذلك بأن مصر من جهتها لا تستطيع أن تتحول عن نظر المسألتين ، وقد ربطت دائما بينهما وتناولتهما فى جميع المفاوضات التى جرت بين مصر وبريطانيا ، وقد فشلت بعض المفاوضات الاولى مرتطمة على صخرة السودان كمفاوضات سعد — مكدونال فى سنة ١٩٢٤ ، ومفاوضات النحاس — هندرسون سنة ١٩٣٠ ، وانه فى المفاوضات التى انتهت بعقد معاهدة سنة ١٩٣٦ تناول الطرفان المسألتين معا كما تناولا الحل الذى توصلا اليه وسجلاه فى تلك المعاهدة وملاحقها ، فليس بدعا ما تتمسك به مصر الآن من ربط المسألتين (١) .

وحرص المستر بيفن قبل أن ينهى هذه المرحلة من مباحثاته فى لندن مع محمد صلاح الدين على الرد على أفعال هذا الاخير عن تأييد اغلبية السودانيين للوحدة مع مصر . فقال « ان لحكوماتنا آراء مختلفة بشأن حقائق الموقف السياسى فى السودان سواء عن الماضى أو الحاضر . وسنتناول هذه النقط الاربع واحدة بعد الاخرى والاولى متعلقة بمؤتمر الخريجين الذى فهمت انه اعلن تأييده لوحدة مصر والسودان ، ولكن هذا المؤتمر لا يمثل حتى اغلبية الطبقة المثقفة فى السودان ، وقد وقع فى السنوات الاخيرة تحت سلطان عصبة من المتطرفين لا تمثل الا نسبة ضئيلة من الشعب السودانى . أما فيما يتعلق بالانتخابات البلدية فانى فى الواقع لا أعتقد ان الحقائق تؤيد ماتذهبون اليه من أن هناك ما يقرب من الاجماع فى جانب الوحدة ، فالواقع أن انصار الوحدة أقلية فى الخرطوم وليس لهم فى أم درمان الا أغلبية صوت واحد . أما فيما يتعلق بنسبة الناخبين الذين اشتركوا فى انتخابات الجمعية التشريعية فالحقيقة ان هذه الانتخابات أجرى بعضها بطريق مباشر ، والبعض الآخر

(١) محاضر محادثات صلاح الدين ـ بيفن جلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

بطريقة غير مباشرة . فشغلت عشرة مقاعد بالطريقة الاولى وخمسة وخمسون بالطريقة الثانية ، وقدر الذين أعطوا اصواتهم فى الانتخابات المباشرة بـ ١٨٪ من الناخبين . وانى فى هذه المناسبة اعتقد ان ١٥٪ فقط من ناخبى دوائر القاهرة اعطوا اصواتهم فى الانتخابات المصرية العامة التى أجريت اخيرا وأسفرت عن الحكومة الوفدية التى انتم من أعضائها ، أما الانتخابات غير المباشرة فلا يمكن تقدير اية نسبة لها لان انتخابات الدرجة الاولى التى بنيت عليها مرت دون تصويت . واخيرا فيما يتعلق بالنقطة الرابعة الخاصة بآراء الطوائف الدينية فى السودان فانى ارى لزاما على أن أقول ان معلوماتى تدل على ان السودانيين الذين يؤيدون الوحدة مع مصر لا يتجاوزون ١/٥ سكان البلاد » (١) .

وامتدت المباحثات حتى شهر اغسطس سنة ١٩٥١ توفى خلالها ارنست بيفن وزير الخارجية البريطانية وحل محله المستر هربرت موريسون ، دون ان يتزحزح اى من الجانبين المصرى والبريطانى عن موقفه سواء فيما يتعلق بقضية السودان أو مسألة الدفاع عن مصر بعد جلاء القوات البريطانية عنها . وحاول ابانها الجانب البريطانى حمل الجانب المصرى على فصل مسألة السودان عن مسألة الدفاع أو تأجيل اية مباحثات عن السودان حتى يتم على الاقل احراز بعض التقدم فى مسألة الدفاع ، كما ظل مصرا على وجوب معاملة السودانيين باعتبارهم شعبا متميزا له حق تقرير مصيره وبالتالى السير نحو الانفصال عن مصر ، وحصر التعاون المصرى البريطانى مستقبلا فى هذا الاتجاه ، بينما ظل الجانب المصرى متمسكا بعدم الفصل بين مسألة الدفاع اى الجلاء عن مصر وبين قضية السودان ، وان الحل الامثل لهذه القضية هو تمتع السودان بعد فترة انتقال لاتجاوز سنتين بالحكم الذاتى فى نطاق الوحدةتحت التاج المصرى باعتبار ان هذا هو ما ترغب فيه غالبية السودانيين انفسهم اذا تركت لهم الادارة البريطانية حرية التعبير عن الراى . ولقد أدت هذه الخلافات انى اغلاق باب المباحثات حيث اعلن وزير الخارجية المصرية ذلك رسميا فى مجلسى البرلمان المصرى يوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥١ ، ثم الى اعلان مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء فى بيانه التاريخى بمجلس الشيوخ والنواب فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ انهاء العمل من جانب واحد باحكام معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ وملحقاتها وباحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان ، والى تعديل الدستور المصرى القائم الصادر فى ابريل سنة ١٩٢٣ للنص فيه على أن يصبح لقب الملك هو (ملك مصر

---

(١) انظر محاضر المحادثات السياسية بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى الفترة من مارس سنة ١٩٥٠ الى نوفمبر سنة ١٩٥١ محضر جلسة ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ . ولاحظ التعريض بالانتخابات المصرية التى دفعت بالوفد الى كراسى الحكم فى عام ١٩٥٠ .

والسودان) ، والى استصدار قانون بشأن نظام الحكم فى السودان ودعوة جمعية تأسيسية تمثل السودانيين لوضع دستور خاص للسودان ، مع الاحتفاظ بالشئون الخارجية وشئون الدفاع والجيش والعملة لكى يتولاها ملك مصر والسودان باعتبارها من الشئون المشتركة التى تهم شمال الوادى وجنوبه .

وهكذا قدر للزعيم المصرى الكبير الذى وقع معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ مع بريطانيا وفرضته لندن على الملك فاروق فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ مطمئنة الى حسن تطبيقه لتلك المعاهدة فى الحرب العالمية الثانية ، قدر له أن يلغى هذه المعاهدة معلنا عبارته الشهيرة فى الثامن من اكتوبر ١٩٥١ « من اجل مصر وقعت هذه المعاهدة ومن أجل مصر الغيها اليوم » !

وكانت هذه التدابير الجريئة التى استحال تنفيذها عمليا بطبيعة الحال فى داخل اقليم السودان حيث ظلت كلمة الحاكم البريطانى فى الخرطوم هى النافذة ، فاتحة عهد جديد من الكفاح المرير ضد قوات الاحتلال البريطانية بمنطقة القنال اشترك فيه الشعب المصرى بجميع فئاته ، وكانت نتيجة ذلك الكفاح وخاتمته سقوط عشرات من القتلى والجرحى من قوة الشرطة بمدينة الاسماعيلية فى يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ ثم حرق القاهرة فى اليوم التالى او يوم السبت الاسود كما اسماه البعض . ثم أخذت الاحداث تتوالى تباعا حتى فجر يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ عندما استولت جماعة الضباط الاحرار على السلطة فى مصر .

ولما كان على رأس المبادىء الستة التى اعلنتها حركة الجيش القضاء على الاستعمار وأعوانه ، فقد أخذ هؤلاء الضباط يمهدون للدخول فى مباحثات جديدة مع الحكومة البريطانية مستفيدين من تجارب من سبقوهم فى هذا المضمار ، وخاصة من تجارب مفاوضات صدقى ـ بيفن فى عام ١٩٤٦ ومن مباحثات محمد صلاح الدين ـ بيفن فى عام ١٩٥١ و ١٩٥٢ ، وخلافا لوجهة النظر المصرية السابقة وافق الحكام الجدد على الفصل بين قضية السودان وقضية الجلاء عن مصر وبدأوا بالاولى التى طالما كانت حجر عثرة على طريق المفاوضات المصرية البريطانية وتحطمت عليها طويلا جهود الطرفين ، وحرروا انفسهم من قيود الماضى ونظرياته المستمدة من معطيات التاريخ واحكام القانون الدولى كحقوق السيادة والتملك والفتح ، ولم يلزموا انفسهم بالشعار الذى التزم به اسماعيل صدقى ثم محمد صلاح الدين من بعده والقائم على وحدة مصر والسودان تحت التاج المشترك . فلم يكن يعنيهم فى قليل او كثير أن يزدان التاج المصرى بدرة جديدة حسب تعبير المرحوم اسماعيل صدقى وهم الذين ثاروا على الملك وارغموه على التخلى عن عرشه وأخذوا يعدون تدريجيا لاعلان النظام الجمهورى واسقاط حقوق اسرة محمد على فى عرش مصر والسودان ،

وانما الذى كان يعنيهم بالدرجة الاولى هو اجلاء الاستعمار البريطانى بجنوده واجهزته وذهبه ومؤثراته من الجنوب تمهيدا لاقصاء هــذا الاستعمار عن الشـــــــمال .

ولقد عبر الرئيس جمال عبد الناصر عن ذلك ذات مرة فى أحدى خطبه بقوله : « انه لا يخشى السودان الحر وانما يخشى السودان المحتـــــل » . وفوجىء المفاوض البريطانى بالتكتيك الجديد من جانب المفاوض المصرى ، ولم يعد بوسع الحكومة البريطانية أن تماطل وتراوغ وهى التى اعلنت مرارا من قبل ان هدفها الاول هو صالح السودانيين انفسهم والاعتراف لهم بحق تقرير المصير واعدادهم للاستقلال بعد فترة انتقال محددة ، وانكار كل حــق تدعيه مصر أو غيرها على السودان . وها هو ذا المفاوض المصرى لاول مرة يبارك نفس الاهداف ويتحدث بنفس اللغة بعزم وتصميم ونية صادقة واضعا مصالح السودان وشعبه فى المرتبة الاولى ، ضاربا المثل الاعلى فى التضحية بحقوق تاريخية وقانونية لم يجد المفاوض المصرى فيما مضى ان من حقـــــه أن يفرط فيها ، ولا كان شعوره الدفين المرتبط باعماق التاريخ ، والمغلف بالحجج والاسانيد القانونية يطاوعه على مثل هذا التفريط .

واذ تم التفاهم بين قادة حركة ٢٣ يوليه والجانب البريطانى ولاول مرة فى تاريخ المفاوضات المصرية ــ البريطانية ، على ان السيادة على السودان ليست لمصر ولا للتاج المصرى ، بل للسودانيين انفسهم وانهم وحدهم أصحاب الحق فى اختيار المصير الذى يرتضونه لبلادهم بعد فترة انتقال معينة يتمكنون فيها من ممارسة مسئولياتهم ، فقد أصبح من السهل ترجمة هذه الاسس الى صيغةمشروع اتفاق لاسيما بعد أن وافقتالاحزابالسياسية السودانيةجميعا فى ١٠ يناير سنة ١٩٥٣ على صيغة مذكرة مصرية مؤرخة فى ٢ نوفمبر ســـنة ١٩٥٢ ، تضمنت تلك المبادىء . وتم توقيع الاتفاق فعلا فى القاهـــرة صباح الخميس ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ من جانب اللواء محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة نيابة عن الحكومة المصرية ، والسير رالف ستيفنسون الســـفير البريطانى فى مصر عن المملكة المتحدة .

وجاء فى ديباجة هذا الاتفاق : « لما كانت الحكومة المصرية وحكومـــة المملكة المتحدة تؤمنان ايمانا ثابتا بحق الشعب السودانى فى تقرير مصـــــيره وفى ممارسته له ممارسة فعلية فى الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة ، فقد اتفقنا على مايأتى » . . تلى ذلك المواد وعددها خمس عشرة مادة وهى تنص على فترة انتقال لا تتعدى ثلاثة أعوام يعلن فى ختامها البرلمان السودانى عن رغبته فى اتخاذ التدابير المقررة للشروع فى تقرير المصير . وعلى انه لما كانت فترة الانتقال تمهد لانهاء الادارة الثنائية « المصرية / البريطانية » عملا وشرعا، فيحتفظ ابان تلك الفترة بموضوع السيادة حتى يتم للسودانيين تقرير المصير .

ونصت المادة الثالثة على أن يظل للحاكم العام البريطانى خلال فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا فى السودان على أن يمارس سلطاته وفقا لقانون الحكم الذاتى القائم ولكن بمعاونة لجنة خماسية تشكل من اثنين من السودانيين يتم تعيينهما بموافقة البرلمان السودانى عند انتخابه وعضو مصرى وعضو بريطانى وعضو باكستانى ، ترشح كلا منهم حكومته ، وعلى الاحتفاظ بوحدة السودان شماله وجنوبه بوصفه اقليما واحدا ويحظر على الحاكم العام ممارسة السلطات المخولة له بموجب قانون الحكم الذاتى على اية صورة تتعارض مع هذا المبدأ الاساسى ، وعلى أن يظل الحاكم العام للسودان مسئولا مباشرة امام الحكومتين المصرية والبريطانية فيما يتعلق بالشئون الخارجية .

كما ينص الاتفاق على تشكيل لجنة اخرى من سبعة اعضاء ، ثلاثة منهم من السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته الخماسية ، وعضو مصرى وعضو بريطانى وعضو أمريكى وعضو هندى تكون له الرئاسة ، وذلك للاشراف على الانتخابات للبرلمان السودانى . وعلى تشكيل لجنة ثالثة للسودنة ولتهيئة الجو الحر المحايد اللازم لتقرير المصير تؤلف من مصرى وبريطانى ترشح كلا منهما حكومته وثلاثة من السودانيين يختارهم الحاكم العام من قائمة تتضمن خمسة اسماء يرشحهم رئيس وزراء السودان ومن عضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصفة استشارية دون أن يكون لهم حق فى التصويت .

ونص الاتفاق كذلك على أنه عند البدء فى اتخاذ التدابير الخاصة بتقرير المصير بعد نهاية فترة الانتقال تقدم الحكومة السودانية القائمة آنذاك الى البرلمان السودانى القائم مشروع قانون لانتخاب جمعية تأسيسية سودانية . وعلى ان تخضع التدابير الخاصة بتقرير المصير بما فى ذلك الضمانات التى تكفل حيدة الانتخابات للجمعية التأسيسية المذكورة لرقابة دولية ، وتقبل الحكومتان المصرية والبريطانية مسبقا توصيات أية هيئة دولية تشكل لهذا الغرض . كما يقضى بانسحاب القوات البريطانية والمصرية جميعا من السودان فوراصدار البرلمان السودانى قراره بشأن الشروع فى اتخاذ التدابير اللازمة لتقرير المصير على أن يتم هذا الانسحاب فى مدة لاتجاوز ثلاثة شهور . وحددت المادة ١٢ من الاتفاق مهمة الجمعية التأسيسية وحصرتها فى :

أولا ــ تقرير مصير السودان بوصفه وحدة لا تتجزأ .

ثانيا ــ اعداد دستور للسودان يتواءم مع القرار الذى يتخذ فى هذا الصدد وقانون لانتخاب برلمان سودانى دائم .

كما حدد الاتفاق الخيار المفتوح امام الجمعية التأسيسية فنص على أن تقرير المصير للسودان يكون بأحد حلين :

(أ) أما بان تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة (وهو ما كان يتمناه الجانب المصرى بطبيعة الحال) .

(ب) واما بان تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام (وهو ما كانت بريطانيا تعمل من أجله فى السر والعلن) .

وتعهدت الحكومتان المصرية والبريطانية فى المادة (١٣) من الاتفاق بوجوب احترام قرار الجمعية التأسيسية بشأن مستقبل السودان ، وبأن تقوم كل منهما باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك القرار . وبموجب المادة الاخيرة من الاتفاق أصبح هذا الاتفاق نافذ المفعول من تاريخ توقيعه (أى حتى قبل عرضه على السلطة التشريعية فى كل من البلدين) .

وفى مساء نفس اليوم الذى وقع فيه الاتفاق الخميس ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ أذاع الرئيس اللواء محمد نجيب البيان التالى : « تم اليوم بيمن الله وتوفيقه توقيع الاتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية لتصفية الادارة الثنائية فى السودان واقامة حكم ذاتى كامل توطئة لممارسة السودان حق تقرير المصير فى جو من الحرية التامة والحيدة الكاملة . ويسعدنى أن أذيع هذا النبأ السار الذى يدخل السرور على قلوب السودانيين واخوانهم من المصريين . ان هذا الاتفاق يفتح صفحة جديدة فى علاقات المصريين باخوانهم السودانيين صفحة اخاء وثيق ومحبة دائمة ، كما يفتح صفحة جديدة فى علاقات مصر بالمملكة المتحدة تعيد الثقة بينهما سيكون لها اثرها الطيب فى حسم باقى المسائل المعلقة بين البلدين . ولنا الحق أن نتطلع من هذه الدقيقة الى ما يستوجبه هذا الاتفاق الذى وقعنا عليه اليوم من نية صادقة فى تنفيذه وتصميم أكيد على الاحتفاظ بالروح الودية الخالصة التى املته والتى كان وحيها الاول صالح السودانيين وكرامتهم . فالقضية التى حسمها هذا الاتفاق هى قضية السودان أولا ولذلك فقد توخت مصر فى جميع الخطوات التى خطتها فى هذا الشأن الاتصال الوثيق الدائم بالسودانيين جميعا ومن ثم وقفت مصر موقف المطالب بما أجمع عليه السودانيون انفسهم ذلك الاجماع الذى كان له أثر حاسم فى الوصول الى الغرض المنشود ، وان مصر ستظل دائما وفية للسودان محافظة على اتصالها بالسودانيين وعلى استعداد كامل فى كل وقت ان ترفع صوتها وتبذل جهدها من أجل مستقبلهم وتقف صامدة الى جانبهم وحماية حقوقهم . والله ولى التوفيق » .

كما اذاع الرئيس محمد نجيب كلمة من محطة الاذاعة المصرية حيا فيها

شعبى مصر والسودان بمناسبة توقيع الاتفاق وتوجه بأطيب التحية وأخلص التهنئة القلبية لكل سودانى ولكل مصرى كما اتصل هاتفيا بالخرطوم متحدثا مع الزعيم الدينى الكبير السيد على المرغنى زعيم الطائفة الختمية ، ثم بالسيد صادق المهدى نجل الزعيم الدينى والسياسى الكبير السيد/عبد الرحمن المهدى زعيم طائفة الانصار ، وأبلغهما نبأ توقيع الاتفاق وتبادل معهما التهانى « بهذا الفوز الوطنى الكبير » ! كما اتصل هاتفيا بالاستاذ اسماعيل الازهرى « رئيس الحزب الوطنى الاتحادى » والسيد زين العابدين صالح عضو الهيئة التنفيذية للحزب الجمهورى ، وبالاميرالاى عبد الله خليل سكرتير حزب الامة وغيرهم من الزعماء السودانيين مهنئا اياهم جميعا بالاتفاق .

وهللت الصحف المصرية بلا استثناء لتوقيع الاتفاق المصرى البريطانى بشأن السودان ، واعتبرت الاهرام ان يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ « كان اليوم المشهود الاكبر فى تاريخ الموقف السياسى بين مصر وبريطانيا فيما يتعلق بمستقبل السودان » وانه سجل نصرا كبيرا لمصر والسودان معا . ونشرت الصحف الصادرة فى يوم الجمعة ١٣ فبراير سنة ١٩٥٣ صورا فوتوغرافية جديدة لوفدى المفاوضة فى حفل التوقيعوللرئيس اللواء محمد نجيبوالبكباشى جمال عبد الناصر وزملائهما من الضباط الاحرار اعضاء مجلس القيادة، وحولهم اعداد من الصحفيين والمواطنين وهم جميعا يتبادلون التهانى والقبلات والاحضان فى ذلك اليوم المشهود ! وذكرت الصحف انه على اثر التوقيع على الاتفاق وقف السفير البريطانى السيررالف ستيفنسون وصافح الرئيساللواء محمد نجيب ثم ضمه الى صدره وهو يقول باللغة العربية « مبروك » ، فرد عليه الرئيس محمد نجيب شاكرا . كما ذكرت ان أعضاء مجلس الثورة اقبلوا بعد توقيع الاتفاق على زميليهما الصاغ صلاح سالم والبكباشى حسين ذو الفقار صبرى مندوبى القيادة فى المباحثات السودانية مهنئين بتوفيقهما ونجاحهما . فصرح الصاغ صلاح سالم بان الامل كبير فى أن ينفذ الاتفاق تنفيذا دقيقا بثقة وحسن النية من الجانب البريطانى . وكانالرئيس اللواء محمد نجيب قد صرح من جانبه للصحفيين الذين تجمعوا حوله وحول السفير البريطانى عقب توقيع الاتفاق « بأن العبرة فى التنفيذ الذى يتم ، فتوفر حسن النية هو الضمانلتحقيق الاتفاق » وابتهل الى الله العلى القدير أن يتم التنفيذ بنقاء الضمير وبنفس الروح الطيبة التى جرت بها المباحثات .

واستقبلت الاوساط السودانية أنباء توقيع الاتفاق بين مصر وبريطانيا بفرح وسرور بالغين ، ونوهت الجرائد السودانية جميعا بهذا الحدث بحروف بارزة فى صفحاتها الاولى معتبرة ان توقيع الاتفاق بداية حياة جديدة للسودان سوف يكون لها آثار بالغة الاهمية فى تاريخ البلاد واعتبرت حكومة السودان ١٤ فبراير يوم عطلة رسمية ابتهاجا بتوقيع ذلك الاتفاق ، واقيم فى ذلك اليوم

حفل عام بسراى الحاكم العـــام البريطانى دعى اليها عدد كبير من ابرز الشخصيات السودانية والبريطانية والمصرية ورجال الصحافة . واشترك الجيش المصرى وموسيقى قوة دفاع السودان فى احياء ذلك الحفل ، واتصل الاستاذ محمد نور الدين سكرتير لجنة الاحزاب المشتركة ووكيل الحزب الوطنى الاتحادى « المطالب بالوحدة مع مصر » ، اتصل بزعماء الاحزاب السودانية الكبرى الاخرى لاقامة حفل جماهيرى مشترك ابتهاجا بتوقيع اتفاقية السودان هـــذه .

والقى الحاكم العام للسودان السير روبرتهاو خطابا سياسيا فى العرض العسكرى الذى اقيم يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٥٣ بالخرطوم ابتهاجا بتوقيع الاتفاق قال فيه « ان هذا الاتفاق يعطى السودان دستورا لحكم ذاتى ويضمن للسودانيين حق تقرير المصير فى مدى ثلاث سنوات ، كما يحتفظ بالسيادة القانونية على السودان للشعب السودانى .. وقد ظلت الحكومة البريطانية طوال سنوات عديدة تقاوم المطالبة من مصر بالاعتراف بوحدة وادى النيل وبقبول التاج المشترك ، وقد فعلت الحكومة البريطانية ذلك لا عن عدم رغبتها فى ان ترى المصريين والسودانيين متحدين ، بل لاقتناعها بانه لايمكن أن يتخذ ، وان العدل يقضى بألا يتخذ ، أى قرار حول الوضع المقبـل للسودان مالم يؤخذ رأى السودانيين بالوسائل الدستورية الصحيحة » .

واستطرد الحاكم العام يقول « هكذا كان الموقف عندما اسست الجمعية التشريعية فى عام ١٩٤٨ وهذا كان الموقف عندما ناقشت الجمعية نفسها واقرت فى ربيع العام الماضى (سنة ١٩٥٢) مسودة دستور الحكم الذاتى ، ولقد ابدى اللواء نجيب من حصافة الرأى ومن اللباقة السياسية ما جعله ينتقد سياسة الحكومات المصرية السابقة ويعترف بحق السودانيين وحدهم دون سواهم فى تقرير مصيرهم . وهناك ناحية اخرى من نواحى هذه الاتفاقية لابد أن تكون مبعث أعظم ارتياح عند جميع الذين يبغون فى قرارة نفوسهم خير هذه البلاد ومستقبلها ، وهى وحدة الرأى التى تجلت فى الاشهر الاخيرة بين الاحزاب السياسية الشمالية وانى لارجو أن تستمر طويلا وان الامر فيمـا يختص بالسودانيين وفيما يختص باناس كثيرين غيرهم هو أن أمنها ورفاهيتها فى المستقبل سيكونان معقودين بوحدة الغرض ووحدة العمل (١) » .

ولم ينقطع سيل التهانى بالاتفاقية بشأن الاتفاق المذكور فقـدم المستر جفرسون كافرى السفير الامريكى فى القاهرة تهانيه للدكتور محمد فوزى

---

(١) نقلا عن الصحف المصرية فى ١٥ ، ١٦ فبراير ١٩٥٣ .

وزير الخارجية المصرى بهذه المناسبة واصدر بيانا للصحف المحلية جاء فيه :
« أن توقيع اتفاقية السودان بين مصر وبريطانيا العظمى البلدين اللذين تعتز الولايات المتحدة بصداقتهما لهما لهو مناسبة سعيدة ويعد فالا حسنا فى المستقبل القريب . لقد راقبت تطور المباحثات عن كثب وهى تتقدم نحو حادث اليوم ، وانه لمن دواعى سرورى الشخصى ان ارى نهاية هذه المشكلة التى ظلت مستعصية الحل وقتا طويلا . وانى لادرك الجهود التى بذلها الطرفان بصبر واخلاص للوصول الى هذا الاتفاق واهنىء المصريين والبريطانيين والسودانيين بتوقيعه . وان حكومتى لترحب بعقد هذا الاتفاق كعلامة على الطريق المؤدى الى الرخاء والاستقرار والتقدم فى هذه المنطقة » .

كما اعلن المتحدث الرسمى فى واشنطون أن وزارة الخارجية الامريكية رحبت بالاتفاق بين مصر وبريطانيا على مشكلة السودان ، ووصف هذا الاتفاق بانه حدث ذو أهمية عظيمة « اذ أنهى مشكلة طالما ظلت مصدرا لتعقيد العلاقات بين بريطانيا ومصر خلال سنوات طويلة » . واضاف أن الاتفاق جاء نتيجة للصبر والتفاهم والاعتدال فى السياسة من جانب الفريقين . كما نوه بذلك السفير البريطانى فى القاهرة السير رالف ستيفنسون فى رسالة بعث بها الى الصحف المصرية عقب توقيع الاتفاق قال فيها « ان أملى الكبير أن تفتح هذه الاتفاقية عهداً من الثقة المتبادلة بين بريطانيا العظمى ومصر وقد ساعد على الوصول الى هذا الاتفاق التفاهم المتزايد بين الطرفين وعلى الاخص ما ابداه اللواء محمد نجيب وحكومته من بعد النظر والسياسة فى معالجته لهذا الموضوع أكثر من الحكومات السابقة فى مصر ، فقد دل بوجهة نظره على أن تظل السيادة محتفظا بها للسودان ، ويقبوله أن يقرر السودانيون مستقبلهم بحرية ، على أنه « أى محمد نجيب » والحكومة البريطانية يهتمان ابلغ الاهتمام بمصالح الشعب السودانى » .

وفى هذه العبارة من الغمز واللمز للمفاوضين المصريين السابقين امثال اسماعيل صدقى ومحمد صلاح الدين وغيرهم مالا يخفى ، فقد ظل اولهما متمسكا بوحدة مصر والسودان تحت التاج المشترك وهو التاج المصرى ، ولم يتراجع الثانى عن فكرة السيادة المصرية على السودان ، ففشل كلاهما ونجح محمد نجيب ورفاقه من الضباط الأحرار ! ولكن هل كان هذا النجاح حقيقيا ومؤكدا ام ظاهريا فقط ؟ ومن هو المستفيد من هذا الاتفاق ؟

يحسن للاجابة على ذلك الرجوع الى مذكرات اللواء محمد نجيب نفسه وما ورد فيها عن قصة الثورة مع السودان . ولكن قبل أن نتناول ماقاله محمد نجيب بهذا الصدد دعونا نلقى أولا نظرة على تعليق الاستاذ سليم اللوزى صاحب مجلة الحوادث اللبنانية وناشر تلك المذكرات . قال الناشر « يحكى

محمد نجيب فى مذكراته كيف واجهت الثورة الرأى العام المصرى بل والسودانى بتخليها عن شعار وحدة وادى النيل الذى قام عليه السياسيون قبل عهد الثورة ورفضوا أن يجروا أى حوار حوله ، فكان ان بقيت مشكلة السودان معلقة وتحولت الى عقبة فى طريق حل مشكلة الجلاء عن مصر .. وجاءت الثورة فقلبت خطط الانجليز باعلانها استعداد مصر للاعتراف بحق تقرير المصير للسودان بما فيه الانفصال .... كان تكتيكا جديدا وبارعا ، ولكن براعته كانت تكمن فى قناعة الجميع باستحالة وقوع هذا الانفصال . وفى ضوء هذا الاقتناع كان التكتيك يجرد الانجليز من حججهم ، ويسلب الانفصاليين قواعدهم . ولو صارت الاحداث كما كان يتوقع كل مصرى ومعظم السودانيين ، فجرى التصويت على اساس الاتحاد مع مصر لضرب المثل بخطوة الثورة هذه على براعة التكتيك وسياسة المراحل واعتناق الواقعية العملية بدلا من الجمود على الشعارات ... ولكن التكتيك لم ينجح وانفصل السودان وتردت العلاقات بين الخرطوم والقاهرة اكثر من مرة وبدا ان تخطيط الانجليز هو الذى نجح » .

صحيح ان العلاقات عادت الى وضعها الطبيعى مع السودان ، وصحيح أن تجربة الحكم المستقل أثبتت أن الايمان بالوحدة كشعار ، متوافر فى السودان بقدر توافره فى كل بلد عربى ، ولكن العقبات التى تحول دون الانتقال لمرحلة التنفيذ ليست أقل فى السودان منها فى أى بلد عربى آخر . كل هذا صحيح ولكن نتائج تقرير المصير فى السودان كانت صدمة للمصريين والسودانيين معا » .

واستطرد الاستاذ سليم اللوزى يقول فى تعليقه « محمد نجيب يعلل هذا الفشل بأنه نتيجة الخلاف فى داخل مجلس الثورة لينتقل منها بعد ذلك الى أن ابعاده هو شخصيا عن رئاسة مصر (فى فبراير ١٩٥٤ لبعض الوقت ثم فى نوفمبر سنة ١٩٥٤ بصفة نهائيه) لعب الدور الرئيسى فى قرار السودانيين بالانفصال . والمعروف ان الشيوعيين والاخوان المسلمين اتحدوا فى السودان ضد الاتحاد مع مصر لأن مرحلة تقرير المصير جاءت فى الفترة التى اصطدمت فيها السلطة المصرية بالاحزاب المصرية وبالذات مع الشيوعيين والاخوان . فكان الشيوعيون فى مصر يحاكمون لاول مرة بالاشغال الشاقة المؤبدة وكان الاخوان يعدمون ولم يكن من الطبيعى ولا من الممكن فى الوطن العربى أن يصوت الشيوعيون والاخوان للوحدة مع حكم يهددهم بهذا المصير (١) . وانصافا للثورة المصرية نقول انها حاولت الفصل

---

(١) لايزال الشيوعيون وجماعة الاخوان المسلمين يحاربان كل تقارب بين مصر والسودان ، بين نظام الرئيس محمد أنور السادات ونظام الرئيس جعفر نميرى .. وحاول الشيوعيون إحداث انقلاب شيوعى فى الخرطوم فى اغسطس ١٩٧١ وحاول غيرهم بمساعدة معمر القذافى تخريب العاصمة السودانية . وقلب نظام الحكم فى يوليو ١٩٧٦

بين معاملتها للشيوعيين والاخوان فى مصر وبين صلاتها بنظرائهم فى السودان، وجرت محاولات الاتصال والتفاهم عن طريق صلاح سالم وبعض الشيوعيين وعناصر الاخوان التى انضمت للنظام ، ولكن هــذه المحاولات لم تنجح » .

انتهت اقوال الاستاذ سليم اللوزى .. وكم أود أن يقرأ من تصـدوا لكتابة تاريخ ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ذلك التعليق المحايـد النزيه ، لكى يدركو كم غالوا عن جهل أو عن رياء فى مدح اتفاقية السودان وفى الثناء الغليظ على من اسهموا من المصريين فى تحقيقها ! أجل لقد كان هذا الاتفاق نصرا كبيرا ، ولكن للسودان وللسودانيين وعلى حساب مصر ووحدة وادى النيل !! ولو استحق من توصلوا الى تلك الاتفاقية أن تقام لهم التماثيل خليدا لهم ولجهودهم ، لكان مكانها الطبيعى فى الخرطوم وليس فى القاهرة !

ولنعد بعد ذلك الى قصة الثورة مع السودان من واقع مذكرات اللواء محمد نجيب كما نشرتها مجلة الحوادث اللبنانية . قال محمد نجيب « قبـل ان تتحرك قواتنا ليلة ٢٣ يوليو كان الموقف فى السودان يجتذب اهتمامى ويثير قلقى بعد اعلان الحاكم العام فى اوائل عام سنة ١٩٥٢ مشروع دستور للحكم الذاتى وبعد أن ألغت وزارة مصطفى النحاس (فى أكتوبر ١٩٥١) اتفاقيـة سنة ١٨٩٩ ونصبت التاج المصرى على السودان ، كان الحاكم العـــام البريطانى يستهدف بمشروعه الذى ارسله لكل من الحكومتين البريطانيـة والمصرية وأمهلهما ستة شهور ليبدى كل منهما ملاحظاتها عليه ان يتم تقرير مصير السودان فى ظل سيطرة الحكم البريطانى حتى يكمن توجيهه الوجهة التى يرتضيها الاستعمار البريطانى . ولم اتقدم للجهات المسئولة بتقرير عن خطورة الوضع فى السودان لانه لم يكن لى علاقة باحد من المســـئولين فى الوزارات التى تعاقبت بعد حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ . كما أن ظروفى المضطربة فى مصر والاعداد لحركة ٢٣ يوليو كان يشغل معظم وقتى الى جانب فقدانى الثقة فى قدرة هذه الوزارات ومدى جديتها فى مواجهـة المسئولية .. كنت موقنا بأن كل مشاكل مصر وتخلصها من الاستعمار واعوانه فى السراى وفى بعض الاحزاب أو القوى السياسية سوف تحل مشـــاكل السودان بالتنمية وربط شعبى وادى النيل برباطه المقدس العتيد . ولذا فانه منذ الايام الاولى للحركة والموقف فى السودان أصبح من النقط الرئيسية على جدول اعمالى ، واهتمامى الشديد بالسودان لا يعود الى اسباب سياسية فقط ولكنه يعود الى اسباب عاطفية » .

وشرح محمد نجيب كيف انه ولد فى الخرطوم وجده لوالده سقط قتيـلا وهو يدافع عن القطاع الحيوى للخرطوم هــو واخواته الثلاث رافضـــا الانسحاب ابان الثورة المهدية فى السودان . وكيف ان والده الضابط بالجيش خدم فى السودان ومات ودفن هناك . وتحدث عن سنوات دراسته فى كلية

جوردون الخرطوم ثم بالمدرسة الحربية فى القاهــــرة ، وكيف التحق عقب تخرجه بالكتيبة السابعة عشر مشاه فى السودان التى كان يعمل بها والده قبل وفاته ، وانه خلال سنوات عمره التى عاشها فى السودان لم يشعر قط انه فى بلد غريب وان علاقته باهل السودان كانت تماما مثل علاقته بأهــل مصر . لذلك‌كله فقد كان موقنا بأن النيل يجمع على ضفتيه من منبعه الى مصبه شعبا واحدا لا تفرقه لغة أو حضارة تاريخية وتربطه أيضا مصالح اقتصادية . ومن ثم كانت نقطة الانطلاق فى تفكيره هى أن يحول بين السودان وبين الارتباط ببريطانيا عند تقرير مصيره وحتى لا يكون امام السودان عنــد تقرير المصير الا احد حلين : « أما الارتباط بمصر فى صورة وحدة او اتحاد ، واما الاستقلال ، وان تقرير المصير لم يكن يزعجه أو يثير قلقا فى نفسه لتأكده من العلاقة الخالدة بين شقى وادى النيل » .

وانطلاقا من ذلك ، كانت الخطوة الاساسية الاولى فى تحركه هى جمع السودانيين بمختلف احزابهم على موقف موحد تعاونهم فيه مصر . فترر دعوة جميع زعماء الاحزاب السودانيين الى القاهرة ومنهم الزعيمان الكـــبيران المهدى والمرغنى ، فجاءت وفود الاحزاب السودانية ، وحضر الســـــيد عبد الرحمن المهدى واعتذر السيد على الميرغنى عن الحضور فى فصل الشتاء مرحبا بزيارة لمصر فى الصيف . وبدأت المفاوضات بين محمد نجيب وصحبه ، وبين وفود الاحزاب السودانية وكان معظمهم من معارف محمـــــد نجيب واصدقائه وزملائه فى أيام الدراسة وتربطه بهم علاقات وثيقـــة متجددة . وترأس محمد نجيب هيئة للمفاوضة مع الوفود المذكورة ضــــمت الرئيس السابق على ماهر والدكتور عبد الرزاق السنهورى (رئيس مجلس الدولة) والصاغ صلاح سالم والبكباشى حسين ذو الفقار يعاونهم عـــدد من الخبراء المصريين بشئون السودان . ولم تطل هذه المفاوضات وتوصل الجميع الى اتفاق يقضى بأجراء استفتاء فى السودان حول تقرير المصير . ووافق الزعيم السودانى السيد/عبدالرحمن المهدى علىذلك. وكانت الخطوةالاساسية الثانية هى جمع شمل الاحزاب السودانية المؤيدة للوحدة والاتحاد مع مصر فى تجمع واحد . ونجح اللواء محمد نجيب فى ذلك بفضل اتصالاته الشخصية معهم ، وانتهى زعماء تلك الاحزاب الوحدوية الى الاندماج فى حزب واحـــد هو الحزب الوطنى الاتحادى حيث تم وضع ميثاقه فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢ واختير اسماعيل الازهرى رئيسا للحزب ومحمد نور الدين نائبا له . ونص نظـــام الحزب على ضرورة جلاء الانجليز وقيام اتحاد مع مصر عند تقرير المصير واتفقت كلمة جميع هذه الاحزاب السودانية على ضرورة ان تكفل للسودان حرية الاختيار بتحديد سلطات الحاكم العام البريطانى فى ادارة السودان ، وجلاء القوات البريطانية والمصرية قبل اجراء الانتخابات لجمعية تأسيسية يناط بها تقرير المصير مع قصر اختيارها بين الاتحاد مع مصر بصورة من

الصور أو الاستقلال عنها ، دون أى ارتباط بدولة اخرى كبريطانيا . وأضاف محمد نجيب ان كلا من المهدى والميرغنى بارك هذه الاسس التى انتهت فيما بعد الى الاستقرار فى صلب الاتفاق المصرى البريطانى الموقع فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ .

واستطرد محمد نجيب يقول انه بعد ان تمت جميع هذه الترتيبات مع الاخوة السودانيين وأصبحت ورقة تقرير المصير بيد مصر بعد أن كانت بيد بريطانيا ارسل للبريطانيين مذكرة فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢ يقترح فيها تمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتى الكامل وتهيئة الجو الحر المحايد الذى لابد منه فى السودان لتقرير المصير ، ففوجئت الحكومة البريطانية على حد قوله بهذا الاسلوب الجديد ، ولم تملك سوى الموافقة وان كانت قد لجأت الى المراوغة وباظهار حيدتها على حماية الجنوبيين من الشماليين فى السودان . وفيما عدا ذلك مضت المفاوضات فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢ سهلة ميسرة لا سبيل فيها للاستعمار البريطانى لاقامة العراقيل حتى تم توقيع الاتفاق فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ وهو واثق من انه قد نجح فى محاصرة الانجليز بأسلوبهم ، وأن الديمقراطية والاستفتاء الحر لشعب السودان سوف يصلان بنا الى النتيجة التى توخاها المفاوضون المصريون وهى ارتباط شعبى وادى النيل .

وتحدث اللواء محمد نجيب فى مذكراته عن الثمرات الاولى للاسلوب الجديد الذى خطط له لحل مشكلة السودان ، فأشاد بالانتخابات التى أجريت فى السودان فى ظل اتفاق ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ واسفرت عن فوز ساحق لممثلى الحزب الوطنى الاتحادى الذى ينادى باتحاد فيدرالى مع مصر ، وعدم حصول حزب الامة الذى ينادى باستقلال السودان عن مصر على العدد الكافى من الاصوات فى تلك الانتخابات مما اضطر الحاكم العام البريطانى رغم محاولاته العديدة لتعطيل تنفيذ الاتفاق ، الى تكليف اسماعيل الازهرى بوصفه زعيم الاغلبية بتاليف اول وزارة سودانية فى ظل ذلك الاتفاق وفى تاريخ السودان الحديث ولو سارت الامور فى طريقها الطبيعى المرسوم لانتهى الاستفتاء فى السودان الى تدشين الاتحاد بين مصر والسودان فلم تكن هناك موانع أو مصاعب تعترض الطريق ، ولكن الموقف الداخلى فى مصر فى تقدير الرئيس محمد نجيب هو الذى حال فى النهاية دون ذلك وهو يعنى (بالموقف) الخلافات فى الراى داخل مجلس قيادة الثورة المصرى لا سيما بين اللواء محمد نجيب نفسه من جهة وبين البكباشى جمال عبد الناصر من جهة أخرى والذى تفجر فى أزمة فبراير ومارس سنة ١٩٥٤ وادى الى استقالة محمد نجيب فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤ ثم عودته الى رئاسة الجمهورية بعد ذلك بأيام ! «فأدرك القاصى والدانى من خلال تلك الازمة المؤسفة مدى انعدام الانسجام داخل القيادة المصرية » .

ويروى محمد نجيب بعد ذلك الاحداث الخطيرة التى جرت فى عاصمة السودان عندما سافر اليها فى اول مارس سنة ١٩٥٤ للمشاركة فى احتفالات السودان بافتتاح اول برلمان هناك ، فقال : « وصلت الطائرة الخرطوم وكان المحتشدون فى المطار يقدرون بالالوف من ابناء الجنوب فى ملابسهم البيضاء . كان قلبى يخفق فرحا وانا فى طريقى لزيارة السودان بعد حوالى ثلاثين عاما . ولكن ما ان نزلت حتى فؤجئت بمظاهرة حاشدة تهتف : « لا مصرى ولا بريطانى السودان للسودانى » . ولم اجد فى الهتاف شيئا مثيرا او معاديا ، فقد كان هذا هو ما يتعين فعلا ، ولم اجد فى المظاهرات روحا عدائية فقد استقبلنى رجال الحزب الوطنى الاتحادى (المؤيد لمصر) والسيد صديق المهدى الذى حمل لى تحيات والده . ولكنى فؤجئت بالحاكم العام (البريطانى) يحاول ايهامى بخطورة هذه المظاهرات ، وكان البوليس قد بدأ الاشتباك معها وتساقط عدد من القتلى والجرحى قدر بعد ذلك بحوالى ٣٢ قتيلا و ١٠٧ جريحا ... وصلت الى القصر الجمهورى وطلبت محادثة السيد عبد الرحمن المهدى (زعيم الانصار والمعارض الاكبر لوحدة مصر والسودان) وكنت اتصل به هاتفيا ولكن ما ان تبدأ التحية حتى يقطع الخط بأمر واضح التدبير ، تكرر ذلك تسع مرات . وحاول الحاكم العام اقناعى بعدم الوقوف فى شرفة القصر الجمهورى ولكنى رفضت وخرجت الى الجماهير حيث خطبت فيها ... وما ان بدأت تهدأ وتستجيب حتى هاجمتها قوات البوليس دون مبرر وتساقط من جديد عدد من القتلى والجرحى !! مجزرة دموية دبرها الحاكم العام ليفشل تنفيذ الاتفاقية ويظهر الامر كما لو أن عداء قد انفجر ضد مصر فى السودان ومستندا فى ذلك الى الانصار الذين فاتتهم فرصة النجاح فى الانتخابات فخرجوا يعلنون عن انفسهم فدبر الامر على أساس اطلاق النار عليهم دون مبرر لكن سلوين لويد (الوزير البريطانى المعروف) كان قد وصل الى الخرطوم أيضا للمشاركة فى الاحتفالات ولكنه لم يبرح مكانه ولم يظهر للناس حتى حملته الطائرة الى لندن . وقابلت السفراء العرب فى الخرطوم وامضيت وقتا نتحدث فيه عن طبيعة المظاهرات ، وكان اجماعهم على ان استفزازت البوليس قد شوهت الموقف وحولته الى مجزرة وانه كان مفروضا ان تمنع المظاهرات عند اول تجمعها فى أم درمان » .

« وكان من نتائج ذلك كله ان الغيت جلسة افتتاح البرلمان ، وقررت العودة الى القاهرة فى اليوم التالى مباشرة » ويقول ان الحاكم العام البريطانى حضر لمقابلته عارى الرأس فطلبت منه ان يلبس قبعته ويحضر بعد ذلك فى المطار ، فلم يتردد ، وحضر هو واسماعيل الازهرى . وفى المطار احتشد العمال السودانيون الذين اقبلوا على يهتفون ويرحبون » .

« وقد حكمت المحكمة العليا التى كان يراسها قاضى بريطانى بعد ذلك فى

الخرطوم باعدام عوض صالح رئيس تحرير جريدة الامة ومـــدير دائرة عبد الرحمن المهدى ، وبالسجن المؤبد على الصحفى على فرج المحـــرر بالجريدة المذكورة وبأربع سنوات على عبد الله سكرتير عام منظمـــات الانصار . وقد خفضت محكمة الاستئناف بعد ذلك حكم الاعدام الى المؤبد ، وحكم المؤبد الى عشر سنوات ، واعتبرت ان هذه المظاهرات تعبير عن رفض حزب الامة للتجربة الديمقراطية التى ظهرت نتائجها فى الانتخابات، وانها ليست موجهة ضد مصر » واختتم اللواء محمد نجيب ما بينه عن تلك المأســـاة السودانية بقوله : « رجعت الى القاهرة حيث كانت تنتظرنى الاحداث » .

وواضح من رواية الرئيس اللواء محمد نجيب ان احداث الخرطوم فى اول مارس سنة ١٩٥٤ تكاد تكون منقطعة الصلة بما جرى فى مصر فى فبراير سنة ١٩٥٤ ، وبالخلافات بينه وبين مجلس قيادة الثـــورة المصرى ، وان احداث السودان كانت مختلفة تماما تحركها ايدى بريطانية سودانية بعلم وتحريض او على الاقل بتشجيع من الحاكم العام البريطانى الذى رتب تلك المجزرة الدموية لافشال اتفاق ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ، مستعينا بكافـــة العناصر المعادية لمصر وبالانفصاليين السودانيين وعلى رأسهم الحسيب النسيب السيد عبد الرحمن المهدى زعيم طائفة الانصار وغيره من زعمــاء حزب الامة المطالب بالاستقلال عن مصر ، والذى يضم فى صفوفه باعتراف اللواء محمد نجيب نفسه جناحا كان ينادى باستقلال الوطن (السودان) تحت رئاسة حاكم بريطانى متمثلين فى ذلك ببقاء اللورد ماونت باتن (قريب ملـــكة بريطانيا) لبعض الوقت حاكما عاما على الهند بعد اعلان استقلالها .

لقد اقتنعت بريطانيا بعد الانتخابات التى فاز فيهـــا الحـــزب الوطنى الاتحادى فوزا مبينا على حزب الامة المطالب بالاستقلال ، ان ورقة تقرير المصير اخذت تتحول لصالح مصر وانها ان تركت الامور تمضى على سجيتها فسوف يؤدى ذلك الى سيطرة انصار الحزب الوطنى الاتحادى على الجمعية التأسيسية ، ومن ثم التصويت لصالح الاتحاد مع مصر فى الاستفتاء العام الخاص بتقرير المصير فكشر الاسد البريطانى العجوز عن انيابه وكشف عن حقيقة نواياه ومراميه للحيلولة دون تحقيق الوحدة بين مصر والســـودان او قيام اتحاد بينهما فى اية صورة ، فاخذ الاستعمار البريطانى القـــائم فى السودان والذى اعد لكل أمر عدته يحرك انصاره واذنابه واجهزته ويبعثر ذهبه وينفث سمومه . وبدلا من أن تحاصر الاغلبية الاقلية ، أخذت الاقلية النشطة بمساندة الحاكم العـــام تملى ارادتهـــا على الاكثريـــة الصـــامته او العاجزة .

فلما تخلى الاتحاديون عن موقفهم بعد ذلك (وربما كان لازمة فبراير ومارس سنة ١٩٥٤ تأثير على موقف أولئك الاتحاديين) انهـــار التكتيك

الذى تحدث عنه اللواء محمد نجيب سواء اكان حقا وضعه بمفرده كما توحى به مذكراته أو كان وضعه هو وصحبه أعضاء مجلس قيادة الثورة ! وعندما جرت الانتخابات للجمعية التأسيسية السودانية بعد فترة الانتقال ، واعلنت الجمعية المذكورة سنة ١٩٥٦ استقلال السودان ، كان ذلك صدمة لشعب مصر وفوزا كبيرا للسياسة البريطانية . ولم يسع الحكومة المصرية رغم ذلك الا أن تعترف بهذا الاستقلال وتباركه .

ولقد القت مذكرات عبد اللطيف البغدادى مزيدا من الضوء حول هذا الموضوع (١) فذكر انه فى الاجتماع المنعقد فى ٢٥ أغسطس ١٩٥٥ لبحث موضوع السودان اعترف صلاح سالم بأن السودان ضايع ضايع وان الكل هناك اصبحوا مجمعين على الاستقلال دون الاتحاد مع مصر بسبب سياسة الثورة والاخطاء فى تنفيذها وطالب صلاح بان يقوم جمال عبد الناصر بالسفر فورا ليعلن بنفسه استقلال السودان بمناسبة اجتماع البرلمان السودانى ليصبح جمال بذلك بطل استقلال السودان ! ولكن جمال وسائر اعضاء مجلس الثورة رفضوا هذا الرأى حتى لا يصدم الشعب المصرى الذى ظل يعتقد أن الاتحاد مع السودان سيتم فعلا كما كانت تصوره كذبا وسائل الاعلام المصرية مما اثار حفيظة كل المسئولين فى السودان !

وعلى اية حال ، فان توصل الطرفين المصرى والبريطانى الى تفاهم حول السودان وتوقيعهما لاتفاق ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ مهد السبيل فى حينه للانتقال الى معالجة موضوع الجلاء عن مصر . وصرح بذلك للصحفيين وزير الخارجية المصرية الدكتور محمود فوزى عقب توقيع اتفاق السودان عندما قال : « ان هذا الاتفاق يعد خطوة الى الامام فى الاتجاه الصحيح ، وأننا لآملون ومصممون على أن نتبعها بأذن الله وعونه خطوة مثلها فنخطو الخطوة الثانية المرتقبة » وعندما سئل متى ينتظر أن تبدأ محادثات الجلاء عن منطقة القنال أجاب بطريقته المتميزة « فى أسرع وقت ممكن وأننا لا نحسب وقتنا بالسنين ولكن بالدقائق والثوانى » !

---

(١) انظر مذكرات عبد اللطيف البغدادى الجزء الاول الفصل السادس بعنوان « استقالة صلاح سالم واسبابها » ص ٢٧٣ ومابعدها .

الفرع الثانى : مفاوضات الجلاء عن مصر :

ما ان حلت الثورة مشكلة السودان بطريقتها الخاصة حتى بدات تركز جهودها لتحقيق الجلاء عن مصر ، فاعلن اللواء محمد نجيب للجماهير فى زيارته لاسوان فى ٢٢ مارس سنة ١٩٥٣ : لقد انتهينا من مسألة السودان بفضل اتحاد الامة وبقى امام السودانيين مرحلة خطيرة سوف يخرجون منها احرارا ، اما مسألتنا فاعلموا اننا لا نرضى الا بجلاء الغاصب دون قيد او شرط ، او نموت دون ذلك ونحن على اتم استعداد للتضحية والامة كلها وراءنا » .

وكرر ذلك فى اليوم التالى وهو فى رحلة الصعيد ، عندما سئل عن الجلاء غير المشروط ، فأجاب بأن مسألة الجلاء هى مسألة حياة او موت ونحن مصممون على ان نحيا احرارا . وقال ان الدفاع المشترك أو غيره مما يعرض احيانا هو استعاضة عن الاحتلال البريطانى باحتلال من نوع آخر .

واعلن بعد ذلك فى زيارته لدمنهور فى ١٤ ابريل سنة ١٩٥٣ « قلت لاخوانكم بالصعيد انه لا ثالث امامنا فاما الجلاء واما الفداء ، ولكن لا أحب ان إعيدها حتى لا تفتقدوا رنينها فى القلوب ، ولكن أريد أن أقول لكم ان ماالطمع الناس فينا هو انهم سمعوا منا فى الماضى صراخا عنيفا وصياحا عاليا ثم رأوا منا تواكلا معيبا وتفرقا فلنمح هذه الصفحة ليروا منا تقاربا وتراحما وليروا منا عملا صامتا متحدا ، ولكى نثبت لهم ان المصريين غيروا اسلوبهم وطريقتهم وانهم اصبحوا شعبا جادا صارما » .

ويبدو ان التصميم على اجلاء الانجليز عن مصر لم يفارق الرئيس محمد نجيب حتى وهو يحج الى بيت الله فى اغسطس سنة ١٩٥٣ فقد ارسل مندوب الاهرام من الاراضى الحجازية يقول فى ٢٢ اغسطس سنة ١٩٥٣ ان الرئيس محمد نجيب وقف على جبل عرفات بعد صلاة الفجر وسط جموع الحجيج من شتى الاقطار الاسلامية يدعو الله سبحانه وتعالى : « ان ينصرنا على طرد الانجليز من مصر وينصر الاسلام والمسلمين ويمتع البلاد العربية

والاسلامية بحريتها الكاملة واستقلالها « وأن الجموع الزاخرة كانت تردد خلفه هذا الدعاء فى قوة وحماسه بالغين » (١)

وخطب جمال عبد الناصر نائب رئيس مجلس قيادة الثورة فى مركز هيئة التحرير بشبين الكوم فى مارس سنة ١٩٥٣ (وكان نجمه قد بدأ فى الصعود) فقال كلمته الشهيرة « على الاستعمار ان يحمل عصاه على كاهله ويرحل ان الشعوب التى تساوم الاستعمار على حريتها توقع فى نفس الوقت وثيقة عبوديتها لذلك فان اول اهدافنا الجلاء بدون قيد ولا شرط » . ورد فى ١٨ مارس سنة ١٩٥٣ ، على ما خاضت فيه الصحف البريطانية عن شروط بريطانيا للجلاء فقال : « ان مصر لن تساوم على حقهـا الطبيعى فى الجلاء الناجز الكامل ولا تقبل اى نوع من انواع الاحتلال ولن تسمح فى حالة نشوب حرب لبريطانيا فى استخدام القواعد الجوية المصرية فى القتال . والمصريون اقدر على تحمل مسئولية الدفاع عن القنال من اى قوات أجنبية وستحافظ مصر على استقلالها وحريتها حتى آخر رجل وامرأة » .

وسارع رجال الثورة الى اعادة تنظيم المقاومة المسلحة لمنازلة قوات الاحتلال فى منطقة القنال واعداد خطط مدروسة لجميع الاحتمالات مع تجنب الاخطاء التى وقعت فيها حكومة الوفد فى عام ١٩٥١ لاخراج الانجليز من منطقة القنال . وكان من أهم التدابير التى اتخذتها حكومة الثورة فى هذا الصدد انشاء مراكز لتدريب الحرس الوطنى والفدائيين لخوض حرب العصابات ضد الانجليز فى القنال والاهتمام بالمصانع الحربية وجعلها قادرة على امداد الجيش بما يحتاج اليه من الاسلحة الصغيرة ، وتخزين كميات من

---

(١) وقالت جريدة الاهرام فى ٢٣اغسطس سنة ١٩٥٣ ان الرئيس محمد نجيب انتهز مناسبة حج بيت الله الحرام لزيارة الملك عبد العزيز آل سعود بالقصر الملكى فى الطائف ودام اجتماعهما نصف ساعة وكان يرافقه الصاغ صلاح سالم والبكباشى حسين الشافعى والصاغ كمال الدين حسين اعضاء مجلس قيادة الثورة والشيخ أحمد حسن الباقورى وزير الاوقاف وأمير الحج وان الحديث بين رئيسى الدولتين السعودية والمصرية تناول علاقات الصداقة والمودة بين القاهرة والرياض تلك العلاقات التى لم ينل منها تغيير نظام الحكم فى مصر بل على العكس وطدها وزادها توثقا .. وان الجانبين تبادلا الهدايا وكانت هدية العاهل السعودى لمحمد نجيب سيفا عربيا وكسوة عربية كاملة وقطعة كبيرة من كسوة الكعبة الشريفة وفاز جميع مرافقى الرئيس بهدايا ثمينة كذلك . وقد استقبل الرئيس نجيب استقبالا حافلا فى مطار الماظة عند عودته من الخارج وحرصت الجرائد على القول بان المحتشدين فى المطار تعالت هتافاتهم بحياة البكباشى جمال عبد الناصر نائب الرئيس وقائد الجناح عبد اللطيف بغدادى وزير الحربية واللواء عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة والبكباشى أنور السادات عضو مجلس النواب عند وصولهم المطار لاستقبال الرئيس محمد نجيب .

البترول تكفى مصر لمدة لا تقل عن ستة شهور وتوحيد موارد البلاد واعدادها للاشتراك فى معركة التحرير ..

وبدات المفاوضات المصرية البريطانية بشان الجلاء فى هذا الجو المشحون بالمتفجرات فى ٢٧ ابريل سنة ١٩٥٣ يتولاها من الجانب المصرى اللواء محمد نجيب والبكباشى جمال عبد الناصر والصاغ صلاح سالم والصاغ عبد الحكيم عامر وقائد الجناح عبد اللطيف البغدادي وآخرين من المدنيين، ومن الجانب البريطانى سفير بريطانيا فى القاهرة ومعاونوه . ولم تلبث ان تعثرت وقطعها الجانب المصرى فى ٨ مايو سنة ١٩٥٣ (١) ، وفى هذه الاثناء زار وزير الخارجية الامريكية جون فوستر دالاس القاهرة لاعادة الثقة بين مصر وبريطانيا وايجاد الوسيلة لانقاذ مباحثات الجلاء ؛ ثم غادر القاهرة بعد ان وقف تماما على وجهة النظر المصرية اثر مقابلته للرئيس محمد نجيب ووزير الخارجية المصرية الدكتور محمود فوزى ، وجرت اتصالات بين واشنطن ولندن والقاهرة لانقاذ المباحثات من مركزها الحرج .

وفى ٢ يوليو سنة ١٩٥٣ وسط هذا الجو المتوتر وفد الى القاهرة كذلك ضيف صديق يتمتع بالحظوة والخبرة الطويلة بحكم السن واسهامه فى تحرير وطنه ، وهو الزعيم جواهر لال نهرو وجلس نهرو مع الضباط الاحرار جمال عبد الناصر وزملائه يحدثهم عن تجربته فى مكافحة الاستعمار وعن سياسة العملاقين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية اللذين يحاول كل منهما ان يجتذب نحوه البلدان الافريقية والاسيوية التى سقطت فى ايدى الاستعمار ، وكيف بدأت هذه البلاد فى التحرك ولكنها وجدت نفسها .. كما أخذ نهرو يشرح لجمال وزملائه فكرة عدم الانحياز التى ما لبثت أن اعتنقتها مصر الثورة .

وعلى اثر قطع المباحثات فى مايو سنة ١٩٥٣ تقرر تقييد التعامل مع المحتل بحظر توريد المواد الغذائية والمشروبات وخامات الصناعة والبناء الى قوات الجيش البريطانى فى القنال الا بترخيص من وزارة التموين . وفى اغسطس سنة ١٩٥٣ وبعد اعلان الجمهورية بحوالى الشهرين زار

---

(١) وقبل ذلك بيوم فى ٧ مايو سنة ١٩٥٣ القى البكباشى حسين الشافعى عضو مجالس قيادة الثورة خطابا وطنيا بمركز هيئة التحرير فى بيلا (محافظة كفرالشيخ حاليا) قال فيه « فلتفرحوا بتوقف المفاوضات لأن المستعمر يسىء الينا اذا خرج بلا طرد لانه بذلك يقضى على الحرية التى يجب ان ندفع ثمنهــــا لكى نحس بقيمتها فلا تهون علينا ولا على ابنائنا من بعدنا .

جمال عبد الناصر بعد ان اصبح نائبا لرئيس مجلس الوزراء ، مدينة بورسعيد ودعا الشعب من جديد الى التضحية والكفاح ، وقال مخاطبا المواطنين : « ان مصر متكاتفة معكم لاجلاء الغاصب حتى يغادر بلادنا آخر جندى أجنبى . لابد من تحرير مصر ولابد من جلاء قوات الاحتلال .. اننا جميعا نوزع السلاح ، نوزعه على جميع ابناء الجمهورية لانها معركة تخص المصريين جميعا فلنتحد دائما وننظم صفوفنا » .

وظلت المفاوضات تتصل حينا وتنقطع حينا آخر شهورا طويلة والجانب البريطانى يتذرع بكل سانحة لتأجيل التوصل الى حل دائم حاسم ، وكانت الانتخابات البرلمانية فى السودان بعد توقيع اتفاق ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ذريعة من تلك الذرائع . فصرح اللواء محمد نجيب فى حفل بنادى الضباط فى القاهرة اقيم لتكريم مديرى الجامعات المصرية واساتذتها فى ٦ نوفمبر ١٩٥٣ ان الحكومة البريطانية تتعمد تأجيل مفاوضات الجلاء عن مصر حتى تنتهى الانتخابات السودانية خشية ان يؤثر فوز مصر فى مفاوضات الجلاء على تلك الانتخابات فساعد على انجاح مرشح الاحزاب المطالبة بالاتحاد مع مصر رغم تدخل السلطات البريطانية فى تلك الانتخابات ، وقال اللواء محمد نجيب ردا على خطاب المستر انتونى ايدن فى البرلمان البريطانى اتهم فيه مصر بالتدخل فى شئون السودان « ان تحت أيدينا مستندات دامغة تثبت تدخل السلطات البريطانية ذاتها فى هذه الانتخابات » وانه (أى محمد نجيب) قد اجل عامدا رحلة الى بلاد النوبة لاكثر من أسبوعين رغم الدعوات التى تلقاها من السودان لزيارته ، وجعل نهاية الرحلة الحدود المصرية حتى لا يقول قائل ان المصريين يتدخلون فى شئون السودان كما يزعم المستر ايدن !

وعندما انجلى الموقف فى السودان فى يناير سنة ١٩٥٤ بفوز مرشحى الاحزاب المطالبة بالاتحاد مع مصر اخذت الاحداث الداخلية فى مصر مثل اتهام الاخوان المسلمين بالتآمر مع السفارة البريطانية لتقويض نظام الحكم القائم ، ثم التنازع على السلطة بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر تشكل عوائق جديدة دون استئناف المباحثات المصرية البريطانية . ففى اواخر مارس سنة ١٩٥٤ أعلن انطونى ايدن فى مجلس العموم وقد أصبح رئيسا للوزراء أنه لايمكن لحكومته أن تستأنف مباحثاتها مع مصر حول الجلاء عن منطقة القنال بسبب الاحداث الجارية فى مصر وفى منطقة القنال بالذات ، وكان يشير بهذه العبارة الاخيرة الى تصاعد عمليات الكتائب الفدائية بقيادة عضو مجلس قيادة الثورة كمال الدين حسين ضد القوات والمعسكرات البريطانية فى القنال . ففى اواخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ وقعت عمليات تخريب واسعة النطاق داخل تلك المعسكرات ، واستمرت حوادث الاعتداء على الضباط

والجنود البريطانيين واختطاف بعضهم طول الستة اشهر الاولى من عام ١٩٥٤ . وفي يناير ١٩٥٤ اعلن سلوين لويد وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم انه من المستحيل التوصل الى اتفاق مع مصر مادامت تلك الحوادث مستمرة (١) بينما اعلن جون فوستر دالاس وزير الخارجية الامريكية بدوره فى يونو سنة ١٩٥٤ ان بلاده لا تستطيع انتهاج سياسة مستقلة عن حليفتها بريطانيا وفرنسا فى الشرق الاوسط .

ومع ذلك اضطرت بريطانيا فى يوليو سنة ١٩٥٤ الى طلب استئناف المفاوضات مع مصر بعد ان مهدت لذلك بمباحثات غير رسمية واتصالات شخصية بين بعض اعضاء الجانبين المصرى والبريطانى اتفق خلالها على عدد من النقاط ونجحت المفاوضات التى اشترك فى مراحلها الاخيرة وزير الحربية البريطانية انتونى هيدر وكيل وزارة الخارجية البريطانية المساعد ، ووقعت اسس الاتفاق بالاحرف الاولى فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤ . وفى ١٩ اكتوبر من نفس العام وقع النص النهائى التفصيلى لاتفاق الجلاء وزير الدولة البريطانى انتونى ناتنج (٢) رغم معارضة عدد من نواب المحافظين فى مجلس العموم ، والضجة المصطنعة التى اثارتها الصحف البريطانية ضد مبدأ الجلاء عن قناة السويس وقام بالتوقيع من الجانب المصرى اعضاء وفد المفاوضة . وتنص اتفاقية الجلاء على انقضاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ التى كانت مصر قد الغتها من جانبها وحدها فى عام ١٩٥١ ، وعلى جلاء القوات البريطانية جلاءتاما عن الاراضي المصرية خلال فترة ٢٠ شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاقية ، وعلى حق القوات البريطانية فى العودة الى منطقة القنال فى حالة تعرض مصر او احدى الدول العربية المنضمة الى معاهدة الضمان الجماعى العربى او تعرض تركيا لهجوم مسلح من الخارج . ومن اجل ذلك نص على الاحتفاظ بالقاعدة العسكرية فى منطقة القنال فى حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام فورا . وعلى انه فى حالة عودة القوات البريطانية الى

---

(١) اشار اللواء محمد نجيب فى مذكراته الى بعض هذه الحوادث منها حصار القوات البريطانية لمدينة الاسماعيلية وعزلها تماما للتفتيش من جاويش بريطانى خطفه الفدائيون فى منطقة القناة ، وانذار القائد البر يطانى فى القنال لوكيل محافظة الاسماعيلية ورفض هذا الاخير للانذار بناء على أوامر محمد نجيب ، كما رفض محمد نجيب مقابلة الوزير المفوض البريطانى مستر هانكى لبحث هذا الموضوع . وكحادث احتجاج السفير البريطانى فى مارس سنة ١٩٥٤ على مصرع ضابط بريطانى كبير بمنطقة القنال على يد الفدائيين .

(٢) استقال هذا السياسى البريطانى من وزارة السير انطونى أيدن بعد ذلك احتجاجا على العدوان الثلاثى على مصر فى أكتوبر ونوفمبر ١٩٥٦ . وله مؤلفات عن العرب على رأسها كتابه الصغير الجامع الذى تناول تاريخ العرب من الجاهلية الى عهد جمال عبدالناصر.

تلك القاعدة فى الظروف المبينة آنفا يتعين عليها الجلاء عنها فورا بمجرد وقف القتال الذي استوجب تواجدها فيها . وعلى أن يجرى التشاور فورا بين مصر وبريطانيا فى حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على اى بلد عربى طرف فى معاهدة الضمان الجماعى العربى اوعلى تركيا . وعلى أن تظل الاتفاقية نافذة المفعول لمدة سبع سنوات من تاريخ توقيعها على ان تتشاور الدولتان خلال الاثنى عشر شهرا الاخيرة من تلك المدة لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاقية .

ويلاحظ اوجه الشبه الكبيرة بين هذه الإتفاقية ومشروع معاهدة صدقى بيفن لعام ١٩٤٦ مع الاستغناء عن انشاء هيئة دفاع مشتركة بين الطرفين اكتفاء بتعهد مصر بالابقاء على القاعدة العسكرية فى منطقة القنال فى حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام فورا بمساعدة فنيين بريطـــانيين يخضعون للقوانين المصرية لا يزيد عددهم على الف شخص ، وقصر حـــالة عودة القوات البريطانية لاستخدام تلك القاعدة على حالة وقوع هجـــوم مسلح من دولة فى الخارج على احدى الدول العربية الاعضاء فى معـــاهدة الضمان الجماعى العربى او على تركيا ليس غير .

وقد وقع المعاهدة عن الجانب المصرى البكباشى جمـــال عبد الناصر بوصفه رئيسا لمجلس الوزراءوبعض معاونيه ، امـــا الرئيس محمد نجيب رئيس الجمهورية فرغم اشتراكه فى المراحل الاولى للمفاوضات فانه لـــم يشترك فى التوقيع بل اتخذ منها موقفا معارضا كما سيأتى بعد قليل .

وفى الليلة التى وقع فيها جمال عبد الناصر وثائق المعـاهدة النهائية ، فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٥٤ اذاع بالراديو كلمة الى الشعب المصرى جاء فيها : « ايها المواطنون ان مرحلة من كفاحنا قد انتهت ومرحلة جديدة توشك ان تبدأ هاتوا أيديكم وخذوا ايدينا وتعالوا نبنى وطننا من جديد بالحب والتســامح والفهم المتبادل ، اللهم اعطنا الامل الذى يجعلنا نحلم بما ســوف نحققه فى الغد أكثر مما يجعلنـــا نفاخر بما حققنـــاه فى الامس واليوم ، اللهم اعطنـــا الشجاعة لنستطيع ان نتحمل المسئوليات التى لابد أن نتحملها فلا نســتهين ولا نهرب منها ، اللهم اعطنا القدرة على ان نواجه انفسنا ونتقبل ان يواجهنا الاخرون بالحق والعدل ، اللهم اعطنا القوة بقدرتك فان الخائفين لايصنعون الحرية والضعفاء لايخلقون الكرامة والمترددين لن تقوى أيديهم المرتعشة على البنـــــــاء ».

وتم تنفيذ انسحاب القوات البريطانية من القنال وفقا للجدول الزمنى المتفق عليه . وفى ١٨ يونيه سنة ١٩٥٦ تم جلاء آخر جندى بريطـــانى عن الاراضى المصرية بعد احتلال دام أكثر من سبعين عاما وخرجت الجماهير فى العاصمة وغيرها من المدن وفى منطقة القناة تحيى جمال عبد الناصر بطل

الجلاء وتحتفل بهذه المناسبة السعيدة . ومع ذلك ادى توقيع تلك الاتفاقية فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ الى شن دعاية جديدة ضد نظام الحكم القائم اتخذت شكل هجوم مضاد من جانب الشيوعيين والاخوان المسلمين بمقولة ان بعض النصوص الواردة جاءت لصالح الاستعمار البريطانى وضد مصالح مصر ، وشيئا فشيئا اصبح جمال عبد الناصر الذى وقع الاتفاقية العدو الاول فى نظر الاخوان المسلمين ونفر من الشيوعيين ! وقد ادى الهوس بجماعة الاخوان الى التخطيط لاغتيال جمال عبد الناصر ففى ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٥٤ وبينما عبد الناصر يخاطب الجماهير فى ميدان المنشية بالاسكندرية اطلقت عليه ثمانى رصاصات فلم تصبه اية واحدة منها وظل واقفا امام الميكروفون وكأنه اصيب فجأة بصدمة عصبية فشلت حركته ، وبعد لحظات رهيبة من الصمت انطلق صوته من جديد مخاطبا الجماهير كما اشرنا اليه فى مكان آخر من هذا الكتاب — ولكن هذه الرصاصات التى اطلقت عليه فى ميدان المنشية كانت ايذانا للاطاحة بجماعة الاخوان المسلمين وتشتيت شملهم واعدام نفر من زعمائهم ممن تردد ان لهم يدا فى حادث محاولة الاغتيال ، ثم لازاحة اللواء محمد نجيب ذاته نهائيا من رئاسة الجمهورية ومن مسرح الاحداث عموما (١) .

لقد كان الرئيس محمد نجيب غير راض هو الآخر عن اتفاقية الجلاء التى اشترك فى المرحلة الاولى من مباحثاتها بوصفه رئيسا لمجلس الوزراء بالاضافه الى رئاسته لمجلس قيادة الثورة . وقد شرح لنا محمد نجيب فى مذكراته بعض ما كان يجرى فى تلك المباحثات ، ثم انطباعاته عن الاتفاقية ذاتها وموقفه منها فذكر فى الحلقة السابعة من مذكراته كما نشرتها مجلة الحوادث اللبنانية « كانت اخبار الخلافات داخل مجلس قيادة الثورة قد تسربت خارج القاعات المغلقة واصبحت حديث الكثيرين .. ولكن كنت حريصا دائما على ان اكتم اخبارها فى صدرى وان ادخل الى قاعة المحادثات مبتسما ومتحدثا مع زملائى وكانت وحدتنا داخل القاعة أمرا رئيسيا فى مواجهة ممثلى القوات المحتلة (الجانب البريطانى) وكنت ادرك ذلك تماما ولكنى لاحظت ظاهرة تكررت وهى كتابة بعض الاعضاء أوراقا صغيرة وتمريرها الى جمال عبد الناصر الذى كان يقرأها ويشير الى مرسلها بهزة رأس ضعيفة وبعد الاجتماع مباشرة طلبت جمال عبد الناصر الى مكتبى وثرت فى وجهه ثورة عنيفة قائلا له : « ان تصرفاته أمام

(١) انظر ص ١٩٥ من هذا الكتاب . ولقد ترتب على التضييق على جماعة الاخوان المسلمين فى مصر هجرة بعضهم الى الدول العربية المجاورة حيث اخذوا يمارسون نشاطهم فيها ويهاجمون نظام عبد الناصر منها وقاموا فى مصر ذاتها بمحاولات فاشلة اخرى لاغتياله كمحاولة عام ١٩٦٥ .

المفاوضين الانجليز لن تضعف شخصى ولكنها تضعف مصر ، وانه مسئول عن ذلك شخصيا لان مثل هذه التصرفات تعلن فى ذاتها عن وجود خلافات ومن مصلحة العدو تعميق هذه الخلافات والاستفادة منها .. واذا كان هذا مقبولا فى حدود مجلس القيادة او حتى خارجه فانه لايمكن ان يكون مقبولا ونحن على مائدة المفاوضات مع العدو .. كانت ثورتى عنيفة وغضبى شديدا لانى وجدت أن الامر قد تجاوز حدوده الشخصية الى مصلحة مصر .. » !

واستطرد يقول : « انه لما توقفت المباحثات للمرة الثالثة فى يوليو سنة ١٩٥٤ لم يعد رئيسا لوفد مصر فى هذه المباحثات نتيجة لاحداث فبراير ومارس التى انتهت الى تنحيته عن منصب رئيس الوزراء وتولى جمال عبد الناصر هذا المنصب فترأس بهذه الصفة الجانب المصرى فى تلك المباحثات التى وقعت اتفاقيتها الاولى بسرعة مذهلة ، وبعد ايام فقط من بدايتها اى فى يوم ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤ ، ثم عقد الاتفاق النهائى التفصيلى فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٥٤ » . وأضاف أنه لم يكن قد قابل جمال عبد الناصر بعد احداث مارس الا مرة واحدة ، وفى هذه المرة الوحيدة طلبت منه الا يبرم اتفاقا مع الانجليز قبل أن يستمع الى ملاحظاتى » ... ولذا كانت المفاجأة شديدة عندما وقع الاتفاق الاول دون ان يمنح محمد نجيب رئيس الجمهورية فرصة ابداء الرأى فابدى ملاحظاته على الاتفاق فى كتاب بعث به مع رسول خاص الى جمال عبد الناصر .

وخلاصة هذه الملاحظات : اولا ــ وجود ألفين من الانجليز وعدم خضوعهم لسلطة الحكومة المصرية من شأنه ان يضعف من سيادة مصر وسيطرتها على ارضها . ثانيا ــ قبول عودة القوات البريطانية فى حالة وقوع هجوم على تركيا أمر يجر مصر فى مشاريع الدفاع الغربية نظرا لارتباط تركيا بحلف شمال الاطلسى وهو ما سبق ان اوضحه محمد نجيب اثناء مفاوضاته مع الانجليز حسب قوله . ثالثا ــ طالب نجيب بضرورة عرض الاتفاق على الشعب فى استفتاء عام بعد الغاء الاحكام العرفية .

واستطرد يقول فى مذكراته انه كان قد عقد العزم على رفض التصديق على الاتفاق بأعتباره رئيسا للجمهورية رغم انه لم يرد فى الدستور المؤقت القائم وقتئذ نص خاص بالتصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، وانه من أجل ذلك طلب الى الاستاذ سليمان حافظ الذى كان قد استقال من منصبه كمستشار لرئيس الجمهورية وآثر الابتعاد عن الحياة السياسية بعد حوادث مارس ١٩٥٤ ، والاعتداء على رئيس مجلس الدولة (الدكتور

عبد الرزاق السنهورى) ليستفسر منه عما يمكن ان يفعله «لوقف فرض هذه الاتفاقية على شعب مصر » فكانت نصيحة سليمان حافظ لنجيب هى ان يرفض التصديق فان صدرت الاتفاقية رغم هذا الرفض فلن يكون امامه الا الاستقالة من منصب رئيس الجمهورية .

وهنا يروى اللواء محمد نجيب قصة مؤداها انه علم من سليمان حافظ ان الوزراء الذين اعلن عن موافقتهم على الاتفاقية بالاجماع ، لم تتح لهم هم أيضا الفرصة لابداء الرأى ، وان جمال عبد الناصر كان يقرأ بنود الاتفاقية عندما لمح ظواهر المعارضة على الاستاذ فتحى رضوان وزير الدولة فقال جمال « لعل الاخ فتحى معارض » فرد عليه بانه كذلك ولكنه ينتظر الفراغ من التلاوة التى استمر فيها جمال عبد الناصر حتى انقطعت بدخول السيد / اسماعيل الازهرى وبعض زملائه من وزراء السودان الى قاعة الاجتماع ، وتبادل الفريقان عبارات الابتهاج وتبادل التهانى بالاتفاقية، ثم انصرف جمال معهم الى مكتبه الخاص لتوديعهم وعاد لينهى الجلسة قبل اتمام تلاوة الاتفاق . ثم صدرت الصحف فى اليوم التالى معلنة ان مجلس الوزراء قد وافق على الاتفاقية بأجماع الآراء (١) !

اود ان أضيف الى ما ذكره اللواء محمد نجيب بهذا الصدد حادثه شخصية لعله ـ مد الله فى عمره مازال يذكرها ـ فبعد التوقيع بالاحرف الاولى على اسس مشروع اتفاقية الجلاء فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ طلب اللواء محمد نجيب ان اقابله لاخذ رأيى فى هذا المشروع من الناحية الدستورية ، وتم الاتفاق على ان يتم اللقاء فى منزل صديق له وهو ضابط كبير متقاعد كانت تربطه بأحد اقاربى (٢) صلة المصاهرة . واصطحبنى هذا القريب الى منزل الصديق الذى كان وقتها مريضا مماسهل للواء محمد نجيب امر زيارته بدعوى الاطمئنان على صحته . وبعد فترة ما حضر اللواء محمد نجيب ومعه حارسه وهو ضابط شاب والذى كان فى واقع الامر كما علمته بعد ذلك عينا للاخرين على جميع تحركاته ومقابلاته للرئيس محمد نجيب ! وتلاقينا فى القاعة الداخلية فى الدار ، وافضى الى اللواء محمد نجيب بتخوفه من مشروع الاتفاقية وعزمه على رفض التصديق عليها مهما كلفه الامر . فسمحت لنفسى بأن اسدى اليه النصح بعدم الاستقالة ، وان حسبه تحديدا لموقفه منها ان يسجل اعتراضاته عليها فى كتاب رسمى ابراء لذمته امام التاريخ . واضفت انه كرئيس جمهورية شبه برلمانية ليس له ان يملى

(١) وهذا يعنى ان مجلس الوزراء كان فى ظل مجلس قيادة الثورة مجموعة من الاصفار وقد ظل كذلك بعد انفراد جمال عبد الناصر بالحكم فى ظل دستور يناير ١٩٥٦ والدساتير الاخرى التالية له حتى تاريخ وفاة عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ .

(٢) المرحوم محمد الالفى نجل المرحوم محمود بك الالفى من أعيان سنهوا محافظة الشرقية .

ارادته على مجلس الوزراء او على رئيس هذا المجلس الذى سوف يتحمل المسئولية التاريخية عن ابرام هذه الاتفاقية امام الشعب .

وضربت مثلا لذلك ما جرى بين المسيو بوانكاريه رئيس الجمهورية الفرنسية ابان الحرب العالمية الاولى وبين جورج كليمنصو رئيس مجلس الوزراء الفرنسى ورئيس مؤتمر السلام فى فرساى عام ١٩١٨ والذى تمخض فيما تمخض عنه عن معاهدة صلح فرساى الموقعة بين الحلفاء والمانيا المهزومة ، فقد كان بوانكاريه شديد المعارضة لتلك المعاهدة لعدم تحقيقها فى نظره لما كان يتطلع اليه من ضمانات دولية جديدة لفرنسا ، ولكنه اضطر الى التصديق عليها كارها ازاء اصرار رئيس وزرائه المسيو كليمنصو ومن خلفه مجلس الوزراء الفرنسى .

ويبدو ان اللواء نجيب اقتنع ظاهريا بهذا الرأى فطلب الى اعداد صيغة مشروع كتاب يتضمن ما يمكن ان نسميه بالمآخذ او التحفظات على مشروع اتفاقية الجلاء الموقع فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤ بالاحرف الاولى للطرفين ، فوعدته ان اوافيه بالصيغة المطلوبة خلال ايام قليلة ، ونفذت هذا الوعد ، ولم يقدم اللواء نجيب استقالته عند التصديق على اتفاقية الجلاء واصدارها فى اكتوبر سنة ١٩٥٤ كما اشار به الاستاذ سليمان حافظ بل اكتفى بتسجيل ملاحظاته على تلك الاتفاقية وبعث بها فى شكل كتاب الى رئيس مجلس الوزراء (جمال عبد الناصر) مع رسول خاص كما جاء فى مذكراته . ولست اعلم مضمون ذلك الكتاب ومدى مطابقته للمشروع الذى كنت قد اعددته له فى حينه تلبية لطلبه وعلى اية حال قد يكون من الطريف أن أسجل هنا نص تلك الصيغة التى احتفظت بنسخة منها ضمن اوراقى الخاصة ، وكان يساورنى بعض القلق احيانا من جراء الاحتفاظ بتلك الصيغة فيما لو ضبطت هذه الورقة بمنزلى فى عهد لم يكن للبيوت فيه حرمة ولا للحريات وزن ، لا سيما بعد اعفاء اللواء محمد نجيب من جميع مناصبه فى نوفمبر ١٩٥٤ وبعد التوقيع على اتفاقية الجلاء باسابيع قليلة !

وفيما يلى نص تلك الصيغة التى كان المفروض ان يوجهها اللواء محمد نجيب بوصفة رئيسا للجمهورية ، متى اقرها ، الى البكباشى جمال عبد الناصر رئيس مجلس الوزراء وقتذاك :

الكلمة التى اعددتها للرئيس محمد نجيب في عام ١٩٥٤ لاثبـــــات تحفظـــاته على معـــــاهدة « الجـــــــلاء »

١ ــ لقد اطلت النظر فى الاتفاق الموقع بالاحرف الاولى فى ٢٧ يولية الماضى بيننا وبين الحكومة البريطانية ، وبالرغم من ان تفاصيل ذلك الاتفاق لم يتم تحديدها بعد ولا علم لى بها ، الا ان خطــوطه الرئيســـية التى تم التفـــاهم عليها فى يوليه كافية لتكوين فكرة واضحة وصحيحة عنه .

٢ ــ لاشك اننا بتوقيع هذا الاتفاق نربط مصيرنا بمصير دول الكتلة الغربية لمدة اقلها ســبع سنوات وبالتالى سنعادى دول الكتلة الشرقية ولن يغفر لنا الاتحاد السوفيتى واعوانه قبولنا مختارين بقاء قاعــدة بريطانيـــة فى اراضينا . وسواء ظلت ادارة هذه القاعدة وصيانتها بيد القــــوات العســكرية البريطانية كمــا هـــو الحـــال الآن ام انتقلت الى يد المــدنيين البريطانيين من الفنيين الخاضعين للاشراف العسكرى البريطانى ، فان الكتلة الشرقية تعلم ان هذه القاعدة سوف تستعمل ضدها حتما زمـــن الحرب .

٣ ــ فعلينا ان نتوقع تدابير انتقامية غاية فى الشدة والعنف من جانب تلك الدول الشرقية اذا تأزمت الامور . ولن تقتصر آثارها على منطقة قنال السويس وحدها بل ستعم فى الغالب شتى انحاء الاراضى المصرية او بالاقل المناطق الشمالية المكونـــة لدلتـــا النيـــل فنعـــرض مرافقنــــا ومراكـــزنا الحيوية ومدننا الآهلة بالســكان بما فى ذلك عاصـــمة البلاد نفسها لاشــد الاخطار . وحتى زمن السلم لا نستبعد ان ترد الدول الشرقية على الاتفاق بتضييق الخناق علينا اقتصاديا بقفل اسواقها فى وجه قطننا ومحاصــــيلنا الاخرى ومنتجاتنا فيضطرب اقتصادنا القومى الذى تبذلون الآن قصـــارى الجهد لانعاشه ويزداد اعتمادنا وتتبعنا للغرب فى هذه النواحى ويعـــود الانجليز من جديد الى التحكم فى اسعار اقطاننا وسائر محاصيلنا والسيطرة على اسواقنا .

٤ ــ ولا يمكن ان تخفى هذه الاعتبارات على الكثيرين من المواطنين، وان كانت المسائل الاقتصادية لدقتها لايتناولها الا الخاصة فان البلاد بأسرها مازالت تذكر ما تعرضت له ابان الحرب العالمية الثانية وما اصـــابها من خسائر فى الارواح والاموال بسبب الغـــارات الجـــوية لـــدول المحـــور . والشعب يدرك بفطرته السليمة ان تلك الخسائر لا تعد شيئا الى جـــانب

ما سوف يتعرض له من اهوال لو قدر لمصر ان تشترك بأية كيفية او بأى نصيب فى الحرب العالمية القادمة التى تتجمع فى الافق نذرها وبشائرها .

٥ — واتفاق ٢٧ يولية عنى بتنظيم قاعدة السويس فى زمن السلم والحرب لصالح انجلترا اكثر من عنايته بموضوع جلاء الجنود البريطانيين عن الاراضى المصرية وامساكه عن الكلام عن التحالف او الدفاع المشترك بين مصر وبريطانيا لا يكفى لاقناع الشعب بأنه خال منها ، مع النص فيه على بقاء قاعدة السويس لمدة اقلها سبع سنوات تحت الادارة الفنية البريطانية والاشراف العسكرى البريطانى والترخيص للقوات البريطانية من مختلف الاسلحة بالعودة اليها فى حالة الهجوم على مصر او على احدى دول الجامعة العربية او على تركيا من جانب دولة اجنبية ووضع مطاراتنا وموانينا وطرق مواصلاتنا وغير ذلك من التسهيلات تحت تصرفها ، مما يعيد الى الذاكرة نص المادة الثامنة وملاحقها من معاهدة الصداقة والتحالف الموقعة فى ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا .

٦ — فليس بغريب ان يثير اتفاق ٢٧ يوليه ١٩٥٤ الانتقاد والمعارضة لدى فئات مخلصة من الامة ، ولولا الرقابة الشديدة على الصحف والقيود الموضوعة حاليا على الحريات العامة لقويت هذه المعارضة واودت بهذا الاتفاق كما حصل فى العراق فى عهد حكومة صالح جبر .

واذا كان هدف بعض المعارضين للاتفاق هو مناوءة حركتنا لاغراض شخصية لاتخفى فلاشك ان البعض الآخر يعبر بحق عن مخاوف البلاد من ان يلقى بها فى حرب ضروس تهلك الحرث والنسل بسبب نصوص الاتفاق آنفة الذكر وتنفيذها .

٧ — وتجنيب البلاد ويلات الحرب رغبة طبيعية مشروعة تجتذب الآن بلادا عديدة فى آسيا واوروبا ، وتكسب كل يوم انصارا لا فى بلد آثر الحياد كالهند فحسب ، بل حتى فى انجلترا نفسها . ولقد سبق ان قلنا للشعب مرارا منذ حركة ٢٣ يولية إن العهد الجديد لن يفاوض الانجليز ليحالفهم بل فقط لتنظيم الجلاء الناجز الشامل عن آخر جزء من ارض الوطن . ولذلك كانت صدمة للكثيرين وللرأى العام أن تسفر المفاوضات بعد الغاء معاهدة الصداقة والتحالف الموقعة فى سنة ١٩٣٦ عن تحالف جديد لمدة سبع سنوات يقرر خبراء الحرب والسياسة العالميين انها أخطر سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية شأنا .

٨ — وزاد من هذه الصدمة ادخال تركيا بين الدول التى ينبنى الهجوم عليها من جانب الاتحاد السوفيتى او غيره تحريك التزاماتنا الخاصة

بالسماح للقوات البريطانية بالعودة الى مصر ووضع قاعدة القنال وموانينا ومطاراتنا ومواصلاتنا تحت تصرفها .

٩ — هذا فضلا عما جاء فى الاتفاق هنا وهناك من احكام قد تفيد الاعتراف لبريطانيا بوضع ممتاز سواء فيما يتعلق بتحليق طائراتها الحربية فى جونا او فى الدفاع عن قناة السويس .

١٠ — واخشى ما أخشاه ان يتخذ دعاة الانفصال فى جنوب الوادى من توقيعنا هذا الاتفاق تكأة لتعزيز نشاطهم الانفصالى بحجة تجنيب الجنوب ويلات الحرب ، خاصة وان ارتباطات تركيا العديدة مع الباكستان ويوغسلافيا واليونان وسائر دول منظمة الاطلسى تجعل اشتراكها فى الحرب العالمية القادمة امرا محتوما ، ويجرنا الى هذه الحرب عن طريقها .

١١ — وليست هناك قوة تستطيع اقناع الشعب المصرى بأن مصر ستكون مقصودة لذاتها بالهجوم أو بالاعتداء لاعتقاده الراسخ أن سبب ذلك وجود جيش اجنبى او قاعدة اجنبية فى بلادنا ، هما اللذان يوجه اليهما العدوان الروسى ، وان هذا الجيش او القاعدة سيكونان الذريعة التى سيتذرع بها الروس لمهاجمة مصر .

١٢ — واذا كان من العسير اليوم تعديل الاسس التى تم التفاهم عليها فى ٢٧ يوليه فلا اقل من العمل على حصر الخطر فى أضيق حدوده الممكنة وذلك بتحديد الاماكن التى تعود اليها القوات البريطانية والموانى التى يسمح لطائراتها الحربية بالهبوط فيها وقت الحرب او السلم خلال مدة سريان ذلك الاتفاق وان يكون مفهوما ان مغادرة هذه القوات الاجنبية لجميع الاراضى والمياه الاقليمية المصرية يجب ان يتم بمجرد انتهاء العمليات الحربية التى استلزمت وجودها فيها .

١٣ — وان الالتزامات الخطيرة التى وضعت على عاتق مصر وشعبها فى اتفاق ٢٧ يولية ١٩٥٤ والتى ستقتضيها الشىء الكثير فى الانفس والاموال لتعطينا الحق الكامل فى ان نطالب الانجليز بمطالب مقابلة لاغنى عنها كتسليح جيشنا تسليحا كاملا بحيث تكون القوات المصرية فى البر والبحر والجو احسن ما تكون اعدادا ، وان تتحمل الحكومة البريطانية القسط الاكبر ان لم يكن بجميع نفقات تجهيز البلاد بأحدث الوسائل لوقاية المدنيين والمنشآت العامة من اخطار الغارات الجوية حتى لا تتحول مدننا ومنشآتنا العامة الى اطلال فى الاسابيع الاولى من اعلان الحرب فضلا عن وجوب تحمل الحكومة البريطانية بجميع نفقات صيانة قاعدة السويس وادارتها .

١٤ ــ والتسليم بأن تظل ادارة هذه القاعدة بيــد الفنيين البريطانيين طوال مدة الســبع ســنوات يجب ان لا يغنى بحــال عن اعــداد الفنيين المصريين الذين سوف يحلون محلهم ، ومن الخير ان يتم ذلك تدريجيا ومنذ الآن سنة فسنة بحيث لا تنتهى تلك المدة حتى يكون جميع الفنيين بالقاعدة من المصريين الذين دربوا على ذلك تدريبا عاليا .

١٥ ــ وفى اعتقادى اننا مهما طالبنا وغالينا فى مطالبنا فلن يكون هذا شيئا يذكر ازاء الترخيص للقوات البريطانية بالعودة ثانية الى الاراضى المصرية فى حالة الحرب وما يتبعه ذلك من تعريض البلاد لويلاتها .

ولا أخفيكم اننى اشعر بالضيق والحرج بل هو اشد من الحرج كلما جال بخاطرى ان الحرب قد تقع خلال مدة الســبع ســنوات المتفق عليهــا واتصور ما قد يصيب مصر خلالها .

١٦ ــ ولما كنتم تعلمون ان المشروع الذى اعدته لجنة الدستور قد ارتضى لمصر فى مستقبلها النظام الجمهورى البرلمانى ويلزمنى ان اســـتلهم ما امكن هذا الوضع وهو يترك مسئولية الحكم بيد الوزارة دون ان يحرم على رئيس الجمهورية ابداء النصــح والتنبيــه والتحــذير عنــد الاقتضــاء ، فها أنا أبدى لكم نصحى وملاحظاتى قيامــا بواجبى الرســمى والــوطنى فى مثل هذه الظروف ، وان خطورة هذا الاتفاق من حيث التزامــاته وآثاره تحدونى الى ان أطلب اليكم عرضه على برلمان يمثل البلاد تمثيلا صــحيحا لبحثه واقراره فلا نتحمل وحدنا ــ ونحن بشر عرضة للخطأ والصواب ولشتى المؤثرات ــ مسئولية اعتماده امام التاريخ .

« وفقنا الله جل شانه الى ما فيه الخير » .

وعلى اية حال فقد اصبحت اتفاقية الجلاء فى خبر كان ليس فقط لانها كانت معقودة اصلا لمدة سبع سنوات من تاريخ توقيعها ، ومن ثم كــانت ستنتهى حتما فى ١٨ اكتوبر سنة ١٩٦١ ، بل ولانها لم تعمر فى الواقع الا لقرابة السنتين ليس غير فلم يكد يخرج آخر جندى بريطانى من منطقة القنال فى ١٨ يونية سنة ١٩٥٦ ، حتى عادت القوات البريطــانية الى تلك المنطقة بصحبة القوات الفرنسية والاسرائيلية فى الثانى من نوفمبر سنة ١٩٥٦ انتقاما من جانب بريطانيا وفرنسا لتأميم مصر لقناة السويس فى ٢٦ يوليو ســنة ١٩٥٦ (١) ، وكان هذا الغزو الثلاثى الغــادر الذى بــدأ فى ليــلة ٢٩

(١) كما كانت الحكومة الفرنسية ثائرة على مصر وعلى جمال عبد النــاصر بالذات لمساعداته للمناضلين الوطنيين فى الجزائر ضد الاستعمار الفرنسى الغاشم .

اكتوبر سنة ١٩٥٦ اكبر غلطة ارتكبتها الحكومتان البريطانية والفرنسية فى تاريخهما الطويل انبنى عليها اكبر ضرر بمصالحهما ومصالح رعاياهما فى مصر ، فوضعت املاكهم جميعا تحت الحراسة وتمت تأميمها أو تصــــفيتها وضاع ما كان لبريطانيا وفرنسا من نفوذ فى مصر والشرق الاوســـط بل وفى نظر العالم أجمع ، وهبطتا من ذلك التاريخ من مرتبة الدول العظمى الى صف الدول المتوسطة المحدودة النفوذ ، بينما ارتفــع نجم الرئيس جمــال عبد الناصر الذى استطاع بمهارة فائقة بعد استعادته لجأشه ان يفوت على الغزاة اغراضهم ويؤلب عليهم العالم بأسره مما حملهم فى النهـــاية على الانسحاب مـــن الاراضى المصرية التى غزوها يجرون وراءهم اذيال الخـــزى والعار . واغتنمت الحكومة المصرية برئاسة جمال عبد الناصر فرصـــة هــذا العدوان الثلاثى على مصر لتعلن فى أول يناير سنة ١٩٥٧ الغاء اتفاقيـــة الجلاء الموقعةمع بريطانيا فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٥٦ فانقطع بذلك آخـــر خيط كان يربط مصر ببريطانيا ، ووقعت قاعدة القنال وما تحتويه من مهمات ومعدات بريطانية تقدر قيمتها بملايين الجنيهات الاسترلينية غنيمة باردة فى يد مصر تعويضا عن بعض الاضرار الجسيمة التى حلت بمدينة بورســـعيد ومناطق اخرى فى البلاد نتيجة لذلك العدوان الاثيم .

ونختتم هذا الفصل بملاحظة خاطفة للاستاذ سليم اللوزى صاحب مجلة الحوادث اللبنانية تعليقا على مذكرات محمــد نجيب وموقفــه من كل من اتفاقيتى السودان فى عام ١٩٥٣ ثم الجلاء فى عام ١٩٥٤ .

فقد كتب الاستاذ سليم اللوزى يقول : « يشير محمد نجيب الى اتفاقية الجلاء وينقدها باعتبار جمـــال عبد الناصر هو الذى انجـــزها ، بينما نراه يدافع عن اتفاقية السودان التى وقعت فى عهده ، ومرة اخرى فان التاريخ حكم لجمال عبد الناصر فى هذه القضية ، فاتفاقية السودان لايمكن القول بأن نتائجها كانت فى مستوى التوقعات التى صاحبت توقيعها (١) ولـــكن اتفاقية الجلاء حققت فعلا الجلاء واثبتت ان كل ما وضعه الانجليز فيها من شروط وتحفظات لاقيمة لها » !

(١) سبق القول انه كان من المفـــروض بعد فوز ممثلى الاحزاب السودانية الموالية لمصر فى الانتخابات التى جرت فى السودان فى يناير ١٩٥٤ ان تكون نتيجة الاســـتفتاء الاتحـــاد مع مصر . ولكن الذى حصـــل هو العكس تماما اذ اختار السودانيون الاستقلال، وتأزمت العلاقات المصرية السودانية أكثر من مرة فى عهد جمال عبد النـــاصر ، قبل ان تتحسن الامور بين الدولتين الشقيقتين بعـــــده وتدرك كل منهما انه لا غنى لها عن الاخرى، وان مصـــيرهما واحد فتشرعان فى تحقيـــق التكامل الســـياسى والاقتصـــادى بينهمـــا لصالحهما المشترك وصالح شعبهما .

« خاتمـــه »

ان الفترة بين نجاح حركة الجيش فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وبين وفاة جمال عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ الزعيم الفعلى لهذة الحركـة ومفجرها ، لا تجاوز بكثير ثمانية عشر عاما ، ومع ذلك فقد مرت مصر خلالها بمرحلتين متميزتين ، ففى مرحلة اولى كان الحكم جماعيا يمارسه من خـلال مجلس قيادة الثورة المشكل من قمة التنظيم السرى لجماعة الضباط الاحرار الذين ظلوا يعملون فى الخفاء منـذ عـام ١٩٤٨ لقلب نظـام الحكم فى مصر والاستيلاء على السلطة . وكما هو الشأن بالنسـبة لكـل حكم جماعى من هذا القبيل كان لابد ان يكون قصير الاجل للتعارض الحتمى فى وجهات النظر داخل هذه الجماعة تبعا لميول كل من اعضاء هذه الجماعة وطموحه . وهـذا ما حدث داخل مجلس قيادة الثورة (١) وتمثل كما راينا فى الصراع المـرير على السلطة بين جمال عبد الناصر ، وبين محمد نجيب وانعكاس هـــذا الصراع داخل صفوف الجيش وخارجه كما رويناه بشىء من التفصيل فى الفصل الرابع من هذا الكتاب .

وفى مرحلة ثانية بدأت بتولى جمال عبد الناصر رئاسة الجمهـورية فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٥٦ فى ظل اول دستور دائم لمصر منذ نجاح حركة الجيش، انفرد عبد الناصر بالحكم خلف واجهة ديمقراطية ممثلة فى مجلس امة لاحول له ولا قوة ، وتنظيم سياسى خلقه الحاكم خلقا تحت اسم الاتحاد القومى ، ثم الاتحاد الاشتراكى العربى ، لدعم سلطته المطلقة والدعاية لنظم حكمه فى صفوف الجماهير ، ولكى يكون عونا له فى اختيار اعضاء مجلس الامة فى انتخابات صورية ، فكان من أخص صلاحيات الاتحاد القومى الترشـــيح لعضوية المجلس المذكور ، كما كانت عضوية الاتحاد الاشتراكى من بعـده شرطا ضروريا لبلوغ كراسى النيـابة فى مجلس الامة أو لشـغل المراكز القيادية والنيابية عموما .

وكما يحدث غالبا فى تقييم اولئك الذين يتركون بصماتهم على صـفحات التاريخ لما حققـوه فى حيـاتهم طالت أم قصرت من خير أو شر ، اختلفت

---

(١) ذكر السـيد / حسن التهامى فى جريدة الاهرام عدد ٢١ يوليو ١٩٧٧ « ولقد كان اعضـاء مجلس ثورة يوليو فى الواقع يختلفون فى نزعاتهم الوطنية ومشاريعهم القومية وتطلعاتهم للمستقبل كاختلاف اشـخاصهم وبعدد افرادهم وبحسب تركيبات ماضـيهم التربوى والكفاحى على ان الذى يجمع الكل مصلحة مصر وان تباين بالنسبة لهم جميعا اسلوب تحقيق هذه المصلحة » .

البرية فى تقييم السنوات التى مرت بمصر فى ظل حكم عبد الناصر او مايسميه البعض بالناصرية : فكما نتحدث فى مصر عن العصر الفاطمى والايوبى والمملوكى والعثمانى ، وعن عصر محمد على مؤسس الاسرة المالكة السابقة يحلو للبعض التحدث عن الناصرية والعصر الناصرى اذ طغت فيه شخصية جمال عبد الناصر بلا جدال على كل ما عداها ، وذاع صيته فى مصر وجاوزها الى الدول العربية وشتى انحاء المعمورة ، فلا عجب اذا ما ظل البعض هنا فى مصر وفى عدد من الدول العربية الشقيقة (١) يتغنى بمآثر ذلك العصر وحسناته ، ويرى فى تقديره أنه من أمجد العصور لمصر والامة العربية قاطبة ! بينما يرى آخرون غيرهم مع مرور الزمن ووضوح الرؤية وتكشف الكثير مما كان خافيا ان سليل بنى مر (٢) او « هتلر » النيل كما كان يسميه بعض خصومه الغربيين (٣) ، او فرعون كما اسماه زميل جهاده ورفيق سلاحه السيد / كمال الدين حسين (٤) قد أذاق مصر والامة العربية الامرين وقادهما بأطماعه ومغامراته ومؤامراته الى حافة الهاوية .

وان كان التاريخ المنصف لا يكتب عادة فى حياة صاحب السيرة بل بعد غيابه عن المسرح بسنين طويلة ، فلا يعنى هذا حتما ان تجمد الاقلام فلا يخوض احد فى الحديث عن شخصية اسطورية مثل شخصية عبد الناصر قبل ان تستقر الامور وتتضح الصورة كاملة ويتم تسجيل الاحداث كلها بماله

(١) فى لبنان وسوريا وحتى فى العراق والخليج فضلا عن ليبيا القذافى . والغريب ان بعض من يرتدى قميص عبد الناصر بعد وفاته كان ابان حياته من اشد المناهضين له وهو ما ندد به الرئيس محمد أنور السادات فى العديد من خطبه وأحاديثه وبياناته . والواقع ان تلك الفئة المستنصرة لا تدافع عن الناصرية حبا لعبد الناصر بل كرها لخليفته محمد أنور السادات ، أو كما قالوا فى سالف الازمان لا حبا فى على بل كرها فى معاوية ! وبعض أفراد تلك الفئة من الناصريين هم من الشيوعيين أو الموتورين الحاقدين أو من اعداء الانفتاح السياسى والاقتصادى عن ايمان بعدم جدوى هذا الانفتاح ، أو عن جهل منهم لضرورته ومزاياه لانقاذ البلاد من الافلاس نتيجة للانغلاق سنوات طويلة .

(٢) بنى مر كما هو معلوم قرية فى محافظة اسيوط وهى مسقط رأس الرئيس الراحل جمال عبد الناصر .

(٣) كان هذا هو رأى انطونى إيدن رئيس وزراء بريطانيا فى عبد الناصر مما افقد ايدن الاتزان فاقدم على أكبر غلطة فى حياته وهى المشاركة فى العدوان الثلاثى على مصر للقضاء على عبد الناصر .

(٤) يروى أيضا السيد / حسن التهامى فى حديثه المنشور بجريدة الأهرام عدد ٢١ يوليو ١٩٧٧ أنه فى حوار بينه وبين عبد الناصر ذات يوم قال له حسن التهامى « انك داهية ولست بسياسى تغلب فيك نوازع الدهاء على كل ما عداها من فكر أو تخطيط او تصرف . ولا أحسبك الا فرعون مصر الجديد » !! واستقبلها عبد الناصر بقبول حسن « فقد اشبعت كبرياءه » !

منها وما عليه . فهذا أمر لم ولن يحدث لاية شخصية من الشخصيات المرموقة .

ولو فرض وجمدت الكتابة فى مصر عن عبد الناصر للابقاء على ذكراه محاطة بكل التوقير والاجلال كما ينشده بعض الناصريين المتعصبين ، فان غيرنا سوف يكتب عنه ، ولقد كتب عنه بالفعل الكثير بشتى اللغات فى مختلف البلدان وبأقلام عشرات بل مئات من الكتاب المختلفى المشارب والاتجاهات ! وكان لابد ان يحدث الشيء نفسه فى مصر مسقط راس عبد الناصر الذى اراد عبد الناصر فى اوائل سنى حكمه وكحلم من احلام اليقظة أن يجعل منها مركز اشعاع ثورى على المستوى العربى والافريقى والعالمى (١) . فما ان انتقل صاحب السيرة الى الرفيق الأعلى وبدأت شخصيته الجبارة تغيب عن الاذهان ، ولاحت فى الافق البعيد عبر الغيوم والضباب شمس الحرية تشرق من جديد ، حتى أخذت القيود المفروضة على الاقلام والالسن تنكسر ، وبدأ المصريون بعد أن شيعوا الزعيم الى مثواه الاخير وواروه التراب وسط الانفعال والنحيب ، يتحدثون علنا ولكن بشيء من التحفظ ، فيما كانوا يتهامسون فيه بالامس وراء الجدران والابواب والنوافذ الموصدة ، عن أسرار ذلك العصر الناصرى وسلبياته ، تتراوح احاديثهم بعد طول انحباس بين الجد المشوب بالغضب أحيانا وبين التنكيت والسخرية أحيانا أخرى . فالنكتة الساخرة شيمة من شيم هذا الشعب من قديم يطلقها المواطنون على كل حاكم بأمره يظهر فيهم ، حينما تعوزهم الوسائل الاخرى للتعبير عما يعانونه فى صدورهم من كبت وحرمان . فاخذوا يتحدثون بعد ذهاب « الزعيم المعلم » عن المصادرات والحراسات التى كانت تفرض على الناس والاسر لاتفه الاسباب أو بدون سبب وبأوامر شفوية احيانا ، وعن السرقات والاختلاسات للمال العام والخاص فلم تسلم منها حتى جواهر الأسرة المالكة السابقة (٢) وعن الثروات التى هبطت على بعض رجال العهد البائد ومراكز القوى عن طريق النهب والسلب أو استغلال النفوذ (٣) وعن التسيب فى المصالح والمؤسسات وشركات القطاع العام ، وعن الفساد الذى استشرى ، بينما كانت من الأهداف التى خططت لها حركة ٢٣ يوليو فى باكورتها وطهارتها القضاء على الفساد والمفسدين فى

(١) انظر كتاب « فلسفة الثورة » المعزو الى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والذى أراد ان يعبر فيه عن ايديولوجية ٢٣ يوليو .

(٢) انظر سلسلة مقالات الاستاذ جميل عارف فى مجلة اكتوبر حول هذا الموضوع (السنة الاولى للمجلة) .

(٣) رددت الصحف بعد حادث مقتل على شفيق المدير السابق لمكتب المشير عبد الحكيم عامر ان القتيل كان يحتفظ فى شقته بلندن بمليون جنيه ! وتساءل الناس من أين له هذا ، هو وغيره من « الضباط الاحرار » السابقين من امثال شمس بدران وزير الحربية فى عهد عبد الناصر والهارب من العدالة .

أوكارهم ، وعن المعتقلات والسجون الحربية وغير الحربية ، وما كان يجرى وراء قضبانها وفى زنازينها من تعذيب وجرائم ضد الانسانية ، وعن المحاكمات الصورية التى استهدف بعضها أو معظمها التنكيل برجال عهد ما قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتعريتهم تشويها لسمعتهم وتسويدا لصفحة ذلك العهد لكى تبدو صفحة الحاضر بالمقارنة أكثر بياضا واشراقا ، اشياء واشياء شغل المواطنون بالحديث فيها وعنها ، قد يرى البعض من وجهة نظره انها لا تدين ثورة ٢٣ يوليو او ان الثورة غير ملتزمة بالاعتذار عنها (١) ولكنها مهما تساهلنا وتغاضينا تشكل انحرافا خطيرا فى مسارها يسىء اليها اساءة بالغة ولا يمكن مهما حاولنا ، محوها من صفحات تاريخها ، أو من ذاكرة من عاصروا ذلك التاريخ سنة بسنة ويوما بيوم (٢) ولولا الاصرار على ان العهد الحاضر هو استمرار للعهد السابق ، ولولا لمسة الوفاء التى تحرص عليها الزعامة الساداتية للزعامة الناصرية ، لكشفت الايام عن المزيد من المآسى والسلبيات فى العهد الناصرى ، ولكان الحكم عليه أشد وأقسى .

الم يقل الرئيس محمد انور السادات مرارا وتكرارا وفاء لذكرى صديقه وزميل نضاله انه شريك فى اتخاذ القرارات اثناء حكم جمال عبد الناصر ، وانه يتحمل كامل المسئولية عنها وذلك رغم محاولات اصحاب الرياء والنفاق نفى هذه الشراكة ؟ الم يرد على من يتهمونه بالعمل على الغاء الناصرية أو التحول عن مسيرتها وتعاليمها بانه لو كان عبد الناصر حيا حتى هذه اللحظة لما فعل غير ما فعله السادات ، وان ما يجرى الآن هو استمرا ر لما كان قائما بتحفظين اثنين : اولهما ـــ ان ما كان قائما فى عهد عبد الناصر تجربة ، ولكل تجربة ايجابيات وسلبيات ، ولا مناص من تصحيح السلبيات . وثانى التحفظين : ان العلاقات والموازين والاستراتيجيات من حولنا فى العالم فى تغير مستمر من ساعة لاخرى ، ومن ثم فيجب أن تكون لنا نظرة جديدة للاشياء وأن نحاول

---

(١) راجع خطاب الرئيس محمد انور السادات مساء ٢٢ يوليو ١٩٧٦ فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى بمناسبة الاحتفال بالذكرى الرابعة والعشرين لثورة ٢٣ يوليو .

(٢) لقد ظهرت فى السنوات الاولى بعد وفاة عبد الناصر كتب عديدة تروى بعض مآسى عهده وبعض ماكان يجرى فى سجون ومعتقلات ذلك العهد نذكر منها على سبيل المثال « سنة أولى سجن » للصحفى الكبير مصطفى أمين ، ورسائل من نفاقستان والوسواس الخناس وأقول السلطان للدكتور ابراهيم عبده ، وذكريات سياسية للوزير الوفدى السابق عبد الفتاح حسن المحامى ، وسنوات الهوان والرؤس قادمون للكاتب ابراهيم سعده ، وسنوات عصيبة للمستشار والنائب العام السابق محمد عبد السلام ، ومذبحة القضاء لعبد الله امام ، وحوار وراء الأسوار للكاتب والصحفى المعروف جلال الدين الحمامصى .. الخ .

تكييف أنفسنا طبقا لهذه النظرة المتجددة وتلك الموازين والاستراتيجيات المتغيرة (١)

وأغلب الظن فى تقديرى الشخصى وقد أكون مخطئا انه لو ظل عبد الناصر حيا لمضى على نفس الطريق الذى سلكه منذ انفراده بالحكم فى يونيو عام ١٩٥٦ لفرض ارادته وآرائه وافكاره وتصوره الخاص على كل مصرى ومصرية ، ولتخريب الاقتصاد المصرى باسم الاشتراكية كما كانت مطبقة فى عهده ، وتجريد المصريين من اموالهم برغم تقريب الفوارق بين الطبقات ، وتعميم الظلم والفاقه والعوز باسم المساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية ، ولتوثيق الروابط مع موسكو ودول الكتلة الشيوعية ، ولو انتهت الى التبعية باسم العزة والكرامة ومكافحة الاستعمار الغربى والامبريالية ، ولتعجيل الخطى على الطريق الطويل المؤدى الى الشيوعية (٢) باسم الاشتراكية العلمية أو حتمية الحل الاشتراكى أو باسم الاشتراكية الاسلامية المزعومة ولو بتحريف تعاليم الدين الاسلامى السمح الذى يفرض الزكاة وينادى بالمساواة ويحض على التكافل ، ويصون فى الوقت نفسه حقوق الارث والملكية الفردية ويقضى بقطع يد السارق ! ولامكنه بذات الوسائل التى رفعته الى الزعامة المطلقة فى مصر والامة العربية . ان يحقق تلك السياسات والاهداف جميعا رضينا أم لم نرض ، مستغلا لاستقطاب الجماهير ولو لبضع سنين اخرى ووسائل اعلامه المتمرسة واجهزته القادرة على غسل الادمغة وشل التفكير ومحاربة التعبير الحر عن الرأى .

---

(١) أنظر على سبيل المثال حديث الرئيس محمد انور السادات الى مجلة التايم الاسبوعية الامريكية فى مارس سنة ١٩٧٤ وقد ترجم الحديث الى اللغة العربية ونشرته الصحف والمجلات فى مصر ولبنان ومن ضمنها جريدة الانوار البيروتية بعددها الصادر فى يوم الاربعاء ٢٠ مارس (آزار) سنة ١٩٧٤ . ونشرت الجريدة اللبنانية المذكورة بنفس العدد تصريحات للزعيم اليسارى اللبنانى كمال جنبلاط استنكر فيه ما اسماه بحملة التشكيك الموجهة ضد جمال عبد الناصر . كما نشرت الانوار على نفس الصفحة كلمة للسيد ياسر الجسر تحت عنوان (وفاء السادات) جاء فيها ان جمال عبد الناصر سيبقى اسطورة حية فى نفوس الشعوب العربية « لان هذه الاسطورة كانت الجسر الذى عبرت عليه الشعوب العربية من اليأس الى الامل ومن الذل الى الثقة بالنفس، وان كل محاولة لتشويه هذه الاسطورة يرفضها الانسان العربى عقليا ووجدانيا . وانهى الكاتب كلمته منددا بسلوك الذين يريدون أن يصوروا سياسة خليفته الرئيس السادات على انها خروج على الناصرية بينما لا تزال صورة عبد الناصر فى قلوب المصريين والعرب ، ولا يزال الرئيس السادات وفيا للمبادىء التى شارك فى العمل من اجلها الى جانب القائد الخالد » .

(٢) ومع ذلك لم يكن المرحوم جمال عبد الناصر شيوعيا على ما يبدو ولا مشجعا على انتشارها فى مصر والعالم العربى رغم التلميحات الواردة فى مقال السيد حسن التهامى عضو خلية الضباط الاحرار الاولى، عن صلة عبد الناصر بخالد محيى الدين والتنظيمات الشيوعية فى الاربعينات « وتأصل زمالتهما على هذا الطريق الفكرى العقائدى » قبل ثورة ٢٣ يوليو (انظر « اهرام » ٢١ ،٢٢ يوليو ١٩٧٧) .

وتحت تأثير هذه الوسائل التى برع فيها اصـــحاب مراكز القوى فى عهده ، ظلت صحافتنا فى السنوات الاولى بعد وفاته ، مترددة بين الاقــدام والاحجام فى التعرض للماضى بما يستحقه من نقد وتشريح . ولقد عبر عــن ذلك المرحوم على امين فى مقال له بجريدة الاهرام عدد ٢٢ مارس سنة ١٩٧٤ تحت عنوان : « الف باء السياســة المصرية والعربية » قال فيــه : « ان السادات شخصيا لا يطيق توجيه كلمة نقد واحدة لصـديقه القديم ، بل ان هذا النقد يحرجه ويؤلمه لانه يؤمن ان الاخطاء التى حــدثت لم تكن اخطاء صديقه عبد الناصر وانما هى اخطاء الذين كانوا حــوله ، ويؤمــن ان اخبار هذه المظالم لم تصل الى اذن عبد الناصر لان الذين حوله اخفوها عنه ، ويؤمن انه لو كان عبد الناصر على قيد الحياة لرفع الظلم عن كل مظلوم واعاد كـل حق لصاحبه ! .. وانور السادات لايقول هذا للوزراء وحدهم ، بل لقد قاله لى شخصيا (أى لعلى أمين) عدة مرات ، وحرص على ان يقوله بنفســه لكل رئيس تحرير مصرى اجتمع به وهو يتمنى أن يزيل كل المظالم وينصــف المظلومين ويصحح الاخطاء فى السر » .

واستطرد كاتبنا على أمين يقول : « الاغلبية العظمى من الشــعب المصرى التى تحب السادات حبا لم يتمتع به حاكم من قبل بعد أن قادها الى النصر واعاد لها حريتها وبدأ يخرجها من فقرها وحرمانها ، هذه الاغلبية التى تؤمن بكل خطوة خطاها لا توافق على رأيه بعدم التحدث عن حكم الامس ! .. ورغم سلطان السادات الضخم فان هذا الشعب الذى حرره السادات لايريد ان يقتنع ويصر على ان التحدث عن ظلم الامس بصراحة هو الذى سيحمى الشعب من ظلم الغد » !

بهذا الاســلوب اللبق مضى الكاتب والصــحفى الكبير المرحــوم على امين فى كشف سلبيات العصر الناصرى . ومما هو جدير بالذكر والتأمل معــا ان عددا كبيرا من كتابنا المرموقين ومفكرينا ممن درجوا على تمجيد عبد الناصر والثناء عليه فى حياته وبلا حدود ، انقلبوا بعد ان ولى السحر والســاحر واستردوا الوعى حسب تعبير احدهم ، يتحدثون فى جرأة واسهاب عن عيوب ذلك العصر الناصرى ومســاوئه !! ومن بين هؤلاء الذين كفروا بما كانوا يعبدون ، كاتبنا الكبير الاستاذ توفيق الحكيم فظهرت له فى عام ١٩٧٤ ، أو قبل ذلك وفى جريدة الحياة البيروتية فصول من كتابه « عودة الوعى » شرح فيها كيف ظل هو وزملاؤه من المثقفين المصريين طوال عهد جمال عبد الناصر يعيشـون فى شبه غيبوبة لا يرون ولا يسمعون الا ماتريد ابواق العهد ووسائل اعلامه ان تريهم أو تسمعهم أياه !! وعنف كاتبنا نفسـه تعنيفا شديدا على ذلك السلوك المهين . كما حذا حذوه شاعرنا واديبنا الكبير المرحوم صالح جودت ، أحد رئيسى تحرير مجلة المصور (القــاهرية) سابقا ففاجأ قراءه ذات يوم

بنقده اللاذع لعصر عبد الناصر فى مقال نشره بالمجلة المذكورة فى الثامن من مارس سنة ١٩٧٤ ، تحت عنوان : « بل هى شرعية جديدة » جاء فيه : « ليس هذا حسابا عن الماضى ولكنه توثيق للحاضر وتأكيد للمستقبل . زعم البعض ان الحكم الحالى يستمد شرعيته من الماضى الذى عبرت عنه عشرون سنة أو اكثر قليلا ، ولا يجوز لا حد منا ان ينكر على هذا الماضى بعض انجازاته الكبيرة مثل كسر احتكار السلاح والقضاء على الاقطاع وتأميم قناة السويس وتحقيق المكاسب الدستورية والاجتماعية للعمال والفلاحين ، وكما لا يجوز لاحد منا أن ينكر هذه الانجازات ، فانه لا يجوز لاحد منا أيضا ان ينكر ان هذا الماضى لم يسلم من الانحرافات وانه حفل بالاضطهاد والتعذيب على ايدى زوار الفجر وغير زوار الفجر ، وانه كمم الافواه وكبت الحريات وانه ارتكب أعظم جريمة عرفتها مصر فى تاريخ العدالة وهى فصل جميع رجال القضاء بالجملة وانه ارسى فى تاريخ السجون سابقة تبعث على الرثاء وهى انشاء « عنبر للبراءة » يزج فيه بمن تبرؤهم ساحة القضاء !! واخيرا انه انبت مراكز القوى التى استشرى فسادها فى الارض وكان نتيجتها الحتمية هى الداهية الدهماء التى المت بمصر وبالأمة العربية جميعا فى يونيو سنة ١٩٦٧ » .

واسترسل يقول : « ان الشرعية التى قامت منذ عشرين سنة أو اكثر قليلا سقطت نهائيا فى يونيو سنة ١٩٦٧ ، واننا عشنا فترة غير شرعية من ذلك التاريخ حتى قامت شرعيـــة جـــديدة مختلفة فى نوعيتها واخلاقياتها وتطبيقاتها كل الاختلاف يوم ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، فى ذلك اليوم سقط الماضى، نزلت الستارة عليه .. وبدأت ثورة جديدة فى تاريخ مصر كما بدأت صفحة جديدة فى التاريخ العربى . فى ذلك اليوم قامت شرعية جديدة ، الشرعية التى اسلمت انور السادات مقاليد الحكم فى هذا البلد مطهـرة من مراكز القوى ، ســـند القانون وفتح أبواب الســـجون والمعتقلات ليخرج منها المظلومون والمضطهدون .. ثم راح يســـتعد لليوم العظيم ٦ أكتوبر اليوم النقيض ليوم ٥ يونيو الاسود .. وكان يوم ٦ اكتوبر هو التعزيز الرابع للشرعية الجديدة التى قامت فى مصر يوم ١٥ مايو سنة ١٩٧١ » .

وتحت عنوان « على من اطلق الرصاص » واصل كاتبنا الراحل صالح جودت حملته على العهد الناصرى فى نفس مجلة المصور بعددها التالى الصادر فى ١٥ مارس سنة ١٩٧٤ ، فاسترسل يقول : «واحقاقا للحق ان الماضى كان له جانبان الواجهة والتطبيق . الواجهة رائعة : القضاء على الراســمالية والاقطاع والاستغلال والحزبية ومكافحة الاستعمار وتقوية الجيش وانصاف الفلاحين والعمال وتحقيق العدالة الاجتماعية وتصنيع البلاد وتوحيــد الامة العربية من المحيط الى الخليج . واجهة رائعة بهرتنا فى البداية كمـا بهرت الامة كلها الى حد أن البدوى الساذج فى عمق أية صحراء عربية كان لايشترى الراديو الا اذا تأكد أولا أن هذا الراديو يحمل اليه صــوت مصر الذى يبشر

بهذه الواجهة الرائعة .. وهكذا آمن العرب بهذا الماضى ايمانا يقرب من حد العقيدة ، وأصبح صاحب هذا الماضى نصف اله تقام له التماثيل وتقدم له القرابين وتنشأ باسمه الهيئات والمنظمات تهتف باسمه وتعتنق ايديولوجيته .
هذه هي الواجهة .. اما التطبيق فكان شيئا مختلفا بالمرة وكان لا يصدر الى الخارج ولا يصل الى اسماع العرب خارج حدود مصر وهكذا لم يتح لهم ان يعرفوا ما عانيناه نحن وحدنا المصريين ولم نلق فيه من سمات الواجهةشيئا .
النظام الاجتماعى الذى طبق علينا كان ظاهره العدالة الاجتماعية ولكنه انتهى الى أفقار الاغنياء وتجويع الفقراء . لم يكن لاحد منا اعتراض على قانون الاصلاح الزراعى الذى يحدد ملكية الفرد بمائة فدان على الاكثر . هذا عدل . وكان هذا القانون كفيلا بالقضاء على الاقطاع ولكن هل كان من العدل أن يقع المواطن تحت طائلة الاصلاح الزراعى مرة ، ثم تحت طائلة الحراسة مرة اخرى ليهلك هو واسرته من الجوع لمجرد هوى فىنفوس الحاكمين ودون أن توجه اليه تهمة تمسه كمواطن صالح .. وماذا حل بالرجال ، وماذا حدث للعلماء والنابهين والمأمولين مجد هذا البلد فى العهد الذى كان يقال فيه أن بناء الرجال أصعب من بناء المصانع . ضرب عالم القانون النابه الدكتور عبد الرزاق السنهورى رحمه الله ضربا مبرحا ثم شرد من وطنه كما شرد غيره .. والعلماء الشبان فى كل ميدان هربوا الى الخارج وملأوا جامعات الدنيا ومرافقها علما وابتكارا وذكاء وها نحن أولاء نستجديهم فى هذا العهد ليعودوا الى حظيرة الوطن ، وفلذات اكبادنا أولادنا فى الجامعة الذين انفقت عليهم مصر ما انفقت ليتعلموا أو ليبنوا مستقبلها ، لم يعد لهم امل بعد أن يتخرجوا اجمل من أن يغادروا مصر ويهاجروا الى الخارج حيث العيش والرضى والرجل الصالح فىالمكان الصالح والجزاء على قدر العمل .. »

« وعمالنا المهرة هاجروا منوطنهم وذهبوا الى السعوديةوالكويت وليبيا وغيرها من فجاج الوطن العربى التماسا (للقمة طيبة) ، وابتعادا عن القهر »

« والجيش الذى وعد الماضى ببنائه قويا عزيزا يرد الارض السليبة ويزود عن حياض الوطن ، هذا الجيش المسكين اسلم الى قيادات هزيلة عابثة متسيبة وكانت النتيجة ، ان منى بشر هزيمة بغير معركة واستشهد من فلذات اكبادنا عشرون الفا فى محنة سنة ١٩٦٧ ، ومثل هذا العدد تقريبا فيما سمى بحرب الاستنزاف .. ومحاربة الاستعمار !! لقد خرج الانجليز من بلادنا بموجب معاهدة الجلاء سنة ١٩٥٤ ليدخل اليهود بلادنا ويحتلون قناتنا وكل سيناء سنة ١٩٦٧ ، هذا الشطر العزيز من أرضنا سبع سنوات عجاف ، تحت نير أول استعمار فى التاريخ المصرى !! » .

« وتوحيد الامة العربية .. ماذا انجز فيه هذا الماضى ؟ اطلق لسانه على ملوك العرب ورؤسائهم بالسب والطعن ينتف لحية زيد ويسب أم عمرو ويتهم فلانا بالخيانة وعلانا بالجنون !

« اما العلاقات الدولية فحدث عنها ولا حرج ، لقد ساءت علاقاتنا بكل الدول وبلغ الكثير منها حد القطيعة حتى الاتحاد السوفيتى الصديق الوحيد الذى احتفظ هذا الماضى بصداقته ، نازله فى اكثر من جولة والقى بالمتعاطفين معه واللائذين به فى مصر سنوات فى غياهب المعتقلات . ولهذا قلت فى الاسبوع الماضى أن شرعية الماضى قد سقطت الى الابد واننا عشنا بلا شرعية منذ ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ يونيه سنة ١٩٦٧ الى ١٤ مايو سنة ١٩٧١، وان شرعية جديدة تعد نقية طاهرة بناءة قامت فى مصر يوم ١٥ مايو سنة ١٩٧٣ » .

لقد أطلت فى الاستشهاد بعبارات كاتبنا وشاعرنا المرحوم صالح جودت فليس ثمة ما هو ابلغ من تلك العبارات فى تصوير الماضى من حيث واجهته الرائعة الزائفة وما وراء هذه الواجهة من حقائق ، لا سيما وان تلك العبارات هى بقلم واحد من هؤلاء الذين كانوا يؤمنون بلا حدود بذلك العهد الناصرى (١) . ثم الا تفسر لنا تلك العبارات خير تفسير سر تعلق البعض فى الدول العربية بسيرة عبد الناصر الاسطورية ، بينما اخذ عقلاء المصريين يتحللون من تلك الاسطورة ؟

فالناصريون فى الخارج لا يرون الا « الواجهة الرائعة » لعبد الناصر كما تحدث عنها المرحوم صالح جودت ، بينما نرى نحن التطبيق الداخلى للناصرية وتحملنا وحدنا نتائج ذلك التطبيق المر بسلبياته وسيئاته . وكان طبيعيا مع ذلك أن يثير هذا النقد اللاذع للناصرية ولعصر عبد الناصر عشاق ذلك العصر ومريديه فانبرى نفر منهم يهاجم بشدة من هاجموا سيرة عبد الناصر، ويحذرون من محاولات تشويه الزعيم ، تلك المحاولات التى لا تخدم فى نظرهم البلاد أو ثورة ٢٣ يوليو ، ولا قائد « المرحلة الحالية » وهم يعنون بذلك القائد خليفة عبد الناصر الرئيس محمد أنور السادات . (٢)

---

(١) لقد ظهرت بعد اعداد مسودة هذا الكتاب مصنفات جديدة كشفت نواح كثيرة من اخلاق عبد الناصر وخلفياته مثل مذكرات زميله السابق عبد اللطيف البغدادى ، « وشهادة » او مقالات حسن التهامى فى جريدة الاهرام ولقد استفدت مما ورد فيها عند مراجعة اصول هذا الكتاب .

(٢) انظر على سبيل المثال كتاب بعنوان « عبد الناصر المفترى عليه » ورد الدكتور ابراهيم عبده على هذا الكاتب فى تاريخ بلا وثائق ص ١١٧ ومابعدها والمقال المنشور فى جريدة الانوار البيروتية بتاريخ ٢٢ آزار (مارس) ١٩٧٤ تحت عنوان « القاهرة تشيد بعبد الناصر وتحذر من محاولات التشويه » وقد جاء فيه : « حذر تعليق فى القاهرة امس من الانسياق فى محاولات تشويه صورة عبد الناصر ظلما وعدوانا ونسيانا » وجاء فيه انه فى فترة حكم عبد الناصر كانت هناك انجازات وطنية جسورة ومكاسب اشتراكية خلال فترة طويلة حافلة ، وان عبد الناصر كان شخصية فذة فى تاريخ مصر والوطن العربى ، وقد كتب التعليق الاستاذ مصطفى بهجت بدوى رئيس تحرير صحيفة الجمهورية

ولقد تصدى الرئيس السادات نفسه عدة مرات لمن يهاجمون جمال عبد الناصر وفاء منه لذكراه ، وثانيا لان تجريح عبد الناصر فى تقديره قد يعتبره الناس تجريحا لثورة ٢٣ يوليو ذاتها . لذلك حرص الرئيس السادات فى اكثر من مناسبة على ان يعيد للاذهان ما حققته تلك الثورة لمصر وشعبها ففى خطابه فى الاجتماع المشترك الذى عقد فى القاهرة للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ومجلس الشعب مساء ٢٢ يوليو سنة ١٩٧٦ بمناسبة الاحتفال بالذكرى الرابعة والعشرين لثورة ٢٣ يوليو ، تحدث الرئيس السادات بافاضة عن ملامح الحياة المصرية خلال السنوات الاخيرة فى النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وعن انجازات الثورة ، موجها حديثه الى المصريين جميعا : فأعلن ان « الثورة لا تعتذر عما تعتبره صفحات مجد خالدة ، والثورة لا تعتذر عن اخراج الانجليز ولا تعتذر عن اقامة السد العالى ولا تعتذر عن تأميم قناة السويس ، ولا عن خوض حرب سنة ١٩٥٦ والثورة لا تعتذر عن دورها العربى ، ولا تعتذر عن اسقاط حلف بغداد ، ولاتعتذر عن ارسال قواتها الى سوريا سنة ١٩٥٧ فى معركة الاحلاف ولا تعتذر عن مساعداتها لثورة الجزائر التى كانت أحد أسباب العدوان علينا سنة ١٩٥٦ ، بل ان الثورة لا تعتذر عن ارتفاع صوتها بأن بترول العرب للعرب ، ولا تعتذر عن مطاردتها للاستعمار الانجليزى حتى آخر أطراف اليمن الشمالية والجنوبية ومدخل البحر الاحمر الاستراتيجى .. والامة العربية كلها تعرف سوابق نضالنا » .

وقال : « منذ أيام احتفل الشعب اليمنى باقامة نصب تذكارى للجندى المصرى الذى قتل هناك وفتح امام اليمن طرق التقدم واللحاق بركب الحياة (١) والثورة لا تعتذر عن توزيع الملكية الزراعية ، ولا تعتذر عن توسيع قاعدة الملكية بين أفراد الشعب ، ولا تعتذر عن التصنيع بالرغم من كل ما شابه من اخطاء لأنه لا توجد حركة تصنيع تتم على هذا النطاق وفى هذا الزمن القليل بدون اخطاء .. والثورة لا تعتذر عما أعطته من حقوق للعمال

ردا على مقال كتبه صالح جودت فى مجلة المصور فى الاسبوع الماضى وتعرض فيه لفترة حكم الرئيس الراحل عبد الناصر وطالب الكتاب والصحفيين بمناقشة المسائل بموضوعية فى حوار هادىء بناء وقال الاستاذ بدوى ان ماكتبه صالح جودت تحت عنوان : « على من اطلق الرصاص » لا يخدم البلد ولا الثورة ولا قائد هذه المرحلة . وهذا فى الواقع دفاع من جريدة الانوار البيروتية عن عبد الناصر بطريق تبنى اقوال رئيس تحرير جريدة الجمهورية القاهرية وردا على مقال المرحوم الاستاذ صالح جودت .

(١) بينما خسرنا نحن عشرات الالوف من زهرة شبابنا قتلى وجرحى ونحو ألف مليون جنيه استرلينى ولم يمكننا هذا التورط من التفرغ للعدو الاسرائيلى على حدودنا الشرقية فكانت كارثة عام ١٩٦٧ اكبر هزيمة عسكرية منى بها العرب فى تاريخهم الحديث ومازلنا نجتر الى اليوم عواقبها ومرارتها .

والفلاحين ، ولا تعتذر عن تطبيق مجانية التعليم وتكافؤ الفرص فيه ، ولا تعتذر عن سياسة العمالة الكاملة وعدم تعريض البلاد لكوارث البطالة العنيفة ، والثورة أيضا لا تعتذر عن الدور الذى لعبته على المسرح العالمى ، ولا تعتذر عن أنها كانت الاولى بين مؤسسى الوحدة الافريقية وكتلة عدم الانحياز ومجموعة الدول الافريقية الاسيوية .. صحيح أننا خلال هذا كله عادينا الاقوياء وانهينا عهد اكبر امبراطوريتين فى ذلك الوقت هما الامبراطورية الانجليزية والامبراطورية الفرنسية ، واننا تحملنا فى سبيل ذلك كله . ولكن لم يذهب هذا كله هباء .. واذا كانت كل هذه القوى من اغلبية شعوب العالم اليوم قد وقفت ومازالت تقف معنا فى محنتنا فلأننا كنا نحن السباقين الى الاخذ بيدهم » .

واستطرد الرئيس السادات يقول : «ويحق لنا اليوم بكل الصدق والامانة أن نسجل فى تاريخنا أن ثورة ٢٣ يوليو حدث تاريخى قام واتم دوره ، ولا يمكن محو صفحته ولا هدم آثاره .. هذه الثورة التى ساهمت فى تغيير الدنيا من حولنا ، وفى تجديد شباب أمتنا العربية ، هذه الثورة التى غيرت فى الداخل الى غير رجعة شكل الهرم الاجتماعى ، وغيرت منابع السلطة وأعطت الفئات المحرومة فرصة التعبير عن نفسها والدفاع عن مصالحها ، واقامت قاعدة الصناعة الحديثة .. فكانت بحق عصر المشروعات الكبرى كالسد العالى ومجمعات الحديد والصلب ومجمعات الالومنيوم والصناعات الكيميائية وأحواض بناء السفن .. ولا يمكن أن يحجب هذا كله غبار الانحرافات الصغيرة أو الاخطاء التى لم يمكن تجنبها مهما نفخوا فى هذا الغبار ، ومهما حاولوا أن يجعلوه قذى فى العيون .. » وعاد السادات لتأكيد هذا المعنى فى الذكرى الخامسة والعشرين لثورة ٢٣ يوليو .. وأعلن فى خطابه فى قاعة الاجتماعات الكبرى بجامعة القاهرة فى ٢٣ يوليو ١٩٧٧ . لقد أخطأنا فى حالات كثيرة فظلم ناس ممن سقطوا فى غبار هذا التحول الجبار ولكن أى وجه هناك للمقارنة أو الموازنة بين ما انجز وبين ما وقع من أخطاء أو انحرافات .. ان من يحاول أن يوازن بين الأمرين فانه يكون كمن يضع الهرم الاكبر فى كفة وحفنة من الرمال فى كفة اخرى » (١) !

ولاشك أن من حق الرئيس السادات « ابن ثورة ٢٣ يوليو منذ أن كانت جنينا فى رحم الغيب واملا ضيئلا كشمعة واحدة فى الرياح الهوجاء » (٢) والذى

---

(١) انظر نص ذلك الخطاب فى الجرائد المحلية الصادرة فى ٢٣ يوليو ١٩٧٧ وطبيعى اننا نرفض كليا هذا التهوين من شأن الاخطاء والانحرافات . والرئيس السادات نفسه قد اعلن بعد ذلك بيومين فقط ان ثورة ٢٣ يوليو « عملاقة فى انتصاراتها وانجازاتها وعملاقة فى انحرافاتها واخطائها » !

(٢) من خطاب الرئيس السادات مساء ٢٢ يوليو سنة ١٩٧٦ بالقاهرة فى مناسبة الاحتفال بالذكرى الرابعة والعشرين لثورة ٢٣ يولية .

اعلن بصوته أول بيان للثورة ، ثم شارك فى قيادتها ومسئولياتها قبل أن يصبح نائبا لمفجرها جمال عبد الناصر ، وامينا على رسالتها ، من حقه أن يفاخر بانجازات وحسنات تلك الثورة ، وان يهون من عيوبها وسلبياتها وان لم يكن شخصيا هو المسئول عن تلك العيوب والسلبيات . ولكن هذا الانحياز الطبيعى لجانب الثورة من احد ابنائها وقادتها ووفاء كريما لذكرى مفجرها وموجهها جمال عبد الناصر ، لم يمنع الرئيس السادات مع ذلك من الاعتراف فى تصريحاته وبياناته وخطبه العامة بأن التركة التى ورثها حينما تولى رئاسة الجمهورية بعد وفاة زعيمه وصديقه جمال عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ كانت تركه مثقلة بالديون ، وان عبد الناصر ترك لخليفته فى الحكم شعبا ممزقا يعانى من اليأس والشعور بالضياع بعد هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ ، وبلدا محتلا يتحكم الاحتلال الاسرائيلى فيه من حدود سيناء حتى قناة السويس ، ويسيطر الاتحاد السوفيتى سياسيا واقتصاديا وعسكريا على الاجزاء الباقية منه ، وديونا آخذة فى التضخم تكبل الجيل الحاضر والاجيال المقبلة لسنوات وسنوات ، واقتصادا منهارا ، وخزانة مفلسة ، ومرافق مستهلكة ومهلهلة ، ومصانع بعضها معطل لحاجاتها الى الصيانة وقطع الغيار والتمويل ، وخرابا فى القيم والمثل العليا ، وفسادا متفشيا فى ادارة المصالح العليا والمؤسسات والشركات العامة ، وانحطاطا فى الاخلاق ، وهبوطا فى مستويات العلوم والثقافة والتربية والتعليم ، تضامنا عربيا مفقودا ، وحقدا أسود ينهش القلب ، وأجازة مستمرة غابت خلالها مفاهيم الديمقراطية وسيادة القانون ، وديست حرمة القضاء ، مما مكن « مراكز القوى » من أن تعيث فى البلاد فسادا وان يتسلط على المواطنين حكم الارهاب وسيف الدكتاتورية (١) كما قال السادات فى ٢٦ يوليو ١٩٧٦ أمام اعضاء هيئات التدريس بجامعة الاسكندرية « ان الخمسينيات كانت كلها انتصارات وايجابيات .. والستينيات كانت كلها هزائم وسلبيات .. والسبعينيات بداية إنتصارات وايجابيات » .

وهكذا ، رغم انجازات ثورة ٢٣ يوليو غير المجحودة ، فتلك مع ذلك

---

(١) انظر على سبيل المثال حوار الرئيس السادات مع اتحاد طلاب مصر فى ٣١ يناير سنة ١٩٧٧ بعد حوادث ١٨ و ١٩ يناير وحديثه التليفزيونى مساء ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٦ المنشور فى الصحف المحلية فى اليوم التالى . انظر أيضا حديثه الى التليفزيون المصرى فى ٢٥ يوليو ١٩٧٧ الذى جاء فيه « لقد كانت ثورة ٢٣ يوليو عملاقة فى انتصاراتها وانجازاتها وعملاقة فى انحرافاتها واخطائها للاسف » . وان كان قد اضاف بعد ذلك ان الانجازات تفوق ملايين المرات الانحرافات على خطورتها (الجرائد المصرية الصادرة فى ٢٦ يوليو ١٩٧٧) ، وذلك هو تقديره الشخصى للامور وليس تقديرنا .

هى صورة مصر عند وفاة الرئيس السابق جمال عبد الناصر ، وهى صورة لم نرسمها نحن من نسج الخيال بل استخلصناها بأمانة على ما نعتقـــد من خطب الرئيس السادات نفسه وتصريحاته وبياناته ، وهى صورة قاتمـــة ومحزنة بلا جدال وان دلت على شيء فانما تدل على ان ثورة ٢٣ يوليو كمـــا قلنا قد انحرفت انحرافا خطيرا عن مسارها حتى كادت سيئاتها وسلبياتها ان تطغى على انجازاتها وحسناتها ، وجعلت تصحيح هـــذا المسار أمـــرا حتميا بل واجبا قوميا على من ولى الحكم بعد عبد الناصر مما يفسر لنا سر التفاف القلوب المؤمنة حول خليفته حينمـــا ضرب ضربته فى ١٤ و ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، للقضاء على مراكز القوى .

لقد كانت حركة التصحيح تلك ، او ثورة التصحيح كما يصفها البعض « عملا سياسيا رائعا . جاء فى وقت من احرج واصعب الاوقات التى مرت على مصر فى العصر الحديث ، وعلاجا سريعا شافيا اعاد للشعب ثقته بنفسه وبزعيمه وللثورة الاصيلة قد سيتها واستمرارها » (١) . كما جاء فى كلمـــة رئيس جامعة الاسكندرية فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٦ بمناسبة الاحتفال بالذكرى الرابعة والعشرين لثورة ٢٣ يوليو (٢) . واذا ما تجاوزنا عن الفاظ القدسية والاستمرارية (فالقدســية ليست من صـــفات البشر والاســـتمرارية ــ بمعنى الدوام ــ لله وحده) فان ما ذكره رئيس جامعة الاسكندرية عن حركة مايو سنة ١٩٧١ ووصفه لها بانها كانت عملا سياسيا رائعا وعلاجا سريعا شافيا اعاد للشعب ثقته بنفسه ، هو قول لا مبالغة فيه ولا رياء . اما ثقة الشعب بزعامته الجديدة فقد اكدتها على مر الايام السياسة التى اتبعتها هذه الزعامة فى الشئون الخارجية بوجه عام ، اما فى الداخل فما أنجز حتى الآن رغـــم أهميته ووزنه ليس مع ذلك الا بداية الطـــريق نحو ديمقراطية اشمل واعمق واقتصاد سليم ومستقر وعدالة اجتماعية افضل وهو طريق طويل ووعر لن نجتازه بسلام الى نهايته الا بمزيد من الوعى ومزيد من العمل الجاد ، ليس من جانب من بيدهم مقاليد الحكم وحدهم بل ومن جانب كل فرد من افراد هذا الشعب . « ولا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » .

(انتهى)

---

(١) المقصود بطبيعة الحـــال استمرار مبادىء ثورة ٢٣ يوليو وليس الثورة ذاتهـــا فالثورات لا يمكن ان تستمر الى ما لا نهاية .

(٢) انظر خطاب رئيس جامعة الاسكندرية فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٦ المنشـــور فى جريدة الاهرام والصحف المحلية الاخرى فى ٢٧ منه .

دار الشروق

رقم الايداع بدار الكتب
٣٣٧٧ / ٧٨

مؤسسة
روزاليوسف

هذا الكتاب

- **يقدم** بعض الفصول عن ثورة ٢٣ يولية .
- **وثورة ٢٣** يولية . لم تعد قاصرة على أحد .. بعد أن استجابت لها ، وشاركت فيها ، وتعاملت معها وتأثرت بها - إيجابا وسلبا - جموع الشعب ، وفئاته ، وهيئاته المختلفة .
- **فهى** منذ قيامها ، تنعكس على أحداث مصر كلها ، وعلى الأوضاع فى مصر جميعها .
- **ومن ثمّ** .. فمن حق كل مفكر مصرى ، ومؤرخ مصرى ، وفقيه مصرى .. أن يتناولها - لنا وللأجيال من بعدنا - بالعرض والمناقشة والتحليل والتقويم !
- **وأستاذنا** الكبير الدكتور وحيد رأفت ، أستاذ أساتذة فقهائنا الدستوريين ، والذى يعالج قضايانا العامة ، منذ نصف قرن ، بعلمه ، وقلمه ، ومواقفه .. يتناول فى هذا الكتاب بعض الفصول من ثورة ٢٣ يولية ..
- **يتناولها** .. بموضوعية العالم ، وبصيرة الفقيه ، وحيدة المؤرخ ، وصدق الوطني الكبير .

محمد المعلم



١٥٠ قرشاً